الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الأخير
تحليل ونظرة مستقبلية

برهان الدجاني

الأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

برغم أن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في مدينة عمان (٢٥ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) لم يسلط عليه كثير من الأضواء على نحو ما لاقته مؤتمرات قمة عربية سابقة ، إلا أن مؤتمر عمان قد يكون من أهم إجتماعات الذروة العربية وأشدها تأثيرا على مستقبل التنمية في الوطن العربي خلال الفترة المتبقية من هذا القرن العشرين . لقد كان أول إجتماع عربي على مستوى القيادات العليا يركز إهتمامه على الجوانب الاقتصادية للعمل العربي المشترك وهذه الجوانب إستأثرت بجانب مهم من البيان الصادر عن القمة الذي عكس أمورا جوهرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ ـ حتمية العمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأمة العربية كوسيلة لدعم التنمية القطرية وخفض كلفتها . وفي هذا السياق صادق المؤتمر على وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى سنة ٢٠٠٠ . وتعتبر هذه الاستراتيجية أول وثيقة إقتصادية عربية تحدد أهدافا قومية ومسلمات إقتصادية ، حيث تربط بين الأمن القومي وبين وجود قاعدة إقتصادية صلبة توفرها التنمية القومية الشاملة ، كما تؤكد في المقابل على أن الأمن هو السياج الواقي للمنجزات الانمائية . ويمكن تحديد هذه الأهداف والمسلمات بما يلي :

(أ) إن كل قطر عربي يمثل العمق الاستراتيجي للأقطار العربية الأخرى مما يستوجب التصدي المشترك لجميع التحديات والمخاطر .

(ب) إن تكثيف الجهد القومي يعطي الجهود القطرية دفعا ودعما ، حين توضع ضمن إطار الرؤية الواضحة للمصالح المشتركة .

(ج) إن الانسان العربي هو هدف التنمية وأداتها ، وبالتالي فإن البعد الانساني للتنمية ، يجب أن يحتل أولوية خاصة في الاستراتيجية الاقتصادية العربية وذلك لضمان رفع مستوى الأداء الاقتصادي للانسان العربي وتطوير خبراته ومهارته واكتسابه القدرة التقنية مع التمسك بالشخصية الحضارية الأصيلة للمجتمع العربي .

٢ ـ إن للمدخرات والقدرات والموارد العربية وحسن توجيهها نحو مجالات الاستثمار الانمائي دوراً بالغ الأهمية في المرحلة الراهنة ، وعليه يعتمد المستقبل الاقتصادي العربي . وهذا يستلزم توفير الاطار المناسب لتشجيع إنتقال رؤوس الأموال في المنطقة العربية ، ولا شك في أن إقرار المؤتمر للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية يعتبر خطوة مهمة في هذا الاطار ، خاصة وأنه يوفر إطارا مناسبا لتشجيع القطاع الخاص على الاسهام في تمويل مشاريع التنمية العربية وبرامجها .

٣ ـ جاء إقرار « ميثاق العمل الاقتصادي القومي » من قبل مؤتمر القمة خطوة رائدة في سبيل تثبيت العمل الاقتصادي العربي المشترك وإستمراره على أسس متكافئة تخدم المصالح القطرية والقومية في آن واحد . فهو أولا يسعى إلى تحييد العمل الاقتصادي المشترك وإبعاده عن الهزات والعلاقات السياسية الطارئة ، كما يؤكد على التعامل التفضيلي المتبادل بين الأقطار العربية والالتزام بمبدأ المواطنية الاقتصادية العربية ، والعمل على تضييق الفوارق في مستويات التنمية بين الأقطار العربية . ويشدد الميثاق على وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية ، ومجابهة التحديات من الخارج ، والتعاون مع العالم الثالث .

٤ ـ وفي إطار إستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك أقر المؤتمر عقد التنمية العربية المشتركة ، وذلك من أجل تسريع التنمية في الأقطار العربية الأقل نموا وتضييق الفوارق التنموية بين أجزاء الوطن العربي . ومن أجل هذا اعتبرت الثمانينات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة ، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ ٥٠٠٠ مليون دولار خلال السنين العشر المقبلة قابلا للزيادة في ضوء تطور الحاجة وحسب الامكانيات . ومن المقرر أن يهدف هذا المشروع إلى تمويل المشاريع التنموية في البلاد العربية الأقل نموا ، مع إعطاء أولوية للمشاريع الكبرى ، التي تساعد على تقوية العلاقات بين البلاد العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي . وقرر المؤتمر أن يكون التمويل بشكل قروض ميسرة . هذا ، وقد التزمت كل من السعودية والعراق والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر تخصيص المبلغ المذكور ، مع ترك الباب مفتوحا لبقية الأقطار العربية القادرة على المساهمة في هذا المشروع مستقبلا ، إداء لواجبها القومي .

يتبين مما تقدم أن مؤتمر القمة قد حاول تقوية إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك ودعم جهود التنمية . إلا أنه كان من الضروري في رأينا أن يستكمل الاطار المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي ، وذلك بإنشاء هيئة عربية عليا للتنمية والتكامل الاقتصادي ، وتوجه العمل الاقتصادي المشترك . فالواقع أن الاطار المؤسسي الحالي يعاني من ثغرة أساسية فيه بسبب غياب مثل هذه الهيئة القومية التي تستطيع أن يكون لها نظرة شمولية للعمل الاقتصادي المشترك مع قدرتها على إتخاذ القرارات التنفيذية المناسبة لتحريكه ودفعه إلى الامام ، وذلك في إطار عقد التنمية الاقتصادية العربية المشتركة ، واستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك .

بعد هذه المقدمة الموجزة نستعرض فيما يلي بالتفصيل أهم القرارات الاقتصادية التي تمخض عنها مؤتمر القمة ، والتي تألفت كما سلفت الاشارة من أربعة بنود هي :

١ ـ ميثاق العمل الاقتصادي القومي ؛ ٢ ـ إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ؛ ٣ ـ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية ؛ ٤ ـ عقد التنمية العربية المشتركة .

ويتضمن البندان (١) و(٢) مبادىء عامة أقرها المؤتمر لتشكل التصور العام الذي يؤمل أن يتوخاه العمل الاقتصادي العربي المشترك هدفا ، وأسلوبا ، وربطا ، وآلية ، ومرحلة . وينتظر أن تؤدي كلها إلى تقوية حركة التكامل الاقتصادي العربي ودفعها إلى الأمام ، وإلى إنشاء نقاط للتكامل الاقتصادي ، يؤمل أن تتوسع وتلتقي في النتيجة بالتحرك العريض الأشمل لتضع الوطن العربي في مسار تكاملي إقتصادي متدافع ومتصاعد ولا رجعة فيه ، « على أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل إقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة إقتصادية عربية » (البند الحادي عشر من الميثاق) .

١ ـ ميثاق العمل الاقتصادي القومي

ينقسم هذا الميثاق إلى جزئين : أولهما المستندات المبدئية التي ينطلق منها ، وثانيهما المستخلصات التطبيقية من هذه المستندات .

المستندات

تأتي هذه المستندات ذاتها ، تأكيدا مجددا للالتزام القومي العربي متمثلا « **بالايمان بالانتماء القومي للأمة العربية ... وحتمية تضامنها إزاء التحديات ... وتعبيرا عن المسؤولية لتحقيق وتأمين التنمية المتوازنة والأمن القومي ... واعترافا بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصرا رئيسيا في العمل العربي المشترك ... وبانه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومي ... وبأن جدوى العمل المشترك تتجاوز الجمع الآلي للعمل القطري ، وتعني تهيئة الاقتصاد العربي للمعركة المصيرية ضد التخلف ، وفي مواجهة العدوان الصهيوني والقوى المساندة له ، والتزاما بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي والاعتماد الجماعي على الذات ، وتنسيقا للسياسات الاقتصادية والمالية ، من أجل القضاء على أسباب التجزئة ، ومن أجل ترسيخ التضامن مع الدول الاسلامية والافريقية ودول العالم الثالث ، وحفاظا على الثروات العربية القابلة للنضوب وعلى عوائدها التي اصبحت معرضة للعديد من المخاطر وإيمانا بأن الانسان العربي هو صانع التنمية وينبغي أن يكون هدفها ، وحرصا على تسهيل إنتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها إلى الخارج ...** » .

ومن البديهي أن هذه المبادىء تمثل الاجماع الذي توصل إليه الفكر القومي العربي ، خلال العقود الثلاثة التي انقضت منذ بدء الدعوة إلى تكامل إقتصادي عربي، تحقيقا لأهداف متعددة تتلخص في : تدعيم التضامن العربي العريض ، تثبيتا للأمن العربي السياسي والاقتصادي سواء بسواء وحماية للموارد العربية وتعظيما للفائدة الحاضرة والمستقبلية منها ، وتعظيم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية ، ونقلها من المسار الصغير الضيق القائم على الأسواق القطرية المحدودة ، إلى المسار الكبير الواسع القائم على سوق عربية موحدة ، وإيجاد قاعدة إقتصادية عربية عريضة ، تعطي الوطن العربي إقتصادا أكثر تنوعا وأكثر اعتمادا على النفس . وتأمين حد عال من الكفاية في مجال المواد الغذائية تحسبا للطوارىء واستباقا لاختناقات مرتقبة في مجال الغذاء نظرا لاستمرار اختلال التوازن العالمي بين السكان وإنتاج المواد الغذائية ، ثم تأمين درجة أكبر من التحرر والقدرة على التحرك في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى المتحكمة في الأسواق العالمية تجنبا للمخاطر السياسية والاقتصادية التي ستنجم عن التبعية لها . وأخيرا لا آخرا ، العناية بالانسان العربي هدفا نهائيا للجهد الاقتصادي ، لا مجرد عامل إنتاج فيه .

المستخلصات

إنطلاقا من هذه المبادىء أقر مؤتمر القمة عددا من القواعد السلوكية في تنظيم العلاقات

الاقتصادية العربية هي : « تحييد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات العربية، وتعهد جميع الأقطار العربية بالسعي لتحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية ، والتزام الدول العربية باولوية علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجي ، وبمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الانتاج العربية ، ومنح المعاملة التفضيلية للمشروعات العربية المشتركة ، ومعاملة راس المال والعمل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من اصل وطني في كل قطر عربي ، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لها ، وتحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الانتاج العربية المساهمة في التنمية ، وتحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها ... » .

وأقر المؤتمر عددا من التطلعات منها العمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الأقطار العربية وعلى صعيد كل قطر منها ، واعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة ، وذلك بأن تتضمن كل خطة قطرية توجها قوميا يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية ، والالتزام بالتكافل في تمويل الحاجات العربية المشتركة ، والالتزام بالدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان أجنبي ، أو لإجراءات إقتصادية مضادة بسبب ممارسة حقوق السيادة الوطنية .

وأقر مؤتمر القمة أيضاً عددا من المبادىء القطاعية كإطلاق حرية النقد والتوسع في إستخدام الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف لخلق منطقة عربية نقدية ، وربط رأس المال العربي داخل الوطن العربي بالهدف التنموي التكاملي . وفي مجال التجارة أقر المؤتمر تحرير التبادل التجاري المباشر بين الدول العربية ، ومنح المشروعات العربية التكاملية معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية ، والتنسيق المسبق في دخول الأسواق الدولية ، ووضع سياسة عربية للتخزين الاستراتيجي السلعي بالنسبة لمجموعة من السلع الرئيسية المنتجة والمستوردة ...

وقرر المؤتمر أيضا من الناحية التنظيمية « **تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك** » .. وقرر كذلك .. « **الالتزام بمبادىء المقاطعة والأحكام الاستثنائية الخاصة بمصر ، واتخاذ الاجراءات لمنع التسلل الاسرائيلي إلى مصر . والوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة للعدو الصهيوني** » .

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن معاملة العامل العربي كانت لأول مرة موضع إقرار مبدئي عربي ، مما يدل على أن هذا الأمر الذي طال تجنبه أصبح ، في نظر القمة العربية ، مستحقا للتنظيم الملح . ولئن كان المبدأ المقر هو المساواة في المعاملة بين العامل العربي والعامل الوطني ، لكن يبقى أن توضع القواعد السلوكية لهذا المبدأ تجسيدا لمبادىء المساواة في الأجور وفي حق الانتفاع من خدمات الدولة في مجالات التعليم والصحة ، وبحق الحصول على ذات الضمان الاجتماعي الذي يحصل عليه العامل الوطني بالنسبة للحالات الطارئة والعجز والتقاعد . كذلك فإن مبدأ تحرير تنقل الأيدي العاملة هو مبدأ جليل ، ولكنه يقر أمرا واقعا في الحياة العربية ، يحتاج بدوره إلى مزيد من الترشيد والتقنين .

كذلك فإن مبدأ منح رأس المال العربي حق المساواة مع مثيله الوطني أمر ، إذا ما طبق ، يزيل واحدة من أهم العقبات في طريق استثمار الأموال العربية في الأقطار العربية ، إذ يصعب التصور بأن ينال رعايا أقطار ما حقوقا كحق الاستثمار في العقار أو الأسهم أو إقامة المشاريع أو

المشاركة مع رأس المال القطري ، بدون أن ينال رعايا الأقطار الأخرى نفس الحقوق في قطرهم .

إلا أن شيئا من اللبس ينشأ من خلال نص التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات فالتوازن شيء يختلف عن المساواة .

وثمة مبادىء أخرى نالت لأول مرة ، لا مجرد معالجة ، بل وإقرارامن جانب القمة العربية ، منها مبدأ العمل من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة «التنموية» و« الدخلية » فيما بين الأقطار العربية ، وداخل كل قطر ، ومنها مبدأ إنشاء قطاع قومي في كل خطة قطرية وتخصيص الأموال له .

على أن المهم في هذا كله ، لا إقرار المبادىء والقواعد والأهداف ، بل المهم هو الالتزام الجدي بها ، ووضعها موضع التنفيذ ، وذلك من خلال الاتفاقيات والمشاريع والمؤسسات التي تجسدها وتحولها في النتيجة إلى ممارسات وسياسات تطبيقية ، وقوانين ، وأنظمة قطرية ، واتفاقيات وسياسات دولية الخ .. ولقد سبق أن بلور الكثير منها في إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، كما أنها كانت تشكل الحافز والمبرر لكل المؤسسات والمشروعات العربية المشتركة التي قامت في إطار الجامعة العربية .

إن بلورة هذه المبادىء وجمعها في وثائق محددة عمل جيد بحد ذاته . وإن كان يبقى لنا أمل في أن تشكل هذه الوثائق ضاغطا على مختلف الجهات التي ترسم وتخطط وتضع مشاريع القوانين وتضع السياسات ، للاسترشاد بها في عملها . والبداية الجدية لا بد أن تتألف من قيام كل قطر على الفور بدراسة مسحية تجرد ما يتناقض مع هذه المبادىء من أنظمة وسياسات مطبقة داخل القطر ، مع الشروع فورا في تعديل تلك الأنظمة والسياسات لتتلاءم معها . ثم يصار إلى توزيعها على مختلف قطاعات الدولة في القطر المختص للالتزام الايجابي بها وتقديم المشاريع والخطط التي يمكن تجسيد هذه المبادىء فيها . ويبقى بعد ذلك إحاطة المجلس الاقتصادي العربي بكل ما يتم من إجراءات تصحيحية وإيجابية ، لتأمين الاطلاع المستمر على الخطوات التنفيذية المتخذة .

وبما أن القرارات اعتمدت المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية مرجعا للاطلاع والمناقشة والقرار ، فثمة حاجة ماسة إلى تدعيم هذا المجلس ليصبح قادرا على القيام بهذه المهمة . كما لا بد من إعطائه صلاحية ما لتحريك جميع المؤسسات القومية الأخرى ، الاستشارية والمالية والمشروعية ، لتزويده بالمعلومات والاستجابة إلى طلبات الدراسة التي يتقدم بها ، ليصبح هيئة مركزية تستوعب جهود المؤسسات الأخرى دون أن تكررها .

ثمة سؤال حائر تركته القرارات وهو : ما دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ؟ هذا المجلس الذي قام على إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي كانت رائدة في تحديد الأهداف ، والذي أقر السوق العربية المشتركة ، وأقام عشرات من الشركات والمشاريع العربية المشتركة في أكثر من نشاط أو مجال ؟ هل انتهى دوره ؟ هل بدأت عملية « الترشيد » بإيقاف دور المجلس نفسه ؟ هذا موضوع يستحق وقفة جادة . فالواقع أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان يخوض سباقات متعددة : أولها سباقه مع « المجلس الاقتصادي العربي » ، الذي كان بطيئا فساهم في تسريعه ، وخلق الجو ليصبح هذا المجلس مجلسا « إقتصاديا وإجتماعيا » بحق . ثانيها سباقه مع الشمولية . إذ كان يتشكل في بادىء الأمر من عدد محدود من الأقطار العربية

(خمسة) ثم توسع ليشمل أقطارا أخرى . غير أن توسعه لم يسفر عن توسيع لنطاق السوق العربية المشتركة التي أقرها ، ومن ثم فقد عجز عن أن ينال الشمولية الكاملة المتحققة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . فأصبح هناك ناد أضيق إلى جانب ناد أوسع . ولهذا الوضع ما يبرره ، لو أنه إستطاع أن يشق الطريق إلى علاقات « أوثق » ضمن نطاقه الأضيق ، باعتبار أنها غير قابلة التحقيق على النطاق الأوسع . لكنه بدلا من ذلك ، في فورة اندفاعه لإدخال أعضاء جدد ، أخذ يلطف ويخفف بل ويهون من أمر الالتزامات الأوثق التي قام عليها في البدء . ولقد كان الهدف فيما يبدو أن يجعل المجلس الاقتصادي غير ذي موضوع ، فيحل محله كأداة لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك . غير أن هذا الهدف لم يتحقق . وثالثها سباق مجلس الوحدة مع نصوصه . فلقد جاء هذا المجلس في الأصل بنموذج لم يكن متوافرا للمجلس الاقتصادي العربي ، إذ كان مجلسا دائما ينعقد في دورات متعددة بالسنة وتتمثل فيه الأقطار الأعضاء بمندوبين دائمين ، وله لجان تعمل كل الوقت حددتها إتفاقيته ، وقراراته المتخذة بأكثرية الثلثين ملزمة . غير أنه خسر السباق مع هذا النص الأخير والحاسم منذ بداية عمله ، ولم يستطع أن يصبح مجلسا دائما مؤلفا من ممثلين متفرغين . ورابعها سباقه مع أعضائه ، وبخاصة المؤسسين منهم . فالواقع أن النقاش حوله دار ابتداء في جو من التنافس بين مصر عبد الناصر وعراق عبد الكريم قاسم ، فدفع من طاقته ثمن المنافسات السياسية . ثم أنه لم يلق تجاوبا من الأقطار الأعضاء فيه ، حتى أن أحد الأقطار الأساسية فيه أفرغ موظفا ثانويا ليكون مندوبه الدائم فيه ، فخفض بذلك ، قصدا ، من رتبته وأهميته . وانتهى الأمر بأن أصبحت إجتماعاته شكلية تتم في وقت قصير على هامش الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي العربي .

إلا أنه يشكل مع ذلك تجربة رائدة ، وقد استطاع ، رغم الظروف القاهرة التي وصفناها أن يشق طريقا ما ، وأن يقوم بدور فعال ، مباشر وغير مباشر . ولعل مأثرته الكبرى أنه أوجد في الاطار العربي منافسة بين مؤسستين حفزت كلا منهما للعمل بأقصى الطاقة . وربما بدت هذه المنافسة حادة ، مما يبرر التجربة ويجعلها نمطا لتفاعل أفضل يؤدي إلى تعظيم النتائج في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ثم أن المبادىء التي قام عليها ، وإن بدت سابقة لأوانها ، إلا أنها في الاتجاه الصحيح ، ولا بد من دمجها حتى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، بصورة واقعية وفعالة . وهذا أمر لا بد منه إذا ما أريد حقا تفويض هذا المجلس بمهمة بلورة قرارات مؤتمر القمة . ولا بد آنذاك أن تأخذ هذه القرارات شكل معاهدة على غرار معاهدة التضامن الجماعي العربي ، تخصص للأمور الاقتصادية كما حددتها تلك القرارات ، وتحدد الوسائل التنظيمية لتطبيقها .

٢ ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

تنطلق الاستراتيجية من نفس المنطلق الذي ركز في الميثاق ـ ذلك المنطلق الذي كان الميثاق ذاته قد استقى منه في تحديد المبادىء . وتحدد الاستراتيجية عددا من الأولويات هي تحقيق الأمن العسكري للوطن العربي ، وتنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة فيه ، واكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة ، وتحقيق الأمن الغذائي ، وتوفير الشروط اللازمة لزيادة الانتاجية ، والقضاء على التبديد في الانتاج والتخزين والتوزيع والاستهلاك ، ودعم المواد الغذائية وتنظيم تخزينها ، والعمل على إعداد القواعد الأساسية للتخزين وإنشاء الصناعات

المحورية وهي الصناعات العسكرية والأساسية والهندسية ولا سيما وسائل الانتاج والنفطية والبتروكيماوية والصناعات الزراعية وصناعات مواد البناء والتشييد ، ودعم الجهود المبذولة لتطوير البنى الأساسية قطريا مع ترابطها قوميا ، وإقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ، وتطوير البرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . وتحقيقا لذلك يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إطارا لخطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، ويرفعها إلى مؤتمر القمة لإقرارها ، ويتم تنفيذ الخطة بواسطة المؤسسات العربية المتنوعة .

وتطالب الاستراتيجية بدعم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، والمنظمات والشركات والاتحادات النوعية ... وتوصي الاستراتيجية « بضرورة توظيف القوة الاقتصادية والاستراتيجية للوطن العربي لخدمة قضايا المصير العربي وفي مقدمتها قضية تحرير التراب الفلسطيني من خلال الربط بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية في إطار من المرونة والفعالية » . ودعم أجهزة المقاطعة وتكوين رأي عام عربي واع بأهميتها ...ودعم الصمود العربي في الأراضي العربية المحتلة ، وإعطاء الأولوية القصوى لدعم المقاومة الفلسطينية متمثلة بمنظمة التحرير .

إن الاستراتيجية المفصلة أعلاه هي مختصر لدراسة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقترحتها اللجنة الثلاثية برئاسة الأمين العام لاتحاد الغرف العربية .

غير أنها تختلف عنها في موقعين وهما :

أولا : بالنسبة للاطار التنظيمي ، إقترحت الاستراتيجية الأصلية إنشاء الهيئة العربية العليا للتنمية الاقتصادية وحددت إختصاصاتها على الشكل الآتي : « وضع المشاريع التفصيلية ، واقتراح الاتفاقات ، والاشراف على أعمال المنظمات والشركات المشتركة ، وتكليفها بمهام محددة ، والتعاون مع الصناديق وغيرها من مؤسسات التمويل في توفير الأموال اللازمة ، والتباحث مع مختلف الجهات حول حاجاتها المختلفة من الموارد العربية غير المتوافرة قطريا ، من موارد أولية ووسيطة ، ومهارات ، وأموال ، والعمل على تأمين هذه الحاجات بتطوير الموارد في سبيل توفيرها » .

أما النص الذي أقره مؤتمر القمة فقد أحال مهمة الاشراف التنظيمي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي . والمهم في الأمر أن توكل إلى هذا المجلس ذات الاختصاصات التي اقترحت في الأصل لهيئة التنمية . وإن كان يبدو أن إختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المنظورة في الاستراتيجية المقرة ، تقل عن ذلك .

ثانيا : بالنسبة للتمويل ، إقترحت الاستراتيجية الأصلية أن يتم التمويل بفرض ضريبة تصدير على النفط بمعدل ٥٪، على أن يحول ريع هذه الضريبة إلى العمل المشترك من خلال مختلف المؤسسات القطرية والمشتركة .

ولنا بالنسبة لخطة التمويل تعليق جوهري سوف نستعرضه في إطار مناقشة ما سمي بعقد التنمية العربية (البند (٤) من القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي) .

٣ ـ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

يمكن إعتبار هذه الاتفاقية بمثابة محاولة جديدة لوضع إطار تشريعي لتسهيل عملية إنتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها داخل الأقطار العربية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية

والاجتماعية فيها . وتنص الاتفاقية في مادتها الثانية على أن تسمح الأقطار الأطراف بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية وتشجيع وتسهيل استثمارها ، وذلك وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار وبما يعود بالنفع على الدولة المضيفة والمستثمر ، وتتعهد الأقطار الأطراف بحماية المستثمر وصون الاستثمار وعوائده وحقوقه وتوفير قدر الامكان إستقرار الأحكام القانونية . وتنص المادة الثالثة من الاتفاقية على أن أحكام الاتفاقية تشكل حدا أدنى لمعاملة كل استثمار يخضع لها ، وفي حدود ذلك تكون الأولوية في التطبيق لأحكام الاتفاقية عند تعارضها مع قوانين وأنظمة الأقطار الأطراف .

وتقضي الاتفاقية بأن يتمتع المستثمر العربي بحرية القيام بالاستثمار في إقليم أي قطر طرف في المجالات غير الممنوعة على مواطني ذلك القطر وغير المقصورة عليهم وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون القطر . ويعامل رأس المال العربي المستثمر في القطر الطرف الذي يقع فيه الاستثمار ، معاملة رأس المال المحلي بلا تمييز ، ما لم يختر المستثمر أن يعامل أية معاملة أخرى تقررها أحكام عامة في القطر المعني بموجب قانون أو إتفاقية دولية . وعلى أية حال ، يجوز للقطر المعني تقرير مزايا إضافية للاستثمار العربي تجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية ، ويراعي في منح المزايا التفضيلية الاعتبارات التالية :

(أ) أهمية المشروع بالنسبة لمستقبل تنمية الاقتصاد القومي ؛ (ب) المشروعات العربية المشتركة ؛ (ج) نسبة المساهمة العربية في إدارة المشروع ؛ (د) مدى التمكن العربي من التكنولوجيا المستخدمة ؛ (هـ) تحقيق سيطرة عربية أكبر على الادارة والتكنولوجيا المستخدمة ؛ (و) خلق فرص عمالة لمواطني القطر المضيف وللمواطنين العرب والمساهمة مع رأس المال في الدولة التي يتم فيها الاستثمار ؛ (ز) القطاع الذي يجري فيه الاستثمار .

كما يمكن للقطر تقرير معاملة تفضيلية وفقا لهذه الاعتبارات للمشروعات الاستثمارية العربية المملوكة ملكية جوهرية لمواطنين عرب .

وتنص الاتفاقية أيضاً على أن يتمتع المستثمر العربي بحرية تحويل رأس المال العربي بقصد الاستثمار في إقليم أي قطر طرف وبحرية تحويل عوائده دوريا ، وتكون إعادة تحويل أصل رأس المال بعد فترة تحدد بانتهاء الاستثمار وفقا لطبيعته أو بخمس سنوات من تاريخ تحويله أيهما أقل . كما تنص الاتفاقية على أن رأس المال المستثمر بموجب أحكامها لا يخضع لأية تدابير مهما كانت صيغتها القانونية تلحق أيا من أصوله أو احتياطاته أو عوائده وتؤدي إلى المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل أو غير ذلك من صور المساس بحق الملكية في ذاته . على أنه يجوز نزع الملكية لتحقيق نفع عام بمقتضى ما يملكه القطر أو مؤسساته من سلطة القيام بوظائفه في تنفيذ المشاريع العامة ، شرط أن يتم ذلك على أساس غير تمييزي وفي مقابل تعويض عادل .

وتنص الاتفاقية على أن يتمتع المستثمر العربي مع أفراد أسرته بحق الدخول والاقامة والانتقال والمغادرة بحرية وبلا عائق في إقليم القطر الذي يقع فيه الاستثمار ، كما يتمتع العاملون في الاستثمار وأسرهم بنفس التسهيلات . ويقوم القطر الذي يقع فيه الاستثمار بتسهيل الحصول على ما يحتاجه المستثمر من أيد عاملة عربية ومن خبرات عربية أو أجنبية .

ويقوم ما يسمى بـ« مجلس الاشراف » بالاشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية ، ولهذا المجلس أن يوافق على وقف العمل بأي من أحكام الاتفاقية في أي قطر طرف بناء على طلبها ، وله أن يقيد ذلك بحدود زمانية أو مكانية أو موضوعية وعلى الجهات المسؤولة في الدولة أن تسترشد بملاحظات وتوصيات المجلس لضمان العودة إلى التقيد بأحكام الاتفاقية .

ونصت الاتفاقية على أن تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الأموال المستثمرة بموجب أحكامها . وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تتفق مع المؤسسة المذكورة للقيام بجمع وتنسيق التقارير والمعلومات والبيانات والتشريعات والقواعد والاحصاءات المتعلقة بالاستثمار ووضعها بتصرف أصحاب رؤوس الأموال العرب ، والمساعدة على إنشاء النظم والمؤسسات التي تسهل أو تشجع على تحقيق أغراض الاتفاقية أو تكملها .

وتنص الاتفاقية على أن تتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيقها عن طريق التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية التي يجب إنشاؤها لحين إنشاء « محكمة العدل العربية » وتحديد اختصاصاتها . ويكون مقر محكمة الاستثمار هذه في المقر الدائم لجامعة الدول العربية .

هذا ، وتصبح الاتفاقية نافذة بعد إيداع وثائق تصديق خمسة أقطار عربية على الأقل ، ولا يجوز لأي قطر طرف الانسحاب منها إلا بعد مرور خمس سنوات على نفاذها بالنسبة إليه . كما لا يجوز تعديل الاتفاقية قبل خمس سنوات من تاريخ نفاذها .

يبدو مما تقدم أن هذه الاتفاقية تأتي كخطوة متقدمة على الاتفاقيات العربية السابقة الخاصة بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار . فهي أولا تعتبر أن أحكامها تشكل حدا أدنى لمعاملة كل استثمار ، حتى لو تعارضت هذه الأحكام مع القوانين والأنظمة المحلية . لكن يلاحظ بأن الاتفاقية تنص في أحد أحكامها على أن رأس المال العربي المستثمر يعامل معاملة رأس المال المحلي بلا تمييز ، مما يخلق تعارضا مع ما سبق ذكره وإن كانت هناك إمكانية اختيار المستثمر أن يعامل أية معاملة أخرى تقررها أحكام عامة في الدولة المعنية . ومن هنا فإن الاتفاقية بالرغم من كونها محاولة لايجاد منطقة استثمار مشتركة بين الأقطار المنضمة إليها ، فإنها لا تعطي حوافز لاجتذاب رؤوس الأموال من قطر إلى آخر إلا وفق اتفاق يتم التفاوض بشأنه بين المستثمر والقطر المعني .

وتعطي الاتفاقية ضمانا ضد المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو غير ذلك من أشكال التعرض لحق الملكية . ولكن يلاحظ بأن الاتفاقية أجازت نزع الملكية لاعتبارات تتعلق بالنفع العام ، دون أن تحدد بدقة الحالات التي ينطبق عليها هذا القول مما يبقي المجال مفتوحا لتفسيرات شتى . وجدير بالذكر أن اتفاقية إنتقال رؤوس الأموال التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية جاءت بنص مماثل تقريبا وبالتالي كان هناك نفس التحفظ إزاءه .

إلا أن الاتفاقية الحالية تتميز عن سابقتها في أنها تنص بصراحة على حق المستثمر العربي وأفراد أسرته في الدخول والاقامة والانتقال والمغادرة بحرية في الاقليم الذي يقع فيه الاستثمار ، وكذلك على تسهيل الحصول على أيد عاملة عربية وخبرات عربية أو أجنبية للمشروع . كما تتميز في أنها تنص على قيام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الأموال المستثمرة بموجبها . وهذا بحد ذاته أمر مهم لأنه يعمل على الاستفادة من مؤسسة عربية قائمة وبالتالي

يدعمها ، شرط أن توسع تلك المؤسسة بما يمكنها من القيام بهذه المهمة . كما أن الاتفاقية قد أوجدت ولأول مرة هيئة قضائية للبت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الاتفاقية .

وهكذا نلاحظ بأن الاتفاقية هي محاولة نحو إيجاد إطار تشريعي لاستثمار رؤوس الأموال العربية ، ويمكن اعتبارها مدخلا مناسبا لتحقيق هذا الاطار . لكن في نفس الوقت نرى بأن عملية بناء الثقة وتشجيع الاستثمارات وتبادلها بين الأقطار العربية عملية طويلة المدى ، وتحتاج إلى إيجاد مناخ عام مناسب للاستثمار وأن لا تعمل أي من الأقطار العربية على هدم الثقة المتبادلة . إذ لا بد من جعل الاستثمار عملية مدفوعة بالمصلحة الاقتصادية المشتركة وتجنب تعريضها لتوترات السياسة العامة . فالمشكلة في الأساس ليست مشكلة نصوص وإنما مشكلة ممارسة ـ فكل نص يمكن تعديله على ضوء التجربة المستمدة من الممارسة متى وجدت الرغبة .

وعندما تتوافر الرغبة الجادة من قطر في استضافة أموال قطر آخر ، وفي حال توافر الثقة لدى القطر الآخر ، بالمعاملة العادلة لرأس ماله المستثمر ، فإن الأموال ستتدفق ، بغير حاجة إلى إتفاقية . وهل تدفق الأموال العربية إلى أميركا وأوروبا الغربية نتيجة لأي اتفاقية ـ جماعية أو ثنائية ؟ أبداً . ولا عدم تدفقها إلى الأقطار العربية نتيجة لغياب مثل هذه الاتفاقية . ومعنى هذا أن الاتفاقية في حد ذاتها ، حتى ولو كانت مثلى في نصوصها ، تظل محدودة الأثر ، إلا كمؤشر على الرغبة والثقة .

٤ ـ عقد التنمية الاقتصادية العربية

تقدمت باقتراح ما سمي « بعقد التنمية العربية » خمسة أقطار عربية خليجية هي : المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر ، مع ترك الباب مفتوحا لأقطار ممولة أخرى متى شاءت . وفحوى الاقتراح أن تخصص الأقطار المذكورة مبلغ « خمسمائة مليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات بإجمالي قدره خمسة آلاف مليون دولار توزع فيما بينها حسب نسب يتفق عليها خلال مدة العقد . وتودع هذه الأموال في حساب خاص لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .. ويستفيد من هذا الصندوق الدول العربية الأقل نموا ... حسب أولويات توضع لهذا الغرض على أن تعطى الأولوية للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها ... ويستخدم المال لتمويل الاحتياجات من العملة الاجنبية من كلفة المشروع إلا في حالات خاصة يسمح بها بتمويل جزء من العملة المحلية لا يجاوز ٥٠٪ من كلفة المشروع ... ويكون التمويل بقروض بفائدة ١٪ مع فترة سماح تبلغ عشر سنوات ، يبدأ بعدها التسديد الذي يتم بأقساط متساوية خلال مدة عشرين سنة بعد ذلك ... وينحصر التمويل في الطلبات التي تتقدم بها الحكومات فقط ... وتؤلف الدول الممولة مجلسا للادارة مكونا من وزراء المال لادارة المشروع بالتعاون الفعال مع الصندوق العربي والمؤسسات العربية المعنية الأخرى .. » .

على هذا الأساس لا بد من التقدم ببعض الملاحظات حول هذا الاقتراح :

○ من الصعب تحديد رأي متوازن وقاطع حول هذا المشروع ، نظرا لما يعانيه من ارتباك وتناقض في داخل نصه ، ونظرا للاسم الملتبس الذي أطلق عليه ، ونظرا لأنه صدر عن قمة عربية كانت في الأصل مخصصة لبحث موضوع التكامل الاقتصادي العربي ، ونظرا لضآلة التخصيص الذي تضمنه سواء بالمقايسة مع إسمه الكبير أم مع التحديد الأضيق الوارد في نصه ، ونظرا لمجمل الظرف التاريخي الذي تمر به الأمة العربية ..

○ فالمفروض أن توجه تخصصات التنمية من الأقطار القادرة إلى الأقطار الأقل قدرة بينما جاء التخصيص في نص المشروع للأقطار العربية « الأقل نموا » ، وذلك دون تحديد لهذه الأقطار . وظاهر النص يوحي بأن أقطارا كسوريا والأردن ولبنان وتونس والمغرب ، ربما كانت غير مشمولة به . وقد ينطبق القول أيضا على السودان ، مما يترك اليمنين والصومال وموريتانيا فقط . فإن كان الأمر كذلك لا يبقى معنى كبير لاعطاء الأولوية في جميع الأحوال للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي . إذ الواقع أن هذه الأقطار الأقل نموا في حاجة إلى تنمية بنيانها ومرافقها الاساسية قبل جدوى التقدم إلى مرحلة التكامل الاقتصادي .

○ ثم ما هي تلك المشاريع الكبرى التي ينتظر من الدول الأقل نموا أن تقوم بها، بينما هي في الوقت نفسه تساعد على تقوية العلاقات والتكامل الاقتصادي العربي . أهي مشروع تلستار عربي للاتصال مثلا ؟! أم مشاريع نقل بحري ؟ وإذا كانت مشاريع مواصلات ، فالأحرى أن تنفذ في تلك الأقطار على سبيل المساعدة ، كما حصل بالنسبة لوصلة المواصلات بين الأردن والسعودية مثلاً .. وبالمقابل فإن قطرا كالصومال يعتبر أن مشروع نهر جوبا هو أفضليته الأولى ، ولكنه مشروع قطري .. وتكاليفه تزيد عن كامل التخصيص للسنوات العشر ... وإذا أدخلنا السودان في إطار المشروع ، باعتبار أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعمل هناك ، من أجل تنمية القطاع الزراعي في السودان ، فإن المبلغ المخصص يذوب حتى في الورق الذي كتب عليه ، من قبل أن يتحول إلى طاقة تنموية ! وبذلك فإن عقد التنمية العربي ، لا يعود عقدا ، لأن التسمية العقدية يقصد بها تكثيف الجهود في فترة معينة للوصول المستعجل إلى أهداف محددة ... فما هي التنمية التي يمكن إنجازها في عقد من الزمن بالنسبة للأقطار العربية الأقل نموا بهذا التخصيص الضئيل . كما أنه لا يعود تنمية لأن ما يعطيه المشروع للدول الأقل تخلفا باليد اليسرى يأخذ أضعافا له باليد اليمنى كما سنبين بعد قليل . فإن كان هنالك إهتمام بالتنمية العربية ، سواء للأقطار الأقل نموا أو الأقل نفطا ، فإن الأمر يحتاج إلى نمط تفكير مختلف تماما . ولا يعود عربيا ، أو عربيا شاملا على الأقل ، لأنه يتناول بعض الأقطار العربية دون غيرها ، مع غموض في تحديد تلك الأقطار ، مع أن الاسم يصدق على الأقطار العربية كلها . ولو وصفناه بأنه مشروع لعدد من القروض الميسرة ، المخصصة إلى عدد من المشاريع القطرية ، الأقل أولوية في نظرها ، في عدد من الأقطار العربية غير المحددة لكان الوصف أدق . ولو كان هنالك تطلع جاد إلى عقد تنمية عربي لاحتاج الأمر حتى أكثر من عشرة أمثال هذا التخصص .

ولعل الحافز لهذه التسمية هو إضفاء عنوان كبير على غرار « مشروع مارشال » ، كما سبق أن اقترح السيد محمود رياض الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية . والمشروع المقترح يقصر عن ذلك بكثير ، بحيث لا يمكن لهذا العنوان أن يعطي أي مردود إيجابي ، ومن المؤكد أن له مردودات معنوية سلبية كثيرة . ويخشى أن يصبح بمثابة سد للطريق على مشروع إيجابي أفضل منه ، حتى ولو لم يكن هذا هو المقصود منه في الأصل .

○ ونأتي الآن إلى التفاعلات الخلفية الدائرة حول هذا المشروع ، لأن ضآلته الحقيقية ، ومعناه الوهمي ، لا يبرزان إلا من خلال هذه التفاعلات . إذ أن حقيقة الأمر أن الأقطار العربية الأقل نفطاً بدأت تحس بالارهاق الاقتصادي الحقيقي نتيجة ارتفاع فاتورة النفط عليها . بعد أن ارتفعت أسعار النفط ما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠، بمقدار ثلاثة أضعاف . وهذه الفاتورة تدفع

كلها بالنقد الأجنبي . ولعل هذا هو سبب تحديد مهمة التخصيص بأنها دفع فاتورة النقد الأجنبي . إذ يبدو أن القصد هو التعويض عن نزف العملات الأجنبية لدى الدول الأقل نموا ، بتخصيص بالنقد الأجنبي ، يوجه إلى بعض المشاريع فيها . والمبدأ في حد ذاته سليم ، إذا قام توازن بين حركتي النزف والتعويض ، لأنه في هذه الحالة يحول الفاتورة النفطية إلى إدخار قسري يوظف في التنمية ، بشكل مشاريع . ومهما يكن التضييق الذي قد يسببه ذلك في بادىء الأمر ، إلا أن أثره الطويل الأجل إيجابي ولا شك . وإذا كان التخصيص أكبر من الفاتورة النفطية فإن أثره الحقيقي على التنمية سيكون أكبر ولا شك . والأمر يستدعي إجراء حساب للفواتير النفطية للأقطار العربية الأقل نموا وتوجيه التخصيصات إليها على قدر تلك الفواتير ، أو على الأقل على قدر الزيادات المتصاعدة فيها . ونعتقد أن المبالغ المخصصة ، وهي ٥٠٠ مليون دولار سنويا تقل عن ذلك بكثير ، حتى بالنسبة للأقطار الأقل نموا ، فما بالك لو أضفنا إليها الأقطار الأكثر نموا ؟ حينذاك لا يكاد التخصيص الموجود للسنوات العشر كلها يغطي نزف سنة واحدة . وإذا كان المشروع مقصودا به تعديل ميزان النزف والتعويض ، ليستوي من جديد ، فلماذا تستثنى الأقطار العربية الأكثر نموا منه ، بعد أن أخذت فاتورة النفط تشكل عبئا مرهقا عليها ؟ ولا بد من التنويه بأن لهذه الأقطار العربية غير النفطية كلها حقا في هذا المجال ، لأنه لولاها لما أمكن تعديل سعر النفط إبتداء ، وبدونها لن تمكن حمايته حالا أو مستقبلا ، فلا يعقل أن تفعل هذا كله لقاء ميزان خاسر !

○ فإذا عدنا إلى بحث الموازنة المشار إليها أعلاه ، فإننا نجد أنها كانت ، ولا تزال ، موضوعا هاما مطروحا في كل المجالات الاقتصادية العربية والأفريقية ، والاسلامية ، وباقي دول العالم الثالث . ذلك أن ضغطا قد حصل على الأقطار العربية من جانب الدول « الأقل نفطا » منذ أن ارتفعت أسعار النفط بشكل مرهق لموازين مدفوعاتها ، لاجراء تعويض ما عليها . وقد لقي هذا الضغط تأييدا من قبل الدول الصناعية ، لا حبا بمصلحة الدول النامية ، بل من أجل المحافظة على مستوى الطلب العالمي للسلع والخدمات ، وبخاصة بعد أن أدى هبوط هذا الطلب إلى استفحال النكسات الاقتصادية والبطالة في دول العالم الصناعي . وقد عرضت في هذا الاطار أفكار شتى ، منها أن تقوم الدول النفطية بتحديد سعر أدنى للنفط المباع للدولة النامية أو أن تنشىء صناديق تعويضية تعيد إلى هذه الدول بعض النقد الذي دفعته ثمنا للنفط . وقد رفضت الدول النفطية هاتين الفكرتين . لكنها وافقت على إنشاء صناديق تنمية في إطار أوبك وفي الاطارين العربي الأفريقي والاسلامي ، وحتى في الاطار العربي مع الدول النامية (الصندوق الكويتي) ، كما وافقت على تدعيم مؤسسات التمويل الدولية ـ كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بالأموال . لكن لم تجر حتى الآن حسابات ولو تقريبية لآثار هذه الدفقات والدفقات المعاكسة على مختلف الدول المعنية . ويندرج عقد التنمية العربية من حيث المبدأ في هذا الباب ، باعتباره أسلوبا في التعويض عن الدفعات النفطية .

وثمة نقطتان جوهريتان في هذا السياق لا بد من تأكيدهما لتكون الجهات العربية المسؤولة عن إتخاذ القرارات على بينة من حقيقة الحال :

أولاهما أن الدول الصناعية التي هي المستورد الأكبر للنفط ، لديها سلسلة من الاجراءات التي تعمد إليها لامتصاص أية زيادة في أسعار النفط . ومن بين هذه الوسائل على سبيل المثال لا الحصر « تعقيم » جانب من الأموال العربية في سندات طويلة الأجل قليلة الفائدة ، وزيادة أسعار

السلع والخدمات المصدرة إلى الأقطار العربية زيادة تمييزية مقصودة ، والضغط لأحداث مشتريات من مستودعات « خردة » السلاح ، والابقاء على الدولار واسطة لتسعير النفط مع تخفيض قيمته بالنسبة لعملات الدول الصناعية المستوردة للنفط ، والمضاربة بأسعار العملات وبالذهب والفضة والاقتطاعات الضرائبية ، ولكن فوق كل ذلك التضخم الذي يقتطع ما بين ٥٪ و١٠٪ من القيم الحقيقية للأموال العربية السائلة التي تشكل أكثر من ٩٥٪ من الموجودات العربية في الخارج .

إلا أن الدول النامية لا تملك شيئا من هذه الوسائل الامتصاصية . ولذا فإن وقع ارتفاع أسعار النفط ينصب عليها بكامل ثقله . وحتى التضخم الذي أحدثته الدول الصناعية وسيلة أساسية لامتصاص فواتير نفطها ، فإنه يضرب الدول النامية ، ويخل بتوازن أسعار السلع لمصلحة الدول الصناعية ، فتدفع الدول النامية نتيجة لذلك ثمنا مزدوجاً ، متمثلا في زيادة أسعار النفط واختلال ميزان أسعار السلع ضدها . بل إن هنالك واسطة أخرى يعمل فيها التضخم ضد الدول النامية النفطية وغير النفطية سواء بسواء ، وهو أن فواتير النفط التي تدفعها الدول النامية ، تسدد بالنقد الأجنبي ، الذي يسجل الآن لحساب الأقطار العربية ، في مصارف الدول الصناعية ، حيث يبدأ التضخم فورا في اقتطاعه ، مثلما يقتطع القرد جبنة القطتين المتنازعتين في القصة المشهورة ، بوصفه حكما بينهما ، فيأكل الجبنة كلها ولا يترك لأي منهما شيئا .

ويبقى السؤال : ما هي القيمة الحقيقية التي تخسرها الأقطار العربية سنويا من جراء التضخم ؟ لقد مضت الآن خمس سنوات منذ أن دخلت معدلات الفائدة تحت الخط الأحمر ، فأصبحت معدلات سلبية . إذ أن معدلات الفائدة كانت تسير بنسبة ١٠٪ حين وصل التضخم إلى نسبة ١٥٪ وحوفظ على هذا الفارق حين ارتفعت معدلات التضخم إلى ٢٠٪ والفائدة إلى ١٥٪ . ومعنى ذلك أن متوسط الخسارة للقيمة الحقيقية كان بنسبة ٥٪ على مدى الأعوام الخمسة الأخيرة . فإذا قدرنا أن أرصدة الأقطار العربية عام ١٩٨١ ستكون في حدود ٢٠٠ مليار دولار ، فإن خسارة القيمة الحقيقية ستكون في حدود ١٠ مليار دولار . وهذه الخسارة تدفعها الدول النفطية والنامية سواء بسواء ، لأن ما تأخذه الأقطار العربية من الدول النامية يتعرض لنفس « الافتراس » الذي يتعرض له ما تأخذه من الدول الصناعية .. فالتضخم سلاح أشهرته الدول الصناعية لفائدتها . وقد يقال بأنه قد يرتد عليها ... لكن هذا غير مؤكد ..
ومن المؤكد أن ليس ثمة جدية في مواجهة التضخم في تلك الدول . وكل ما يقال عن كبحه يدخل في باب الوعود التخديرية لا أكثر . ومن الجائز أن تعمد الدول الصناعية في منتصف الثمانينات إلى « اصلاح نقدي » جذري تشطب بموجبه الجانب الأكبر من الأرصدة العربية ... وليس في هذا شيء من المبالغة .

هذا الواقع هو الذي يستدعي ـ وبسرعة ـ نظرة مختلفة تماما إلى التحويلات المالية ، لعقد التنمية ، أو لغيره . فالمستفيد الوحيد من الأرصدة العربية « المنفية » في الخارج هو الدول الصناعية التي تقتطع هذه الأرصدة الآن قطعة بعد قطعة ، وتتأهب للتعامل معها بصورة جذرية خلال مدة أقلها « نصف عقد » واكثرها عقد كامل . وعندما يقارن المرء بين عقد « التهام » الأرصدة العربية وما سمي بعقد « التنمية » العربية يدرك المفارقة الكبرى التي تتعرض لها الأقطار العربية كلها ، من نفطية وغير نفطية . وهذه الاحتمالات الحقيقية ، بل الرياضية ، تحتاج إلى نظرة أعمق وأدق من الجانب العربي .. فهل يقدم هذا الجانب على إجراء هذه الدراسة ، مثلما

فعل بالنسبة لدراسة استعمال المصالح النفطية العربية ، ولدراسة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ؟

ثانيهما هي التي تتفرع عن عقد التنمية العربي ، وهي تأليف مجلس لادارة الأموال المخصصة لهذا العقد يتكون من وزراء مالية الدول العربية الممولة للمشروع . لكن لماذا لا يترك الأمر للصندوق العربي وحده الذي تتحكم هذه الدول على أي حال بأعماله ؟ لا سيما وأن استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك ـ كما أقرها مؤتمر القمة ـ نصت على توفير المزيد من الأموال للصندوق ؟

○ ثمة سؤال آخر : لماذا يختار في قمة عربية تبحث لأول مرة موضوع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وتضع له ميثاقا ، وإستراتيجية ، عنوان « التنمية » ولا يختار ـ كما هو طبيعي وضروري ـ عنوان « التكامل » . إن «التنمية» أيا كانت المراحل التي وصلتها عملية جارية على أي حال ، بل إن عنوان « عقد التنمية » كان عنوانا تبنته منظمة الأمم المتحدة على النطاق العالمي « للعقد السبعيني » . إن التخلي عن عنوان طبيعي واختيار عنوان آخر مكانه قد يفسر الأمور بغير ما قصد منها .

وإن المرء ليحتار : أين الأمن الغذائي والتخزين السلعي ، وتدعيم التنميات القطرية ، وتضييق فجوة الدخل بين الأقطار العربية ، والتكافل في تمويل الحاجات العربية المشتركة في مجالات الأمن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية ، والتوجه نحو المشاريع المشتركة ، واستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي ـ أين هذه الأهداف الكبرى من هذا العنوان وهذا التخصيص ؟

أخيرا لا آخرا نود أن نشير إلى قضيتين مترابطتين :

أولاهما : حماية الثروة العربية في الداخل أو « المنفية » في الخارج .

والثانية : « ضرورة الالتزام باستثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح قضايانا القومية ، وعلى الأخص منها قضية فلسطين ... والوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة للعدو الصهيوني » (الميثاق) وتوظيف القوة الاقتصادية والاستراتيجية للوطن العربي لخدمة قضايا المصير العربي وفي مقدمتها قضية تحرير التراب الفلسطيني من خلال الربط بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية في إطار من المرونة والفعالية (الاستراتيجية) .

السؤال هو : هل ثمة تصور محدد لتطبيق هذه المبادىء ؟ أو لدراسة تقترح أسلوبا لتطبيقها ؟

لقد وضع الميثاق والخطة على كاهل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، وبالتالي على كاهل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مسؤولية ضخمة ، تحتاج إلى افرقة عمل كثيرة ، وإلى جهد شاق ، يتواصل يوما بعد يوم ، وسنة بعد سنة ، ويتبلور في نهاية الأمر في مشاريع إتفاقات ، وشركات مشتركة ، ومقترحات للدعم الانمائي القطرية ، وتجسيد للتكامل الاقتصادي العربي في شتى المجالات والاتجاهات . ونرجو أن تزود الأمانة العامة للجامعة العربية بالتخصيصات التي تمكنها من تأدية هذه المهمة .

مقترحات

وعلى سبيل التقدير ، ندرج فيما يلي **بعض الأفكار التي تصلح لأن تكون أساسا لمشاريع اتفاقات أو مشروعات مشتركة بين الأقطار العربية أو أساسا لقوانين قطرية موجهة نحو العمل الاقتصادي العربي المشترك** :

١ - في مجال القوى البشرية

(أ) تطوير النظم والدراسات التعليمية في الأقطار العربية واحتياجات القوى العاملة على أساس متكامل .

(ب) تسهيل إنتقال العمال والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها إلى الخارج .

(ج) تشجيع إستعادة الخبرات العربية المتواجدة في الخارج أو بحث كيفية الاستفادة منها حيث هي .

(د) مقارنة الأطر التشريعية التي تحكم إنتقال القوى العاملة (ورؤوس الأموال) بين الأقطار العربية ، بغرض تحرير حركة العمالة .

(هـ) التدريب الفني والمهني للقوى العاملة وفقا لمستلزمات التنمية القومية .

٢ - في مجال الزراعة والأمن الغذائي

(أ) التطوير الزراعي بمختلف أشكاله وبما فيه التعاون في مجال البحوث الزراعية واستصلاح الأراضي شبه الصحراوية .

(ب) توفير الشروط الأساسية للتوسع في الانتاج الغذائي بما في ذلك المياه ، الأراضي ، الصرف ، الآلات الزراعية ، الأسمدة والمبيدات ، وغيرها .

(ج) تأمين مخزون احتياطي غذائي للوطن العربي ، يؤمن إستقرارا نسبيا في الأسعار ويخفف من أثر الاعتماد على الخارج .

(د) تسهيل المبادلات التجارية العربية في المواد الغذائية ، وتنسيق استيراد هذه المواد من الخارج .

٣ - في مجال الصناعة والتكنولوجيا

(أ) تنسيق تأمين المواد الأولية المناسبة للصناعات العربية ، وتأمين تسويق منتجاتها عربيا وخارجيا .

(ب) العمل على تحقيق درجة أكبر من التصنيع للمواد الأولية المصدرة .

(ج) التعاون لتأمين قطع الغيار للآلات الصناعية وتبادل الخبرات فيما يخص الصيانة .

(د) إنشاء صندوق خاص لتمويل البحوث الصناعية والتكنولوجيا على المستوى القومي .

(هـ) تنسيق الصناعات الكبيرة الحجم بغرض الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وتحقيق الترابط بين هذه الصناعات .

(و) تحقيق قدر من الاستقلال التكنولوجي بين الأقطار العربية ، وتبادل الخبرات التكنولوجية والتجارب المتصلة بها .

(ز) التعاون في الصناعات الحربية وربطها بالانتاج المدني .

٤ ـ في مجال الطاقة

(أ) زيادة القدرات العربية في التنقيب واستخراج النفط والغاز الطبيعي .

(ب) المحافظة على الثروات العربية المستهلكة عن طريق ترشيد استخدامها .

(ج) زيادة درجة تصنيع النفط قبل تصديره إلى الخارج .

(د) إجراء بحوث مشتركة في مجال مصادر الطاقة البديلة .

(هـ) إنشاء لجنة عربية عليا لشؤون الطاقة .

٥ ـ في المجال التجاري والمدفوعات

(أ) إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية الجماعية (بما فيها قرار السوق العربية المشتركة) بهدف تقويمها وتطويرها في ضوء المتغيرات الاقتصادية .

(ب) وضع جداول سلعية لتحرير المبادلات التجارية وربطها مع التكامل الانتاجي .

(ج) دعم صندوق النقد العربي وتطوير إمكانياته لتلبية حاجات تسوية المدفوعات بين الأقطار العربية .

(د) تأمين الالتزام التام بقوانين المقاطعة ، وإيجاد الوعي اللازم لدى المستوردين بالنسبة للشركات المقاطعة .

٦ ـ في المجال المالي والنقدي

(أ) تطوير الأسواق النقدية والمالية العربية ، وتوجيه الأموال نحو الاستثمارات الانمائية القطرية والقومية .

(ب) توفير المناخ الاستثماري المناسب لتشجيع الاستثمارات المشتركة بين الأقطار العربية .

(ج) الحد من قيود مراقبة القطع بين الأقطار العربية وعلى أساس تفضيلي إزاء العالم الخارجي .

(د) تنسيق التشريعات النقدية والمالية العربية .

(هـ) تدعيم وتطوير مؤسسات التأمين وإعادة التأمين العربية .

(و) إجراء دراسة تقديرية للأموال اللازمة لتمويل الحاجات الاستثمارية العربية المشتركة ، بما في ذلك إحتياجات الأمن القومي .

(ز) زيادة التعاون والتنسيق بين المصارف المركزية للأقطار العربية .

(ح) إقامة منطقة نقدية عربية .

(ط) حماية الثروة المالية العربية من الأخطار غير التجارية المحدقة بها .

٧ ـ في مجال التنمية القومية

(أ) إيجاد مجلس عربي أعلى للتخطيط يتولى اعتماد التخطيط القومي للمشروعات العربية المشتركة وتحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي .

(ب) وضع دليل نموذجي لتقويم المشروعات العربية المشتركة .

(ج) وضع قوانين قطرية لمنح المشروعات العربية المشتركة التكاملية معاملة تفضيلية تجاه « المشروعات الأجنبية » (غير العربية) في الأقطار العربية ولا سيما من حيث التمويل والتسويق .

(د) توسيع وتطوير البنى الأساسية المختلفة على المستوى القومي وربطها بالبنى الأساسية القطرية .

(هـ) إنشاء مصرف عربي للاسكان .

(و) إنشاء شركة عربية للمقاولات والاستشارات الهندسية ، تختص أساسا في تنفيذ المشروعات المشتركة .

٨ ـ في مجال النقل والمواصلات

(أ) تنسيق وتطوير شبكات النقل والمواصلات بين الأقطار العربية وخاصة الأقطار الأقل نموا منها .

(ب) تسهيل تجارة العبور بالحاويات (الكونتينزر) .

(ج) تنسيق النقل الجوي العربي ، وتنظيمه ليكون على أساس نقل داخلي .

٩ ـ في مجالات أخرى

(أ) دراسة إمكانيات إقامة نظام إقتصادي عربي جديد .

(ب) تدعيم الوجود العربي في المنظمات والمؤسسات الدولية وزيادة فعاليته .

(ج) تحييد الاتفاقيات الاقتصادية العربية عن الخلافات السياسية □

العـودة إلى العـروبـة

د . محمد رضا محرم
الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر - القاهرة.

في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧ م زار الرئيس المصري القدس التي أعلنها الصهيونيون في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ م ، من باب التكييف الدستوري لواقع مفروض من قبل ، العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل .

وفي ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ م وقّع الرئيس المصري مع رئيس وزراء إسرائيل ، بمباركة الرئيس الأمريكي ، وبصفة الأخير شاهداً وضامناً ، وثيقتين عرفتا بإطار السلام في الشرق الأوسط وإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، واشتهرتا باتفاقات كامب ديفيد . .

وفي ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ م وقع أطراف كامب ديفيد ما أسمى « معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل » .

ومنذ بدأت الأحداث تتداعى وتتتابع على هذا النسق الدرامي ، أثيرت مسألة عروبة مصر ، وثار لغط كثير حول وضعية مصر في إطار الصف والموقف والهدف العربي . وتحدث عرب كثيرون خارج مصر (وداخلها أيضاً) عن عزلة مصر عربياً ، وواجههم البعض من داخل مصر مرددين مقولة أن « العرب هم الذين عزلوا أنفسهم عن مصر » . وسواء صح ، لغوياً ، ما قرره الفريق الأول ، أو ما ادعاه الفريق الثاني ، فالنتيجة المؤلمة أن مصر تتحرك ، أو قل تتشرنق ، وحدها بعيداً عن الفعل العربي المشترك ، رغم نقائصه وعثراته ، وليست « بهلوانية » اللغة بقادرة على أن تغير من هذا الواقع الموضوعي المؤلم ملمحاً بغيضاً واحداً .

إن القطيعة بين مصر العربية وبين المحيط العربي الواسع لا تزال تتعمق منذ زيارة الرئيس المصري للقدس . تتعمق بالفعل الحكومي المصري ، وتتعمق برد الفعل العربي ، رغم منطقية حدوث هذا الأخير ومشروعيته . ويدفع الوطن العربي الكثير نتيجة هذه القطيعة ، ولكن شعب مصر ، ويبدو أن هذا قدره محارباً أو متوقفاً عن الحرب ، لا يزال يدفع أكثر ! .

ولأن عودة مصر إلى الصف العربي ، وليس خروجها على الموقف العربي أو إخراجها منه ، هي المستهدف المباشر لهذه الدراسة ، فإنه غير ذي جدوى أن نركز على إقامة الموازنات ، اللغوية

أو الموضوعية ، بين مواقف طرفي الخصومة ، أو على إعداد كشوف الربح والخسران لقطبي القطيعة .

الأُسس الممهدة للعودة

الفرق بين خروج مصر على العروبة وبين عودتها إليها ، ليس فرقاً شكلياً يجوز إدراجه ضمن أصناف التحايلات اللغوية المبتذلة ، كما قد يتوهم البعض ، ولكنه على النقيض من ذلك فرق جوهري ، له أبعاده الموضوعية والاجرائية بل والزمنية أيضاً .

فوجود مصر خارج الصف العربي هو الشذوذ بعينه ، بكافة المعايير التاريخية والحضارية والجغرافية والسياسية (الجيوبوليتيكية) ، بينما قيامها بدورها العربي (المتداخل نسيجيا مع مسئولياتها الوطنية) هو حقيقة الحقائق في التاريخين القديم والحديث ، كما أنه أكمل وأنضج وأوضح المؤشرات التي تحكم الحركة والتغيرات المستقبلية على امتداد الأرض العربية . وبالتالي فإن الوقوف عند وجود مصر خارج الصف العربي إنما هو توصيف للشذوذ لا جدوى منه ، مهما كان إتقانه ومهما كانت مصداقيته ، بينما السعي لإعادتها إلى الصف العربي حركة من أجل التغيير تضع عينيها على سلامة المستقبل ، وتوظف جهدها لإصلاح ما أفسدته المغامرات والمغامرات المضادة .

والنهج العقابي الذي يستهوي بعض العرب ، إن لم يكن الكثيرين منهم ، فيمارسونه بالقول والعمل تجاه مصر ، إنما يؤدي إلى تعميق الخصومة ، وتأكيد القطيعة ، وتكثيف حواجز العزلة بين مصر وبين عالمها العربي . وليس يشفع لهؤلاء حسن النية ولا صدق الحس القومي . كما أن دأبهم على تأكيد تفرقة يقيمونها بين مصر الرسمية ومصر الشعبية لن يخفف من التأثيرات السلبية ، التي يستحيل تجنبها ، للأفعال . ذلك لأن الكلام إن بدا مبصراً ، أو ادّعى بصراً ، يميز بين هذا وذاك ، فإن الاجراءات ، خاصة الاقتصادي منها ، على نقيض ذلك ، صماء عمياء لا تميز بينهما . بل إن مصر الشعبية تدفع الثمن العاجل لمثل هذه الممارسات بينما الثمن الآجل لا أحد يتيقن ممن سيتم اقتضاؤه .... ودعك من الآمال ، ثورية كانت ، أو انتهازية ، أو حتى حالمة ! . إن السعي من أجل عودة مصر إلى الجمع العربي يستوجب ترشيد أي إجراء يطرح أو يوظف في هذا السبيل ، ويستلزم تدقيق معايرته ، ويحتم التنبيه إلى إمكانيات القتل الكامنة في أي من حدّيه . وهكذا فإن التركيز على عودة مصر إلى الصف العربي قد يرتب انقلاباً جذرياً في النظر إلى ، وفي تقويم ، الممارسات العربية التي تستهدف وقف التقارب المصري ـ الاسرائيلي ـ الأمريكي ـ حتى تعود إلى العمل بالايجاب بدلاً من إغراقها في العمل بالسلب .

إن تدهور الرابطة العضوية بين مصر والوطن العربي ينتسب إلى الماضي (حتى ولو كان قريباً ومردوداً إلى ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧ م) ، ويتخبط في الحاضر ، بينما عودة مصر للقيام بدورها التاريخي ، ببعديه الوطني والقومي ، في إطار التوجه العربي تنتسب إلى المستقبل .... ومن واجب كافة الأطراف العربية داخل مصر وخارجها أن تتيقن أن مجمل الخسارة العربية يزداد طردياً كلما بعد ذلك المستقبل ، أي كلما تأخرت العودة المصرية إلى الصف العربي .

أَبعـاد العـودة

العودة إلى العروبة التي أعنيها هي عودة فعالية لا عودة انتماء . فانتماء مصر العربي ثابت

بأدلة الأنثروبولوجيا ، وبتراكمات التاريخ ، وبوضعيات الجغرافيا ، وبمعطيات الحضارة السائدة في المنطقة ، وبإلحاحات تحدي الوجود الذي يعيشه العرب جميعهم بغير استثناء ، وبغض النظر عن تفاوت الاحساس به ، وتباين الادراك للتبعات المترتبة عليه ، لدى كل فرقة منهم . إن إدراك الانسان المصري ـ مهما كانت بساطته وفطريته ـ لعروبته وإحساسه بها ، عميقان للغاية ، وهو الأمر الذي يلمحه العابر ، ويرصده المقيم ، في أسماء الناس ، وتسميات الشوارع ، ومنطوق الألسنة ، وعشق القدوة والمثل في شخوص ، حقيقية أو أسطورية ، لا تنتسب إلى مصر بالجغرافيا ، وتمتد في عمق التاريخ العربي إلى سيف بن ذي يزن في اليمن ، وعنترة بن شداد في الجزيرة ، وأبي زيد الهلالي والزناتي خليفة في المغرب . ولكن تيقن الانتماء (ولا أقول الاحساس به) شيء ، والعمل على أساس منه شيء آخر . وهي مشكلة كما تبدو على المستوى القومي قد تتجسد أيضاً على المستوى الوطني في حالات كثيرة . ذلك لأن الفعالية تتطلب إلى جانب اليقين الشعبي ظروفاً مواتية ، ومناخاً مناسباً ، وطليعة تاريخية تتقدم الحركة الشعبية ، وتقودها ، وترشدها ، وتستمد منها قدراتها التاريخية . وهكذا فإن السكوت العربي أو الارتباك القومي الذي قد يسجله بعضهم الآن في مصر ، ليس نكوصاً عـن العروبة ولكنه في حقيقته افتقاد للظرف المواتي وللمناخ المناسب وللطليعة التاريخية .

والعودة إلى العروبة لا يمكن أن تتحقق عن طريق فعل ، أو مجموعة أفعال عربية واحدية الاتجاه ، تستهدف التأثير على المواطن المصري ، وبالتالي الموقف المصري ، بقصد استعادة الفعالية المصرية في المجال العربي ، وإعادة توظيفها لخدمة المواقف والتوجهات القومية . بل إن الأفعال والفعاليات العربية يجب أن تتعدد ، مقداراً واتجاهاً ، لتغطي كافة المواطن والمؤسسات والواجهات العربية التي تبدأ منها ، وتنفَّذ من خلالها ، وتعلن بإسمها كافة الممارسات العربية والانجازات القومية التي يؤكد أصحابها أنها مكرسة من أجل القضايا العربية وفي سبيل التوحد العربي . إن إعادة بناء الصورة العربية ، في القول والفعل والانجاز ، مسألة أساسية ، بل إنها مطلب أوَّلي لإقناع المواطن المصري بجدوى العمل العربي وجديته . ذلك لأن اهتراء الصورة العربية الجماعية يقدم التغطية الدعائية للاعلام غير الرشيد الذي يقع المواطن المصري في مجال تأثيره المباشر . وغيبة الرشاد ، وربما الرشد أيضاً ، التي يتصف بها هذا الاعلام ـ وهذا أغلب ظني ـ لا تنشأ عن قناعات فكرية ، حتى ولو كانت متدنية ، بقدر ما تنشأ عن الاحساس بالوقوع في مأزق . ويتجسد هذا المأزق في بعدين ، **أولهما** : إضطرار هذا الاعلام إلى الدفاع عن ممارسات وتوجهات لا يمكن الدفاع عنها حتى ولو تبريراً ، **وثانيهما** : عمل هذا الاعلام في مواجهة مجموعة من الحقائق السياسية التي تنشأ عن ظاهرة العروبة ، فكرة ومؤسسات ودولاً وشعوباً وتبادل علاقات . ولما كانت هذه الحقائق السياسية تعز على الانكار ، لأنها بالحقائق الكونية أشبه ، فإن إمكانية تجاوزها ، وإمكان تبادل القصف الاعلامي من فوق رؤوسها ليس بالأمر الهين . ولست أقول أن هذا التجاوز يحتاج إلى جهد خارق ، بل أقول إنه يحتاج فقط إلى مجهود أخرق ! . وفي ظروف هذا المأزق ـ المستنقع قد يصير كل شيء مبرراً ، ويصبح التوظيف الاعلامي للصورة العربية التي تبدو في بعض الأحيان متشاظية (من الشظايا) غطاء شبه منطقي « للبروبا جندا » القذرة . فإذا أضفنا إلى ذلك غيبة القدرة لدى المواطن العادي على تحليل ما يلقى إليه ، إما بسبب العجز الثقافي وإما بسبب استنزاف قدراته على صليب احتياجات المعاش اليومي ، لأدركنا كم هو ضروري أن يواكب التوجه القومي نحو الشعب المصري ، توجه آخر ، بل توجهات أخرى ، لترشيد كافة الأفعال العربية ، ولاعادة تكوين الصورة العربية الجماعية ، حتى يمكن وقف

التأثيرات السلبية التي يفرزها الاعلام المغرض ، والتي تؤدي إلى تفكيك الأربطة المصرية ـ العربية ، وإلى تأخير إعادة توظيف الفعاليات المصرية في إطار التوجهات والتحركات العربية القومية .

والعودة إلى العروبة وإن كانت تخص مصر «الشعبية» بصفة أساسية، إلا أنها لا تستبعد مصر « الرسمية » . وترتيب أولويات الاختصاص هذا لا تنشأ عن مواقف مؤقتة يتخذها العرب ضد الحكومة المصرية ، ولكن ينشأ عن أن مصر « الشعب » هي الوجود المستمر ، بينما مصر « الحكومة » ، مهما كان تقويم الآخرين لها ، مجرد وجود عارض . ومن هنا فإن التعامل العربي مع الشعب المصري يجب أن ينطلق من نبع المطلق ، بينما هذا التعامل مع الحكومات المصرية قد تحكمه النسبية ، في النظر والعمل . وهذه النسبية في التعامل مع نظم الحكم في مصر تضبطها ، إقتراباً أو إبتعاداً ، التوجهات الحكومية المصرية في كل أو بعض ما يخص الوجود العربي .

إن تخلف نظام حكم مصري ، أو تقاعسه ، عن العمل على الساحة العربية لا يقلل من أهمية مصر كقوة **كامنة** تبقى مدرجة ضمن الرصيد الاحتياطي الاستراتيجي للطاقات العربية ، غير أن تقدم نظام الحكم هذا ليتحمل مسئولياته الجزئية في إطار العمل الجماعي العربي يحول هذه القوة الكامنة إلى قوة **فاعلة** . ومن هنا فإن العمل على المستويين « الشعبي » و « الحكومي » ، حتى وإن قام على أسس تفضيلية ، من أجل عودة مصر إلى العروبة يصبح ضرورة لا مهرب منها . لقد آن الأوان أن نتصارح ، حتى ولو غُصَّت حلوق أقوام فغضبوا واستعدوا غضب آخرين كثيرين ، إن العمل على النطاق الشعبي ، حتى بفرض نجاحه ، لا يؤدي إلى أكثر من المحافظة على أرصدة قوة عربية متبطلة ، مثلما يؤدي قصر العمل على المستوى الحكومي وحده إلى خلق زعامات موهومة العروبة ، مغامرة في بعض الأحيان ، وورقية في أكثر الأحيان .

إن السعي المتبصر إلى مزاوجة العمل على المستويين الشعبي والحكومي يستوجب إقامة مراجعة متقنة لأساليب الاقتراب العربي ـ العربي . لقد درج عرب كثيرون على أن يتعاملوا بأسوأ ما فيهم مع أسوأ من فيهم . والمطلوب الآن أن ينضج فعل هؤلاء **فيتعاملون بأحسن ما فيهم مع أسوأ من فيهم** . إن أسلوب الاقتراب هذا قد ينجح في استغلال أو توظيف أية عناصر إيجابية ، مهما كانت ندرتها ومهما كان ضعفها ، لخدمة العمل العربي الجماعي وإقالته من العثرات التي قد يوقعه فيها حمق البعض ممن يتصدرون مواكب الفعل العربي ، أو ما يتوهمون أنه فعل عربي .

إن تزكية نهج كهذا في الاقتراب العربي ـ العربي لا يعني السكوت على تجاوزات أي نظام عربي ، كما لا يعني القبول بالتورط في حماقاته ، كما أنه لا يعني إطلاق الضوء الأخضر تصريحاً له بالتمادي فيما هو مندفع فيه من غي . ولكن هذا النهج يعني إضافة مجهودات استعادة النظام الشارد إلى الجماعة العربية إلى اجتهادات المقاومة التي تستهدف كفه عن الاندفاع في تجاوزاته غير المقدرة على أساس الحساب العربي .

أبعد من هذا فإن أية تعاقدات قانونية تقوم بين الدول لا تظل عالقة في الفراغ ، بل إنها لا بد مؤدية إلى تغييرات في الواقع ، سوف ينشأ عنها تداعيات وتعقيدات كثيرة جديدة ، قد تمس جملة الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية . ويفرض أن النظام الذي تورط في إبرام هذه التعاقدات قد زال ، أو أزيل ، وحل محله نظام جديد ، فإن ذلك لن يؤدي تلقائياً إلى

إعادة الأمور إلى نصابها ، ذلك لأن هاتيك التداعيات والتعقيدات لا بد آخذة بخناق النظام الجديد ، إلى حد أنه قد يكون في الالغاء الآلي لمثل هذه التعاقدات مخاطر إضافية يصعب احتمالها ، أو يستحيل القبول بها .

إن تيقن أهمية المطلب السابق ، والسعي إلى استيعابه ، والقدرة على تقبله ، وإمكان تأسيس وانتهاج خطة عمل متوافقة معه ، كلها أمور من الصعوبة بمكان . وترجع هذه الصعوبة أساساً إلى أن تحقيق ذلك المطلب يستدعي جمعاً شاقاً ـ وعسى أن لا يكون مستحيلاً ـ بين النقائص ، ويتطلب إقامة علاقات عمل بين المتضادات ، ويحتم إعادة بناء قانون جديد للمواءمة بين الممكن الذي تدنى إلى مستوى التفريط الممتهن لدى البعض وبين المأمول الذي ينطلق عالياً متفائلاً بغير حدود لدى البعض الآخر . ومن أمثلة هذه المتقابلات المتضادة التي قد تحكم إمكانية اللقاء العربي ـ العربي مستقبلاً : **الاقتراب على طريق الرفض ، والمصالحة من موقع الادانة ، والقبول الذهني ببعض تداعيات الأمر الواقع من منطلق الاصرار المبدئي والمسبق على تغييرها** . ولست أحسب تحقيق هذا ممكناً دون تغيير جوهري ، وربما قسري ، في كل من العقلية والمنهجية العربيتين . وإني لأزعم أنه ، بالاضافة إلى ضرورته ، أكثر جدوى من المراهنة على تغييرات ، طبيعية أو منشطة ، في أشكال الحكم في هذا الركن أو ذاك من الوطن العربي . ذلك لأن انتظار مثل هذا التغيير ، أو الترتيب له ، قد يستغرق وقتاً ليس بالقصير ، وهو الأمر الذي يمكّن العدو من إحكام قبضته على بعض المواقع العربية ، خاصة وأنه من شقوق وتصدعات القطيعة العربية يصبح تسلل العدو أكثر يسراً ، وفي بعض الأحيان أكثر إغراءً ، وربما أشد إغواءً . هذا إضافة إلى أن أي نظام حكم ، حتى ولو صدقت نواياه ، لن يكون قادراً على إتيان ضربة معجزة تهدم أي إطار قانوني ، وتغير الواقع المرتبط به ، لمجرد وصوله إلى سدة الحكم ، ولا لمجرد وجود توافق مبدئي بينه وبين نظم حكم أخرى مساندة أو محرضة .

وينتهي بنا التحليل السابق لظروف وشروط وأبعاد ظاهرة « العودة المصرية إلى العروبة » إلى أن هذه العودة تتطلب عملاً عربياً مشتركاً ، واعياً ومكثفاً ، على **محاور ثلاثة**، لها الأولوية

وقبل أن أحاول تناول كل واحدة من هذه القضايا السالفة الذكر بشيء من التفصيل يحسن أن أثبت عدة أمور تتعلق بالمنهجية التي أتبعها، وبالأفكار التي أطرحها في إطار هذا التناول. **أول هذه الأمور** أنني لا أدعي صحة لكل أو حتى بعض ما أعرضه هنا من تصورات، فأنا لا أقدم غير إجتهادات قد تخطىء وقد تصيب . **وثانيها** أنني لا أزعم أنني أقدم أفكارا مكتملة استقرت عليها قناعاتي بقدر ما أحاول التفكير بصوت عال، وأملي أن يشاركني مفكرون عرب آخرون علانية التفكير وصراحته. **وثالثها** أنني أمارس محاولتي تلك وأنا محاصر بحساسيات مصرية من خلف ، وبحساسيات عربية من أمام ، وأخشى ما أخشاه أن تحترق سفائني قبل أن يبدأ النقاش الذي أبغيه ، لو أنني استثرت الأولى أو أغضبت الثانية . **أما رابع هذه الأمور** فيرتبط بالصعوبة المتناهية للقضايا المطروحة للنقاش والتي تنشأ عن حدة التناقضات التي تتضمنها هذه القضايا . وبالتالي فإن أي جهد فردي ، مهما كانت درجة إخلاصه ، وأيا كانت كفاءته ، ومهما بلغت عقلانيته ، يستحيل أن يصل إلى نهايات مقبولة مع مثل هذه القضايا . والفضل الوحيد الممكن تسجيله لمثل هذا الجهد ـ إن نجح ـ أنه يضع هذه القضايا الشائكة ، بكل تناقضاتها الصارخة ، وبكل خباياها الشائكة ، على مائدة الحوار العلني .

○ العلاقات الشعبية المصرية ـ العربية

كان من أبرز الشواهد الايجابية المترتبة على التداعيات التي أعقبت كامب ديفيد وتوابعها أن العمالة المصرية المتواجدة في كافة الأقطار العربية لم تطلها صراعات النظم ولا ردود أفعالها الغاضبة أو المنتقمة . فرغم كون الخلاف الأخير الأشد قسوة في تاريخ الخلافات العربية ـ العربية ، فقد امتنع القطر المصدر (مصر) وكذلك الأقطار المضيفة (بقية الأقطار العربية) عن اللعب بورقة العمالة المصرية الكثيفة المنتشرة في كافة بقاع الوطن العربي . وقد يكون صحيحاً أن كثافة العمال والخبراء المصريين في الأقطار العربية أصبحت عالية للغاية مما يمثل صعوبة ، إن لم يكن إستحالة ، الاستغناء عنها أو توفير البديل لها . وقد يكون صحيحاً أيضاً أن العلل « الهيكلية » التي يعاني منها الاقتصاد المصري تجعل من اللعب الحكومي المصري بهذه الورقة شيئاً هو بالانتحار أشبه . إلا أن هذه التفسيرات أو التبريرات الاقتصادية للعقلانية العربية في هذا الخصوص تبدو غير كافية . فالخبرة التاريخية ، القريبة والبعيدة ، تكشف أن الاعتبارات الاقتصادية تأتي عادة في مؤخرة العوامل التي تبنى عليها الزعامات العربية (وما أكثرها عدداً وما أشدها حساسية) مواقفها وخياراتها الآنية ، بينما تأتي الاعتبارات السياسية ، الملطخة بالاحساس الذاتي والمختلطة بالرؤى الفردية ، في المقدمة . ولعله لم يَخْبُ من الأذهان بعد ذلك التلاعب بالعمالة المصرية الذي جرى بين مصر وبين بعض جيرانها العربيات في منتصف السبعينات ، والذي تدنى إلى حد تجميع العمال المصريين ودفعهم إلى عبور الحدود في جماعات مطرودة أو مهانة !! . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الثراء النفطي السهل ، والمتحقق في بقاع عربية كثيرة ، يقتل الاحساس الواعي بالخسارة المادية وبالهدر الاقتصادي أيا كانت صوره ، فإننا قد ننتهي إلى قناعة مؤداها أن الادراك القومي ، شعورياً كان أو غير شعوري ، قد بلغ غايته عندما ووجهت الأمة العربية بأعتى الموجات التي دفعها التحالف الامبريالي ـ الصهيوني إلى الشاطىء العربي ، مما أثار فعالية المكون الحضاري في البناء القومي العربي ، فكان هذا الفصل الواعي بين التصرفات الحكومية وبين الحقوق الشعبية القومية للمواطن العربي . أي أن الاحساس الجماعي بالخطر قد نشط عقلانية التحدي لدى الأمة العربية ، بينما ساعدت الظروف والضغوط الاقتصادية على ترشيد ردود الأفعال القومية لوقف ذلك الاختراق الرهيب للصف العربي الذي نشأ عن الاقتراب الحكومي المصري من أمريكا الامبريالية وإسرائيل الصهيونية .

إن هذا التصرف العقلاني تجاه الخبرة والعمالة المصرية في الوطن العربي قد أرسى قاعدة جديدة للتعامل الشعبي العربي ـ العربي ، كما أنه ترك قنوات التدفق والاتصال والاختلاط المصري ـ العربي مفتوحة ، وكلها أمور إيجابية لازمة لتعميق الانتماءات العربية في مصر من جهة ، ثم لمقاومة الدعاية الصهيونية (أو المتصهينة) التي لا بد وأنها ستتخذ من انهيار العلاقات الشعبية المصرية ـ العربية حصان طروادة ثان يتسلل في جوفه التآمر الصهيوني إلى الميادين الشعبية بعد أن تسلل في إطار الاتفاقيات الحكومية إلى الدواوين الرسمية . بل إن هذه الدعاية المضللة قد تتخذ من العمالة المصرية العائدة من العالم العربي إلى احتمالات التبطل « السافر أو المقنع » في مصر ، أداة لدعم وتنشيط عمليات تطبيع العلاقات ، المتوقفة تماماً على المستوى الشعبي والمتعثرة على المستوى الحكومي ، عن طريق الاغواء بفرص عمل لدى العدو ، أو الاغراء بممارسة الاتجار ، الشرعي أو غير الشرعي ، مع المغامرين والأفاقين في دولة العدو وعبر الحدود المصرية معه .

غير أن استقرار العلاقات الشعبية المصرية ـ العربية على المستوى الجماهيري (مستوى عامة الناس) قد يهدده الخطر إذا لم يتواصل توثيق هذه العلاقات على مستوى الطلائع الشعبية (الخاصة المثقفة المرتبطة بقضايا الوطن والمواطن) ، وهو الأمر الذي تعرض لانكماش واضح وانحسار كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة . إن أهمية التوجه إلى النخبة المثقفة تصدر عن اعتبارات رئيسية ثلاث . **أولها** أن الحركة الجماهيرية تنتقل من العفوية والتلقائية إلى الانتماء المرشَّد والفعالية المبصرة بفعل طلائع الشعب المثقفة . **وثانيها** أن ارتباط النخبة المثقفة بالمبدأ العربي يجمع صفتي الاستمرار والاستقرار ، وهو بالتالي لا يتأرجح صعوداً وهبوطاً ، أو قوةً وضعفاً ، مع الرابطة الوظيفية أو الحرفية أو المهنية التي قد تنشأ بين المواطن العادي وبين مصدر رزقه الذي قد ينفتح عن سعة أو عن ضيق في أي موطن عربي . ويترتب على هذا أن تكون فاعلية المثقفين (القوميين) هي مصدر التأجج الدائم للشعلة العربية القومية في أعماق الجماهير من شعب مصر . **أما ثالث هذه الاعتبارات** فينشأ عن الإصرار المستبسل (بل والمتهور) الذي تمارسه أجهزة العدو الصهيوني التي وجدت فرصة العمل في أرض مصر الطاهرة لاختراق صفوف المثقفين المصريين بقصد احتواء البعض منهم ، وتطويع البعض الآخر ، خدمة لأهداف العدو في استكمال سيطرته على العقلية المصرية والانحراف بها بعيداً عن التوجهات العربية القومية ، وخروجاً بالتطبيع من المخازن الحكومية الخانقة المعتمة إلى الشوارع الشعبية الرحبة المنطلقة .

إن التوجه العربي إلى النخبة المثقفة في مصر يجب أن يتم في إطار مجموعة من الضوابط العقلانية التي تأخذ في الاعتبار الظروف التي تحيط بهذه النخبة في الوطن الأم . إن محاولة التعامل مع المثقفين المصريين دونما تقدير واقعي لهذه الظروف يمثل إجهاضاً مسبقاً لكافة المساعي المبذولة لتمتين ارتباطاتهم العربية . **ويأتي في مقدمة هذه الضوابط** ضرورة **تجنب الصخب السياسي** عند التعامل مع هؤلاء المثقفين . لقد آن الأوان لأن يتيقن العرب جميعاً أنه ليس شرطاً أن يتبنى موقفك من يتحدث لغتك ، فلكل لغة حديث وأسلوب اقتراب من المشكلات يتوافق مع تكوينه الذاتي كما يتوقف على تقديره للظروف المحيطة به والتي يعمل من خلالها . إن الوصول إلى تحقيق بعض الإدانات الفردية للتوجهات الحكومية قد لا يزن شيئاً إذا ما قورن بتوسعة سبل الاتصال وتهيئة فرص الحوار بين المثقفين العرب ، ناهيك عن كون التوجه الأول قد لا يتجاوز حدود التأثير في اللافتات المعلنة ، بينما التوجه الثاني يعمل بغير شك في أعماق الأعماق حفاظاً على جوهر الارتباطات العربية والانتماءات القومية . **أما الضابط الثاني** فيتمثل في ضرورة إرساء أنماط تعامل جديد مع الأفراد (مثقفين أو مهنيين أو حزبيين أو أساتذة جامعات أو شخصيات عامة) تتجاوز الاصطدام بصفاتهم الوظيفية أو أوضاعهم التنظيمية داخل المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية (كالنقابات مثلاً) . ويتأتى ذلك بفتح الأبواب عن سعة لهؤلاء في كافة المؤتمرات واللقاءات الفكرية والمهنية والفنية التي تنظم على اتساع الوطن العربي ، بل ومساعدتهم على الالتحاق بهذه المؤتمرات والمشاركة في تلك اللقاءات ، مع تجنيبهم المشقات التي تنشأ عن تغييب الأهداف الثقافية أو المهنية لمثل هذه المنتديات الجماعية لحساب التصورات السياسية البحتة . **أما الضابط الثالث** للعلاقات الشعبية بين النخب المثقفة المصرية والعربية فيتعلق بضرورة ترشيد وحسن استخدام سلاح المقاطعة الثقافية العربية ضد مصر . إن الحرص المتناهي في استخدام هذا السلاح يجب أن يكون رائد الجميع . إن القضية الأساسية هنا يجب أن لا تتبلور حول القلة من المفكرين الذين قد يخطئون ويجب عقابهم ، ولكنها يجب أن ترقى لتأخذ في الحسبان ضرورة سريان تيار الثقافة العربية بين مصر والأقطار العربية جميعها . ذلك

لأن انقطاع هذا التيار أو توقفه يأتي في مقدمة المستهدفات الصهيونية ـ الامبريالية التي ينبني عليها إمكان تحقيق القطيعة الأبدية بين مصر وبين بقية الكيان العربي .

○ إعادة تكوين الصورة العربية

إمكانيات ثلاث إيجابية تولدت عن المخاض الأليم الذي عاشته الأمة العربية وسط ما تمناه البعض حطاما قوميا في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ م . وقد تم إرساء هذه الإمكانيات الثلاث في قمة بغداد عام ١٩٧٨ . وجرى تطويرها في مؤتمر القمة العربية في تونس (١٩٧٩). وهذه الإمكانيات تتحدد حصرا في الآتي :

١ ـ إمكان تجميع موقف عربي صامد في وجه الغزوة الصهيونية ـ الامبريالية رغم التداعي الموقوت لبعض حصون المواجهة . بل وحتى لو كان هذا الحصن أكبر قلاع المقاومة والصمود على الإطلاق .

٢ ـ إمكان ، بل وضرورة ، تصدر منظمة التحرير الفلسطينية (ممثلة لحركة المقاومة وللشعب الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة) لحركة النضال العربي ، على اعتبار أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني . ومن منطلق أن أمانة الحفاظ على القضية لا يمكن إهدارها ، أو الالتفاف حولها ، ما دامت قائمة في أيدي الذين لا تتحقق مطالبهم الوطنية إلا ببلوغ الصراع منتهاه والوصول إلى الحل العادل الشامل الذي يستوعب الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى جانب التطلعات القومية العربية . ومثلما برزت أهمية المقاومة الفلسطينية (مجسدة في ممثلها الشرعي منظمة التحرير) عقب الانهيار العربي (الجزئي) الأول في عام ١٩٦٧ ، تأكدت هذه الأهمية عقب الانهيار العربي الثاني (الذي تمناه البعض شاملاً) في عام ١٩٧٨ .

٣ ـ إمكانية بلورة إستراتيجية قومية يدار على أساسها الصراع العربي ـ الصهيوني ، وتأخذ في الاعتبار كافة المتطلبات والتداعيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية في الوطن العربي وعلى جبهات الالتحام الساخن مع فيالق العدو الصهيوني المدعومة بالقوى الاستعمارية والامبريالية الطامعة في الموارد والإمكانات الاقتصادية العربية . **وقد أكدت هذه الإمكانية حقيقة أن العداء العربي للصهيونية أوسع مساحة وأعمق فعالية من العداء العربي للاستعمار (خاصة الامبريالية)** . وهي الحقيقة التي يجب القبول بها والانطلاق منها وصولاً إلى أي توحد موقفي عربي ضد العدو المباشر (الصهيوني) بين أنظمة تتفاوت ، تفاوتاً غير هين ، في نظمها وفي توجهاتها الاقتصادية ـ الاجتماعية .

غير أن ثالث مؤتمرات القمة العربية بعد كامب ديفيد (مؤتمر عمان ١٩٨٠) قد رافقته سلبيات كثيرة ، كونت مادة إعلامية غثة ، بالغ في استخدامها الأعداء والموتورون والمنبوذون لتشويه الصورة العربية ، ولإيهام الشعب العربي (خاصة القطاع المصري منه) بعبثية العمل الجماعي العربي وعدم جدواه ، بل وحاولت هذه القوى أن توظف مفهوم المخالفة لصالحهافاتخذت من تعثر العمل العربي الموحد في هذا المؤتمر قرينة على صحة توجهاتها الخاطئة . إن الوصول إلى درجة الكمال في المواقف العربية الموحدة ليس أمراً سهلاً على الإطلاق ، بل هو أمر غير ممكن أيضاً . ويحول دون بلوغ درجة الكمال تلك، الفقر النسبي في الثقافة العربية المعاصرة ، والنقص الظاهر في الخبرة المرتبطة بالعمل الجماعي ، وحيوية بعض مخلفات عصر الاستعمار التي تثير

صراعات ومواجهات ، بل وحروب ، بين جزئيات الوطن العربي المتعددة . غير أن هذه العوامل السلبية جميعها لا تنفي إمكانية العمل الجماعي ، ولا تصادر واجب توحيد الجهد لمواجهة العدوان الشامل ، البيِّن الملامح والقسمات والتوجهات ، الذي تشنه الصهيونية (بدعم إمبريالي) على الأمة العربية جمعاء ، وعلى الوطن العربي بأكمله . وإمكانية الاستمرار في العمل العربي الجماعي وتطويره ، بما يؤدي إلى تجويد الصورة العربية المعلنة ، وتمتين العلاقات العربية التحتية التي تحكم الفعل العربي الرشيد ، يمكن أن تتحقق لو التزمت كافة الأطراف المشاركة في تصور وصياغة وتنفيذ الاستراتيجية العربية لمواجهة الغزوة الصهيونية ـ الامبريالية بمجموعة من الضوابط يتعلق **أولها** بإقامة التوازن العاقل المتبصر بين ما هو قومي وبين ما هو قطري من الاعتبارات ، بحيث لا تتحول التناقضات الثانوية التي تنشأ بين الكيانات الجزئية العربية (رغم موضوعيتها في بعض الأحيان) إلى تناقضات أولية قد تطغى ، بالانفعال والافتعال ، على التناقض الرئيسي الحاكم لحركة الصراع الدائم على أرضنا العربية بين القطب العربي صاحب الحق وبين القطب الصهيوني المعتدي . **أما ثاني هذه الضوابط** فيستوجب تغليب المقتضيات الموضوعية على المشاعر الذاتية ، خاصة فيما يتعلق بتعامل القيادات السياسية العليا مع بعضها البعض . ويندرج ضمن هذا الباب ضرورة التغلب على الإحساس المرضي بالذات الذي يحكم تصرفات بعض الشخصيات القيادية بل وبعض النظم الحاكمة العربية التي تتوهم كونها محور العمل العربي المشترك ، والتي تتخيل أنه بدونها لا تقوم لمثل هذا العمل قائمة . إن الإحساس بالخطر العام الداهم ، مثله مثل الإدراك العقلاني لمتطلبات ذلك الصراع العربي ـ الصهيوني المرير ، والمتأجج أبداً ، يجب أن يرقى دوماً بالتصورات القومية وبالفعاليات العربية ، **من أجل توظيف الممكن الأقصى وصولاً إلى المطلوب الأقرب . ثم انطلاقاً من هناك بممكن جديد أقصى وصولاً إلى مطلب آخر أبعد** . إن الدرس الإيجابي العظيم الذي تمخض عنه مؤتمر عمان مفاده أن محورية العمل العربي لا تتبلور حول هذا القائد أو ذاك ، ولا تدور في فلك هذا النظام أو ذاك ، ولكنها تتمحور حول ذلك التناقض العدائي القائم بين العروبة من جهة وبين الصهيونية المدعومة من الاستعمار والامبريالية من جهة ثانية . بل وأفاد هذا الدرس أيضاً أن فعالية العمل العربي تظل ممكنة ، حتى بعد طرح جديد وقتي ، يضاف إلى الطرح الأكبر والأخطر الذي أعقب كامب ديفيد وتداعياتها المباشرة . ثم إنه أفاد أخيراً أن التحاور والتشاور والتفاهم داخل قاعات المؤتمرات ومن فوق منصات الاجتماعات ، وحتى في كواليسها ، إنما هي كلها أمور أجدى وأنفع ، بل وأكرم ، من التنادي أو التشاتم أو التهجم بالميكروفات من وراء الحجرات !.

○ عن التعامل الحكومي المصري ـ العربي

في العلوم الطبيعية والهندسية تتدرج الأسئلة في الصعوبة انتقالاً من « كيف ؟ » إلى « لماذا ؟ » أي أن توصيف الظواهر وتشخيصها بل وحتى تشكيلها يكون عادة أهون من تفسيرها . ولكن يبدو أن الترتيب ينعكس مع القضايا السياسية حتى تسبق « لماذا ؟ » السؤال الأكثر صعوبة « كيف ؟ » .

وفيما يتعلق بضرورات وإمكانات عودة التعامل الحكومي المصري ـ العربي بعد القطيعة المرة التي تولدت عن اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ م وما أسمي بمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في آذار / مارس ١٩٧٩ ، فقد قدمنا في القسم من هذه الدراسة المعنون « أبعاد العودة » الحيثيات والأسباب التي تستوجب إعادة وصل الخيوط الرسمية المصرية ـ العربية ،

وبذلك نكون قد استوفينا الإجابة على السؤال الأول : لماذا هذه العودة ضرورية وواجبة ؟. أما حين الانتقال إلى السؤال الثاني : كيف تتم هذه العودة ؟، فإنني أشعر بالقصور ، بل على الدقة أشعر بالعجز المهين !. ذلك أنه فيما بين التبسيطين المدمرين ، **أعني مخاصمة مصر أو اتباع خطاها** ، تتداخل الألوان ، وتتعقد الخيوط ، وتتوه الطرق ، ويضل العقل السبيل .

وإني وإن كنت عاجزاً عن تأطير كيفية العودة الرسمية لمصر إلى عالمها العربي ، بل وعاجز أيضاً عن تسمية أو حصر الشروط والضوابط التي يجب أن تحكم هذه العودة الضرورية والحتمية في آن واحد ، إلا أنني لدي قناعة تامة أن الواجب يقضي أن لا أخلي الساحة قبل أن أضع « **همِّي الوطني** » على طاولة « **التفاهم القومي** » أمام الأخوة والمفكرين العرب على أمل الوصول إلى أرضية وسط مشترك ، إن جاز أن يكون لمثل هذا الأمر وسط ، قد يفتح باباً للقاء رسمي مصري ـ عربي إن لم يكن حالاً ففي المستقبل غير البعيد .

إن « همِّي الوطني » ، وأحسبه سوف يكون هم المصريين جميعاً إن لم يكن الآن ففي المستقبل القريب ، ينشأ عن الضمانات العسكرية (الاستراتيجية) التي عبرت عنها معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية المعقودة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ . لقد تحدث كثيرون خارج مصر (وداخلها أيضاً) عن تلك المعاهدة وعن اتفاقيات كامب ديفيد التي مهدت لها ، وعددوا المثالب الكثيرة في كل هاتيك الاتفاقيات . وقد واجههم الإعلام المصري الرسمي بتعديد المزايا ، وإن كانت عيونه مركزة على الشعب المصري على أمل أن تحلو في عينيه تشوهاتها. وقد انشغل عرب كثيرون ، يضمهم الفريق الأول ، في تبغيض الاتفاقيات إلى الشعب العربي (شاملاً القطاع المصري منه) ، وانهمكوا في مطاردتها ، وآلوا على أنفسهم أن يسقطوا هذه الاتفاقيات . وبينما هم مشغولون في مطاردة النصوص ولعنها ، فقد كان التنفيذ المرحلي لبنود معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية يخلق واقعاً عسكرياً وأمنياً جديداً ، يتأكد يوماً بعد يوم ، في شبه جزيرة سيناء . فعندما ينتهي الانسحاب المرحلي الثاني من سيناء في نيسان / إبريل ١٩٨٢ م ، بفرض سير الأمور وفق ما تمناه المفاوض المصري ، فسوف تكون المنطقة فيما بين قناة السويس وخليج السويس حتى حدود مصر الدولية منطقة شبه خالية من القوات ، اللهم إلا قوة عسكرية محدودة في الشريط الملاصق للقناة والخليج ، ثم قوات حدود مسلحة تسليحاً خفيفاً في الشريط الأوسط ، تليها وحدات شرطة في الشريط الثالث الملاصق لحدود إسرائيل . وهكذا فإن أول وجود عسكري مصري فعال سوف يكون متواجداً غربي القناة وخليج السويس ، ويصبح هذا الخط الذي يبعد بحوالي ٢٠٠ كيلومتر عن الحدود الدولية ، في عمق مصر ، هو خط الدفاع الأول عن وطننا ، كنانة الله في أرضه . وقد تضمنت معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية أن تطلب الأطراف الموقعة عليها من الأمم المتحدة تزويدها بقوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ الملحق العسكري للمعاهدة ومنع خرق بنوده وتشغيل نقاط تفتيش ودوريات استطلاع ومراقبة على شريط من الأرض المصرية عرضه ٣٣ كم تقريباً يقع غربي الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة . وقد استخدم الاتحاد السوفييتي حق الفيتو عند عرض أمر مراقبي الأمم المتحدة على مجلس الأمن بعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة المذكورة . ويترتب على ذلك أنه حتى ذلك الحاجز الدولي الواهي الذي كان يمكن أن يضفي نوعاً من الحماية الأدبية للتراب المصري ، يفرض أنها قد تكون صالحة لحماية الأمن الوطني المصري ولمواجهة استراتيجية عدوانية وعنصرية كالصهيونية ، لم يعد ممكناً . ومن المرجح أن مسألة تدبير قوة المراقبة الدولية هذه لا تعني إسرائيل ولا تشغل بالها ، بل إنها قد

ترى صالحها في عدم تشكيلها . وذلك لأن إسرائيل ، وذلك نهجها دائماً ، لا تبحث عن ضمانات دولية ، ولكنها تنقب دائماً عن ضمانات عملية تفرضها على أساس الأمر الواقع الذي تكيفه موضوعياً لمصلحتها ، ثم تحتمي وراء حصونه . ولست أحسب مماحكاتها ، ودعاواها ، وصخبها بشأن ضرورة تشكيل هذه القوة المتعددة الجنسيات ، غير استطرادٍ في النهج الابتزازي الذي اختطته لنفسها منذ بدأت المسيرة المشتركة بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية ، وحققت من ورائه الكثير ، حيث تشير إلى أو تصطنع أزمة في اتجاه ما أو على موقع ما ، وقصدها أن تحقق كسباً صهيونياً في اتجاه آخر أو على موقع مخالف .

يترتب على التحليل المتقدم أن التوازن العسكري (الاستراتيجي) الذي ترتبه معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية يضع شبه جزيرة سيناء ، في إطار الظروف الدولية والمحلية القائمة ، رهينة أكيدة في قبضة العسكرية العدوانية الصهيونية ، كما يعرض عمق مصر أيضاً أن تطاله هذه العدوانية . ومن هنا فإن الذين يضعون التحلل المصري الآلي والصريح من هذه المعاهدة مقابلاً مباشراً ، يستحق الدفع فوراً ، للتعامل الحكومي المصري ـ العربي . إنما يتعجلون وضع مصر أمام نكسة جديدة رهيبة لا تتحملها حالة الجزر العامة التي تسود الشاطىء العربي ، وعلى وجه التحديد القطاع المصري منه ، خاصة وأنه ليس هناك « عبد الناصر »آخر في مصر (ولا في الوطن العربي) قادر على تجاوز مثل هذه النكسة وتخطيها والخروج بمصر ، وبالوطن العربي أيضاً ، من إسارها .... هل أوشكت أن أزعم أن بقاء هذه المعاهدة ضرورة ... كلاَّ وألف كلاَّ ... ولكنني أضع أمام نفسي ، وأمام الذين يتداعون إلى إسقاطها ، تحدِّي الأمر الواقع ، الذي شغلهم عنه وعن جهامته وقسوته تعقبهم لوريقات المعاهدة ونصوصها . كما أطالبهم أن يقدموا أمن مصر على نزعة تصفية الحسابات ، وأن يكون حرصهم على سلامتها أسبق وأبصر من دأبهم على تعويق فعل هنا أو إدانة انحراف هناك ... وأزعم أن الوصول إلى صياغة عملية لكيفية عودة التعامل الرسمي المصري ـ العربي قد يكون بداية تحول حقيقي لوقف فعالية هذه المعاهدة بكل ما يراه البعض مترتباً عليها من إفرازات سلبية ... ثم إنني أحذر من أن الشعب المصري لن يغفر ، لا للذين صاغوا المعاهدة ولا للذين طاردوها بالسلب دون مساعدته على توقيها بالإيجاب ، إن هو وجد نفسه في ذات الوضع الأليم الذي كان فيه عشية التاسع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ ! ، مع فارق جوهري ، ينشأ عن كون تلك المحنة القادمة « نكسة ولا ناصر لها » ! □

أصالة الوحدة العربية
في أقدم النصوص الدينية

(تلبيات الجاهلية)

د. عادل جاسم البياتي

أستاذ الدراسات الأدبية المساعد
في كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية .

أبعاد قِيَمِيّة

تهدف هذه الدراسة إلى تنشيط البحث العلمي في هذا الحقل الوثائقي من فكر العرب وثقافتهم ، وتأصيل النظرة إلى الكون والإنسان في أقدم مغامرة فلسفية للاهتداء إلى جوهر الذات ، منذ ظهور العرب على مسرح الأحداث ، منطلقين نحو وحدة مصيرية تجد صداها في معالجات عقائدية للتوحيد . كما تتقرر أهمية هذا اللون من الدراسة والتحقيق معاً في أوجه عدة ، منها أنها انتقاء لنصوص دينية « أشعار وأسجاع جاهلية » يندر أن يقف التراثيون والأثريون على مثلها في موروثنا الضخم ، لأن جميع ما استقبلناه من نشاط الذهن العربي قبل الاسلام محدود في أطر حياتهم العملية اليومية ، وحياتهم الحربية والسلمية ؛ أما حياتهم الثانية أو في حقل النظرة التأملية الكونية ، وعلى وجه التحديد في مجال الدين والمعتقدات ، فلم نستقبل أية « تراتيل » أو « أناشيد » أو « ترديدات » أو « صيحات » إصطلح الناس يومذاك على قدسيتها وأجمعوا على ترتيلها أو إنشادها أو ترديدها ، مع أننا لا نستبعد وجود « مقاطع » أو « صيغ » نصّية[1] ، وربما مطوّلات ملحمية ، مجهولةالقائل أو المؤلف ، تنشد في مناسبات موسمية إحتفالية في البيوت المعظّمة أو أمام معبود القبيلة أو المعبود القومي للأمة ، كما تنشد الأنوما اليش وكلكامش والملاحم الأوغارتية والالياذة والمهابارتا والرجيفيدا في الآداب الهندية ، كما وردت إشارات في الموارد الكلاسيكية تشجع على أرجحية هذا الافتراض[2] ، وكذلك ما للشعر من مكانة رفيعة في نفوس

---

(١) أورد الأزرقي أن أهل الجاهلية كانوا إذا طافوا بين الصفا والمروة رددوا : « اليوم قَرّي عينا .. بقرع المروتينا » . والمروتان : الصفا والمروة على التغليب . انظر : أبو الوليد محمد بن عبد الله الازرقي . **أخبار مكة المشرفة** ، تحقيق فرديناند وستنفلد ، سلسلة روائع التراث العربي (بيروت : مكتبة خياط ، ١٩٦٤) ، ج٢، ص ٣ .

(٢) لمراجعة هذه الملاحم انظر : طه باقر ، **مقدمة في ادب العراق القديم** (بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٦) ؛ نسيب وهيبة الخازن ، **أوغاريت ، أجيال ، اديان ، ملاحم** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦١) ؛ جواد علي ، **المفصل في تاريخ العرب** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٢) ، ج٩، ص ١٢٣ ، حد الشعر ، حيث نقل كلام العلماء في سفر أيوب ونشيد سليمان واتجاه العلماء نحو أصولهما العربية ؛ أبو علي الحسن بن علي ابن رشيق القيرواني ، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** ،تحقيق محي الدين عبد الحميد ، ط٤ (بيروت : ١٩٧٢) ، ص٢٥ . وحوار عمر بن الخطاب وكعب الاحبار حين سأله عمر وهو يذكر الشعر : « هل تجد للشعراء ذكرا في التوراة ؟ فيجيب : =

العرب، حتى جاوزت حدود إعجابهم إلى موقع التقديس[٣]. وعلى هذا الوجه يكون جمع مثل هذه النصوص الدينية عملاً مثمراً واتجاها علميا ملموساً[٤] . وهي على ندرتها ، تفتح الأبواب أمام الباحثين ، لينشطوا في التحري عن بقية « التلبيات » في المظان المطبوعة وبطون المخطوطات[٥] .

والوجه الآخر في أهمية هذه الدراسات ، يتجلى في كونها مادة جديدة وعطاء مهما للدراسات الاثنولوجية وفي الثقافة البدائية (Primitive Culture) والديانة الأولية (Primitive Religion) وحتى الأديان العليا[٦] (The Higher Religions) لأن التلبيات تحتوي جميع هذه العناصر من المعرفة الانسانية . فهي توحيد أولي ديني ثم توحيد رسالي إسلامي . ويمكن أن نضيف إليها ، ما فيها من صيغ وثنية تعبر عن الاعتقاد بكائنات لها أثر في حياة البشر ، حالّةً في حجر أو أي مظهر من مظاهر الكون والطبيعة . وعند ذاك تُدرس من خلالها أديان القبيلة (Tribal Religions) أو الأديان القومية (National Religions) ، إلى جانب ما تقدمه التلبيات من دراسات حقلية وثائقية للمشتغلين في علم الانسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع بوجه خاص ، وللدراسات الانسانية المتنوعة الأخرى بشكل عام . فمن المظاهر التي تثير الانتباه ، أن دراسة حقل « الدين » في العصر الجاهلي ، أو بعبارة أشد تحديدا ، قبيل الاسلام ، جاءت غير مستوفاة ، بسبب جملة عوامل ، منها ندرة النصوص[٧] ، وإذا توفرت فهي مصحوبة بأخبار مشوّشة ومبتسرة ، والسبب

= « أجد في التوراة قوما من ولد إسماعيل ، أناجيلهم في صدورهم ، ينطقون بالحكمة ، ويضربون الأمثال ، لا نعلمهم إلا العرب » . وافترض أبو العلاء المعرّي أن يكون العرب قد امتلكوا مثل هذه النصوص الشعرية الغيبية لكنها فقدت . أنظر : أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري ، **رسالة الغفران** ، تحقيق عائشة عبد الرحمن [بنت الشاطىء] (القاهرة : دار المعارف) ، ص ٥٤٣ .

(٣) ذكر لنا مصطفى صادق الرافعي أن العرب سجدوا للمعلقات ، مستنتجا ذلك من قضية التعليق بأستار الكعبة ، أو لعله استند إلى مصادره . ونقلت المصادر عن أبي عمرو بن العلاء انه كان يقول أن العرب كانوا إذا أنشدوا ميميّة المتلمس الضبعي توضئوا لها . أنظر : أبي عبيدة ، **أيام العرب** ، تحقيق ودراسة عادل البياتي (بغداد : دار الجاحظ ، ١٩٧٦) ، ج١، المقدمة، ص ١١٨ .

(٤) تعد محاولة د. إحسان عباس ، خطوة رائدة ، عندما نشر نصيّن جديدين عن الدين في الجاهلية . أنظر : إحسان عباس ، « نصان جديدان عن الدين في الجاهلية » ، **الأبحاث** (الجامعة الأميركية في بيروت) ، السنة ٢٦(١٩٧٣-١٩٧٧) . أما الدراسات عن الدين قبل الاسلام فهي كثيرة، لكن نشر نصوص شيء وإعداد دراسة **شيء آخر**

(٥) كان الباحث الهندي معظم حسين قد بحث في « تلبيات الجاهلية » كما ورد في تقرير مؤتمر مستشرقي **الهند** ، **تربوندرم** ، ١٩٣٧. وأشارت إيلزة شتيتر محققة كتاب محمد إبن حبيب البغدادي ، **المحبّر** (حيدر آباد : دار **المعارف** ، ١٩٤٢) ، ص ٣٣ في الهامش أنه بعث إليها برسالة يشير فيها إلى أنه وجد في مخطوطة لابن قتيبة (**لم يذكر اسمها**) **طائفة من التلبيات** ، وكذلك في **رسالة الغفران** . واتجه إلى مثل هذا العمل جواد علي ، **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** ، ج٦، حيث تعرض للتلبيات

(٦) أنظر: أحمد أبو زيد ، **E.B. Tylor: Primitive Culture** (القاهرة : دار المعارف، ١٩٥٧)؛ أحمد أبو زيد، **البناء الاجتماعي** (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٦٥) : ت . س . إليوت ، **ملاحظات نحو تعريف الثقافة** ، ترجمة شكري عياد ، مراجعة عثمان نويه (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة ، [د. ت]) : James Frazer, **The Golden Bough** (London: 1947); (الترجمة العربية بإشراف أحمد أبو زيد) ، وعادل جاسم البياتي ، «المنابع الثقافية ،» **مجلة الكتاب** (جمعية الكتاب والمؤلفين العراقيين) ،السنة ٩ (نيسان/ أبريل ، ١٩٧٥) ، العدد ٤ .

(٧) أقدم أثر نصي للدين في الجاهلية كتاب **الأصنام** لابن الكلبي . وبعض النصوص المتبقية من كتاب **الأصنام** للجاحظ وردت في مقدمة كتاب **الحيوان** وذكر إبن النديم طائفة من أسماء الكتب عن الدين في الجاهلية وكذلك ياقوت في **معجم الأدباء** ، فذكر عن فيلسوف العرب أبي زيد البلخي انه ألفّ كتاباً في الرد على عبدة الأوثان . وكذلك في كتب السير والتاريخ .

هم العلماء الأوائل الذين وجدوا حرجا كبيرا في مروياتهم الوثنية ، أو في تصدّيهم لمثل هذه الدراسات التي تسبب لهم أزمة زهدية ، تكدر صفو ورعهم وتقاهم العميقين ، كأنهم يحسّون بأنهم مسؤولون غداً ، أو مطالبون بين يدي خالقهم بالدفاع عن كل ما يروّجونه من معطيات تتنافى والدين الحق كما عرفوه[٨] .

وثالث هذه الوجوه في معطيات هذه الدراسة ، أنها برهنة عملية لما جاء به العلماء العرب الأوائل ، وما أكدته الدراسات الأولية في مادة الدين قبل الاسلام ، من أن العرب كانوا في الأصل حنفاء موحدين على دين إبراهيم الواردة سيرته في الرسالات الثلاث . وبعد منعطف الوثنية ، أصبح العرب يعملون بالعقيدتين ، وإن مكث بعضهم على بقايا الخليلية ، مع ولاء ضعيف للوثنية ، كالذي عهدناه في التحالف المعروف بإسم « حلف الفضول »[٩] ، وبعضهم ظل على إنكار تام لكل مظهر وثني ، وهم المعروفون بالأحناف[١٠] . وتعد التلبيات أحد هذه المظاهر التي كرّست وحدة العرب والتوجه نحو معبود واحد، بدلا من التمزق العقائدي الذي جرَّ معه تمزقاً قومياً شاملاً ، وذلك في الصيغة الخالدة : « **لبيّك اللّهم لبيّك .. لبيّك لا شريك لك .. لبيّك .. »**

قبل أن تضاعف الصيغة الوثنية : « **إلاّ شريك هُو لك .. تملكُهُ وما ملك .. »** لذلك كان الرسول (ص) عندما ينصت إلى تلبياتهم في الجاهلية ، وهم يرددون بصوت قوي واحد : « **لبيّك اللهم لبيّك .. لبيّك لا شريك لك .. لبيّك .. »** . يقول : « **قَدْ .. قَدْ** » أي « **حَسْب .. حَسْب** » يريد أن هذه العبارة تكفي ، دون الحاجة إلى إضافات وثنية ، منكراً عليهم صيغ التجزئة والتفرق وهي : «**إلا شريك هو لك .. الخ** » لأنهم بعد ذلك تتعدد تلبياتهم ، وتتفرق أصواتهم ، فجعل الرسول (ص) التلبية أشبه بهتاف جماهيري موحّد[١١] .

وإذا زدنا لما تقدم ، من كون هذه النصوص أعمالاً فنية تحتفظ لنفسها بجمالها الأدبي ومتعتها لدى القارىء والسامع ، وتقدم للباحثين فهما جديداً وفرصاً متاحة للمقارنات النقدية واللغوية والأدبية ، تتضح الأهداف العامة لدراستنا ، وتعطي ثمارها المنشودة ، وتؤدي المهمة المطلوبة .

متابعات لغوية

بحث اللغويون العرب في الأصول الاشتقاقية لكلمة « لبيك » فلم ينظروا إليها بكونها عبارة

---

(٨) أورد الأزرقي . **اخبار مكة المشرفة** . ج١. ص١١٥. ان الرسول (ص) كان يود إعادة اشياء في بناء الكعبة لولا قرب عهد الناس بالوثنية . وانظر : هشام بن محمد الكلبي . **الأصنام** . تحقيق أحمد زكي باشا (القاهرة : دار الكتب المصرية . ١٩٢٤) . ص ٢ . المقدمة . وابي عبيدة . **ايام العرب** . المقدمة . ص ٣٧ - ٦٠ .

(٩) الفضول هو حلف تاريخي للموحدين من الجراهمة والخزاعيين . تم أحياء الهاشميون والزهريون والتيميون منتصرين للحق ضد الباطل والبغي والعدوان . يقابله حلف وثني من الداريين والمخزوميين والجمحيين والسهميين . وقد منع الرسول كل حلف سوى حلف الفضول . أنظر . ابي الفداء إسماعيل بن كثير . **السيرة النبوية** . تحقيق مصطفى عبد الواحد (القاهرة : **مطبعة** البابي الحلبي . ١٩٦٤) . ج١ . ص٢٥٧. وأبو الفضل محمد بن مكرم إبن منظور . **لسان العرب** (بيروت : دار صادر . ١٩٥٥ - ١٩٥٦) . مادة حلف .

(١٠) الأحناف هم جماعة أبقت على وحدة الدين وقاومت الوثنية وكان من اشهرهم عمرو بن زيد . ورقة بن نوفل . أمية بن أبي الصلت . عثمان بن الحويرث . انظر : عادل البياتي . « شعر الاحناف . » **مجلة اداب المستنصرية** (الجامعة المستنصرية) . العدد ٥ .

(١١) أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي . **الروض الانف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام** (القاهرة : مطبعة الجمالية . ١٩١٤) . ج١. ص ٣٥٧ .

تامة تؤدي معنى تاماً ، ومؤلفة من الفعل « لبَّ أو ألبَّ » والفاعل المضمر والمفعول المتمثل في الضمير (الكاف) . وإنما انصبت عنايتهم على كونها لفظة واحدة لا تقبل التحليل أو التحلل . ولعلهم على صواب ، لأنها صيغة موروثة منذ أزمان سحيقة . غير أن تداولها حفظ لها صورة واضحة من المعنى في الذهن ، فاستخدمتها الجماهير العربية ، برغم اختلاف اللهجات ، كما تداولوا لفظة « آمين » في المنطقة بأسرها ، مع اختلاف لغات العرب منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد إلى أن ظهرت فصحى العرب على جميع اللغات . لذلك حكم المعجميون على « لبيك » بأنها صيغة وردت في معنى واحد هو « أقام » ليس بمعنى الاقامة المادية المعتادة ، بل الاقامة الروحية التي تؤدي وظيفة الطاعة والخضوع ، وذلك عندما ساقوا الفعل « لبَّ » والفعل « ألبَّ » فقالوا : « ومنه لبيك : أي أنا مقيم على طاعتك إلباباً بعد إلباب ، وإجابة بعد إجابة . أو معناه إتجاهي وقصدي لك » . ثم يضيف المعجميون على دأبهم : « هي من قولهم « داري تلبُّ داره » أي تواجهها أو معناه « محبتي لك » من قولك « إمرأة لبَّةٌ » أي محبة لزوجها .. » - وهكذا . وقد أحس الأزهري بهذا التخبط ، فحسم الأمر بقوله لدى تفسيره تلبية الرسول : « إن حاجة أهل العلم إلى معرفة تفسيره ماسة » . ثم بدأ يفسره ، وانتهى إلى أن اللفظة تعني الاقامة على الطاعة ، فذهب مذهب من جعله مصدراً منصوباً بفعل لا يظهر في الاستعمال . أما الألف من « لبّى » عند بعضهم ، فهي ياء التثنية في لبيك ، وهو مذهب إبن جني ، لأنهم اشتقوا الاسم المبني الذي هو الصوت مع حرف التثنية فعلاً ، فجمعوه من حروفه ، كما اشتقوا الهلهلة والبسملة والحمدلة وغيرها[١٢] .

ولما كانت لفظة « الإهلال » تؤدي في المعنى والدلالة الدينية نفس وظيفة « التلبية » فقد نظروا فيها أيضاً ، فأوردوا قول الشاعر القديم :

يـهـلّ بـالـفـرقـد ركبـانهـا كمـا يهـلّ الـراكب المعتمـر

وأصل الإهلال ، رفع الصوت ، وأهلّ الرجل واستهلّ : إذا رفع صوته . وأهلَّ المعتمر : إذا رفع صوته بالتلبية . وتكرر في الحديث ذكر الإهلال ، وهو رفع الصوت بالتلبية . وأهلَّ المحرم بالحج يهل إهلالاً : إذا لبى ورفع صوته . ويقال للاحرام إهلال ، لرفع المحرم صوته بالتلبية . والاهلال : التلبية ، وأصله رفع الصوت . قال النابغة الذبياني :

أو درة صـدفيّـة غـوّاصُهـا بَهِجٌ متى يَرَهـا يُهلُّ ويسجـدُ

عنى بإهلاله : رفعه لصوته بالدعاء والحمد إذا رآها[١٣] .

وقال الربيع بن ضبع الفزاري ، وهو شاعر جاهلي قديم :[١٤]

كـأنني والـذي نَغْمُ الالـه لـه حـول الأقيصر تسبيح وتهليـل

---

(١٢) انظر: أبو الطاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، **القاموس المحيط** (القاهرة : مطبعة البابي الحلبي) ، مادة ألب وسعد ، وأبو الفيض مرتضى بن محمد الزبيدي ، **تا ج العروس من جواهر القاموس** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرون (الكويت : مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧) ، مادة لبب .

(١٣) ابن منظور ، **لسان العرب** . مادة هلل . ويمكن مراجعة كتب الحديث والتفاسير في مسالة الاهلال بالتلبية في العمرة ، باعتبار ورود العمرة مع الحج في نصوص التنزيل العزيز .

(١٤) ابن الكلبي ، **الأصنام** ، ص ٣٩ ، ٤٨ . وتلاحظ بدقة مسالة التنغيم عند الاله بالترتيل أو التسبيح ، كأن الشاعر يعكس طقوسا نسكية إحتفالية ، كان يشاهدها في المواسم .

فجعل ما يردده الناسكون حول « الاقيصر » وهو صنم بني قضاعة ولخم وجذام وعاملة وغطفان ، يحجون إليه نوعاً من ترديد نغمي ديني . وهذا البيت ينبه إلى قضية أساسية أخرى ، تبرز في صورة تساؤل هام : هل كانت مكة أو حرمها ، الموضع الوحيد في الأرض العربية الذي عرف هذا اللون من الشعائر القديمة جداً ، أم أن التهليل أو التلبية ، شعيرة كانت معروفة في بيوت معظّمة أخرى أو « كعبات » ودور عبادة غير مكة وحرمها ؟! إن البيت يفيد ذلك ، لكننا نعتقد أن مثل هذه التلبيات إن وجدت ، لا تتعدى كونها تراتيل قبائل ، كانت تتنسك لهذا الاله أو ذاك . أما تلبيات العرب في مكة ، قبل الاسلام ، فهي ظاهرة ذات خصوصية متميزة ومظهر وحدوي بارز لم يتيسر لبلد آخر أن يحظى بمثله اليوم . وقد وردت لفظة « لبيّك » في مأثور العرب ، موظفة في إستخدام خارج المدلول الديني ومما استشهد به المعجميون[١٥] :

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات فزع بَيُونِ
لقلت لبيّه لمن يدعوني

تطلعات وأصول غيبية

تعد التلبية مشعرا مهما من مشاعر الحج قبل الاسلام وبعده ، لأن الحاج يعبر بواسطتها عما يختلج في نفسه من أحاسيس النسك الديني الفياض ، فتشترك فيها أعماقه الوجدانية وحواسه ، عندما يردد لسانه ، وتعيها أسماعه وأبصاره ، ويرددها الألوف رافعين نفس الصوت ، يغمرهم شعور موحد من النشوة الوجدانية الالهية ، مما يخلق في أعماق الحاج شعور الرضا والتطهير والعودة إلى الأصل كما لو كانت أمه ولدته لأول مرة .

والتلبية ، منذ عهد إبراهيم ، حتى بعثة الرسول ، واحدة لم تتغير صيغتها . وهي اليوم ، كما نطق بها الناسكون الأوائل قبل الاسلام بمئات السنين ، عبارة واحدة متوارثة : « **لبيّك اللهم لبيّك .. الخ** » . ثم حصلت الاضافة الاسلامية : « **لبيك إن الحمد والنعمة لك .. والملك لا شريك لك** » . بعد أن ألغيت إضافات القبائل على الأصل الموحد ، عند وقوع الهجمة الوثنية على الأرض العربية الموحدة ، حينما استوطنت الثقافات الوافدة في بلاد وادي الرافدين وبردى والنيل والأردن . وكانت هذه المنطقة ، قبل هذا التاريخ ، تخضع لمعبود واحد ، ثم تأثرت بطائفة من المعبودات الأخرى التي استحدثت عبادتها في المنطقة ، وبالأخص الآلهة المنتصرة ، حيث يفرض الجانب المتنفذ آلهته على الطرف المهزوم ، فاختلطت المناسك الحنيفية بمناسك وثنية ، فغُلب التوحيد على أمره ، ثم بدأت الرسالات وجهاد النبوة ، منذ عهود سحيقة ، حيث يذكر عن « إدريس »[١٦] أنه كان في عصره أول خروج على التوحيد ، فجهر بالرسالة ، فأُوذي وعذب حتى جرى عليه ما جرى لعيسى النبي ، فهو من المرفوعين على ما تذكر المصادر الدينية[١٧] . ولما كان عصر إبراهيم الخليل ، أخذ جهاد أنصار الوحدة العقائدية والقومية معاً ، شكله الحاد ، ثم العنيف فيما بعد ، وأخذ إبراهيم يرسي القواعد المتطورة ، المستوحاة من صنيع السماء ، للتوحيد

---

(١٥) إبن منظور ، **لسان العرب** ، مادة ألب ، والزبيدي ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، مادة لبب .

(١٦) أنظر : محمد إبن حبيب ، **المحبر** ، ص٣ : قصة حياة « إدريس » في : أبو اسحق أحمد بن محمد الثعلبي ، **عرائس المجالس في قصص الأنبياء** . ط: (القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٥٤) . وأبي الفداء إبن كثير ، **قصص الانبياء** (القاهرة : مطبعة دار التاليف ، ١٩٦٨) .

(١٧) المصادر نفسها .

الحنيفي الذي بقي أكثر من ألفي عام يناضل بلا هوادة ، حتى كان له النصر الحقيقي على يد محمد (ص) حيث التحمت فكرة التوحيد العقائدي بالوحدة القومية وبالوطن القومي الواحد[١٨] .

ومع ما يرافق قصة الانبعاث ، يوم ظهر أول نص للتلبية في عهد إبراهيم[١٩] ، من جانب يلعب فيه عنصر الخيال الروائي دوراً قوياً ، إلا أننا نستطيع أن نحكم بنزاهة النص من تأثير الكتابات العبرية ، لأن أساس النص عربي خالص ، وليس في « الاسرائيليات » ما يشير إلى خبر البيت العتيق وحجه وإلى صيغة التلبية التي نحن بصددها . وقد احتاط قسم من العلماء العرب لمثل هذه الحالة ، فكأنهم حاذروا الوقوع في مزالق الروائيين والقصاصين ، أو تستدرجهم الكتابات العبرية ، أو متاهات الثقافات الوافدة ، فتحصنوا باتجاههم العلمي الذي يدعمه الاسلام ، فيما يخص تفسير الآية﴿ **وأذّن في الناس بالحج** ﴾بقولهم: «إن المقصود بالخطاب هو محمد (ص) أمُر بذلك في حجة الوداع »[٢٠] . وهذا كله لا يبدل من الواقع شيئاً ، وهو كون إبراهيم الخليل صاحب أول تلبية للحج، مع أن أنبياء آخرين سبقوه[٢١] ، وكون العرب لبّوا بها قبل الاسلام ، وكون البيت كان موجوداً قبل إبراهيم[٢٢] . لكن فكرة الحج هبطت على إبراهيم في صورة التزام نسكي جديد لدى المؤمنين بالتوحيد . ثم أخذت وفود الحجاج تصل إلى البيت في مواسم معلومة من كل عام ، وقد حج البيت طائفة من أنبياء الله ، ممن أعقبوا إبراهيم ، فتحاول الروايات ـ على دأبها ـ أن تعطي تفصيلات جزئية ، نقلاً عن عبد الله بن عباس وآخرين ، كيف كان الأنبياء يحجون ،

---

(١٨) أنظر : عادل البياتي ، « الشعر ونضال الوحدة في صدر الاسلام ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣، (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، العدد ١٧ .

(١٩) تقول الرواية وهي تتعرض لتفسير سورة الحج في قوله تعالى ﴿ **وأذّن في الناس بالحج** ﴾ أن الداعي هو إبراهيم ، لما أمره الله أن يدعو الناس إلى الحج ، وهو على جبل قبيس **أو** على حجر المقام ، وقيل عند ثنيّة كُداء فقال : « وما يبلغ صوتي ؟! .. » قال : « أذّنْ ، وعليّ البلاغ .. » وتمضي الرواية قائلة : « فعلا إبراهيم على جبل قبيس أو على حجر المقام أو ثنيّة كُداء حتى صار أرفع الجبال وأطولها ، فجمعت له الأرض يومئذ ، سهلها وجبلها ، برها وبحرها ، انسها وجنّها ، حتى أسمعهم جميعاً . فأدخل إصبعيه في اذنيه ، وأقبل بوجهه يمنا وشاما (يمينا وشمالا) وشرقا وغربا ، وبدأ بشق اليمن (اليمين) فقال : « أيها الناس ، كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق ، فأجيبوا ربكم » فأجابوه من تحت التخوم السبعة ومن بين المشرق والمغرب إلى منقطع التراب من أقطار الأرض كلها : «**لبيّك اللهم لبيّك** .. » . وكانت الحجارة على ما هي عليه اليوم (يريد أنها صلبة وليست مبتلة لينة) إلا أن الله أراد أن يجعل المقام آية ، فكان أثر قدمي إبراهيم في المقام آية إلى اليوم . وهذا هو تفسير قوله تعالى ﴿ **فيه آيات بينات مقام إبراهيم ، ومن دخله كان آمنا** ﴾ فكل من حج إلى اليوم ، فهو ممن أجاب إبراهيم ، يقولون : « لبيّك اللهم لبيّك .. » . في هذه القصة أنظر : الأزرقي ، **أخبار مكة المشرفة** ، ج١، ص ٣٣ . وذكر أن دعاة المعتزلة القدرية لا يصدقون بهذه القصة ؛ أبو محمد محمود بن أحمد العيني ، **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري** (القاهرة : المطبعة الخيرية) ؛ أبو العباس أحمد بن عبد الوهاب النويري ، **نهاية الأرب في فنون الأدب** (القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٦) ، ج١، ص ٣٠٢ ، وفي قصة الحجارة الصلبة واللينة أنظر : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، **الأوائل** ، تحقيق محمد السيد الوكيل (المدينة المنورة : أسعد طرابزوني الحسيني ، [١٩٦٦] ، ص ٥١ ، وإبن منظور ، **لسان العرب** ، مادة فطحل . حيث ذكر أن هذا العصر ـ عصر الصخور الذائبة ـ يقال له زمن الفطحل ، يعود إلى عهد نوح عليه السلام ، وأورد أمثلة شعرية قديمة لذلك .

(٢٠) أنظر : أبو سعيد عبد عبد الله بن عمر البيضاوي ، **انوار التنزيل وأسرار التأويل** (بيروت : دار الجيل) ، ص ٤٤٣ ، سورة الحج: آية ٢٧، ج١٧ .

(٢١) في أسباب تشاغل أنبياء الله قبل إبراهيم عن الحج ، أنظر : الأزرقي ، **أخبار مكة المشرفة** ، ج١، ص ٣٨ .

(٢٢) في اولية الكعبة وتشييدها ، أنظر : المصدر نفسه ، ج١، ص ٢ وما بعدها .

وماذا كانوا يركبون ، وحتى لون لباسهم ، ونوع إبلهم ، ودققوا فذكروا خطام الابل وغير ذلك[٢٣] ، وأوردوا أن تلبياتهم كانت شتى ، وإن اتحدت في مطلع الصيغة ، والخالق الذي توجه إليه ، بخلاف تلبيات الوثنيين التي تتحد في مطالعها ، لكنها تختلف في تعدد الآلهة .

وعن الزهري ، عن حنظلة بن علي الأسلمي عن أبي هريرة ـ والحديث أخرجه مسلم ـ أنه سمع النبي يقول : « والذي نفسي بيده، ليهلّن إبن مريم بفج الروحاء حاجا معتمرا أو ليثنينهما »[٢٤] . وتفيدنا المصادر التي تروي مثل هذه القصص بمزيد من الأخبار بهذا الصدد[٢٥] . وإذا كانت مثل هذه المعلومات التاريخية لا تتعدى كونها ضربا من القصص ، لا تخلو من محاولة لبناء القواعد الأساسية لتاريخ العرب الديني أو تاريخ الدين التوحيدي ، فهي على الأقل أدت وظيفة تربوية دينية في أهمية التلبيات ، ووظيفة تأصيلية لجذور الفكر الحنيفي . ويبدو من روايات الاخباريين العرب ، أن التلبية ظلت محتفظة بجوها التوحيدي حتى في أشد عهود الوثنية ضراوة ، وأن العرب لم يهجروها . لذلك حاول الوثنيون المنتصرون يومئذ ، حرصا منهم على كسبهم الديني والسياسي ، أن يبقوّا على الصيغة الخليلية للتلبية ، مع إضافات وثنية . ويحاول الاخباريون ـ على عادتهم ـ أن يغبّشوا في تاريخ حدوث التحريف للصيغة ، فيجعلونه يبدأ منذ عهد الملك عمرو بن لُحَيّ الخزاعي ، حيث تستكمل القصة أجزاءها السابقة بكل دقة ، ممعنة في أجوائها « الميثولوجية » دون سند قرآني أيضاً ، لأن الملاحظ في شخصية عمرو بن لُحَيّ ، على خطورتها في تاريخ التحريف العقائدي ، ومع ما ترد حولها من أحاديث مرفوعة إلى الرسول (ص)، لم يرد له ذكر في القرآن الكريم[٢٦] . تقول الرواية : « **وكانت التلبية في عهد إبراهيم : « لبيّك اللهم لبيك .. لبيّك لا شريك لك » . حتى كان عمرو بن لحيّ الخزاعي ، فبينما هو يلبي ، تمثل له الشيطان في صورة شيخ يلبي معه ، فقال عمرو : « لبيّك اللهم لبيّك .. لبيّك لا شريك لك » ، فقال الشيخ : « إلاّ شريك هو لك » ، فأنكر عمرو عليه ذلك ، وقال له : « ما هذا ؟!... » قال الشيخ : « قل : « تملكه وما ملك » فانه لا بأس عليك بهذا . فقالها عمرو ، فدانت له العرب** » .

---

(٢٣) قال عبد الله بن عباس : « سلك » فـجّ الروحاء » سبعون نبيا حجاجا عليهم لباس الصوف ، مخطمين إبلهم بحبال الليف ، على نوق حمر ، لبوسهم العباءة ، وتلبياتهم شتى . منهم يونس بن متى ، وكان يقول : « لبيّك فراج الكرب .. لبيّك » وحج موسى النبي على جمل أحمر ، فمر بالروحاء ، عليه عباءتان قطوانيتان ، متزر بإحداهما مرتد بالاخرى معه سبعون ألفا من اتباعه ، فطاف بالبيت ، ثم سعى بين الصفا والمروة ، فقال : « لبيّك انا عبدك لديك .. لبيّك » فسمع صوتا من السماء يقول : « لبيك عبدي انا معك » فخر موسى ساجدا . وكانت تلبية عيسى عليه السلام : « لبيّك انا عبدك إبن أمتك .. بنت عبديك .. لبيّك ... » . أنظر : محمد بن إدريس الشافعي ، **الأم** (القاهرة : المطبعة الاميرية ، ١٣٢١هـ ـ ١٣٢٥هـ) ، ج٩ ، ص ١٢٧ : الأزرقي ، **أخبار مكة المشرفة** ، ج١، ص ٣٨ ، والنويري ، **نهاية الارب في فنون الأدب** ، ج١، ص ٣٠٩ .

(٢٤) أي يقرن بين الحج والعمرة . والروحاء قرية كانت على ما يقولون ، على بعد ليلتين من المدينة . أنظر : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري ، **معجم ما استعجم** ، تحقيق فرديناند وستنفلد (غوتنغن : دويرليخ ، ١٩٧٦) ، مادة الروحاء .

(٢٥) أورد النويري أن وهب بن منبه قرأ في كتاب من الكتب الأولى « ليس من ملك من الملائكة يبعثه الله تعالى إلى الأرض ، إلا أمره بزيارة البيت ، فينقض من عند العرش محرما ملبياً . أنظر: النويري ، **نهاية الأرب في فنون الأدب** ، ج١، ص ٣٠٣ .

(٢٦) جاء في أبو محمد عبد الملك إبن هشام ، **السيرة النبوية** ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون(القاهرة: مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٦) ، ج١ ، ص ٧٩ ، أن رسول الله (ص) قال عنه أنه يجر قُصْبَهُ (أي أمعاءه) في النار . لمراجعة سيرته ، أنظر : إبن الكلبي ، **الأصنام** ، ص ٢ ، ٥٤ ، والأزرقي ، **أخبار مكة المشرفة** ، ج١، ص ٥٥، ج٢، ص٦ .

وتفيدنا هذه الرواية ، بما تحمله من أبعاد ذات قيم أسطورية ، أن عمرو بن لحي ، الذي يعد رأس الوثنية في أرض العرب حينذاك ، وعُزيت إليه عملية نقل الأصنام الوافدة ، كان يلبي على مبدأ الوحدة العقائدية ، وأنه خضع لقهر الوثنية تحت ظرف صعب ، وأن محاولة التحريف تمت على أساس الابقاء على الصيغة القديمة ، لأن الرفض والمقاومة كانا شديدين في الوطن العربي ، فقد كان الوحدويون العقائديون ينبعون من مواضع مختلفة من الوطن الذي كان موحداً يومئذ بعقيدة « الاحناف » الملبيّن بتلبية واحدة ، فكان في العراق (أور) قد ظهر إبراهيم الخليل ثم كانت هجرته ، أعقبه في مصر موسى ثم كانت هجرته ، جاء بعده عيسى وبدأ مسيرته الطويلة التي انتهت به إلى أرض الجلجلة ثم محمد بن عبد الله في الحجاز وشبه الجزيرة ، فهل بعد هذه الوشيجة القوية من التحرك العقائدي الوحدوي ، وشيجة أظهر وأمتن ؟ .. ومع ذلك فالاضافات التي وردت ، ليست بذات قيمة فكرية ، مع ما حملته من قيم عملية ، أكثر من الحصول على اعتراف جزئي بمعبودية أرضية ، لأنها جميعاً تعود إلى أصل واحد، هو المعبود الأكبر الذي يبسط قدرته على مملكة السماء . وهذه نقطة هامة في الأيديولوجية القديمة ، إذا قيست إلى معتقدات الأمم الأخرى ، حيث اعتقد الروم والبيزنطيون والاغريق اليونانيون والفرس الساسانيون والأحباش الاثيوبيون بآلهتهم ، وجعلوها على صورتهم ، وبسطوا لها سلطانا ممتداً من السماء إلى الأرض . فالعرب هم الأمة الوحيدة التي لم تكن وثنيتها خالصة للوثنية ، وإنما كان التوحيد هو الأصل في معتقدها ، وإن توحيدها العقائدي كان ينعكس على توحيدها القومي ، ويجد له نزوعاً نحو توحيد لغوي ، وجد متنفسه في الفصحى التي عرفت بـ« لغة قريش » أو لهجتها ، بسبب اللقاءات العربية الكبيرة في المواسم والأسواق والمحافل والمؤتمرات القبلية . لذلك أنكر الملك عمرو بن لحيّ الخزاعي على المحرّف الأول إشراك الأصنام في التلبية ، ولم يتجرأ فلاسفة التحريف الأيديولوجي أن يضيفوا صيغاً تحريفية قبل أن يبقوا على صيغة السماء الأصيلة .

وقد التفت العلماء الأوائل إلى هذه الظاهرة في تكوين العرب الثقافي ، ولمسوا مقدار الحرص الشديد لدى العربي في عدم المساس برمز عبادته التوحيدية، أو معبود وحدته القومية، وإفراده بتقديس خاص يفوق تقديسهم لمعبود القبيلة أو معبود التحالف الوطني أحياناً ، حيث تجتمع عدة قبائل على عبادة «معبود»، يبقى «معبود» الأمة الواحدة فوق هذا المعبود القبلي . فكانت القبائل المتحالفة تخضع لشرائع المعبود الحليف وتستسلم لقضائه وترضى بأقداره ومقدراته. وهذا سيفسر لنا ظاهرة بارزة في تلبيات العرب، حيث تتوجه أكثر من قبيلة بأكثر من تلبية لأكثر من معبود. إن النص الذي يسوقه إبن هشام وإبن الكلبي ، يؤكد ما نذهب إليه في مسألة الوحدة المبدئية ، حيث يذكران بعبارة متفقة في كتابيهما[٢٧] : وكان الذي سلخ بهم إلى عبادة الأوثان والحجارة ، أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل معه حجراً من حجارة الحرم ، تعظيماً للحرم وصبابة بمكة . فحيثما حلّوا وضعوه وطافوا به كطوافهم بالكعبة ، تيمّناً منهم بها ، وصبابة بالحرم وحباً له[٢٨] . وهم بعد يعظّمون الكعبة ومكة ، ويحجّون ويعتمرون ، على إرث إبراهيم وإسماعيل . ثم سلخ ذلك بهم إلى أن عبدوا ما استحبوا ، ونسوا ما كانوا عليه واستبدلوا بدين إبراهيم وإسماعيل غيره ، فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم ، وانتجثوا (أي استخرجوا) ما كان

---

(٢٧) مما يدل على أنهما أخذا العبارة من عالم واحد لعله محمد بن اسحق لأن إبن هشام يشير إليه . أما إبن الكلبي فيعزوها لأبيه وإلى آخرين أثبت حديثهم حسب زعمه. أنظر : إبن الكلبي ، **الأصنام**، ص٦، وإبن هشام ، **السيرة النبوية** ، ج١، ص ٧٩ .

(٢٨) فعل مثل هذا ظالم بن سعد المري ، سيد غطفان .

يعبد قوم نوح منها على إرث ما بقي فيهم من ذكرها ، وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم وإسماعيل يتنسّكون بها : من تعظيم البيت والطواف به والحج والعُمرة والوقوف على عرفة ومزدلفة وإهداء البُدن والاهلال بالحج والعُمرة ، مع إدخالهم فيه ما ليس منه . فكانت نزار تقول إذا ما أهلّت : « **لبيّك اللهم لبيّك .. لبيّك لا شريك لك .. إلّا شريك هو لك .. تملكه وما ملك** » .

يوحدونه بالتلبية ، ويدخلون معه آلهتهم ويجعلون ملكها بيده . يقول الله عز وجل لنبيّه (ص) ﴿ **ومايؤمن اكثرهم بالله إلاوهم مشركون** ﴾ أي مايوحدونني بمعرفة حقي إلاجعلوا معي شريكاً من خلقي .

وهذا النص القيّم ، عكس لنا دور الشعار العقائدي الخالد ، وهو التلبية ، في حفظ وحدة الأمة برغم التجزئة الظاهرة ، وبرغم الاستلاب والقهر اللذين تسلطا على وحدة العرب القومية والعقائدية . فالتلبية لم تقتصر على كونها صيغة دينية تجمع إليها قلوب العرب ، بل هي إلى جانب ذلك هتاف قومي يوحدهم تحت سلطة مركزية ، إن لم تكن دنيوية ، فهي على الأقل ، روحية . ومن ثم ، فالتلبية التي تفعل هذا الفعل في نفوس العرب ، لا بد أن يكون لها نفس هذا الأثر العميق في وحدتهم . ويلاحظ هذا من كونهم يلبون ـ برغم الاضافات الوثنية ـ بعبارة مطلعية توحد كلمتهم ومشاعرهم ، وإن كانت الأصنام قد كثرت في الحرم وبين المشاعر حتى بلغت ثلاثمائة وستين صنماً ، على عدد القبائل وبطونها[٢٩] ، فكانت لكل قبيلة منـاسكها لصنمها ، وتلبيتها لحجها . ومن الملاحظ أيضاً ، أن العلماء ـ كما في النص السابق ـ يعزون سبب هذه التجزئة القومية العقائدية إلى شدة إعجاب العرب ببيتهم وحرمهم ، ليفيدوا بأن شدة الحب تقود إلى العبادة ، وأن حب البيت إلى حد الصبابة ، قاد إلى تقديس حجارته ثم إلى نقلها وعبادتها في المواضع البعيدة . وهذه ظاهرة ، كان يمكن أن تستمر ، لولا القيم الجديدة التي طرحها الاسلام وأعطت تحصناً وحماية ضد ما كان يهددهم في جاهليتهم . وكنا سابقاً قد لاحظنا أن العرب أمة تميزت بخصوصية في عقائدها ، حيث أنهم حتى في حالة وثنيتهم ، لم يكونوا في يوم ما ، خالصي الولاء للوثنية، وإنما اعترفوا ـ لحد الاستسلام والطاعة ـ لمعبود واحد، فوق ما يعبدون ويقدسون، أي أنهم في أسوأ ظروفهم العقائدية كانوا إفراديين أي يفردون معبوداً عظيماً واحداً يكون بمثابة معبود قومي لهم ، إلى جانب « الآلهة » ، الوطنية الأخرى . أما غيرهم فقد كانوا خالصي الوثنية (Polytheists) دون معرفة بمعبود أعلى. فالعرب كما يذهب المفكر الفرنسي المعروف إرنست رينان ، كانوا بطبعهم موحدين (Monotheists) ولعل رأي فلايدلر (Fleidler) أقرب إلى الصواب ، حين ذهب إلى أن العرب كانوا يدينون لمعبود قومي صار أساساً لعقيدتهم التوحيدية الخالصة، وهي العقيدة التي آمن بها العالم فيما بعد[٣٠] . فالذي بأيدي سكان الأرض اليوم ، من عبادة الله الواحد الأحد ، هو مما عبدته الأمة العربية في تاريخها المديد ، ونقلته إلى العالم ، فهو لها قدر ، وللعالم إختيار ، ثم كان لعموم البشر .

مناسك تلبوية

لقد كان العرب في الجاهلية يهلون بالتلبية عند قدومهم في صورة جماعات ، يرفعون أصواتهم بها قبيلة قبيلة ، وهم يتخطون الصعاب والأهوال ، ويجتازون المسافات البعيدة نحو

---

(٢٩) أنظر : الأزرقي ، **أخبار مكة المشرفة** ، ج١، ص٧٥ .حيث ذكر بأسانيده هذا العدد للأصنام حول الحرم وبين المشاعر ، وعباس ، « نصان جديدان عن الدين في الجاهلية ، . .

(٣٠) علي ، **المفصل في تاريخ العرب** ، ج٦، ص ٤٣ .

مكة ، هابطين من فوق الجبال إلى بطون الأودية والسهول والهضاب ، حتى يصلوا إلى الحرم . فيشتد الصخب والضجيج[٣١] . ولم يذكر العلماء وراء هذه الصورة الاجمالية . شيئاً آخر عن هذه المناسبة الاحتفالية ، سوى ما ذكره إبن الكلبي لدى تعرّضه لتلبية بني عك . من أنهم كانوا إذا خرجوا للحج ، قدموا أمامهم غلامين أسودين مملوكين . فكانا أمام ركبهم . قد جُردا عريانين ، يرددان[٣٢] :

« **نحن غرابا عكّ .. .** » فتجيب عك بعدهما في ترديد واحد : « **عك إليك عانية .. عبادك اليمانية .. كيما نحج الثانية .. على الشداد الناجية** » .

ولم يذكر العلماء ، الأصول المختفية وراء هذا المشهد التمثيلي . ولا سبب اختيارهم لغلامين مملوكين ، مجردين من ثيابهما . دون غيرهما من الأبناء . ولا نملك تعليقاً على هذه الشعيرة سوى افتراضنا أن قبيلة عك كانت تفعل هذا . إيغالاً منها في النسك . ومبالغة في إظهار الهوان والضعف أمام معبودها الذي يتساوى بين يديه الناس . أبيضهم وأسودهم . أحمرهم وأصفرهم . غنيهم وفقيرهم . قويهم وضعيفهم . وهذا المشهد برهان على هذا التواضع . وهو مشهد مسرحي يغطي الساحة المكية كلها . وأورد العلماء حركة ثانية لقبيلة أخرى كانت تؤديها على هذا المسرح . حيث تنفر ربيعة مع النَفْر الأول . منتظرين الشروق يغطي قمة جبل ثبير وأشعة الشمس الحمراء تصبغ رأسه كأنها عمائم الرجال . وهم يرددون بصوت واحد : « **أشرقْ ثبيرُ .. كيما نُفيرُ** » . ثم يُجيز لهم كاهنهم إفاضتهم ، مدفوعين من عرفة إلى مزدلفة ، ثم إلى منى . حكى العلماء ذلك عن الرسول (ص) حين أخرّ لهم الرسول عرفة إلى المغيب . وقدّم المزدلفة إلى ما قبل الشروق[٣٣] . ثم أجرى الاسلام تعديلاً آخر على المناسك . حيث كان قوم من العرب . ومنهم قوم الرسول نفسه ، يقفون على مزدلفة ولا يقفون على عرفة . فوحّد الاسلام وقفة العرب في منى ليعيد للأمة تماسكها ، ويلغي مظاهر التفرق الوثني . وذلك في قوله تعالى ﴿ **ثم افيضوا من حيث افاض الناس . واستغفروا الله . إن الله غفور رحيم** ﴾[٣٤] فوقف الجميع وقفة واحدة .

ووردت إلينا بعض مشاهد الطواف في الكعبة قبل الاسلام ، نقلها الأزرقي (الجد)[٣٥] في تاريخ مكة والأزرقي (الحفيد)[٣٦] في أخبار مكة ، ونقلها غيرهما ، لكننا لا نريد أن نستطرد وراء النصوص التي تعكس هذه المشاهد التمثيلية الموروثة تعبيراً عن طقوس إحتفالية موسمية ، لأنها لا تتصل مباشرة بقضية التلبية ولا تقدم إيضاحاً لها ، وإنما أردنا أن نبرز بعض ما رافق التلبية من المشاعر والمناسك في الاسلام ، حيث عادت التلبية موحدة دون إضافات تحريفية وزيادات وثنية وصيغ شركية . فروي عن الرسول (ص) أنه أهلّ بالتوحيد فقال[٣٧] :

« **لبيّك اللهم لبيّك .. لبيّك لا شريك لك .. إن الحمد والنعمة لك .. والملك لا شريك لك** »

---

(٣١) المصدر نفسه ، ج٦، ص ٣٧٩ .
(٣٢) إبن الكلبي ، **الاصنام** ، ص٦، وابن حبيب ، **المحبر** ، ص ٣١١ ـ ٣١٥ .
(٣٣) الشافعي ، **الام** ، ج٢، ص ١٧٩ .
(٣٤) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة ، آية ١٩٩ .
(٣٥) ويدعى أبو محمد أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الازرق الغساني المكي .
(٣٦) ويدعى أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد .
(٣٧) وهي رواية جابر بن عبد الله . الشافعي ، **الأم** ، ج٢، ص ١٣٢ .

ورويت تلبيات أخرى لبىّ بها الرسول[٣٨] ، تدور حول الوحدة العقائدية وتلتزم بالاجماع القومي ، لكن الصيغة المذكورة هي الصيغة الرسمية ، وهذا ما أخرجه الشافعي في كون التلبية على ما ذكر في رواية إبن عمر وجابر ، وهي التي أحب أن تكون تلبية المحرم لا يقصر عنها ولا يجاوزها .

ويبدو أن الصحابة كانوا لا يتساهلون في سماع إختلاف في صيغة التلبية ، فمما روي بهذا الصدد ، أن سعد بن أبي وقاص ، سمع بعض بني أخيه وهو يلبي[٣٩] : « **لبيّك يا ذا المعارج** » فقال سعد كالمتعجب : « المعارج ؟! إنه لذو المعارج . ما هكذا كنا نلبي على عهد رسول الله (ص) » . ومع ذلك فقد اختلف العلماء في الجواز والمنع . فبينما هم يجيزون الزيادة إذا كانت محتوية على شيء من تعظيم الله ، إذا بهم يمنعون أن يزاد على تلبية الأصل الموروث عن إبراهيم ، ثم الاضافة الاسلامية[٤٠] . ويبدو أن الجواز كان لما يتوجه به الحاج أو المعتمر ، من ذاته لربه ، ولم يقصد بها الخروج على الجمهور ، لكي لا يحصل الخلاف ، لأن الأصل وحدة الكلمة العربية ، واجتماع القوم دون تشتيت ومضيعة للأصوات ، كما كان يحصل في الجاهلية ، حيث يرتفع الضجيج بتلبيات متعددة ، تبدو من أولها واحدة ، ثم تختلف ، ولكي لا تتكرر مأساة الأضافات التي جاءت بها الوثنية وغيرها[٤١] .

ولم تكن التلبية تقتصر على موضع دون غيره ، ولا وقت دون آخر ، بل كان الأسلاف يلبّون منذ اللحظة الأولى عند ترك أهلهم وأرضهم ، وعند اصطحاب الرفاق وعند إشرافهم على المواقع المختلفة ، وهبوطهم بطون الأودية واجتيازهم الصحاري الموحشة ، وعند الصلاة إذا فرغوا منها . وكانوا يلبون راكبين ونازلين ومضطجعين ، لكنهم لا يلبّون طائفين ، لأن للطواف أدعيته وتراتيله الخاصة . وذكر العلماء آداباً أخرى للتلبية ، ذكرتُ بعضها ، فربما تعطي بعض التصور لتلبيات

---

(٣٨) المصدر نفسه . وذكر الشافعي أيضاً رواية عبد الله بن عمر : « لبيّك لبيّك .. لبيّك وسعديك .. والخير بيديك .. والرغباء إليك والعمل .. » . وقال أبو هريرة : « كان من تلبية الرسول (ص) : « لبيّك إله الحق .. لبيّك .. » . ونقل الشافعي أيضاً ما رواه مجاهد أن رسول الله (ص) كان يظهر من التلبية ما ذكر أعلاه (رواية جابر) حتى إذا كان ذات يوم ، والناس يصرفون عنه ، كأنما أعجبه ما هو فيه ، فزاد فيها . « لبيك إن العيش عيش الآخرة » .

(٣٩) أنظر : الشافعي ، **الأم** ، ج٢، ص ١٣٢، والعيني . **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري** ، ج٩، ص ١٧٢ .

(٤٠) المصدرين نفسهما .

(٤١) من هذا المنطلق الذاتي لبىّ عبد الله بن مسعود : « لبيّك عدد الحصى والتراب » . وذكروا ان الرسول كان يسمع منهم الزيادات ويتجاوزها ، لأنها تنحصر في حدود شخصيته لا يقصدون منها التعميم ، وأن الرسول نفسه لبىّ فقال : « لبيّك غفار الذنوب .. لبيّك » . ولبى فقال « لبيّك حجا حقا .. تعبّدا ورقّا » . ولبىّ كذلك لبيّك عمرة وحجا » ويفتتح صلاته بقوله : « لبيّك وسعديك .. والخير في يديك .. والشر ليس اليك » . وعد الاهلال بالتلبية فريضة من فرائضه . وعند بعضهم سنّة من سننه . فذكر عن الرسول أنه قال : « أتاني جبريل فامرني أن أمر أصحابي او من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالاهلال » . فكأنه أراد الرجال دون النساء ، لأن خفض الصوت للمرأة أولى بها وأستر لها . وروي الحديث نفسه على وجه آخر « أتاني جبريل فقال : مُرْ أمتك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ، فإنها من شعائر الله » . وشعائر الله هي شعائر الحج ومناسكه وعلاماته وآثاره واعماله ، وكل ما جعل علما لطاعة الله ، كالوقوف والطواف والسعي والرمي والذبح والإفاضة . أنظر : العيني . **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري** ، ج٩ ، ص ١٧٢ : طنطاوي جوهري ، **تفسير الجواهر** ، ط ٢(القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٥٠هـ) ، ج١، ص ١٨٢ ، وإبن منظور ، **لسان العرب** ، مادة سعد .

العرب قبل الاسلام[٤٢] . وإن كان الرسول (ص) قد لبى ببعض التلبيات كما تزعم إحدى الروايات ، وهي تلبية بكر بن وائل وسائر قبائل ربيعة[٤٣] : « **لبيّك حجاً حقاً تعبداً ورقاً** » . وإذا صحت هذه الرواية ، يكون الرسول قد صحّح لبعض القبائل تلبياتها لكونها موجهة للّه ، كما صحّح للعرب كلهم تلبيتهم الأولى ، لأنها قومية على صعيد الوطن العربي كله ، حيث يَفِدُ الناس في تظاهرة مليون أو تزيد ، يلبون بصوت واحد وتنغيم واحد ، مما يقوّي وحدة القلوب ويعزز مكانة الوطن الواحد .

وقد أحسّت القبائل يومئذ ، أن الاضافات التي يأتون بها ، ليست بشيء تجاه ما يلبون بالأصل ، فوردت في تلبياتهم صيغ تفيد بأن هذه الأصنام هي التي تدعوهم لحج البيت أو العمرة . فقد ورد في تلبية كنانة وبعض أحياء من هذيل ومزينة وقيس عيلان[٤٤] : « **لبيّك اللهم لبيّك .. لبيّك أبنا إليك .. إن سواع طلبنا إليك** » . ولبتْ قبائل أخرى فصرّحت بهجرها لأصنامها وعودتها إلى الله رب الأمة كلها[٤٥] : « **لبيّك مع كل قبيل لبّوك .. همدان أبناء الملوك تدعوك .. قد تركوا أصنامهم وانتابوك .. فاسمع دعاء من جميع الأملوك** »[٤٦] .

منطلقات فنية

بقي ، بعد ذلك ، أن نعرف ما موقع التلبيات بين الأنواع الأدبية . هل هي شعر أم نثر فني ؟ وإذا كانت شعرا ، هل هي قصيد أم رجز ؟ وإذا لم تكن شعرا ، فهل هي نثر مسجوع أم مرسل ؟

لقد تصدّى لهذا الجانب الفني من الدراسة ، الأديب العربي أبو العلاء المعري[٤٧] ، حيث أورد طائفة من تلبيات العرب قبيل الاسلام ، وتعرض لطبيعة هذه النصوص الدينية القديمة ، فذكر أنها جاءت على ثلاثة أنواع : أ ـ مسجوع لا وزن له ، ب ـ منهوك ، ج ـ مشطور . فالمسجوع[٤٨] كقولهم : « **لبيك ربنا لبيّك .. والخير كله بيديك** » . والمنهوك[٤٩] على نوعين : أحدهما من الرجز ، والآخر من المنسرح . فالذي من الرجز[٥٠] كقولهم : « **لبيّك إن الحمد لك .. والملك لا شريك لك .. إلا شريك هو لك .. تملكه وما ملك .. أبوبنات بفدك** » .

---

(٤٢) انظر : الشافعي ، **الأم** . ج٢، ص ١٨٦ . وجوهري ، **تفسير الجواهر** . ج١، ص ١٨٢ .

(٤٣) إبن حبيب ، **المحبر** ، ص ٣١٢ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٣١١ .

(٤٥) **المعري ، رسالة الغفران** . ص ٥٣٤ .

(٤٦) الأملوك : الملوك . وفي **التهذيب** ، هم مقاول من حمير كتب اليهم النبي (ص) : « إلى ملوك ردمان » .

(٤٧) **المعري ، رسالة الغفران** . ص ٥٣٤ .

(٤٨) السجع : إنتهاء العبارة بحرف يتكرر في العبارة التي بعدها . وقد يتكرر في أكثر من عبارتين كما في سجع الكهان في الجاهلية . ومثاله هنا يدل على أن ضربا من التلبيات مسجوع .

(٤٩) النهك : إسقاط ثلثي البيت والابقاء على ثلث منه ليكون بيتا قائما بذاته . قال إبن عبد ربه في ارجوزته العروضية في **العقد الفريد** ، تحقيق لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة : لجنة التاليف والترجمة والنشر . ١٩٤٠ ـ ١٩٥٣) . ج٥، ص ٤٣٨ :

وإن نقصت منه بعد الشطر ... جزءاً صحيحا من أخير الصدر
وكان ما يبقى على جزئين ... فذلك المنهوك غير مين

(٥٠) إختلف العلماء في طبيعة الرجز . أهو شعر أم نثر ؟ لكن العروضيين ادخلوه في الدائرة الثالثة من البحور (دائرة المجتلب) مع **الهزج** والرمل . وأكثر ما استعملوه مشطوراً بتكرار **مستفعلن** ثلاث مرات .

والذي من المنسرح[٥١] جنسان، أحدهما في آخره ساكنان ، كقولهم : « **لبيك رب همدانُ .. من شاحط ومن دانُ .. جئناك نبغي الاحسان .. بكل حرف مذعان .. نطوي إليك الغيطان .. نامل فضل الغفران** » والآخر لا يجتمع فيه ساكنان كقولهم : « **لبيك عن بجيلة .. الضخمة الرجيلة .. ونعمت القبيلة .. جاءتك بالوسيلة .. تؤمّل الفضيلة** » .

وهناك ظاهرة أخرى في التلبيات تجتذب إليها الأنظار ، سبقت الاشارة إليها في كلام أبي العلاء ، هي الأسجاع وما تحمله من دلالات التطور الفني في تاريخ الشعر والنثر ، فالتلبيات المسجوعة مؤشر قوي لما يمكن أن تربطه بما سبق ذكره عن الرجز وأولية الشعر أو طفولته ، ثم إتصال هذه الطفولة بالايقاع اللفظي للسجعة ذات العلاقة القيمية بالقافية ، واحتمال الأصل الديني للشعر ، وبالأخص إتصال السجع بكلام الكهان .

ولا نستبعد عراقة لفظة « لبيك » في اللهجات ، أو ما اصطلح على تسميته اصطلاحاً بالساميات ، بعد أن توارثتها الألسن واحتضنتها الأفئدة . وإن كان اختلاف شرحها وتفسيرها واكتشاف أصلها الوصفي . مثار جدل بين العلماء[٥٢] . وهو إختلاف يدل على غموض الأصل ، لأن اللفظة قادمة من زمن سحيق ، فاحتفظت ببعض خصائصها رغم طول الرحلة، وبالأخص اقترانها بلفظة تضاهيها في العراقة ، هي لفظة « اللهم » . فمن إتحاد اللفظتين العريقتين تشكلت العبارة : « **لبيّك اللهم** ... » ودلت لفظة « اللهم » ـ التي اعتزّت بها قريش ـ على أن المقصود بها « الله » . وربما ذكروا لفظة « رب » في التلبية وقصدوا به « الله » تعالى ، كما في تلبيتين لبني تميم[٥٣] . وتوجد تلبيات أخرى متعددة لقبيلة واحدة ، مثل ربيعة التي كانت تهل بتلبيتين[٥٤] ، وبنو عك بثلاث وهمدان يهلّون بأربع تلبيات . وعلى هذا يكون عدد التلبيات العربية قبل الاسلام قد جاوزت رقما يتعذر تحديده ، لأن القبيلة الواحدة توجهت لأكثر من إله ، ولبّت بأكثر من تلبية ، لكن الذي نستطيع أن نؤكده ونثبته هو هذا المظهر الوحدوي في التلبية حيث يتجه العرب كلهم نحو إله واحد هو معبودهم القومي الذي حملوا تعاليمه إلى الأمم الأخرى منذ عهد إبراهيم الذي سلم راية الجهاد إلى أنبياء الله من بعده ، فآمنت الأمم بمعبود العرب وأحبته شرقا وغربا وفي مختلف النظم السياسية . وكان لهذا الالتزام في أول تلبية ظلت خالدة في مطلع كل تلبية ، أوقع الأثر في وحدة الصفوف عند ظهور الدعوة ، مما حمل الاسلام على أن يبقى على هذه الصيغة الخالدة « **لبيّك اللهم لبيّك .. لبيّك لا شريك لك** .. » □

---

(٥١) يدخل المنسرح في الدائرة الرابعة (دائرة المشتبه) وبحره (مستفعل مفعلات **مستفعلن**) ويرافقه في الدائرة السريع والخفيف والمضارع والمقتضب المجتث . أنظر : صفاء خلوصي ، **فن التقطيع الشعري والقافية** ط٣ (بيروت : ١٩٧٤) ، ص ١٥١ ـ ١٥٤ .

(٥٢) أنظر الجزء الخاص « بمتابعات لغوية » في متن البحث .

(٥٣) أنظر : إبن حبيب ، **المحبر** ، ص ٣١١ ، ٣١٥ ؛ أحمد بن أبي يعقوب [إبن واضح الأخباري] ، **تاريخ اليعقوبي** (النجف الأشرف، المكتبة المرتضوية ، ١٣٥٨هـ) ، ج١، ص ٢١٢ . وقد تساهل العرب في لفظة « الرب » . فكانوا يطلقونها على ملوكهم وعظمائهم ، وأطلقوها على أصنامهم فقيل للعزى « الربة » ، وقالوا عن حذيفة بن بدر الغزاري ـ أحد طرفي النزاع في ملحمة داحس والغبراء ـ رب معد في الجاهلية . ومنه سمي الأب ، رب الاسرة وهكذا ... لكن لفظة الجلالة « الله » « اللهم » ظلت على قدسيتها منذ قبل الاسلام علما للذات الالوهية .

(٥٤) [إبن واضح الأخباري] ، **تاريخ اليعقوبي** ، ج١، ص ٢١٢ .

الثروة السمكية
مجال للدراسة والعمل الجماعي

د . أبو الفتوح عبد اللطيف

أمين عام أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ـ القاهرة.

تطل الأقطار العربية جميعها على البحار والمحيطات ، ويختلف خط الساحل طولاً وقصراً من آلاف الكيلومترات إلى كيلومترات معدودة . كذلك يتسع ويضيق الرصيف القاري أمام سواحل الأقطار العربية ، والذي يعتبر الجزء من البحار ، التي تتم فيها معظم عمليات الصيد في العالم . ولذا فقد تكون مساحة الرصيف القاري أمام قطر ما هي أحد العوامل المحددة للإنتاج السمكي لهذا القطر (جدول رقم ١) .

أولاً : الإنتاج الأولي وحلقات الغذاء

تكثر الأسماك والأحياء البحرية الأخرى في المناطق التي تزخر بكثرة غذائها . فالأسماك الكبيرة تتغذى على أسماك صغيرة وهذه بدورها تتغذى على كائنات أخرى أصغر حجماً من أصل حيواني يطلق عليها (الهوام الحيوانية) التي تتغذى على كائنات من أصل نباتي هي (الهوام النباتية) . فهي سلسلة متصلة الحلقات في البحر .

وتعتبر (الهوام النباتية) حجر الأساس في خصوبة المياه وتسلسل الحياة فيها ، ولولاها لانقرضت الحياة من البحر في فترة وجيزة ، حيث لها وحدهاالقدرة على بناء المواد العضوية التي تكون أجسام الحيوانات البحرية الأخرى .

وبذلك يمكن تشبيه البحر بمزرعة هائلة ، أو معمل كيماوي فائق التنظيم ، تتولد فيه المواد العضوية بواسطة (الهوام النباتية) من تلقاء نفسها .. والتي هي بحق مولد الغذاء . ويسمى إنتاجها بالإنتاج الأولي .

وعند موت الكائنات الحية المائية ، سواء أكان هذا الموت طبيعياً أو بالمرض أو الإفتراس ، فإن أجسامها تتساقط إلى القاع وتصبح غذاء لحيوانات القاع ، أو تتحلل بفعل البكتيريا إلى مواد غير عضوية بسيطة التركيب تؤول في النهاية إلى أملاح الفوسفور والنيتروجين .. وهذه تحملها التيارات الصاعدة (المتح أو الإنبثاق) مرة أخرى إلى السطح حيث تستخدمها (الهوام النباتية) في تكوين مواد عضوية بسيطة . (شكل رقم ١) .

جدول رقم (١)
أطوال سواحل الأقطار العربية ومساحة الرصيف القاري أمامها

منطقة الصيد	القطر	مساحة الرصيف القاري (كيلومتر مربع)	طول الساحل (كيلو متر)
المحيط الاطلنطي	موريتانيا	٣٤٠٠٠	٦٦٧
	المغرب	٦٠٠٠٠	١٧٥٠
	الجملة	٩٤٠٠٠	٢٤١٧
البحر الأبيض المتوسط	الجزائر	١٠٧٠٠	١١٠٠
	تونس	٧٧٣٠٠	١٠٣٠
	ليبيا	٥٥٠٠٠	١٦٨٥
	مصر	٥٣٦٠٠	٢٩٣٦(*)
	سوريا	١١٦٠	١٧٥
	لبنان	٢٠٠٠	٢٥٠
	الجملة	١٩٩٧٦٠	٧١٧٦
البحر الأحمر	السودان	٩٨٠٠	٧١٧
	السعودية	١٢٣٠٠٠	٢٤٣٧ (**)
	اليمن	١٧٧٠٠	٤٥٢
	الأردن	٢٠	٩
	الجملة	١٥٠٥٢٠	٣٦١٥
المحيط الهندي	اليمن الجنوبية	٢٠٢٥٥	١٥٥٠
	عمان	٣٢٠٠٠	١٦٠٠
	الصومال	٤٥٠٠٠	٣٩٥٠
	الجملة	٩٧٢٥٥	٦١٠٠
الخليج العربي	العراق	٢٠٠٠	٥٠
	الكويت	٧٢٠٠	٢١٣
	الإمارات	١٦٠٠٠	٨٠٠٠
	البحرين	٤٠	٢٠
	قطر	٨٠٠٠	٤٠٠
	الجملة	٣٣٢٤٠	١٤٨٣
إجمالي الأقطار العربية		٥٧٤٧٧٥	٢٠٧٩١

(*) تشمل ساحل البحر الأحمر .

(* *) تشمل ساحل الخليج العربي

وعموماً يمكن تقسيم مناطق العالم ، ذات الإنتاج الوفير من الهوام (النباتية والحيوانية) ، إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، هي في نفس الوقت مناطق الإنتاج السمكي الوفير ، وهذه الأقسام هي :

١ ـ مناطق التصعيد المائي عند سواحل بيرو وكاليفورنيا وشمال غرب وجنوب غرب أفريقيا وعلى طول خط الإستواء .. حيث تصعد المياه الباردة الغنية بالمواد المغذية إلى السطح .

٢ ـ مياه المناطق المعتدلة والقريبة من المحيط الجنوبي وشمال المحيطين الأطلسي والهادي .

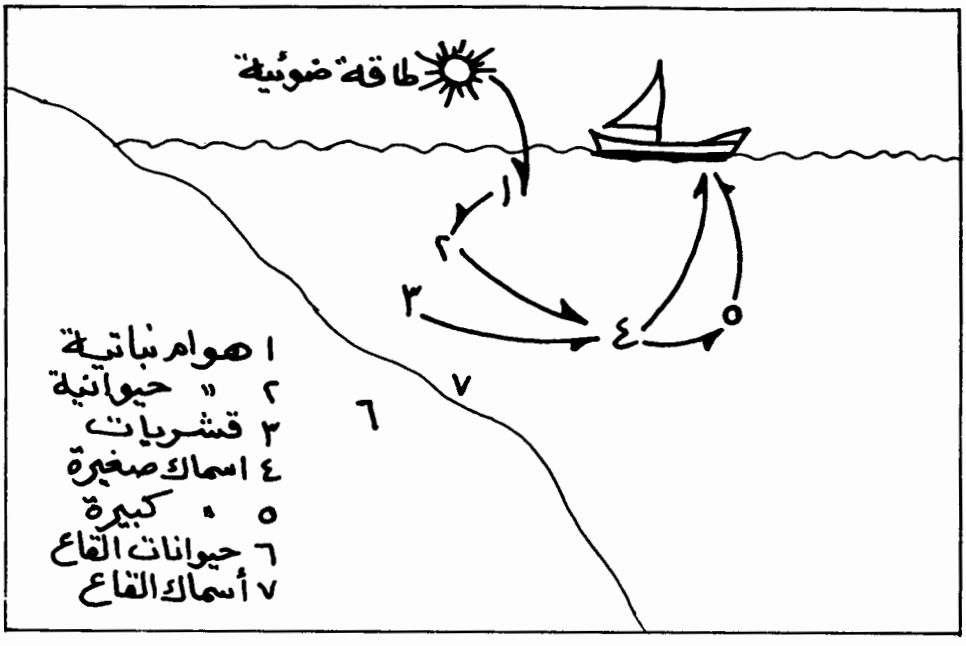

شكل رقم (١) دورة الغذاء في البحر

٣ ـ المياه الضحلة فوق بعض مناطق الافريز القاري .

وتتميز سواحل بعض الأقطار العربية الواقعة في غرب المحيط الهندي وكذلك في شرق ووسط المحيط الأطلسي ، بحدوث ظاهرة المتح أو الإنبثاق Upwelling . فتحدث هذه الظاهرة موسمياً عند الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ، وأمام سواحل الصومال أثناء هبوب رياح المونسون في اتجاه الجنوب الغربي .. أما عند سواحل شمال غرب أفريقيا فتكاد تحدث ظاهرة المتح طوال العام .. وبذلك تزدهر المصايد السمكية أمام سواحل المغرب وموريتانيا .

وتنشأ مثل هذه الظاهرة نتيجة لعاملين أساسيين هما :

أ ـ عندما يصطدم تيار بارد عميق بجبل أو جرف قائم يعترض مساره على قاع البحر ، فإن مثل هذا التيار يصعد إلى السطح. وغالباً ما تكون هذه التيارات الباردة المنبثقة من الأعماق غنية بأملاح الفوسفات والنترات ، نتيجة مرورها على رواسب القاع الغنية بهذه الأملاح ، فتزيد بالتالي من خصوبة المياه السطحية وتجعلها أكثر ملاءمة لنمو الكائنات الدقيقة ، ويؤدي ذلك إلى زيادة الثروة السمكية فيها .

ب ـ وقد تحدث التيارات الصاعدة أيضاً ، نتيجة لهبوب الرياح على الساحل في اتجاه معين ، فتدفع تلك الرياح الماء السطحي بعيداً عن الساحل وتصعد المياه الباردة من أعماق تتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ متر لتحل محل الماء السطحي الذي أزيح بعيداً عن الساحل ، مثلما يحدث على سواحل كاليفورنيا وفي غرب أفريقيا وفي جنوبها أيضاً ، وكذلك أمام سواحل بيرو وفي شرق أفريقيا الإستوائية وعلى سواحل شبه جزيرة العرب في المحيط الهندي ، وتمتاز المناطق المذكورة بخصوبتها الزائدة وبازدهار مصايد الأسماك فيها .

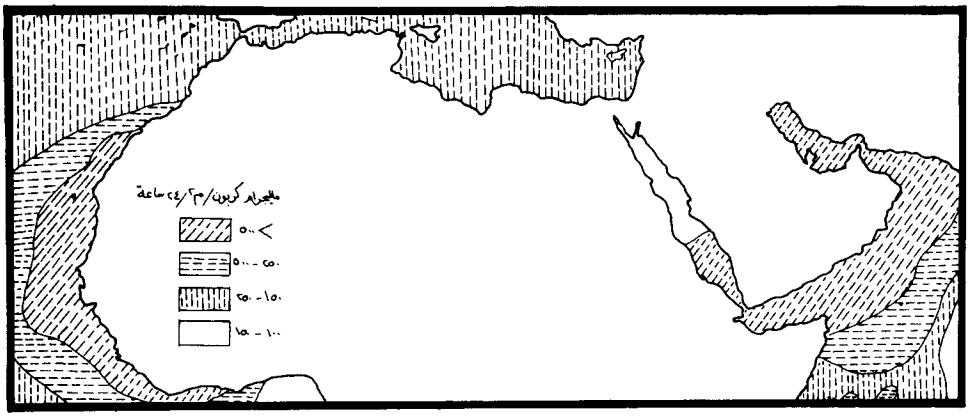

شكل رقم (٢) إنتاج الهوام النباتية

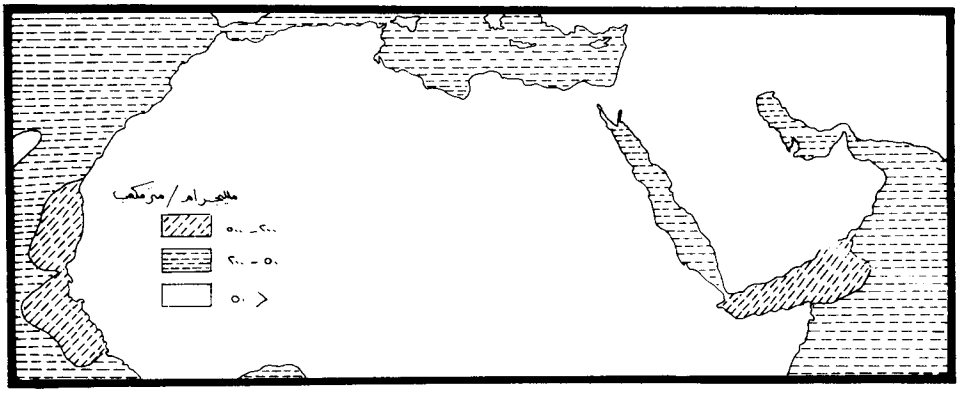

شكل رقم (٣) انتاج الهوام الحيوانية

ويوضح (شكل رقم ٢) مناطق وفرة الإنتاج الأولي (الهوام النباتية) في الوطن العربي ويلاحظ أنه في شمال غرب المحيط الهندي يبلغ إنتاج (الهوام النباتية) أكثر من ٥٠٠ ملليجرام كربون في المتر المربع/ ٢٤ ساعة . وكذلك الحال في غرب أفريقيا ، إلا أنه ينخفض كلما اتجهنا شمالاً وحتى مضيق جبل طارق حيث يصل إنتاج (الهوام النباتية) ما بين ٢٥٠ ـ ٥٠٠ ملليجرام كربون في المتر المربع/ ٢٤ ساعة .

أما مناطق وفرة (الهوام الحيوانية) (شكل رقم ٣) في الوطن العربي ، فتتركز في خليج عدن وعند سواحل موريتانيا حيث يصل متوسط الحجم في الطبقة العليا (٠ ـ ١٠٠ متر) بين ٢٠١ ـ ٥٠٠ ملليجرام في المتر المكعب ، وينخفض في الخليج العربي وبحر العرب وعند سواحل المغرب ليصل إلى ٥١ ـ ٢٠٠ ملليجرام في المتر المكعب الواحد . وفيما عدا هذه المناطق المشار إليها فإن البحرين الأبيض والأحمر يتصفان بانخفاضهما في الإنتاجية الأولية . فالسواحل الجنوبية للبحر المتوسط والنصف الشمالي من البحر الأحمر يقدر إنتاج (الهوام النباتية) فيهما بنحو ١٥٠ ـ ٢٥٠ ملليجرام كربون في المتر المربع/ ٢٤ ساعة ، في حين يقل إنتاج (الهوام الحيوانية) في البحر الأبيض والبحر الأحمر إلى أقل من ٥٠ ملليجرام في المتر المكعب .

وبذلك فإن البحرين الأحمر والأبيض ، نظراً لضعف قدرتهما على الإنتاج الأولي ، فإنهما يتصفان بقدرتهما المنخفضة على الإنتاج السمكي .

ثانياً : الإنتاج السمكي الحالي في الأقطار العربية

بلغ الإنتاج السمكي في الأقطار العربية في عام ١٩٧٦ ، أكثر من مليون طن متري أي ما يعادل ١,٣٩٪ من جملة الإنتاج السمكي العالمي لنفس العام والذي بلغ حوالي ٧٣,٥ مليون طن متري . ويشكل المصيد من الأسماك البحرية في الأقطار العربية حوالي ٨٧٪ من جملة الإنتاج السمكي العربي والذي يبلغ ٨٨٨ ألف طن متري ، في حين بلغ الإنتاج السمكي من المياه الداخلية حوالي ١٣٤ ألف طن بنسبة ١٣٪ أو ما يعادل ١,٣٪ من جملة الإنتاج العالمي من المياه الداخلية .. وعلى العموم فقد تطور الإنتاج السمكي (من البحار والمياه الداخلية) من ٧٢٩ ألف طن إلى ١٠٧٨ ألف طن عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها حوالي ٤٣٪ خلال هذه الفترة . إلا أن الفترة التالية لم تشهد زيادة في الإنتاج السمكي العربي بل إنه تناقص ليصل إلى ١٠٢٢ ألف طن عام ١٩٧٦ ، ١٠٤٦ ألف طن عام ١٩٧٧ ، فضلاً على ذلك فإن الزيادة في الإنتاج السمكي من المياه الداخلية (بحيرات وأنهار) ضئيلة إذ بلغت ١٣٠,٠٠٠ طن فقط خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦ (جدول رقم ٢ - شكل رقم ٤) .

١ - المصادر السمكية من المياه البحرية

ويأتي إنتاج الأقطار العربية من الأسماك البحرية أساساً من ثلاث مناطق صيد رئيسية هي :

جدول رقم (٢)

تطور الإنتاج السمكي من المياه العربية للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٦

السنة	الإنتاج من المياه البحرية (بالألف طن)	الإنتاج من المياه الداخلية (بالألف طن)	الجملة (بالألف طن)
١٩٦٦	٦٠٨	١٢١	٧٢٩
٦٧	٥٦٨	١٢١	٦٨٩
٦٨	٥٣٣	١١٧	٦٥٠
٦٩	٥٦٢	١١٧	٦٧٩
٧٠	٧٩٢	١٢٠	٩١٢
١٩٧١	٧٩٧	١١٤	٩١١
٧٢	٧٩٩	١٢٢	٩٢١
٧٣	٩٥٤	١٢٤	١٠٧٨
٧٤	٨٨٣	١١٩	١٠٠٢
٧٥	٨٢٣	١٣٢	٩٥٥
١٩٧٦	٨٨٨	١٣٤	١٠٢٢
١٩٧٧	-	-	١٠٤٦

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة ، **الكتاب السنوي لاحصاءات المصائد** ج ٤٢ (روما : المنظمة ، ١٩٧٦) .

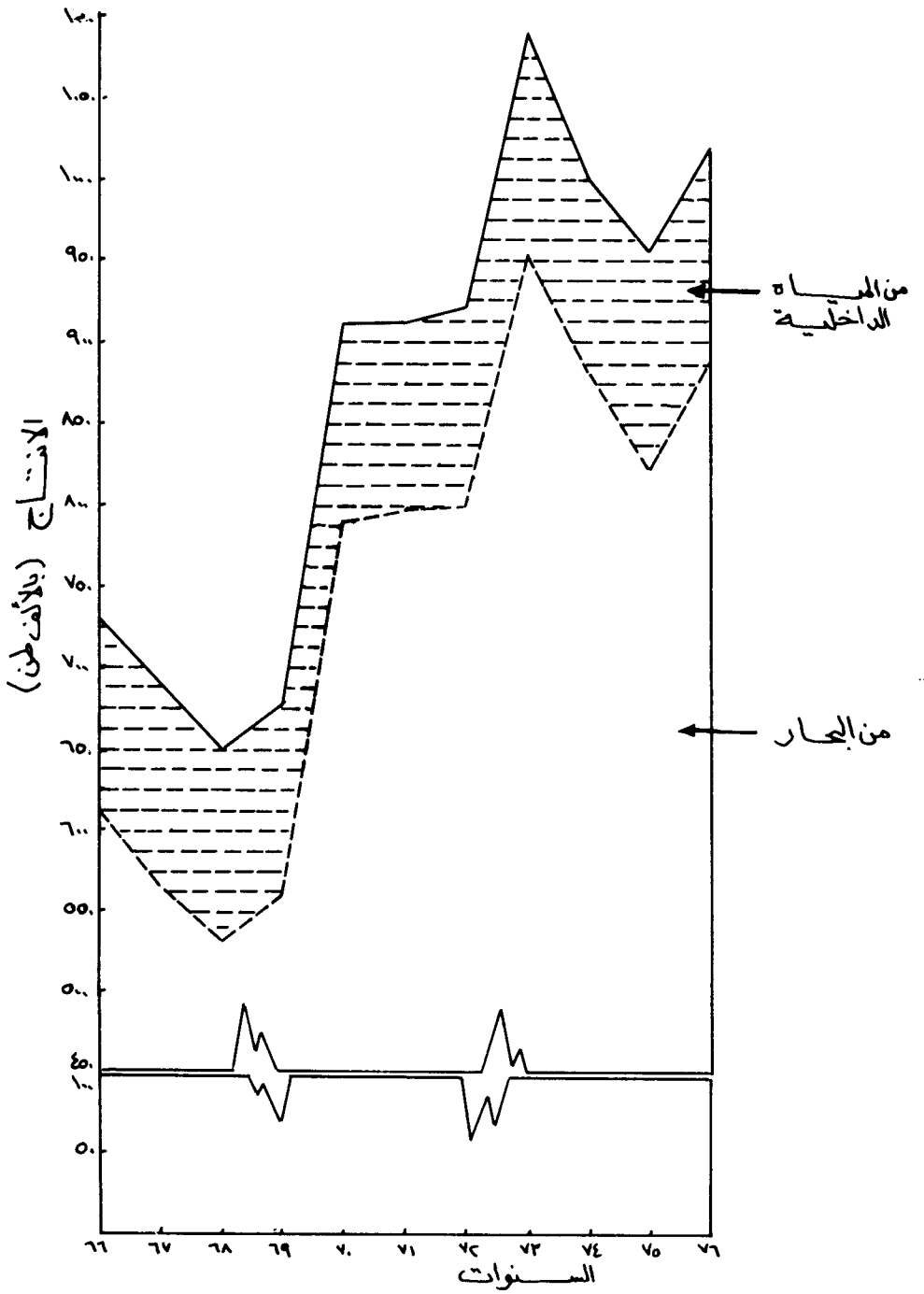

شكل رقم (٤) تطور الانتاج السمكي في الأقطار العربية

المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحار المتصلة به والبحر الأبيض المتوسط . يسهم المحيط الأطلسي فيها بنحو ٥٤٪، المحيط الهندي بحوالي ٣٣٪ والبحر الأبيض المتوسط بحوالي ١٣٪ فقط من جملة الإنتاج السمكي البحري للأقطار العربية لعام ١٩٧٦ .

في حين تسهم المياه الداخلية في ثمانية أقطار عربية بحوالي ١٣٤ ألف طن من الأسماك ، منها ١٣٢ ألف طن من أربعة أقطار هي مصر ، والسودان ، والعراق وموريتانيا .

ويوضح (جدول رقم ٣) إنتاج كل من الأقطار العربية من الأسماك سواء من البحار أو من المياه العذبة في عام ١٩٧٦ مرتبة ترتيباً تنازلياً بالنسبة لإنتاجها الكلي .

٢ ـ المصادر السمكية من المياه العذبة

تشمل المياه الداخلية في الأقطار العربية البحيرات الساحلية أو المغلقة ومجاري الأنهار والأهوار والبرك والمستنقعات والبحيرات الصناعية .. وغيرها من المسطحات المائية .. وقدر إنتاج المياه الداخلية من الأسماك في الأقطار العربية بنحو ١٣٤,٠٠٠ طن في عام ١٩٧٦ أي ما يعادل ١٣٪ من جملة الإنتاج السمكي في هذا العام . أنتجت مصر منها ٨١ ألف طن بما يعادل أكثر من ٦٠٪ من جملة إنتاج الأسماك من المياه العذبة .. وتعد بحيرات الدلتا المصرية المصدر الرئيسي لإنتاج الأسماك في مصر ، إذ تعتبر من أغنى مناطق الصيد نظراً لارتفاع قدرتها الإنتاجية بسبب قلة عمقها واستقبالها كميات هائلة من مياه صرف الأراضي الزراعية والتي تحمل معها الأملاح التي تساعد على تغذية الأسماك .

أما في السودان فإن الإنتاج من المياه الداخلية يأتي أساساً من عمليات الصيد في النيلين الأزرق والأبيض ، بالإضافة إلى نهر النيل الرئيسي وفروعه ، ويقدر في عام ١٩٧٦ بنحو ٢٤ ألف طن .. وتأتي العراق وموريتانيا في المرتبتين الثالثة والرابعة في الإنتاج السمكي من المياه الداخلية (١٤,٦٠٠ ، ١٣,٠٠٠ طن على الترتيب في عام ١٩٧٦) . وعلى العموم يعتبر إنتاج المياه الداخلية في كل من العراق والسودان ضئيلاً إذا ما قورن الإنتاج بالمساحة المتاحة من المياه الداخلية حيث ينعمان بمساحات هائلة من المياه العذبة .

٣ ـ المصادر السمكية من المزارع السمكية

يتجه العالم حالياً إلى الإهتمام بالإستزراع السمكي كأسلوب حديث لزيادة الإنتاج السمكي (جدول رقم ٤) . حيث أن التحكم بانتاج المزارع السمكية ميسور ، عن طريق التربية الحديثة كالتلقيح والتغذية الصناعية والتسميد بالأسمدة العضوية وغير العضوية ، وغير ذلك من الطرق العلمية المتبعة في المزارع العالمية . ومن الخطأ الإعتقاد أن المزارع السمكية تنافس الزراعة في استعمال الأراضي كما تنافس المحاصيل الزراعية والري في استعمال المياه .. فمزارع الأسماك بالرغم من تفوق إنتاجها عن المحاصيل الزراعية فإنها تقام على الأراضي غير الصالحة للزراعة أو قليلة العائد الزراعي كما أنه يمكنها إستغلال مياه الصرف التي لا تناسب المحاصيل الزراعية .

ومن الثابت علمياً ، أن الإنتاج من المزارع السمكية من وحدة المساحة قد يصل إلى أكثر من عشرة أضعاف الإنتاج الذي يمكن إستخراجه من المصايد الطبيعية للأسماك . وقد يتوقف الصيد في المياه الطبيعية نتيجة التقلبات الجوية بعكس الحال في المزارع السمكية .

وتسير جمهورية مصر العربية في هذا الإتجاه سيراً حثيثاً ، حيث زادت المساحة من ٥٠٠ فدان

جدول رقم (٣)
الإنتاج السمكي للأقطار العربية مرتبة ترتيباً تنازلياً في عام ١٩٧٦
(بالألف طن متري)

القطر	الإنتاج من المياه العذبة		الإنتاج من البحار والمحيطات			الجملة
	افريقيا	آسيا	المحيط الأطلسي	البحر الأبيض	المحيط الهندي	
المغرب	٠,٤	—	٢٥٧,٤	٢٣,٦	—	٢٨١,٤
عمان	—	—	—	—	١٩٨,٠	١٩٨,٠
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	١٢٧,٣	١٢٧,٣
مصر	٨١,٠	—	١٥,٠	٥,٦	٥,٥	١٠٧,١
الإمارات العربية	—	—	—	—	٦٨,٠	٦٨,٠
تونس	٠,٣	—	—	٤٢,٤	—	٤٢,٧
الجزائر	—	—	—	٣٥,١	—	٣٥,١
موريتانيا	١٣,٠	—	٢١,٢	—	—	٣٤,٢
الصومال	—	—	—	—	٣٢,٦	٣٢,٦
السودان	٢٣,٩	—	—	—	٠,٨	٢٤,٧
السعودية	—	—	—	—	٢٣,٣	٢٣,٣
العراق	—	١٤,٦	—	—	٧,٢	٢١,٨
اليمن	—	—	—	—	٩,٧	٩,٧
ليبيا	—	—	—	٤,٨	—	٤,٨
الكويت	—	—	—	—	٤,٧	٤,٧
لبنان	—	٠,١	—	٢,٤	—	٢,٥
سوريا	—	١,١	—	٠,٨	—	١,٩
البحرين	—	—	—	—	١,٥	١,٥
قطر	—	—	—	—	١,٠	١,٠
الأردن	—	—	—	—	٠٠٠	٠٠٠
جملة	١١٨,٦	١٥,٨	٢٩٣,٦	١١٤,٧	٤٧٩,٦	١٠٢٢,٣
إجمالي		١٣٤,٤		٨٨٧,٩		
النسبة المئوية من الإنتاج العربي		٪١٣		٪٨٧		
النسبة المئوية من الإنتاج العالمي		٪١,٣		٪١,٤		٪١,٤

المصدر :

منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، **حوليات منظمة الاغذية والزراعة** ، ج ٤٢ (روما : المنظمة ، ١٩٧٦).

في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ١٥,٠٠٠ فدان في ١٩٧٩ تنتج ١٢,٠٠٠ طن من الأسماك سنوياً تمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي الإنتاج المصري من الأسماك . وتهدف الخطة في المرحلة القادمة إلى الوصول إلى أكثر من ٣٠,٠٠٠ فدان من المزارع السمكية .

كذلك اتجهت كل من العراق والسودان منذ عدة سنوات إلى التوسع في المزارع السمكية ، إلا أن

جدول رقم (٤)

الإنتاج العالمي من الأسماك عام ١٩٧٥

أ ـ الإنتاج الكلي .	٦٩,٩ مليون طن
ب ـ الإنتاج من المياه الداخلية	١٠,٤ مليون طن
جـ ـ الإنتاج من المزارع السمكية	٦,١ مليون طن

المزارع	الأسماك	٣,٩٨٠,٤٩٢
	الرخويات	١,٠٥١,٣٤١
	القشريات	١٥,٦٦٣
	النباتات البحرية	١,٠٥٤,٧٩٣
		٦,١٠٢,٢٨٩ مليون طن

تقسيم الدول وفق إنتاجها السمكي من الإستزراع عام ١٩٧٥

ـ أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ طن

دولة واحدة : الصين ٢,٢ مليون طن

ـ ١٠٠,٠٠٠ ـ ٥٠٠,٠٠٠ طن

خمس دول : الهند ـ الإتحاد السوفييتي ـ اليابان ـ اندونيسيا ـ الفليبين .

ـ ٧٥,٠٠٠ ـ ١٠٠,٠٠٠ طن

ثلاث دول : تايلاند ـ بنجلاديش ـ نيجيريا

٢٥,٠٠٠ ـ ٥٠,٠٠٠ طن

أربع دول : بولنده ـ فيتنام الجنوبية ـ يوغوسلافيا ـ رومانيا .

ـ ١٠,٠٠٠ ـ ٢٥,٠٠٠ طن

عشرة دول : المجر ـ الولايات المتحدة ـ إيطاليا ـ مدغشقر ـ المانيا الشرقية ـ فرنسا ـ تشكوسلوفاكيا ـ إسرائيل ـ الدنمارك ـ البرازيل .

ـ ٥,٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ طن

ست دول : المانيا الغربية ـ سري لانكا ـ مصر ـ المكسيك ـ ماليزيا ـ زائير .

ـ ١,٠٠٠ ـ ٥,٠٠٠ طن

اثنتا عشرة دولة

ـ أقل من ١,٠٠٠ طن

تسع عشرة دولة

إنتاج كل منها ما زال ضئيلاً إذا ما قورن بالإنتاج السمكي عموماً وكذلك إذا ما قورن بما هو متاح من مساحات شاسعة من المياه الداخلية لدى كل منهما .

ثالثاً : الإنتاج السمكي المستقبلي في الأقطار العربية

من الجدير بالملاحظة أن بعضاً من الأقطار العربية ،ذات الكثافة السكانية المنخفضة، تنتج كميات كبيرة من الأسماك مثل عمان ، اليمن الجنوبية وموريتانيا والإمارات العربية ، في حين أن كثيراً من

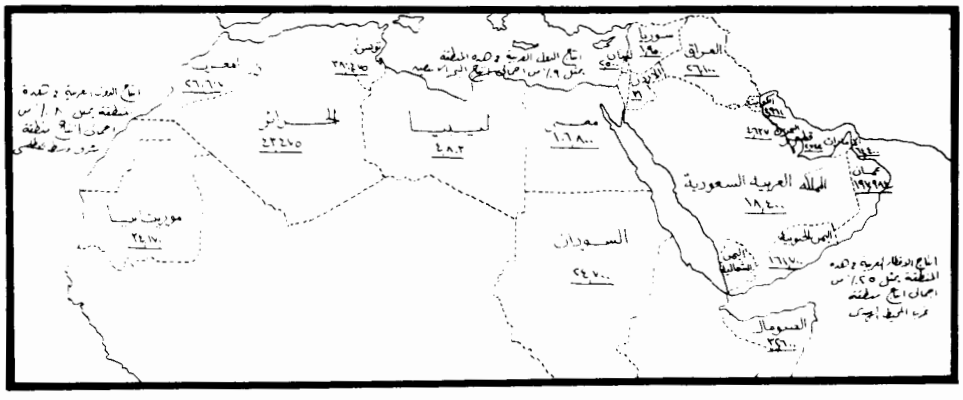

شكل رقم (٥) الانتاج السمكي العربي ١٩٧٧

الأقطار العربية تتصف بكثافة سكانية عالية وإنتاج سمكي منخفض .. الأمر الذي يوحي بضرورة التفكير في استغلال الثروة السمكية في الأقطار العربية بصورة تكاملية . ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في الأقطار العربية حوالي ٤.٦ كيلو جرام للفرد في السنة .. ويقل هذا المتوسط العربي عن المتوسط العالمي بحوالي خمسة كيلو جرامات (جدول رقم ٥) . ويجب أن تهدف زيادة الثروة السمكية في الوطن العربي نحو الوصول . بمتوسط إستهلاك الفرد من الأسماك إلى المتوسط العالمي للاستهلاك وهو ٩.٦ كيلو جرام .

فمن المتوقع أن يصل تعداد سكان الوطن العربي في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ١٨٥ مليون نسمة تقريباً . ولذا فإنه يلزم أن يصل إنتاج الأسماك في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ١.٨٠٠.٠٠٠ طن للإستهلاك الآدمي. (جدول رقم ٦) .

ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (١٩٧٠) فإن البحار العربية تحتوي على موارد سمكية كامنة قابلة للإستغلال على الوجه التالي :

١ ـ شرق وسط الأطلسي	(المغرب وموريتانيا) ١,٠٠٠,٠٠٠ طن
٢ ـ البحر الأبيض المتوسط	٢٠٠,٠٠٠ طن
٣ ـ البحر الأحمر	١٠٠,٠٠٠ طن
٤ ـ المحيط الهندي	(خليج عدن ـ عمان ـ الصومال) ١,٠٠٠,٠٠٠ طن
٥ ـ الخليج العربي	١,٠٠٠,٠٠٠ طن
الجملة	٣,٣٠٠,٠٠٠ طن

ومن ذلك يتضح أن الموارد السمكية الكامنة في البحار العربية يمكنها مقابلة الطلب على الأسماك حتى عام ٢٠٠٠ .

ويستلزم الوصول إلى هذا الحد من الإنتاج إتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة في المستقبل ، بالإضافة إلى ضرورة تطوير المؤسسات ومناهج البحث الكفيلة بحماية الموارد البحرية الحية من الظروف غير المؤاتية وزيادة منافعها للإنسان إلى أقصى حد .

ويجدر التنويه إلى أنه وفقاً للتوزيع الفعلي للإنتاج السمكي عام ١٩٧٤ فقد كان الإستهلاك

جدول رقم (٥)
الطلب على الأسماك في الأقطار العربية في عام ١٩٧٦ ومتوسط نصيب الفرد من الأسماك في السنة

القطر	تعداد السكان بالألف نسمة	الإستهلاك الكلي من الأسماك	نصيب الفرد كجم/ سنة
الإمارات	١٤٦	١١،٠٠٠	٧٥
عمان	٧٤٥	٣٤٠٠٠	٧٥،٦
موريتانيا	١،٢٨٨	٥٢٦٠٠	٤٠،٨
اليمن الجنوبية	١،٤٣٩	٤٧٨٠٠	٣٣،٢
البحرين	٢٤٣	٣٠٠٠	١٢،٣
المغرب	١٨،٠٤٩	١٨٥٩٠٠	١٠،٣
الكويت	٩٩٣	٩٧٠٠	٩،٨
قطر	٨٩	٧٠٠	٧،٩
تونس	٥،٧٧٢	٤٠٣٠٠	٧،٠
السعودية	٨،٦٩٧	٤٨٦٠٠	٥،٧
ليبيا	٢،١٣١	١٠٥٠٠	٤،٩
مصر	٣٨،١٩٨	١١٥٦٠٠	٣،٠
لبنان	٣،١٤٩	٨٩٠٠	٢،٨
الجزائر	١٦،٠٦٦	٣٤٨٠٠	٢،٢
الاردن	٢،٦٤٧	٤٩٠٠	١،٩
اليمن الشمالية	٦،٤٤٢	١٠٥٠٠	١،٦
سوريا	٧،٠٨٠	١٠٦٠٠	١،٥
السودان	١٧،٩٤٦	٢٢٦٠٠	١،٣٠
العراق	١١،١٦٠	١٤١٠٠	١،٣
الصومال	٣،٠٨٥	٢،٠٠٠	٠،٦
جملة	١٤٥،٣٦٦	٦٦٩،٠٠٠	٤،٦

المصدر :
منظمة الاغذية والزراعة ، **دراسة إحصائية لقسم تحليل السياسات في منظمة الأغذية والزراعة** (روما : المنظمة ، ١٩٧٦) .

الآدمي يوازي ٥٨٪ ، والتصدير ٢٦٪ والمحول صناعياً إلى مسحوق سمكي ١٦٪ . وهذا يشير إلى إمكانيات تسويق الأسماك فيما بين الأقطار العربية سواء ما كان منها للإستهلاك الآدمي أو ما كان للإستخدام في غذاء الدواجن .

وبالإضافة إلى ذلك فإن ترشيد مصائد المياه الداخلية ، من أنهار وبحيرات لبعض الأقطار العربية ، وذلك من خلال وضع وتطبيق التنظيمات والتشريعات اللازمة والتوسع في المزارع السمكية وتوفير المعلومات والخبرة الفنية اللازمة ، سوف يضيف كثيراً إلى إنتاج تلك الأسماك بما يصل إلى حوالي نصف مليون طن ، أي ما يوازي أربعة أضعاف الإنتاج الحالي .

جدول رقم (٦)
الطلب على الأسماك في الأقطار العربية في عام ١٩٨٥ ومتوسط
نصيب الفرد من الأسماك في السنة

القطر	تعداد السكان بالألف نسمة	الطلب على الأسماك بالألف طن	نصيب الفرد كجم/ سنة
مصر	٤٩,٣٢٣	٢٤٦	٤,٩
المغرب	٢٣,٦١٦	١٣٣	٥,٦
العراق	١٥,٠٦٨	١٠٨	٧,١
الجزائر	٢٢,٠١٧	٩١	٤,١
تونس	٧,٥٣٧	٧٣	٩,٦
السعودية	٨,٠٨٨	٦١	٧,٥
عمان	٧١٨	٥٨	٨٠,٧
اليمن الجنوبية	٢,٢٠٠	٥٣	٢٤,٠
السودان	١٨,٩٦٣	٥١	٢,٦
موريتانيا	١,٧٤٣	٢٩	١٦,٦
اليمن الشمالية	٨,٧٧٥	٢٠	٢,٢
سوريا	١٠,١٤٣	١٩	١,٨
الكويت	١,٨١٦	١٩	٧,١
ليبيا	٣,٢٢٧	١٨	٥,٥
لبنان	٤,٢١٩	١٥	٣,٥
الأردن	٢,٧١٠	٧	٢,٥
البحرين	٣٤٤	٤	١١,٦
الإمارات	٣٠٤	٣	٩,٩
الصومال	٤,٢٣٦	٢	٠,٤
قطر	١٢٧	١	٧,٨
جملة	١٨٥,١٧٤	١,٠١١ ١,٨٠٠	٥,٤ حد أدنى ٩,٦ حد أعلى

المصدر نفسه .

رابعاً : حماية البيئة المائية من التلوث

يقصد بالتلوث إدخال أية مواد أو طاقة في البيئة المائية بواسطة الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر ، مما ينتج عنه أثر ضار بالمصادر الحية ، أو يهدد صحة الإنسان ، أو يعوق النشاط البحري بما في ذلك صيد الأسماك ، وإفساد صلاحية الماء للإستعمال ، وخفض مزايا البحر .

ولقد اعتبر الإنسان البحار منذ القدم المكان المفضل لنبذ فضلاته ، ولم يكن أثر هذه الفضلات ضاراً على أشكال الحياة . إلا أنه في العصور الحديثة ومنذ عصر النهضة أصبحت البحار مجمعاً لكل ما تطرحه الصناعات من فضلات ، أحدثت إضطراباً في التوازن الطبيعي المميز لكل نظام بيئي ، مما جعل البحار في حالة إستقرار غير ثابت مما انعكس أثره على الإنسان .

وأنواع التلوث متعددة منها التلوث البكتيري ، التلوث الكيماوي ، التلوث بالمواد المشعة ، التلوث بالمواد الصلبة ، والتلوث الحراري .

وبازدياد حجم السكان وزيادة النشاط الصناعي ، وتضاعف حجم كميات النفط المنقولة في البحار العربية ، بالإضافة إلى النشاط الكبير في الكشف عن النفط في مناطق الافريز القاري في البحار العربية . كل هذه العوامل كان لها من الآثار الضارة على البيئة الساحلية سواء من الناحية الصحية أو الإقتصادية أو الجمالية أو السياحية .

ولقد أدى تلوث المسطحات المائية ، في بعض الأحيان ، إلى تهديد وجود الثروة السمكية في البحار والأنهار نتيجة إستهلاك الأوكسجين الذائب بواسطة البكتريا الهوائية لأكسدة ما تحتويه المخلفات السائلة من مواد عضوية وتحويلها إلى مواد غير عضوية ثابتة صعبة التحلل .

ولقد بدأ إهتمام الأقطار الساحلية بحماية مصادرها المائية وكذا حماية شواطئها ومياهها الاقليمية من أنواع التلوث المختلفة . وفي هذا الصدد قامت بعض الأقطار العربية بالتوقيع على المعاهدة الدولية لمنع تلوث البحر بالنفط . إلا أن الإهتمام بسن التشريعات لحماية الشواطىء والبيئة البحرية الوطنية يكاد يكون منعدماً .

ومن الأنشطة الإقليمية ، التي حرصت الأقطار العربية على المشاركة فيها بجهد فعال ، الإجتماعات التي عقدت أخيراً في برشلونة (كانون ثاني/يناير سنة ١٩٧٥) لدراسة وسائل الحفاظ على بيئة البحر الأبيض المتوسط ، والتي نظمها برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ، ولقد عقدت المجموعة القانونية المنبثقة عن هذا المؤتمر إجتماعاً في نيسان/إبريل سنة ١٩٧٥ في جنيف لوضع مسودة إتفاقية إقليمية حديثة ، لحماية بيئة البحر الأبيض المتوسط من التلوث توقع عليها الدول المطلة على هذا البحر ، ولقد تضمنت الإتفاقية مواد تتعلق بالرقابة وطرق مكافحة التلوث والحد منه .

كما أعدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم **برنامج دراسة بيئة البحر الأحمر وخليج عدن** مشروع معاهدة حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن كمصدر للثروات الطبيعية (الثروة السمكية أساساً) ، وكمنطقة لها أهميتها العلمية ، وكممر دولي للتجارة .

إن أعظم ما يهمنا ـ عند استعراضنا للبيئة المائية وتلوثها ـ هو أن تلتزم الدول بالتعاون في تنفيذ هذه الإتفاقيات بما يعمل على الحفاظ على ثرواتها المائية من التدهور ليس فقط من تركيز المعادن الثقيلة ـ كالزئبق والكادميوم ـ في أجسادها حتى إذا تناولها الإنسان كانت سبباً في ظهور بعض الأعراض المرضية . ففي أحد شواطىء اليابان إنتهى الأمر إلى إغلاق مصنع للمواد الكيماوية بعد أن اكتشف أن مخلفاته الزئبقية ، التي كانت تلقى في المحيط ، قد استقرت في أجسام الأسماك التي كان يتناولها سكان المدينة المجاورة وقد ظهر مع الوقت مرض خطير وغريب اكتشف فيما بعد أن سببه المباشر كان تناول الإنسان للزئبق عن طريق الأسماك .

كذلك تشير الدلائل إلى أن أسماك بعض المياه العربية تحتوي على تركيز عال من معدن الزئبق .. مما يدعونا إلى ضرورة الإسراع في التصديق على إتفاقيات حماية البيئة البحرية من التلوث وإعداد البروتوكولات المنفذة لاحكامها وإصدار التشريعات الوطنية الملزمة في هذا الصدد .

جدول رقم (٧)
المياه الإقليمية وحدود الصيد في الأقطار العربية

القطر	المياه الإقليمية بالميل البحري	حدود الصيد بالميل البحري	ملحوظة
الجزائر	١٢	١٢	
البحرين	٣	—	
مصر	١٢	١٢	
العراق	١٢	١٢	
الأردن	٣	٣	
الكويت	١٢	١٢	هناك أكثر من ٥٠
لبنان	—	٦	دولة مدت حدود
ليبيا	١٢	١٢	صيد الأسماك أمام
موريتانيا*	٣٠	٣٦	سواحلها إلى
المغرب*	١٢	٧٠	٢٠٠ ميل ،
عمان*	١٢	٢٠٠	مثل :
قطر	٣	—	الدنمارك
السعودية	١٢	١٢	فرنسا
الصومال*	٢٠٠	٢٠٠	المانيا الغربية
السودان	١٢	١٢	اليابان
سوريا	١٢	١٢	بيرو
تونس	٦	١٢	الاتحاد السوفييتي
الإمارات العربية جميعها	٣	—	الولايات المتحدة
ما عدا الشارقة	١٢	—	
اليمن الشمالية	١٢	١٢	
اليمن الجنوبية	١٢	١٢	

المصادر :

« Law of the Sea » (The Open University Press:1978).

(*) Ocean Yearbook 1.

(Chicago : University of Chicago Press ,1978).

خامساً : التعاون الإقليمي في مجال الثروة السمكية

بالرغم من الأهمية العظمى لدراسات علوم البحار واستغلال الثروات المائية ، إلا أنها لم تنل القدر الكافي من عناية الأقطار العربية . وهناك بعض الجهود التي تبذلها بعض الأقطار العربية للقيام بهذه الدراسات على المستوى المحلي ، والتي يمكن أن تكون أكثر فعالية وأثراً إذا ما تكاتفت هذه الجهود في صورة تعاونية تكاملية . فاستكشاف البحار وبحوث الثروة المائية يتطلبان تكاليف باهظة مما يتطلب تعاوناً على المستويين الإقليمي والدولي .

فنستطيع الفرق البحثية المتكاملة في الأقطار العربية، الإستفادة مما حققه العلم والتكنولوجيا في هذه المجالات لخدمة شعوبها وتوفير ما تحتاجه من الغذاء من المصادر المائية الشاسعة التي يتمتع بها الوطن العربي ، مستعينة في ذلك بما وصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المضمار .

إن الأقطار العربية تتوخى ، في خطاها ، سبل التعاون في مجالات البحوث والدراسات العلمية نظراً لما يتحقق من خلال التعاون من توسيع الآفاق للمعارف ويزيدها نمواً وعمقاً وخصباً . والبحار نموذج لمجال من مجالات البحوث العلمية التي لا تستكمل إلا في إطار من التعاون وتبادل المعلومات .

ويتم حالياً تنفيذ مشروع لتنمية الثروة السمكية في الخليج العربي بالتعاون بين أقطار الخليج بهدف توفير المعلومات عن الأسماك ـ القاعية والعائمة ـ ذات القيمة الإقتصادية ، وكذا تقديم المساعدات لإدخال معدات الصيد الملائمة ، كما يتضمن المشروع إنشاء مركز شبه إقليمي في الكويت للتدريب على مصائد الأسماك . وتسهم الدول المطلة على الخليج في تمويل المشروع وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة الدولية .

كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة بمشروع لمصائد البحر الأحمر ، بالإضافة إلى البرنامج الإقليمي لدراسة البحر الأحمر وخليج عدن الذي تنفذه منظمة « اليكسو » .

وعلى العموم فإن اهتمام معظم الأقطار العربية بالبيئة المائية ومنتجاتها قد بدأ منذ زمن ليس بالبعيد ـ بالإضافة إلى افتقار معظمها إلى المتخصصين سواء على المستوى العلمي أو المستوى التنفيذي . لذا كان من الضروري دعم القدرات الوطنية الذاتية في مجال علوم البحار ودراسات المصادر المائية الحية .

خاتمة

إن مصائد الأسماك الناجحة تعتمد على ركائز أساسية هي :

- مصدر سمكي مناسب يمكن إستغلاله إقتصادياً .
- أسطول من مراكب الصيد مجهز بأطقم ماهرة .
- تسهيلات ملائمة في موانىء الإنزال .
- سوق لاستيعاب المصيد .
- صناعة سمكية مزدهرة .

ويعتبر المصدر السمكي هو العامل الرئيسي ، الذي يمكّن من توفير الإحتياجات السمكية إذا ما توفرت العوامل الأخرى . وقد بدا من السرد السابق أن إمكانيات الوطن العربي مجتمعة توفر كماً هائلاً من الأسماك منها ما يزيد على ٣ مليون طن من المصائد البحرية أي ثلاثة أضعاف ما ينتج حالياً

ولتحقيق ذلك ، من الضروري إتخاذ ما يلي :

١ ـ إستغلال مصادر الثروة المائية للأقطار العربية بأقصى كفاءة إنتاجية ممكنة ، مع توجيه إمكانيات الأقطار العربية لحل المشاكل التي تعترض التنمية السمكية .

٢ ـ وجود تكامل عربي في صناعة الثروة السمكية ، وبالأخص فيما يتعلق بإنشاء الشركات المشتركة ، وتسهيل إنتقال المنتجات السمكية دون ما عقبات بما يتيح القدرة على تخطيط مشترك ووضع سياسة إنتاجية على أساس الإفادة من مزايا الإنتاج الموسع للحصول على أكبر قدر من التشغيل للعناصر بأقل تكلفة .

وقد يكون من الملائم أن تعيد الأقطار العربية النظرة في الحدود المسموح بالصيد فيها إلى ٢٠٠ ميل بحري مع إعطاء الأفضلية للشركات العربية أو الأقطار العربية الأخرى . (يبين الجدول رقم (٧) المياه الاقليمية وحدود الصيد المسموح بها أمام سواحل الأقطار العربية وبعض الدول الأخرى) .

٣ ـ التوسع في المزارع السمكية حيثما كان ممكناً في الأقطار العربية كأسلوب مناسب لتكثيف الإنتاج السمكي في المياه الداخلية مع توفير مستلزمات الإنتاج والخبرات الفنية والعلمية اللازمة . ومن الضروري التعاون بين الأقطار العربية في تبادل الخبرات وعقد الندوات العلمية وبرامج التدريب .

٤ ـ توفير الكوادر الفنية والعلمية اللازمة من خلال دعم الأجهزة البحثية المختلفة وتطوير مناهج الجامعات . وقد يكون مناسباً إنشاء جامعة على المستوى العربي تختص بتكنولوجيات المصائد . (تضم كليات مختلفة لمعدات الصيد وتصنيعها وطرق الصيد ، الملاحة البحرية ، هندسة بناء السفن والميكانيكا البحرية ، علوم البحار والأسماك والمزارع السمكية) .

٥ ـ الإهتمام بإنشاء مراكز البيانات البحرية والمجموعات المرجعية وتبادل المعلومات وإصدار النشرات العلمية بلغتين إحداهما العربية ، والتوسع في البرامج التدريبية ، وإصدار النشرات الإرشادية والخرائط السمكية ، وإصدار أدلة للاحياء البحرية بأسمائها اللاتينية والإنجليزية والفرنسية والعربية في مناطقها المختلفة .

٦ ـ صدور التشريعات الخاصة بالمحافظة على البيئة البحرية أو إعادة صياغتها في ضوء التقدم العلمي على مستوى كل دولة ، فضلاً على تنفيذ الإتفاقيات المبرمة او إبرام إتفاقيات بين الدول المشتركة في حجم مائي واحد او التزام الأقطار العربية بتنفيذ التزاماتها في المعاهدات الدولية □

إتحادية دولة الامارات : النص الدستوري والممارسة

د. خلدون ساطع الحصري
دبلوماسي وباحث في الفكر القومي والعلوم السياسية

- ١ -

ينص الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة ، الذي بدىء بتنفيذه في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، في مادته الأولى على أن « الامارات العربية المتحدة دولة إتحادية »[١] . ودراستي هذه محاولة لتقييم مدى إتحادية ، أو فدرالية ، هذا الاتحاد في النص الدستوري وفي الممارسة الفعلية .

يوزع الدستور المؤقت ، كما يفعل كل دستور إتحادي ، الاختصاصات بين السلطتين المحلية (أي الامارات) والاتحادية المركزية ، مع النص على أن « تتولى الامارات جميع السلطات التي لم يعهد بها هذا الدستور للاتحاد » (المادة ١١٦) ، وعلى أن « لأحكام هذا الدستور السيادة على دساتير الامارات الاعضاء في الاتحاد . وللقوانين الاتحادية التي تصدر وفقا لأحكامه الأولوية على التشريعات واللوائح والقرارات الصادرة عن سلطة الامارات » (المادة ١٥١) . وتسجل المادة (٢) من الدستور : «يمارس الاتحاد في الشؤون الموكولة إليه ... السيادة على جميع الأراضي والمياه الاقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للامارات الأعضاء » وتقول المادة التالية : « تمارس الامارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور » . كما أن الدستور ينص على أن « تحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص لاستخدامه داخل إقليمها » (المادة ٥)[٢] .

هناك ، إذن ، سيادتان في الكيان السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة . و« الحفاظ على

(*) الدراسات المنشورة في هذا المحور مختارة من أعمال ندوة « تجربة دولة الامارات العربية المتحدة » ، التي نظمها **مركز دراسات الوحدة العربية** (أنظر التقرير عن الندوة في العدد ٢٧) . أجريت بعض الاختصارات لظروف النشر في المجلة . وسيظهر النص الكامل لجميع الدراسات والتعقيبات والمناقشات في كتاب يصدر قريبا عن المركز .

(١) انظر النص الكامل في : نبيل الظواهرة الصائغ ، **الأحكام الدستورية للبلاد العربية** (بيروت : منشورات دار الجامعة ، [١٩٧٨]) .

(٢) انظر صور هذه الأعلام في : Donald Hawley, **The Trucial States** (London: George Allen and Unwin, 1972), p.326.

كيانها (كيان دولة الامارات العربية المتحدة) وكيان أعضائها » هو أحد الدوافع لوضع الدستور كما يظهر من مقدمته ، كما أن المادة (١٠) تنص على « احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الامارات الأخرى في شؤونها الداخلية في نطاق هذا الدستور » . والدستور ، مقابل هذا ، يطلب في مادته (١١٨) أن « تعمل الامارات الأعضاء في الاتحاد جميعاً على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الامكان » ويجيز في المادة نفسها « لامارتين أو أكثر ، بعد مصادقة المجلس الأعلى ، التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة ، أو إنشاء إدارة واحدة أو مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق » . ويقول البند (١) من المادة (١١) : « تشكل إمارات الاتحاد وحدة إقتصادية وجمركية وتنظم القوانين الاتحادية المراحل التدريجية المناسبة لتحقيق تلك الوحدة » ، غير أن الثروات والموارد الطبيعية التي للامارات لا تدخل ضمن هذه الوحدة الاقتصادية . فالمادة (٢٣) من الدستور تقول : « تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الامارة » . كما أن المادة (١٢٣) تجيز « للامارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط[٣] أو الانضمام إليهما » . أما ميزانية الاتحاد فتقول عنها المادة (١٢٧) : « تخصص الامارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للاتحاد ، وذلك على النحو وبالقدر اللذين يحددهما قانون الميزانية » . وتتكون السلطات الاتحادية ، كما تبين المادة (٤٥) من الدستور ، من المجلس الأعلى للاتحاد ، رئيس الاتحاد ونائبه ، مجلس وزراء الاتحاد ، المجلس الوطني الاتحادي ، القضاء الاتحادي . والسلطة العليا والأقوى في الاتحاد ، كما يظهر من قراءة الدستور ، هي للمجلس الأعلى للاتحاد . وهذا المجلس يتكون من حكام الامارات السبع : أبو ظبي ، ودبي ، والشارقة ، وعجمان ، وأم القيوين ، والفجيرة ، ورأس الخيمة . وتصدر قرارات هذا المجلس في « المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي . وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة » (المادة ٤٩) ، وعلى هذا تملك أبو ظبي ودبي ، في داخل المجلس الأعلى للاتحاد ، حق النقض « الفيتو » أما « المسائل الاجرائية » فتصدر قرارات المجلس بشأنها بأغلبية الأصوات .

ويذكر الدستور أن الاتحاد ينفرد بالتشريع والتنفيذ في « الشؤون الخارجية » (البند ١ ، المادة ١٢٠) ، وتنص بعد ذلك المادة (١٢٣) على « استثناء من نص المادة (١٢٠) ، بند (١) ، بشأن انفراد الاتحاد أصلا بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية ، يجوز للامارات الأعضاء في الاتحاد عقد إتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها ، على أن لا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين المحلية ، وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقا . فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل تلك الاتفاقات ، فيتعين إرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا الاعتراض » . وتقول المادة التالية : « على السلطة الاتحادية المختصة ، قبل إبرام معاهدة أو إتفاقية تمس المركز الخاص باحدى الامارات ، استطلاع رأي هذه الامارة ، مسبقا ، وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه » (المادة ١٢٤) .. وأخيراً ، ينص البند (٢) من المادة (١٢٠) على « إن الاتحاد ينفرد بالتشريع والتنفيذ في شؤون الدفاع والقوات المسلحة الاتحادية » ، ولكن هذا لا يمنع الامارات من أن تكوّن قوات مسلحة خاصة بها ، إذ تقول المادة (١٤٢) « يكون للامارات الأعضاء حق إنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الاقتضاء للدفاع ضد أي عدوان خارجي » .

هذه هي أهم مواد الدستور الخاصة بتوزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية المركزية

---

(٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) .

وسلطات الامارات الأعضاء . وأية مقارنة يجريها باحث بين دستور دولة الامارات العربية وبين دساتير الدول الاتحادية القائمة اليوم ـ كالولايات المتحدة وكندا وسويسرا والمكسيك وأستراليا والهند وألمانيا الغربية ـ تكشف مدى ضعف السلطة الاتحادية في هذه الدولة . بل لربما جاز القول بأن هذه الدولة أشبه ما تكون بنوع من الكيان السياسي الاتحادي الضعيف ، مكون من كيانات سياسية أصغر ، بدلا من دولة إتحادية ذابت فيها هذه الكيانات وسياداتها . إنه أكثر من « كونفدراسيون » ، وأقل من « فدراسيون » .

- ٢ -

ينبغي بعد هذا أن لا نهمل النظر في الممارسات الفعلية لدستور دولة الامارات العربية المتحدة . و« الممارسة » قد لا تقل أهمية عن «النص الدستوري» في تبين مدى إتحادية (فدرالية) كيان سياسي ما . وأعتقد أن تتبع الممارسات لن يغير شيئا مما لاحظناه من ضعف السلطة الاتحادية في دولة الامارات ، بالرغم من أن تعديلا دستوريا قد أجري ، وعدة قوانين قد صدرت ، وكلها تقوي إلى حد كبير من هذه السلطة وتدعمها .. وهنا لا بد أن أشير إلى أن النظرة التي سألقيها على الممارسات ستكون سريعة ومختصرة ، ولن تدخل في التفاصيل .

ولنأخذ توحيد القوات المسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة . لقد صدر في أيار / مايو ١٩٧٦ قرار بتوحيد القوات المسلحة للامارات الأعضاء . وتم بموجب هذا القرار تشكيل ثلاث مناطق عسكرية ، وهي المنطقة الغربية في أبو ظبي ، ويتولى قيادتها الشيخ سلطان بن زايد نجل حاكم أبو ظبي رئيس الاتحاد ، والمنطقة الوسطى في دبي ويتولى قيادتها الشيخ أحمد بن راشد نجل حاكم دبي ، والمنطقة الشمالية في رأس الخيمة ، ويتولى قيادتها الشيخ سلطان بن صقر نجل حاكم رأس الخيمة .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه صدر تعديل دستوري ألغى « نص المادة (١٤٢) من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة . ليكون للدولة وحدها حق إنشاء القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية »[٤] ولكن تقسيم المناطق والقيادات على أساس الامارات ظل على ما هو عليه ، وظلت وزارة الدفاع في دبي ، ورئاسة أركان الجيش في أبو ظبي على مسافة ساعتين بالسيارة . وإذا كانت الشارات والبزات العسكرية قد وحدت ، إلا أن الامارات ظلت على حدة ، تقوم بشراء الأسلحة واستيرادها ، مع أن مجلس الوزراء كان قد أوصى المجلس الأعلى للاتحاد في ١٩٧٥ بأن يوكل إستيراد الاسلحة للسلطات الاتحادية وحدها . بل ووصل الأمر بأن تعمد بعض الامارات إلى وضع «قواتها» في حالة الانذار نتيجة اعتراضها على بعض القرارات الصادرة عن رئاسة الاتحاد!

وقد لاحظت المذكرة المشتركة من المجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء المرفوعة في ١٩٧٩ إلى المجلس الأعلى للاتحاد عدم قيام الجيش الموحد ، فقالت بهذا الصدد : « إن أمن الدولة الخارجي لا يقبل التجزئة ، فالدولة واحدة ، وحدودها واحدة ... وقواتها المسلحة هي المكلفة بحماية سيادتها وسلامة أراضيها . وأية تجزئة في هذه القوات تضعف قوتها الذاتية ، وتعطل قدرتها الدفاعية ، بل إنه مع تعدد هذه القوات ، وتبعيتها لقيادات متعددة ، تبدو وهي داخل الدولة ، كأنها تتبع دولا متعددة ، مما يفقدها ترابطها ، وإحساسها الوطني المشترك ... ورغم صدور القرار بتوحيد القوات المسلحة ، وإلغاء السند الدستوري لحق الامارات في الاحتفاظ

(٤) الامارات العربية المتحدة ، **الجريدة الرسمية** ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ ، العدد ٤٢ .

بقوات تابعة لها ، فإن خطوة جادة في اتجاه التوحيد الحقيقي لهذه القوات لم تتم ، وبقيت أوضاع التجزئة بعد القرار كما كانت قبله . ولذلك فإنه ينبغي تنفيذ القرارات الصادرة بتوحيد واستكمال تنظيم القوات المسلحة في الدولة تحت قيادة موحدة ، ليكون انتماؤها للدولة ، وولاؤها لها ، تخضع لقيادتها ، وتأتمر بأوامرها »[٥] .

كذلك لاحظت اللجنة التأسيسية ، التي تشكلت في ١٩٧٥ لوضع دستور دائم لدولة الامارات ، التجزئة الموجودة في القوات المسلحة ، فنصت في المادة (١٥٩) من مشروع الدستور الدائم الذي وضعته على أنه يتوجب في خلال تسعين يوما توحيد قوات الدفاع التابعة للامارات الأعضاء في القوات المسلحة للدولة[٦] .

ولنأخذ الآن الأمن الداخلي لدولة الامارات . وبالنسبة لهذا الموضوع تشير المذكرة المشتركة التي أحلنا إليها إلى أن أجهزة الأمن الداخلي ظلت « على حالها غير المترابط ، متعددة بدون توحيد » ، على الرغم من صدور القوانين الاتحادية بشأن توحيدها ، وعلى الرغم من أهمية الأمر نظراً لكثافة العمالة الأجنبية التي تستوردها الامارات .

وتطالب المذكرة المشتركة كذلك بإلغاء الحدود الداخلية بين الامارات . وتطالب أيضاً بتوحيد القضاء ، وكان الدستور المؤقت قد أقر للامارات بحق الاحتفاظ بقضائها ، مجيزا لها في الوقت نفسه الاندماج في القضاء الاتحادي . وتشير المذكرة المشتركة بهذا الشأن إلى أن أربع إمارات قامت بإدماج قضائها في القضاء الاتحادي ، وبقيت ثلاث منها خارج دائرته .

ولننظر الآن في الجانب الاقتصادي للاتحاد . وقد لا نحتاج هنا إلى الدخول في التفاصيل ، فطالما عرضت دراسات كثيرة في هذا الخصوص مشيرة إلى ضعف التخطيط الاقتصادي الموحد ، وإلى إزدواجية المشاريع والانشاءات في الامارات (المطارات والمصانع والأحواض الجافة ... الخ) . الذي أريد أن أركز عليه هنا هو إنعدام الوحدة فيما هو بلا شك القطاع الاقتصادي الأهم ، إن لم نضف أيضاً **والوحيد** للامارات : النفط وذلك بالرغم من وجود النصوص الدستورية والقانونية بشأن التوحيد والتنسيق في هذا المجال . فليس لدولة الامارات العربية المتحدة سياسة نفطية واحدة ، كما أن الصلاحيات الفعلية التي يمارسها وزير البترول الاتحادي محدودة جداً . وقد صرح د. مانع سعيد العتيبة ، وزير البترول الاتحادي ، في عام ١٩٨٠ ، في الجلسة السابعة من الفصل التشريعي الرابع للمجلس الوطني الاتحادي ، بأنه لا يملك صلاحيات حقيقية ، وقال : « في الحقيقة ليست لي الرغبة في وزارة شكلية لا تمارس أي عمل حقيقي أو أي إشراف حقيقي على ثروتنا النفطية داخل حدود الامارات ... والحقيقة أن لكل حاكم الحق المطلق في تسيير شؤون إمارته البترولية ... والشركات البترولية لا تعترف حتى بوزير البترول الاتحادي ، ولا تتعامل ولا تتراسل معه لا من قريب ولا من بعيد » .

أخيراً ، ونحن بصدد النظر في الجانب الاقتصادي نقتطف ما قالته المذكرة المشتركة حول توحيد الثروة الوطنية لدولة الامارات : « إن الدولة لا تملك الموارد الذاتية ، التي تعتمد عليها في بناء قوتها ونهضتها ، ولم يعد مقبولا أن تعتمد الدولة في تدبير مواردها على ما قد تجود به إمارة أولا تجود به الأخرى ... إن إندماج الامارات في إطار الدولة الواحدة ، وارتباطها بهذه الدولة الأم ، يتنافر سياسيا وإقتصاديا مع استئثار كل

---

(٥) أنظر النص الكامل للمذكرة المشتركة للمجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء في : **الاتحاد** (أبو ظبي) ، ٢١ آذار / مارس ١٩٧٩ .

(٦) « قراءة في مشروع الدستور الدائم ،» **الأزمنة العربية** (الشارقة) ، ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨١ . العدد ١٠٢ .

منها بمواردها ، لما يجره ذلك من تناقضات عميقة داخل الدولة ، وعدم توازن إقتصادي ، بسبب عدم قدرة إحدى الامارات على استيعاب فوائض إيراداتها ، وعدم قدرة الأخرى على تدبير الحد الأدنى لايراداتها ، ووقوف الدولة الأم بين الاثنتين عديمة الموارد ، تنتظر المساهمات ، وتلح في المطالبات ... » **ولذلك طالبت هذه المذكرة بـ**« توحيد موارد الايرادات في الامارات ، ودمجها في ميزانية واحدة ، هي ميزانية الدولة ، للانفاق منها على إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق نهضة متكاملة ومتوازنة في كل الامارات » .

يتبين ، في ضوء ما تقدم ، ضعف إتحادية دولة الامارات العربية المتحدة . فما هو مستقبل هذه الاتحادية ؟ ما هي احتمالات قيام إندماج حقيقي بين الوحدات التي تتكون منها دولة الامارات العربية المتحدة ؟ هناك ، في واقع الأمر ، عوامل **مساعدة لعملية الاندماج ، وأخرى معرقلة لها**[٧] . ولعل العشائرية ، بما تنطوي عليه من الفردية والتشرذم والتنافس على الرئاسة ، هي أقوى العوامل المعرقلة لمزيد من الاندماج في دولة الامارات العربية المتحدة . وكان إبن خلدون قد وصف هذه العشائرية عندما كتب « وأيضاً فهم متنافسون في الرياسة ، وقلّ أن يسلّم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته ، إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياء »[٨] .

وبهذا الصدد ، وعن حكام الخليج بالذات ، كانت مذكرة سرية لوزارة الخارجية البريطانية في ١٩٣٣ أشارت وقتها إلى حكام الخليج ، كشيوخ الكويت ، والبحرين ، وقطر ، والساحل المتصالح (Trucial Coast) ، وقالت عنهم : « إنهم غيورون الواحد منهم من الآخر ، وغيورون كل واحد منهم على استقلاله ، ولم يظهروا أية إشارة أو مقدرة على التعاون السياسي فيما بينهم »[٩] . وهكذا كان اتحاد الامارات الذي كان في الأصل تساعيا إنتهى إلى أن يكون سباعياً ، عندما رفضت كل من قطر والبحرين الدخول فيه .

وقد عانت الدولة السباعية الجديدة التي ولدت في ١٩٧١ من اختلافات حادة على الحدود بين الامارات الأعضاء (والواقع إن النفط أو الأمل في العثور عليه كان يؤجج من هذه الخلافات) . وقد وصف الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس الاتحاد ، هذه الخلافات وصفا جيدا في ١٩٧٦، عندما قال في تصريح أدلى به لصحيفة **أخبار الخليج** البحرانية : « أمضيت أسبوعا متنقلاً من إمارة إلى أخرى ، ومن حاكم إلى حاكم ، في سبيل حل مشاكل تافهة على الحدود بين الامارات ... ويا ليت هذه الخلافات قائمة على مئات الأميال أو الكيلو مترات ، وإنما هي مشاكل تافهة لا تتعدى الخلاف على عشرات الأمتار ... نعم عشرات الأمتار ، أقولها بكل مرارة وأسف »[١٠] .

---

(٧) في بحثي لهذه العوامل سأعتمد إلى حد ما على : Ali Mohammed Khalifa, **The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation** (London: Croom Helm, 1979).

وبالنسبة للاحتمالات على صعيد التطورات الداخلية في اقطار الخليج أنظر :

Frank Stookes, «Social and Political Change in the Third World: Some Peculiarities of Oil- Producing Principalities of the Persian Gulf,» in Derek Hopwook ed., **The Arabian Peninsula: Society and Politics** (London: George Allen and Unwin, 1972).

(٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (بيروت : مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ، ١٩٧٩) ، ج ١، **المقدمة**، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٩) F.O. 371 / 16855, E. 3120, E 3119.

(١٠) أنظر : محمد عبيد غباش ، « معالم الوطن الآتي »، **الأزمنة العربية** (الشارقة) ، ١٠ آذار / مارس ١٩٨١ ، العدد ١٠٤ .

وعلى مستوى العوامل الايجابية التي يمكن أن تدعم مسيرة الاتحاد في دولة الامارات ، فإن التفاوت الكبير في الثروات بين الامارات الأعضاء في الاتحاد يؤدي إلى إشتداد الغيرة ، وبالتالي يصبح عاملا معرقلا للاندماج ، إلا أنه في الوقت نفسه **عامل مساعد** . وذلك لأن إمارة أبو ظبي أغنى بكثير من جميع الامارات ، منفردة ومجتمعة . كذلك يبلغ عدد سكان إمارة أبو ظبي ٤٠ بالمائة من سكان الاتحاد ، ومساحتها تبلغ أكثر من ٨٦ بالمائة من مساحة الاتحاد . وتتحمل أبو ظبي بالاضافة أكثر من ٩٠ بالمائة من ميزانية الاتحاد . وهذا كله يجعل من أبو ظبي الكيان البؤبؤ (Core Unit) أو المركز المحوري ، في داخل الاتحاد . ووجود مثل هذا المركز ـ كما لاحظ ذلك علماء السياسة ـ يسهل عمليات الاندماج السياسي .

ويجب أن يلاحظ كذلك وجود قيادة سياسية في أبو ظبي ، يمثلها الشيخ زايد بن سلطان ، حاكم أبو ظبي ورئيس الاتحاد ، ومستشاروه ، وعدد من مساعديه ومستشاريه الذين ينطلقون كما أثبتت التجربة من شعور عربي وشعور وحدوي عميقين . وهنالك بالاضافة ، العامل الشخصي ، فالشيخ زايد بن سلطان لا يريد أن يكون رئيسا صوريا للاتحاد . وقد قال في المقابلة الصحفية التي أشرت لها قبل قليل ما يلي : « الرئاسة يجب أن لا تكون كريشة الطاووس ، تعلق في الرأس للزهو والاختيال ، وإنما يجب ان تكون رئاسة فعلية ، تستطيع ان تكون قوة ضاغطة مملية عند اللزوم لحفظ الصرح الاتحادي من الاهتزاز ، ولتكريس مفاهيم وابعاد الاتحاد على جميع القوى المنتمية إليه ... إذا كان إخواني الحكام مدركين لضرورة وجود هذه القوة الرئاسية ، فسأخدمها وأخدم أهدافها على الرأس والعين ، أما فيما عدا ذلك فلست على إستعداد لأن أكون صاحب رئاسة لا تملك سوى ريشة الطاووس » .

كذلك هنالك التعليم ومناهجه ، بقدر ما تؤكد هذه على وحدة شعب الامارات : هذان سيكونان عاملا مساعدا على اندماج أكبر وأقوى ، عندما سيضعفان من الانتماءات العشارية في نفوس وتفكير الأجيال الجديدة .

ما هي القوى الاجتماعية التي ستلعب دورا إيجابيا في عملية الاندماج ؟ هنا أيضاً يقف المتعلمون والحرفيون من المواطنين وهم على رأس الفئات الداعية أو العاملة لمزيد من الاندماج . كذلك هنالك فئات الموظفين العاملين في أجهزة الادارة الاتحادية . وبديهي أن تكون ولاءات هؤلاء للاتحاد . وأود أن أشير هنا إلى هذه الظاهرة : يقدر أن ٤٠ بالمائة من المواطنين الذين يعملون في الأجهزة الادارية الاتحادية هم من دبي ، مقابل ٢٠ بالمائة ممن هم من أبو ظبي ، والباقون من سكان الامارات الأخرى[١١] . ولا يتوقع أن يلعب رجال الأعمال دورا مساعداً في عملية الاندماج ، كما وقع في الغرب . فالصناعيون الذين يريدون أسواقا أكبر لتسويق منتجاتهم ، لا وجود لهم تقريبا في دولة الامارات . ففي الامارات « معظم الاستثمارات تتجه في الغالب إلى قطاعات الخدمات وليست القطاعات الانتاجية »[١٢] ومن البديهي أن لا تكون مصالح المقاولين ووكلاء الشركات الأجنبية مع إندماج أقوى يحد من ازدواجية (Duplication) المشاريع التي يقومون بتنفيذها أو يتقاضون العمولات عنها .

ولنأخذ أخيراً العوامل الخارجية ، سواء في منطقة الخليج بالذات ، أو في الوطن العربي أو

---

(١١) Khalifa, **The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation,** p.61.

(١٢) الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، **تطور المالية العامة خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، ١٩٧٧) ، ص ١٧٢ ، البند ١٦ .

العالم الخارجي . وهذه لها جوانب إيجابية وسلبية بالنسبة لمسألة الاندماج . وأود هنا أن أشير فقط إلى الهجرة غير العربية المتزايدة إلى دولة الامارات . وإلى أن العنصر العربي اليوم في الامارات بشقيه المحلي والوافد ، قد أصبح أقلية[١٣] . وغني عن القول أن هذه الحقيقة ، المؤسفة والمخيفة ، ليست عاملا مساعدا لمزيد من الاندماج ، بل إنها تهدد عروبة دولة الامارات من الأساس .

وختاما ، في اعتقادي أن العوامل المساعدة على الاندماج أكثر من العوامل المعرقلة له . ولعل فيما تسرب من نصوص مشروع الدستور الدائم (مع ملاحظة أن خلافاً قد وقع حول هذا المشروع ، ولم يتم إقراره بعد) يظهر هذا الاتجاه . وهكذا نصت مادة في مشروع هذا الدستور على أنه « لا يحق لأية إمارة ... أن تنفصل عن الاتحاد لأي سبب من الأسباب » . كما أن هذا المشروع قد قام بإلغاء حق النقض « الفيتو » الذي تتمتع به إمارتا أبو ظبي ودبي في المجلس الأعلى للاتحاد □

تأثير العلاقات العربية والدولية

د. غسان سلامة
دكتور في العلوم السياسية والآداب .

يحكم هذا البحث تساؤل أساسي يمكن صياغته كما يلي : ما هو مدى تأثير النظام الدولي ، بمستوياته وقطاعاته المختلفة على الاندماج الداخلي لبلد ما ، هو ـ في هذا البحث ـ دولة الامارات العربية المتحدة . ولقد رأينا أنه من المفيد ، طرح هذا التساؤل من خلال منهج مجرّب في دراسة العلاقات الدولية ، هو المنهج المنظومي . سنحاول (أولاً) إبراز خصوصية الدولة المعنية في البحث ، من وجهة نظر الاشكالية التي كلفنا بطرحها . بعدها نتناول تباعا ثلاثة مستويات من النظام الدولي ، بدءاً بالضيق (النظم الفرعية المحلية) ، فالوسيط (النظام الاقليمي) فالأوسع (النظام الدولي الشامل) .

أولاً ـ في خصوصية الدول المركبة

بادىء ذي بدء ، يلتقي الباحث بخصوصية أساسية في بنية موضوعه، بعد أن يستعرض النظام الدولي ، والنظم الفرعية ، ألا وهي النظام الداخلي في دولة الامارات ، وهي دولة مركبة ، في موقع صعب التحديد بين الدولة ، بالمعنى المنظومي ، وبين النظام المحلي الصغير ، المكون من سبعة عناصر . في هذا الوضع الخاص جداً ، يصبح الحد الفاصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية أمرا يكاد رسمه يستحيل[1] .

(١) كتب ستانلي هوفمان ما يلي : « إن نقطة انطلاق أي نظرية مقبولة للعلاقات الدولية ، هي في لحظ الفارق الجوهري بين الوسط الداخلي والوسط الخارجي [...] إن مثال علم السياسة الداخلي المعاصر ، هو المجتمع المندمج ، وهو في الآن نفسه ، متحد قائم على اتفاق غير مشروط بين أعضائه وهو سلطة (أي حصر لاحتياز القوة المنظمة بيد الدولة) . بينما مثال علم العلاقات الدولية فهو وسط لا مركزية له ، مجزأ إلى عدد كبير من الوحدات المكونة ، هو وسط لا يشكل متحدا (أي أن التعاون فيه محدود ومشروط) وأن لا سلطة مركزية فيه (مما يعني لجوء أي من الوحدات لاستعمال القوة) » .

Stanley Hoffmann, «International Relations: The Long Road to Theory,» **World Politics,** vol.11 (April 1959), no.3, pp.365- 366.

هذه المقولة النظرية الأساسية ، غير قابلة للتطبيق العملي في دراسة دولة كدولة الامارات . وإمكانيات رفضها متوفرة من جانبي التمييز الذي يراه هوفمان جوهريا . فمن جانب « الداخلي » ، إن دولة الامارات ليست بأي حال

(أ) ليست بنية دولة الامارات بنية بسيطة بالتأكيد ، بل هي تجمّع لعدد من بنى ما قبل الدولة ، ذات الشخصية المميزة إجمالا . هذه البنى جمعت لتكّون دولة واحدة ، ضمن إطار كونفدرالي من نوع فريد ، يترك قدرا من الاستقلالية للبنى القديمة بينما يربط مسائل أخرى بالبنية القومية الحديثة[٢]. وقد تكون المقارنة في هذا المجال مفيدة للاستدلال . في المنطقة ، يبدو أن قيام الدولة اللبنانية سنة ١٩٢٠ تم ، إلى حد ما ، على أسس مماثلة . هنا كما هناك ، تم تجميع / تجمّع عدد من البنى التقليدية ما قبل الدولية (سبع مشيخات في الخليج ، ست طوائف في لبنان) . كان الهدف في الحالتين بناء دولة بالمعنى العصري لها حدود وعلم ونشيد وطني وجواز سفر . وكان المجتمع في الحالتين منقسما وفق خطوط عمودية ، بالارتكاز على معايير الانتساب التقليدية ، القبلية أم الطائفية ، والمعياران في الانثربولوجيا شبيهان إلى حد . لكن الفارق الكبير بين الحالتين وهو الذي سوف يحكم لاحقا البناء الدستوري للدولة ، كان في مدى إستقلالية البنى التقليدية ، أو بشكل أدق مدى إعتراف القوى الاقليمية والدولية المهيمنة بهذه الاستقلالية . والحق أن أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة الخ ، كانت مرتبطة بشكل فردي بمعاهدات مع بريطانيا ، بينما لم تكن السلطنة العثمانية في جبل لبنان لتسمح للطوائف بهذا النوع من العلاقات الرسمية الدولية ، بالرغم من أن حجم الطوائف الديمغرافي وتميزها التاريخي ، وعلاقات بعضها المكثفة بالخارج كانت لتسمح لها بذلك . ورب عنصر ثالث أساسي في هذا المجال ، هو الفكر السياسي الفرنسي المسوم بجنوح شديد نحو بناء الدول المركزية ، بينما تحمّل الفكر البريطاني المماثل أكثر من تنويعة في المضمار نفسه .

(ب) وبالنسبة للموضوع المحدد الذي نحاول معالجته هنا ، فإننا ننطلق من فرضية أن مدى تأثر الدول المركبة بالضغوط الخارجية ، أكبر إلى حد بعيد ، منه في الدول البسيطة ، خصوصا في دول العالم الثالث حيث لم تزل البنى التقليدية للانتماء وللسلطة حية . إلا أنه لا ينبغي فهم هذه الفرضية على أنها صياغة أخرى مفذلكة لمبدأ « فرّق تسد » . فالموضوع ليس مرتبطا برأينا بسياسات القوى الدخيلة ، بقدر ما هو مرتبط بقوانين بنيوية ، يسعى فيها الطرف الأضعف ، إلى تحالفات خارجية متينة تسمح له بإعادة صياغة ميزان القوى الداخلي .

١ ـ تقوم الدول المركبة إجمالا على هيمنة ، تتفاوت حدتها من حالة إلى حالة ، لطرف على الأطراف الأخرى ، وعلى الدولة ككل . وتكون هذه الهيمنة إجمالا نتيجة لفئتين من العناصر المتكاملة : المميزات الذاتية للعنصر المرشح للهيمنة يوم قيام الدولة المركبة ومحصلة ميزان القوى بين القوى الخارجية ذلك اليوم . وما يمكن قوله هو أن الطائفة المارونية ، كانت سكانيا (ديمغرافيا) ومن حيث إرتباط مسارها بقيام الكيان اللبناني ، إلى جانب علاقتها المميزة بالطرف الخارجي الأكثر تأثيرا سنة ١٩٢٠ (فرنسا) ـ في وضع يجعل هيمنتها على الدولة المزمع إنشاؤها

مجتمعا مندمجا ، وليس العنف المنظم فعلا بيد دولة مركزية موحدة ولو أن هناك تطلعا لذلك . ومن جانب « الدولي » ، نرى أن كيان الدولة حديث ، وحدودها مستحدثة ، وتمايزها الضعيف عن القوى الاقليمية المحيطة بها وإمكان تأثير هذه عليها بشدة وكونها دولة صغيرة ، عناصر تحمل كلها على القول بأن الحد الفاصل فيما يخصها بين « الداخلي » و« الخارجي » يكاد يكون منعدما ، أو على الأقل فلنقل أنه مغيّب ... اللهم الاّ في مجال النفط ، حيث الحدود وقد رسمها الغرب النهم نفطيا ، لها أكثر من مغزى . فهي في عدد من الحالات سر استمرار الدول .

(٢) أنظر مثلا دراسة د. الحصري في هذا العدد .

مشروعاً قابلا للتحقيق . أما أبو ظبي ، فإن حجمها الجغرافي والسكاني وخصوصا النفطي ، كان يؤهلها ، بعد إنسحاب قطر والبحرين من المشروع إلى هذا الموقع . إلا أنه يبدو للوهلة الأولى أن العناصر الخارجية قد لعبت دورا أقوى في الوضع اللبناني منه في دولة الامارات . ومرد ذلك إلى عدد من العناصر منها أن الفارق الداخلي السكاني والنفطي في دولة الامارات كان أوضح ، وأن الوضع اللبناني سنة ١٩٢٠ كان ذا تاريخ معقد ، إعتبرت فيه قرون أربعة من السلطنة العثمانية ، مرحلة تأثير قوة خارجية على ميزان القوى لمصلحة أحد العناصر المكونة تحديدا (الطائفة السنية) ، ومنها أيضا ، وقد يكون هذا هو العنصر الأساسي ، أن قوى الاستعمار الأوروبية ، كانت شيئا سنة ١٩٢٠ وشيئا آخر سنة ١٩٧١ من حيث مقدرتها على التأثير الفعال خارج حدودها .

٢ـ سعى العنصر المهيمن في لبنان ، كما في دولة الامارات ، إلى محاولة الدمج المستمر بين مشروعه الهيمني الذاتي وبين قيام الدولة التي ينعم فيها بموقع مميز . فمن خلال مقولة الدفاع عن الوحدة الوطنية وعن الاستقلال ، سعى الطرف المهيمن أيضاً إلى الحفاظ على الوصول إلى المناصب التنفيذية الحساسة ، بنجاح متفاوت في الحالتين موضع المقارنة .

٣ ـ نشأت في لبنان ، كما في دولة الامارات ، دينامية داخلية ، إتخذت في عدد كبير من المراحل ، شكلا حادا ، إضطر فيه الطرف المهيمن إلى الدفاع الحازم عن موقعه بمواجهة الطرف المنافس ، وهو لسبب أو لآخر أقوى العناصر المتبقية أو بمواجهة تحالف واسع يضم بالضرورة الطرف المنافس . والطرف المنافس هو إجمالا الطرف المشارك في قيام الدولة . في لبنان ، لعدد من الأسباب التاريخية ، لعبت الطائفة السنية هذا الدور ، فكانت الطرف المشارك في الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ ولعبت دبي الدور المماثل في دولة الامارات . غير أن فارقا قد يكون مهما يبرز في الحالتين موضوع المقارنة إذ أن أبو ظبي ودبي متقاربتان ومتماثلتان في أكثر من عنصر ، بينما يختلف التراث التاريخي للطائفتين السنية والمارونية في لبنان إلى حد ما .

٤ ـ تبرز في مجموعة العناصر المكونة الصغرى تيارات مختلفة إزاء هذه الدينامية . فمنها من يحاول التحالف مع الطرف المهيمن والاستفادة من دعمه ، ومنها من يميل للتحالف مع الطرف الثاني المشارك بهدف إنشاء جبهة واسعة توازن الطرف الأقوى . إلا أنه في لبنان ، كما في دولة الامارات ، يكون هناك طرف ثالث مميز بين العناصر الصغرى يعتبر نفسه مغبونا في تقاسم النفوذ الذي يتم بين الطرفين ـ الركنين ، فيهدد بالانسحاب من اللعبة واللجوء إلى السلبية ، أو يحاول إقامة علاقة مميزة مع القوة الدخيلة الأكثر تأثيرا بحيث يصبح حليفها الداخلي الأول .تتنافس رأس الخيمة والشارقة في هذا المجال (وفي النصف الأول من القرن الماضي ، لم تستطع دبي الاستقلال فعليا عن أبو ظبي إلا بتحالفها الوثيق مع القواسم الذين كانوا في وضع المنافس الأول لأبو ظبي) .

٥ ـ تلعب القوى الدخيلة دورا **مستمرا** في إعادة صياغة توازن القوى الداخلي . وترتكز القوى الدخيلة (وهذا طبيعي) على العناصر التي تعتبر نفسها مغبونة في اللعبة الداخلية . وتتنافس القوى الدخيلة فيما بينها على التحالف مع العناصر الداخلية الأكثر تأثيرا . وهي تسعى إجمالا إلى إقامة خطين متوازيين من العلاقات . الخط الأول مع الطرف المهيمن يأخذ إجمالا طابع العلاقة العادية بين الدول ، فيتم الاقرار الضمني بهيمنته ، ويتم السعي إلى إستقطابه على الساحة الاقليمية ، واستقطاب كل الدولة معه إلى جانب القوة الدخيلة . والخط الثاني هو مع أحد

الأطراف الأخرى المؤثرة بحيث يقوم تحالف سياسي متين معه ، وهو تحالف غير متوازن بالطبيعة . يسعى الطرف الداخلي من هذا التحالف إلى تحسين موقعه الداخلي ، من خلال ضغط الحليف الخارجي على الطرف الداخلي المهيمن ، بينما تميل القوة الدخيلة إلى إستعمال هذا العنصر الداخلي ، في عملية ضغط على الطرف المهيمن وفي عملية موازنة لعلاقة قوة دخيلة أخرى مع طرف داخلي آخر .

٦ ـ يمكن القول ، بالاستدلال من سابقتي اليمن (منذ ١٩٦٢) ولبنان (منذ ١٩٧٥) ، ودون إعطاء هذه القاعدة أي طابع مطلق ، أن جنوح العلاقات الداخلية في دولة مركبة ، نحو التنافر أو حتى نحو الصدام ، يستثير إجمالا تدخلا أهم بكثير من جانب القوى الاقليمية ، بالمقارنة مع تدخل القوى العظمى . إن القوى العظمى تميل طبعا إلى التواجد في صلب أي نزاع فعلي على السلطة ، كما أنه من مصلحة إحداها ، إثارة الأوضاع ضمن الدول الداخلة في منطقة نفوذ الأخرى . إلا أنه يبدو للوهلة الأولى ، أن اهتمامها من نوعية أخرى عندما تكون الحرب بين دولتين ، حتى لو كانت محدودة .

(ج) والواقع إنه من الصعب جدا ضبط علاقة الدولة ، بكل عناصرها المكونه ، بجوارها الاقليمي ، في بوتقة واحدة . فرغبة الأقطاب الاقليمية بالضغط على قيادة الدولة ، يرافقها رغبة بعض الأطراف الداخلية بتحسين موقعها في ميزان القوى الداخلي . والأمثلة على ذلك واضحة في دبي والشارقة ورأس الخيمة . وغالبا ما نرى حكام هذه الامارات يتصرفون كرؤساء دول مستقلة .

لكن الاتحاد استطاع التوصل ، في منتصف العقد الذي يكاد اليوم ينصرم ، إلى تسوية بين الخطين : التوحيدي والكونفدرالي ، ما زالت قائمة حتى اليوم ولو أنها مطروحة للتعديل قبل نهاية هذه السنة ، وإنقضاء الخمس سنين الثانية من حياة الاتحاد . ولكن عناصر التسوية لم تنفذ بأكملها منذ ١٩٧٦ ، خاصة في المجالات الحيوية : الأمن ، ومساهمة بعض الامارات المتمنعة في ميزانية الاتحاد . لا شك أن تعديل المادة (١٤٢) من الدستور آنذاك (حول تكوين القوى المسلحة) كان الانتصار الأهم للتيار التوحيدي . لكن المساهمات المالية لم يتحسن وضعها بشكل جدي ، ولا سياسة إقامة الأجانب ولا أعلام الامارات المستقلة . ولا يمكن القول أنه منذ ذلك التاريخ ، وضعت الامارات ٢٠ بالمائة من دخلها بتصرف الحكومة الاتحادية .

ثانياً ـ دولة الامارات في النظم المحلية

١ ـ النظام الفرعي الجزيري

حددنا ، في مكان آخر ، الوضع في هذا النظام الفرعي على أساس أنه هرمي (Hierarchical Sub- system) ، أي « إنه يتألف من قوة كبرى واحدة ومن عدد من الدول الصغيرة » ونعني بذلك طبعا المملكة العربية السعودية التي تحتل أكثر من أربعة أخماس مساحة الجزيرة من جانب ، والدول المحيطة بها من جانب آخر (شطرا اليمن ، وإمارات الخليج) . ودولة الامارات العربية في هذا النظام ، هي ، بنيويا ، في موقع الدولة الصغيرة ، المتأثرة مباشرة بنشاط الدولة الكبرى[٣] .

---

(٣) حول الأوضاع التفصيلية في هذا النظام المحلي ، وحول مفهوم النظام الهرمي (أو التراتبي) أنظر : غسان سلامة ، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، دراسة في العلاقات الدولية** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٤٨٩ ـ ٥٣٦ .

وتسعى هذه إلى عدد من الأهداف المتكاملة منها أولا تثبيت وجود النظام ، لأنها تستفيد منه في نشاطها الاقليمي العام والدولي . وتسعى أيضاً لمنع التدخل الأجنبي في النظام ، كما من أهدافها منع تحالف إحدى الدول الصغيرة مع دولة غريبة عن النظام ، ولا قيام تعاون وثيق بين الدول الصغيرة ، تقصى هي عنه . ولتثبيت وضعها على قمة الهرم ، تسعى الدولة الكبرى في هكذا نظام إلى طرح مقولة « خصوصية » العلاقات بين العناصر المؤلفة للنظام ، بحيث يتيح لها ذلك ممارسة نفوذها دون الاصطدام المستمر بقوانين التعامل المعاصرة في القانون الدولي .

إن هناك تعبيرا خلدونيا يمكن أن يوجز ببلاغة ، محصلة سياسة دولة مهيمنة في نظام فرعي هرمي : هو الاستتباع ، ودولة الامارات العربية المتحدة مثلها مثل البحرين أو قطر أو اليمن الشمالي ، في وضع الدولة المستهدف إستتباعها . وفي كل نظام فرعي تنجح الدولة المهيمنة بصورة متفاوتة في مدها الاستتباعي ، من النجاح التام إلى الاستعداء العنيف . فالتبعية السياسية في أمريكا اللاتينية لصالح البرازيل مثلا تختلف بين الأوروغواي (متزايدة) والباراغواي (ثابتة) والبيرو (ضعيفة) إلخ .. واستتباع الهند بنغلاديش وسرى لانكا وجزر المالديف ودويلات الهملايا ، متفاوت القوة ، بينما أثار جنوحها نحو الهيمنة في شبه القارة عداء باكستان . والوضع إلى حد كبير مماثل في الجزيرة العربية حيث مرت العلاقات بين الرياض وعدن بمراحل العداء الحاد ، وحيث تفاوت النفوذ السعودي من دولة إلى أخرى ، وفي كل دولة من مرحلة إلى أخرى .

لا شك أن شكلا مهما من أشكال الاستتباع هو التهديد بالضم ، للحصول على التبعية . ولقد عبر فيصل الكبير ، لقرن ونيف مضى ، عن هذا التيار بقوله : « مهما حدث لجزيرة العرب فهي لنا ، وليس لكم أن تندهشوا من قدرتنا على التشبث بها ولو بعزلة عن العالم»[٤] . أما الملك عبد العزيز ، فكان بتعبير برسي كوكس ، « يعتقد أن له الحق باستعادة أية أرض كان أسلافه قد ألحقوها بمنطقة نفوذهم في مرحلة سابقة من التاريخ » . ولا مجال هنا لذكر الخلافات الحدودية بين السعودية وأبو ظبي . والواقع أن الرياض إستعملت سلاح عدم الاعتراف بالدولة الجديدة بصورة مكثفة ، حتى استطاعت الحصول على تسويات حدودية ضخمة في إتفاقيات ١٩٧٤/٨/١٩ ، التي ما زالت سرية والتي تضم على الأرجح بنودا حصلت السعودية بموجبها على حقل الزرارة بالقرب من واحة اللوا كما على منفذ على البحر ، قد يكون عرضه أكثر من ستين كيلو مترا بالقرب من قاعدة شبه جزيرة قطر[٥] .

وكانت السعودية إبتداء من سنة ١٩٦٨ قد أيدت مشروع قيام كونفدرالية تساعية وقد عبر الملك فيصل عن هذا الموقف في ١٩٦٨/٥/٢٢ بقوله : « لن يسبب إنسحاب بريطانيا أي فراغ في المنطقة ما دامت الفيديرالية تتمتع بدعم الولايات المتحدة وبدعم جيرانها . وفيما يعنينا فنحن نؤيدها بدون تحفظ »[٦] .

---

(٤) ورد هذا التعبير في : G. Rentz, «Wahhabism and Saudi Arabia,» in D. Hopwood, ed., **The Arabian Peninsula** (London: Allens and Unwin, 1972), p.63.

(٥) عن هذه الاتفاقيات كتب الكثير وأول إشارة ، على ما يبدو جديرة بالثقة هي في تقرير غير موقع في **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، السنة ١ (نيسان/ أبريل ١٩٧٥) ، العدد ٢ .

(٦) أنظر المرجع الموثق التالي والذي اخذ هذا الاستشهاد منه :

S. Chubin and S. Zabih, **The Foreign Relations of Iran** (Berkeley: University of California Press, 1974).

يمكن القول للوهلة الأولى أن هذا الموقف هو إستثنائي بالنسبة للنظم الفرعية الهرمية . فأحد قوانين هذه النظم هو معارضة الدول المهيمنة لمشاريع التقارب التي تكون هي مقصية عنها (في هذا الاطار عارض ستالين مثلا مشروع إتحاد بلقاني بين عدد من الديمقراطيات الشعبية الصغيرة كما عارضت الولايات المتحدة تشكيل لجنة إقتصادية لأميركا اللاتينية ، وفي الحالتين ، كانت الدولة المهيمنة خارج المشروع) . الواقع إن الموقف السعودي يمكن تفسيره بالطابع الاضطراري لقيام الاتحاد بعد إنسحاب بريطانيا نظرا لفقر أكثرية الامارات المدقع وضآلة حجمها الواضحة .

ومن أهداف أية قوة مهيمنة في نظام محلي هرمي ، إقصاء كل القوى الدخيلة عن هذا النظام[٧] . وهذا يعني القوى العظمى كما يعني الأقطاب الاقليمية الأخرى . بالنسبة للأولى تقوم سياسة الطرف المهيمن إجمالا على ركنين متكاملين : إقصاء كامل للقوى العدوة ، ولعب دور حلقة وسيطة في علاقات الدولة العظمى الصديقة مع الدولة الصغيرة المعنية . لقد استطاعت الرياض في هذا الصدد منع دولة الامارات من إقامة علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ، بينما طرحت نفسها إجمالا كممثل للامارات في علاقة هذه بواشنطن والغرب إجمالا .

ماذا يمكن أن تكون خيارات دولة صغيرة ؟ في دراسته عن هولندا ، وهي عضو في حلف الأطلسي من جانب وفي السوق الأوروبية المشتركة من جانب آخر ، خلص جاكيه إلى أن هولندا تسعى إجمالا إلى إتباع خطى الحليف الكبير على الصعيد الدولي ، بينما تسعى للعب دور نشيط توازني على الصعيد الأوروبي . وأضاف : « إنني لا أعتقد أن المسلك ـ القاعدة للدولة الصغيرة هو في مسايرة طرف قوي على الصعيد الدولي ولعب دور إعادة التوازن إلى نظام محلي »[٨] . ليس هذا هو المسلك ـ القاعدة على الأرجح ، لكن يبدو لنا أن الكويت (كهولندا) ليست بعيدة تماما عنه . ولكن الكويت إستثناء،ودولة الامارات تبدو القاعدة، والقاعدة هنا، هي في اتباع حازم للقوة الاقليمية المهيمنة. إن دولة الامارات ليست قادرة على إتباع المسلك الهولندي. فهي منحازة في النظام الدولي ولكنها منحازة أيضا في النظام الاقليمي . فالتحالف ـ الاتباع إزاء السعودية هو السياسة. يقول رئيس الدولة: « ليس بيننا وبين الشقيقة المملكة العربية السعودية أية فوارق أو حدود لأن ما هو مع السعودية هو معنا . وكل ما لنا هو لهم . **ومواقفنا دائما تنبع من مواقف السعودية**»[٩] (التشديد منا) . غير أنه من النادر أن يسمع المرء إعترافا كهذا . الواقع أنه بعد أن تفردت دولة الامارات بدعم الموقف الأقلي السعودي في مؤتمر الدوحة النفطي في الأيام الأخيرة من سنة ١٩٧٦ (وإتخاذ الكويت وقطر مواقف متميزة

---

(٧) عبر روح الله رمزاني في كتاباته إجمالا على مواقف إيرانية شبه رسمية أيام الشاه . لذا يمكن الاعتقاد بأنه كان يعبر إلى حد ما عن راي السلطة عندما كتب : « إن هدف الملك فيصل كان باستمرار محاولة تقليص النفوذ الايراني في شبه جزيرة العرب » .

R. A. Ramazani, «Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy,» **Orbis,** vol.18 (Winter 1975), no.2, pp.1043- 1069.

بالرغم من أن هذا الكتاب هو ثبت لأعمال ندوة عقدت لأكثر من عشر سنوات خلت ، ومن ظهور عدد كبير من الدراسات النظرية حول الدول الصغيرة في النظام الدولي ، ما زلنا نعتقد أن فيه من المحاولات المتقدمة ما يجعله حتى اليوم المرجع الأفضل في الموضوع .

(٨) Jacquet, in A. Schou and A.O. Brundtland, **Small States in International Relations** (New York: Wiley, 1971), p.66.

(٩) **الاتحاد** ، ١٤ تموز / يوليو ١٩٧٧ .

على عكس ذلك) ، جرى الحديث مجدداً حول ثمن إعتراف السعودية بأبو ظبي وبالامارات في إتفاقية ١٩٧٤ ، لحد أن قال بعضهم أن هذه الاتفاقية تقضي أيضاً باعتماد أبو ظبي سياسة نفطية مماثلة لما تكون الرياض قد قررته . إن إتفاقية ١٩٧٤ ستكون بداية لعدد من الاتفاقيات الثنائية التي سوف تسرع في جعل أبو ظبي ، الطرف الأول للاتحاد ، في موقع الامارة الأقرب للرياض على معظم الصعد . ومن الاتفاقيات المهمة ، تلك التي عقدت في مجال الأمن الداخلي خلال زيارة الأمير نايف ، وزير الداخلية السعودي لدولة الامارات في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، بعيد توقف التجربة البرلمانية في كل من البحرين والكويت . هذا وقد اتخذ رئيس الدولة موقفا معارضا، كالسعودية ، من المشاريع التي أطلقها الشاه في سبيل إنشاء حلف عسكري خليجي ، إن في تصريحات منفردة ، أو في إجتماع عمان ، الذي عقد بعد تأجيل متكرر ، بالنظر للتحفظ السعودي المستمر . لكن الموقف الأكثر وضوحا في إنحيازه للرياض كان ولا شك في المجال النفطي . وقد برز هذا الموقف بشكل حاسم في إجتماع أوبك في الدوحة ، في الأيام الأخيرة من سنة ١٩٧٦ ، حيث كانت دولة الامارات الدولة الوحيدة المؤيدة للموقف السعودي القاضي بزيادة ضئيلة في الأسعار لا تتجاوز الخمسة بالمائة ، بينما كانت الدول الأخرى المماثلة (كالـكويت أو قطر) إلى جانب أكثرية أعضاء المنظمة المطالبين بزيادة أكبر . هذا وقد هددت دولة الامارات آنذاك ، بزيادة الانتاج لمنع المصدرين الآخرين من فرض الزيادة فرضا على السوق النفطية . لكن التهديد لم ينفذ فعليا . وفي منتصف سنة ١٩٧٧ ، إتبعت الامارات مجددا خطى السعودية فوافقت على التسوية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر ستوكهولم بزيادة ١٠ بالمائة لكل سنة ١٩٧٧ .

ما هذه إلا أمثلة طبعا . ويمكننا دون مبالغة الوصول إلى خلاصتين . الأولى هي مدى قدرة دولة مركبة على مقاومة سياسة إستتباعية في نظام فرعي هرمي . ونقول إنها أضعف من الدولة المندمجة بكثير ، بل إن مستوى المقاومة يرتفع بالتحديد مع مستوى الاندماج . من هنا ، مثلا ، سهولة القطب الفرعي النسبية في تعدي هذه المقاومة في دولة الامارات أو حتى في بلد يتميز تاريخيا بأنفة إستقلالية مرتفعة كاليمن . والثانية هي حول شروط نجاح هذه المقاومة . إن الوحدة الداخلية ، وإرادة المقاومة ضروريتان . إلا أنه ، نظاميا ، من الصعب على أية دولة صغيرة أن تحسّن وضعها الفعلي في نظام فرعي هرمي إلا من خلال التحالف مع قوة دخيلة موازنة . والعلاقة بين النظام المحلي الجزيري والنظام الاقليمي في الشرق الأوسط ، ليست علاقة مبسطة للجزء بالكل ، بل هي أيضاً علاقة تأثير متبادلة . وليست فرضية هشة أن يقال إن ميزان القوى الداخلي في الجزيرة غير قابل عمليا للتعديل ، إلا من خلال تبدلات مهمة في النظام الاقليمي ككل .

٢ ـ النظام المحلي الخليجي

تقع دولة الامارات العربية ، على تقاطع نظامين محليين : الجزيرة من جهة والخليج من جهة أخرى . لكن وضع الدولة في كل من النظامين مختلف جوهريا . فبينما هو في الأول ، موقع دولة صغيرة في نظام محلي هرمي ، هو هنا موقع دولة صغيرة في نظام محلي يحكمه توازن قوى مستمر منذ قرون عديدة . ويمكن بإيجاز القول إن التوازن يقوم باستمرار على عنصرين الأول فارسي والآخر عربي ، مع الملاحظة أن الأول مال إجمالا إلى أن يكون واحدا بينما مال الثاني إلى التعدد . هذا وقد لعبت القوى الدخيلة على النظام الاقليمي بمجمله ، أي بكلام آخر ، القوى الأوروبية الأساسية في أوج نموها ، دورا أشد تأثيرا بكثير منه في النظام الفرعي السابق ، حيث

قامت الدولة المهيمنة ، في مرحلتها التأسيسية على الأقل ، في ظروف إستقلال حاد عن هذه القوى .

على أي حال ، تتحكم بمصير هذا النظام المحلي في المرحلة المعاصرة ، قوى ثلاث محورية هي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية . وقد تزامن قيام دولة الامارات العربية المتحدة تاريخيا ، مع جنوح حاد في مسار السياسة الايرانية لتعديل ميزان القوى في النظام المحلي لصالحها ولا شك أن قيام الاتحاد وخطواته الأولى ، كانت محكا أرادت طهران أن تقيس عليه مدى نجاحها في هذا المسعى . أدخل الشاه محمد رضا بهلوي مشروع الهيمنة الايرانية على الخليج (أو هو حاول) في صلب الميثولوجيا القومية الايرانية . ذلك أن الخليج كان ، في التاريخ ، معبرا للتواصل والتأثير **المتبادل** ، أكثر بكثير مما كان حدا فاصلا بين العرب والفرس ، كما هو في أيام القانون الدولي المعاصر . إلا أنه بدا بإستمرار ، أن إنشاء مدن عربية على ساحلي الخليج كان نتيجة طبيعية للتطورات الديمغرافية والاقتصادية في ذلك الجزء من الوطن العربي ، بينما بدا التوسع الفارسي إجمالا نتيجة قرار سياسي بالتوسع جنوبا في مراحل القوة ، خصوصا وأن طرق المواصلات الداخلية في إيران نحو الخليج كانت (وعلى ما يبدو ما زالت) غير متناسبة مع هذه الطموحات . وقد أدى إنتقال العاصمة شمالا نحو طهران إلى مزيد من عدم التوازن بين التوجه الخليجي والامكانيات الفعلية . من هنا يبدو قول الشاه سنة ١٩٥٨ ، « إن السيطرة الايرانية على الخليج الفارسي أمر طبيعي » إعادة إحياء لا لواقع تاريخي بقدر ما هو لمشروع . على أي حال ، سوف لن يتأخر بالتعبير علنا عن أحد شروط نجاح هذا المشروع الأساسية : « ينبغي علينا الاسراع بتعزيز البحرية » .

ركزت إيران تدريجيا أنظارها على الخليج فتم تطوير المنشآت المرفئية (خرج ، بندر عباس، بوشهر، خورمشهر...) خلال الستينات، كما أقرت ميزانية خاصة في خريف ١٩٦٥ للمشروع الخليجي بأكمله. واستفادت إيران من عدد من العناصر المؤاتية. أولا أزمة التيار القومي العربي في الستينات من الانفصال إلى هزيمة ١٩٦٧. ومن ناحية ثانية، كان هناك الانسحاب البريطاني بدءا بسنة ١٩٦٢ حيث تم التخلي عن كل القواعد العسكرية البريطانية في العالم باستثناء عدن وسنغافورة ، وصولا إلى الكتاب الأبيض (١٩٦٦) فزيارة روبرتس (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧) فتصريح ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ بقرار الانسحاب من الخليج قبل نهاية ١٩٧١ . وكان الشاه إزاء التراجع البريطاني التدريجي ، يتبع خطا هجوميا أكثر فأكثر على الوجود البريطاني إلى حد التصريح برفضه لمشروع الفيديرالية سنة ١٩٦٨ بسبب « أصوله الاستعمارية البريطانية » .. ونشير من ناحية ثالثة إلى موقف القوتين العظميين ، فقد حاولنا إثبات أن وراء سياسة الركنين التي عبرت عنها واشنطن كان هناك رضى أمريكي متزايد عن نمو النفوذ الايراني . كما حاولنا أيضا إثبات أن موسكو لم تكن تعارض بحزم هذا المنحى[١٠]. على أي حال تم بناء القوة العسكرية الايرانية بشكل متسارع جدا . ورغم ما حصل لها في السنتين الأخيرتين ، فمن الواضح أن دورها الردعي (Dissuassive) كان خطيرا خلال السبعينات . وإن اكتفينا بأحد عناصرها فقط ، المهمة في مجالنا (البحرية) لأمكننا التذكير بأنها كانت تضم سنة سقوط النظام الامبراطوري ٦١ سفينة حربية منها ٣

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر :
سلامة ، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، دراسة في العلاقات الدولية** ، ص ٥٧٩ ـ ٦١٢ .

مدمرات كما كانت طهران تدرس إمكان شراء أربع مدمرات من فئة سبروانس وثلاث غواصات من فئة تانغ ، ناهيك عن حاملة طائرات .

لم تكن مواجهة هذا النمو أمرا سهلا ، وأحد أسباب ذلك المنافسة الشديدة التي كانت حامية بين القطبين الآخرين (العراق والسعودية) . فقد كان النظام المحلي في الخليج غير قابل لتحالف واسع يوحد الموقف العربي بمواجهة المشاريع الشاهنشاهية . إذ تصادمت المعايير القومية باستمرار ، على الأقل حتى سنة ١٩٧٨ ، مع الخيارات السياسية والأيديولوجية فكان الانتماء العربي يجمع العراق والسعودية ، والخيارات الداخلية والتحالفات الخارجية تقرّب السعودية من إيران ، وتبعد العراق عنهما . من هنا ، وإن جمعت كل دول المنطقة (باستثناء عمان على الأرجح) تخوفات من تعديل عميق في ميزان القوى لمصلحة إيران ، لم يكن الرد على هذا التعديل التدريجي أمرا سهل التحقيق خصوصا وأن النظام الدولي لم يكن فيه ما يردع فعليا هذا التحول . فالادارة الجمهورية في الولايات المتحدة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٦) كانت شديدة الحماس ، قليلة الانتقاد لطموحات الشاه ، والصين كانت تدعمه بحرارة ، بينما كان الاتحاد السوفياتي متلكئا باستمرار في معاداته .

حكم ميزان القوى المحلي المائل تدريجيا لمصلحة إيران نشوء دولة الامارات العربية ثم سياستها في النظام المحلي الخليجي . ولقد أدى إستيلاء إيران على الجزر الثلاث عشية إعلان الدولة الجديدة إلى مشكل ، سهل الخروج منه عمليا ، لأسباب عديدة منها على الأرجح مطالبة عناصر **ثانوية** مكونة للدولة الجديدة بهذه الجزر . فأبو موسى تابعة للشارقة وجزيرتا طنب لرأس الخيمة . لقد حاولت إيران أيام السلالة البهلوية ، أكثر من مرة المطالبة بهذه الجزر دون جدوى ، إذ كانت بريطانيا تعترف باستمرار بسيادة الامارتين المذكورتين عليها . لكن المطالبة الايرانية إتخذت شكلا حادا بعد قرار الانسحاب البريطاني ، ثم خصوصا بعد اعتراف طهران التدريجي بأن مطالبتها بجزر البحرين ، مشروع غير قابل للتحقيق . من هنا تبرز الطبيعة السياسية للقرار الايراني . فالجزر الثلاث لا أهمية إستراتيجية فائقة لها ولا أنها قادرة فعليا على تغيير الحدود البحرية في الخليج . إلا أن إيران التي ورطت نفسها في مواقف قصوى كالمطالبة بالبحرين أو كمعارضة قيام إتحاد فيدرالي بين الامارات ، وذلك في عز توجهها نحو الهيمنة على النظام المحلي ، كانت بحاجة ماسة إلى مخرج تستطيع من خلاله أن تعيد تأكيد مشروعها الهيمني إزاء فشلها المزدوج في الأمرين الآخرين . لذلك جاء إحتلالها في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ للجزر (وتدخلها المباشر في عمان) تأكيدا على إستعدادها لاستعمال الوسائل العسكرية لتحقيق أهدافها السياسية أكثر من أي معنى آخر . ومن الواضح أن هذا العدوان ـ البدء أثّر إلى حد بعيد على مشاريع الاندماج الداخلي . فقد استطاعت إيران عزل الدولة الحديثة كدولة عن مفاوضاتها اللاحقة حول الموضوع ، وأصبحت أبو ظبي ، تحديدا ، شاهدا غير قادر ، بينما الأمر يمس الدولة الجديدة بمجملها . وفي مرحلة لاحقة إستطاعت طهران ، باللعب على التنافسات الداخلية ، أن تذهب خطوة أبعد . إذ تقاربت وجهات النظر بين إيران والشارقة مما أدى إلى عزل أبو ظبي ورأس الخيمة والسعودية معا .

إلا أن إيران ودولة الامارات إستطاعتا إجمالا التوصل إلى نوع من التعايش السلمي لا بل إلى نوع من التعاون . وقد استطاعت رئاسة الدولة ، خصوصا بعد توصلها إلى إتفاق مع السعودية سنة ١٩٧٤ ، وبعد ضبطها النسبي للأمور الداخلية في بعض جوانبها سنة ١٩٧٦ أن

تدخل باب التعاون مع القطب الايراني النافذ . والواقع أنه في الوقت الذي كانت فيه دولة الامارات تعيد تنظيم ذاتها ، وتنفرد بدعم الموقف السعودي نفطياً (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦) نراها توقع مع إيران إتفاقيات إقتصادية مهمة ، منها إنشاء مصرف إنماء مشترك . وفي نيسان / أبريل ١٩٧٧ ، وقعت مذكرات جديدة لتعاون متعدد الأوجه (منها بناء فندق ضخم في أصفهان ، وسلسلة من المخازن في إيران والبحرين ودبي ، ومشاريع زراعية) .

إلا أنه في الثامن من كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، إنطلقت تظاهرة عنيفة معادية للشاه في مدينة قم ، كانت أولى نقاط الغيث الثوري لاسقاط الشـاه ونظامـه . وأدى تغير المعطيـات الاقليمية المتسارع ، إلى تشجيع جو من الحذر المتبادل داخل الاتحاد ، وإلى ميل متزايد نحو ترقب نتائج الثورة الايرانية على المستوى الخليجي ككل ، قبل إتخاذ أية مبادرات جديدة . وسيؤدي قدر من الوضوح في الميزان الاقليمي الجديد إلى تحسن نسبي في الجو الداخلي . وفي ذلك تعبير واضح على التأثر الشديد بالجوار المباشر .

رافق قيام النظام الجمهوري في إيران ، وتوثق العلاقات السعودية ـ العراقية (الواضح مثلا في إتفاقية ٩ شباط / فبراير ١٩٧٩ الأمنية ، وفي موقف منسق في قمة بغداد لمواجهة إتفاقية كمب ديفيد) إفتتاح دورة جديدة للمجلس الوطني في الدولة ، كما لتجدد في الضغوط من أبو ظبي لمزيد من الممارسة الوحدوية من جانب الامارات المستنكفة . ويمكن تصور علاقة بين التظاهرات التي انطلقت في ١٩ آذار / مارس ١٩٧٩ تطالب بمزيد من الوحدة وبإقامة دستور نهائي للاتحاد ، وبين ميزان قوى إقليمي ، قائم على توافق سعودي ـ عراقي ، أكثر ملاءمة لأبو ظبي ولأطروحاتها على المستوى الداخلي . ويمكن القول أن هذا التوافق كان ضروريا لنجاح الوساطة الكويتية بين أبو ظبي ودبي التي بدأت في ٤ نيسان / أبريل ١٩٧٩ وانتهت في الثلاثين منه بقبول حاكم دبي مبدأ تكليفه رئاسة الوزراء ، كما سوف يسمح هذا التوافق للدولة باتخاذ مبادرة لم تكن سابقا قادرة على مثلها ، وهي طرد رجلي دين إيرانيين مؤيدين للثورة الاسلامية في ١٩٧٩/٩/١٩ . في كل هذه المرحلة ، كان التنسيق مع السعودية نشطا .

الواقع أن إيران الجمهورية نفسها ، في قدر من ممارساتها غير المتوازنة ، سوف تعمل على مزيد من تقرب الدول الخليجية الصغيرة من الثنائي السعودي ـ العراقي . من هذه الممارسات ، التظاهرات الفئوية في الكويت غداة إحتلال السفارة الأمريكية في طهران ، وبعض الأعمال في البحرين ، ناهيك عن تصريحات آية الله روحاني وبعض الشخصيات التي كانت تدّعي الكلام بإسم إيران عندما تتهجم على السلطات القائمة إلى الجانب الآخر من الخليج . ومن أكثر التصريحات التي أثارت حكام الخليج ، ودولة الامارات منه ، هو على الأرجح الكلام الذي ورد على لسان الرئيس الايراني أبو الحسن بني صدر حيث كان يمكن لهم قراءة ما يلي : « العلاقات الحالية التي تربطنا بالحكومات العربية ليست جيدة . هذا واضح لأننا لا نعتبرها حكومات مستقلة وبالتالي لا نريد التعامل معها ... إنهم يتصورون أننا مرض خطير وأن العدوى ستصيب الجميع ... » ثم أكد الرئيس الايراني مبدأ مساعدة « أية حركة شعبية إسلامية في أحد البلدان العربية » ، كما أكد أيضاً بحزم رفضه تخلية جزر أبو موسى وطنب : « نخليها ؟ ليأتي إليها من ؟ لمن كانت هذه الجزر ؟ لم تكن لأحد . أبو ظبي ، قطر ، عمان ، دبي ، الكويت ، السعودية ... بالنسبة الينا هذه الدول ترتبط بالولايات المتحدة وليست مستقلة . في طرف الخليج يوجد مضيق هرمز الذي يمر عبره النفط . إذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر فإنهم سيسيطرون على

الممر اي أن الولايات المتحدة سوف تسيطر على هذا الممر . فهل يمكن أن نقدم هذه الهدية إلى الولايات المتحدة؟»[١١].

في مقابل تحول إيران التدريجي من قوة ساعية للهيمنة إلى قوة معادية (وشتان بين تكتيكات بل أهداف الاثنتين) ، إستطاع العراق تدريجيا تحسين صورته في الخليج ، التي وإن لم تصبح صورة قوة صديقة لامارات الخليج الصغرى فإن عناصرها العدائية قد خف وزنها . وقد حاول العراق لاحقا وبنجاح متفاوت الاستفادة من تناقضات سياسة الجمهورية الايرانية الخليجية ، لتمتين علاقاته بأقطار الجزيرة العربية . وكان أحد أشكال هذا التحول ، تدهور في العلاقات مع عدن . لهذه الأسباب ، بدأت الحرب العراقية ـ الايرانية في ظروف يمكن القول أنها تكاد تكون الأفضل (واقعيا) للعراق . إذ وجدت المبادرة العراقية أصداء في الخليج إن بين بعض الأطراف المعارضة المرتبطة سابقا ببغداد ، أو بين الفئات المتضايقة من النفوذ الايراني ، أيا كان محتواه السياسي . كما أن القيادات الخليجية كانت ميالة لدعم الموقف العراقي أكثر من أي وقت مضى ولو أنه يصعب ، في كل حالة ، تحديد مدى الحماس ومدى الشعور بالاكراه .

وفيما يخص دولة الامارات ، فإنها على ما يبدو ، ساهمت بأشكال عديدة في دعم الموقف العراقي (على الأقل بمساهمة مالية كبيرة أسوة بغيرها من الدول) . إلا أنها تميزت بعدد من الأمور عن غيرها . فهي أولا بعيدة عن ساحة القتال ، مما يجعل ضغط الطرفين المباشر عليها أضعف مما هو في الكويت أو حتى في السعودية . بكلام آخر ، إن مرافئها ومطاراتها وكوادرها العسكرية ليست ملائمة فعليا لضرورات الحرب العراقية . وهي ثانيا ، دولة مركبة غير قادرة على مواقف شديدة الحماس دون المساس بالوحدة الوطنية الداخلية . فمن المعروف مثلا أن رأس الخيمة دعت بحماس لدعم الموقف العراقي ، بينما كانت الشارقة تميل لتبني موقف متحفظ .

غير أن الميزة الثالثة هي الأهم ، وهي طبعا وضع العراق تخلي إيران عن مطالبتها بالجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات في صلب شروطه لعقد إتفاق مع إيران . لقد أثار هذا المطلب العراقي حرجا بل خوفا في دولة الامارات . أما الحرج فمصدره إبراز الامارات ، ككل وإحدى الامارتين المعنيتين تحديدا (الشارقة) في مظهر المتخلي عن أراضيه ، بينما وقفت دول أخرى تدافع عن حقه بها . والخوف هو طبعا من إقدام العراق على عملية عسكرية في الطرف الآخر من الخليج ، وتحديدا حول الجزر . وقد أشار أكثر من مصدر (مثلا **الايكونوميست** ، ١٣/١٢/١٩٨٠) إلى هذه الامكانية ، وإلى تخلي العراق عنها لأسباب تقنية ، نظرا لطول المسافة ولصعوبة تنفيذ العملية (ولو أن الاستعدادات لها ، كانت على ما يبدو ، جارية على قدم وساق) . هذا وقد ذكر المصدر نفسه أن السعودية والولايات المتحدة الامريكية قامتا بمساع حثيثة لدى العراق لحمله على التخلي عن المطلب وعن العملية ، بحيث لا يتعرض أمن الامارات لعملية وقائية أو إنتقامية تقوم بها إيران .

خلاصة ، إن النظام المحلي الخليجي قد شهد خلال السنوات العشر الأولى من حياة دولة الامارات تحولات جذرية في ميزان القوى الذي يحكمه ، كما في نفوذ الأقطاب الثلاثة القادرة على تعديل توازنه ، وفي علاقات كل واحد منها مع الاثنين الآخرين ومع النظام المحلي بأكمله . ويمكن القول أن التحول الثوري في إيران قد أدى فعليا إلى إنسلاخ أيديولوجي وسياسي لهذا البلد عن

---

(١١) في مقابلة في: **النهار العربي والدولي** ، ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٠ .

بعض التحالفات التي كان الشاه قد صاغها (مع عمان وبعض الامارات مثلا) ، وإلى تحويله أكثر إلى مصدر خوف على الأنظمة الحاكمة ، منه إلى حليف ممكن . بالمقابل ، لم يكن التنسيق بين الطرفين العربيين المقابلين يوما بالمستوى الذي بلغه خلال السنتين الأخيرتين . لكن إندلاع الحرب الفعلية بين العراق وإيران ، رفع مجددا حدة الاستقطاب الاقليمي ، بينما سمح للقطب الثالث (السعودية) بهامش مناورة أفضل إزاء الدول الصغيرة[١٢].

إن هذا التحول الجذري في صيغة التعامل المحلية كان لها آثار مهمة على وضع دولة الامارات . ويمكن القول أن هذه استفادت من ضعف علاقتها بالنظام الايراني السابق (بعكس عمان) ، ومن بعدها عن ساحة المعركة . أما على الصعيد الداخلي ، فقد سمحت التطورات الأخيرة بهامش مناورة أوسع للطرف الأول في الاتحاد ، على الأقل إزاء الامارات المتجاوبة تاريخيا مع التطلعات الايرانية . إلا أن هذا الطرف بدا أكثر تأثرا بالضغوط العربية المباشرة (السعودية) ، أو المباشرة وغير المباشرة من خلال إمارة أم أخرى (العراق) . من هنا يمكن القول أن تحولات النظام المحلي أدت إلى نتائج مزدوجة ، لا يمكن حاليا الجزم بمحصلة تأثيرها على الاندماج الداخلي .

ثالثاً ـ النظام الأقليمي

(أ) بدأت المرحلة الانشائية لدولة الامارات العربية ، بعد أشهر قليلة من هزيمة سنة ١٩٦٧ ، التي شكلت ولا شك حدا فاصلا في تاريخ المنطقة . لذلك فقد تمت المفاوضات المتعلقة بالاتحاد ، ثم قام الاتحاد نفسه وميزان القوى في النظام الاقليمي يميل لغير صالح قوى التغيّر والاستقلال . وإن كان يمكن الاستدلال من أزمة إنشاء دولة الكويت سنة ١٩٦١ ، لكان الاستنتاج أن دولة الامارات نشأت في ظروف غير مؤاتية تماما لاستقلالها أو حتى لاندماجها الداخلي . إن حظ الدولة الجديدة ، بعد الرحيل البريطاني ، كان يكبر بتوثيق قوي لعلاقتها بطرف إقليمي قوي خارج النظامين المحليين اللذين يشكلان جوارها الطبيعي الأول والأكثر تأثيرا . فإيجاد قوة توازن الطرف المسيطر في نظام الجزيرة المحلي ، أو البحث عن حليف خارجي سمح للدولة بتوسيع هامش المناورة في دائرة أوسع من تنافس الأقطاب الثلاثة في النظام الخليجي ، كانا ليؤمنان لدولة الامارات موقعا إقليميا أفضل بكثير . لكن الدولة نشأت في ظروف غير مؤاتية . فالشروط الاقليمية التي برزت غداة حرب ١٩٦٧ لم تكن الأفضل للدول الصغيرة في المنطقة لعدد من الأسباب . **أولا** لقد اتجه النظام الاقليمي في الشرق الأوسط بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى مزيد من التفكك إلى نظم فرعية ، إستقلال الواحد عن الآخر نما تدريجيا . فبعد أن كانت المواجهة الثنائية واضحة ، على الأقل بين ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، أدى إنهيار الزعامة المصرية سنة ١٩٦٧ ، إلى قيام نظم محلية ، تضاءل فيها النفوذ المصري حتى كاد ينحصر ، غداة حرب ١٩٧٣ في الصراع العربي الاسرائيلي لا غير . وكان من نتيجة ذلك **ثانياً** ، أن نمت قدرات القوى المهيمنة في النظم الفرعية . الواقع أن أقطابا محلية حاولت ، واستطاعت إلى حد ما ، الاستفادة من أفول نجم القيادة المصرية لممارسة مزيد من الضغوط على الدول الصغيرة المحيطة بها . وكان من سمات المرحلة التي بدأت ، **ثالثاً** ، أن دور القوى غير العربية في النظام الاقليمي ، كقوى رادعة ، ضاغطة أم مبادرة حسب الظروف ، قد تضاعف وازداد تأثيره . ونحن نعني بذلك أساسا كلا من إيران وإسرائيل .

---

(١٢) وقد يكون قيام مجلس التعاون الخليجي إحدى نتائج هذا التطور .

وجدت دولة الامارات نفسها إذن سنة ١٩٧١ في وضع إقليمي صعب نسبيا للدول الصغيرة ، وهي مثالها . فهي في موقع معاد للقوتين الاقليميتين الصاعدتين (إيران وإسرائيل) وهي في موقع الدفاع عن النفس إزاء نمو دور القوى الاقليمية العربية الجديدة . وهذا ما يفسر برأينا إلى حد بعيد ، إلى جانب عناصر أخرى ، الوضع المتفاوت لدولتين مثل الكويت ودولة الامارات في النظام الاقليمي . فالكويت « تدين بوجودها وبقائها لفعالية وحيوية النظام الاقليمي العربي ، بل وربما يفوق دينها لهذا النظام وحاجتها إليه دين منظمة التحرير الفلسطينية له . فالكويت ظهرت طرفا في النظام خلال مرحلة من أقوى مراحل تطور هذا النظام ، ومن هذه القوة ، ونتيجة لكثافة التفاعلات العربية ، ضمنت سلامتها ، وظلت حاجتها إلى النظام العربي ككل حاجة متزايدة ، لأنها كانت جزءاً متميزا في محيط من الدول والدويلات لم تبدأ إحداها بعد الطريق الذي سلكته»[١٣].

(ب) دولة الامارات العربية المتحدة ، جزء من الأمة العربية . لكن علاقة الجزء بالكل ، بالنسبة لهذه الدولة ، كما بالنسبة للدول العربية الأخرى ، تتميز بعدد من الخصائص المحددة . الاشكالية الأساسية هي في أن الدولة التي قامت ، نشأت على تجميع عدد من البنى ما قبل ـ الدولية التي هي في الوقت نفسه « مطوقات » (enclaves) حماها التدخل الخارجي إجمالا من التوحد ، وربطها معا تحت علم واحد وفي دستور واحد . إن إرادة الاتحاد هذه ، هي ولا شك خطوة إيجابية قيّمة على طريقِ الاندماج العربي . لكن إعادة تقويمها تاريخيا تحمل بالضرورة على تعديل هذا التقويم .

يصعب القول من جهة أولى أنه كان ، أمام المشيخات السبع المعنية خيار آخر . كان يمكن على الأرجح لامارات كأبو ظبي أو ربما دبي ، أن تتبع طريق كل من قطر والبحرين . ولكن ماذا عن الامارات الأخرى ؟ هل كان يمكن سنة ١٩٦٨ ، هل يمكن اليوم تصور وجود دولة بالمعنى الحديث في الفجيرة أم في أم القيوين ؟ إن قيام إتحاد ما ، كما في اليمن الجنوبية ، كان أمرا لا مناص منه ، بمجرد رحيل بريطانيا . أما التفاوض فكان يمس منذ الأساس ، شكل الاتحاد أو هوية الامارات « القوية » التي ستتمسك بالمشروع ، ولن تتبع هوى « الاستقلال » .

ولكن ما أهم هو في سبب وجود هذه المشيخات نفسها سنة ١٩٧١ ، أي سبب إستمرارها التاريخي ، وبتحديد أكثر سبب « مقاومتها » للحركات التوحيدية . لا شك أن عناصر الجواب على سؤال كهذا عديدة ، لكن العنصر الأساسي ، وبنظر بعضهم ، شبه الأوحد ، هو الارادة الخارجية ، البريطانية تحديدا . ففي تاريخ الخليج ، إمارات ومشيخات ذات تاريخ أطول وسطوة أكبر ، ومدن ـ دول مهمة لعبت أدوارا جليلة . وهي اليوم منسية أو مندمجة في دول أخرى (كالبصرة وهرمز وصراف) .

لكن أيّا من القوى التوحيدية (الايرانية ، العراقية ـ المملوكية ، الوهابية ، العمانية وطبعا العثمانية) لم تبد قدرة على فرض وجود إندماجي على طول الساحل الجنوبي للخليج ، بالرغم من المحاولات المتعددة في هذا الاتجاه . إزاء هذا الواقع ، وجدت بريطانيا نفسها تدريجيا في موقع هذه القوة . لكن وجودها الفعلي لم يكن يسمح لها بتعدي مستوى الاعتراف بوجود ونفوذ القوى الاقليمية العظمى ، إلى مستوى التحالف مع قوة أقليمية مهيمنة واحدة . من هنا ، « في منعها حل

---

(١٣) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٩٨ .

الصراعات من خلال قيام دولة اقليمية محلية قادرة ، ساهمت بريطانيا في نمو وضع تعايشت فيه مجموعة من القوى الصغيرة تحت المظلة البريطانية[١٤] .

لا نبغي هنا على الاطلاق إعادة كتابة تاريخ المنطقة ، والمراجع عنه عديدة ، وأفضل فأفضل ، إنما أردنا إستخلاص عدد من العبر التي ما زال لها وزنها في الوقت المعاصر .

(ج) لقد حاولت قيادة هذه الدولة الخروج من المأزق التكويني باعتماد سياسة عربية تضعها في رأس دعاة الوحدة بين العرب . وهي في ذلك تتبع خطا منتظرا لكل دولة هي في وضعها . من هنا ، تعتبر دولة الامارات الخلافات الاقليمية ، خصوصا بين العرب ، من العناصر المضرة بأمنها الذاتي . فالانفراط في عقد التضامن ، وإعادة الحدة إلى المحاور الاقليمية في تثبيت عملية إستقطاب الدول الصغيرة (وهي عملية لم تتوقف يوما ولو تفاوتت كثافتها من مرحلة إلى أخرى) يؤديان طبيعيا إلى إزدياد الضغوط المتناقضة على الدول الصغيرة . فلا عجب إن قال رئيس الدولة (١٥/١١/١٩٧٧ بعد الاعلان عن مبادرة السادات) ، « إننا ننظر بقلق عميق لتصاعد الخلافات بين بعض الدول العربية الشقيقة » هذا القلق يرده رئيس الدولة ، « لما تؤدي إليه من إضعاف للموقف العربي في مواجهة الخطر الصهيوني » . ولكن الأحرى الاشارة أيضاً لما سببه إنفراط حلف ١٩٧٣ من ضغوط على الدول الصغيرة ظهرت ملامحها في عدد من الدول الخليجية من خلال الاغتيالات ذات البعد الاقليمي الواضح ، كما من خلال الحرب الأهلية في لبنان .

ويميل حكام الدول الصغيرة إجمالا إلى طرح الوحدات الكبيرة بمقابل الضغوط الالحاقية والتوحيدية الصادرة من الجوار المباشر . في هذا الاطار لوحظ مثلا أن دول أوروبا الشرقية الصغرى تبدو أكثر حماسا من الاتحاد السوفياتي للجنة الاقتصادية الخاصة بأوروبا ، للتعاون الأوروبي الشامل ، كما لنظام الأمم المتحدة . وقد استعملت عدد من الدول العربية الصغرى بنجاح الدعوة للوحدة العربية الكبرى كسلاح دعاوي وسياسي يرجى منه تخفيف حدة جار واحد قوي (لبنان ، الكويت ، تونس ، منظمة التحرير الفلسطينية ....) . وقد سئل رئيس الدولة في الامارات : « ما هي الجهود التي تبذل لتوسيع قاعدة الاتحاد بانضمام قطر والبحرين إليه ؟ » فأجاب : « نحن لا نريد الالحاح على إخواننا في قطر والبحرين . ومن دواعي سرورنا أن ننضم مع إخوتنا في كل دول المنطقة والدول العربية الأخرى في إتحاد واحد ودولة واحدة لأننا أبناء وطن عربي واحد ومصيرنا واحد »[١٥].

أدى حدثان إقليميان بارزان تمّا تدريجيا خلال سنة ١٩٧٨ إلى تعديلات مهمة في ميزان القوى الأقليمي كان لها ، بالاجمال ، تأثير إيجابي على الاندماج الداخلي في دولة الامارات . فانتصار الثورة الايرانية من جانب ، وتفرد مصر في إتفاقيات كمب ديفيد من جانب آخر ، دفعا كلا من العراق والسعودية إلى مزيد من التعاون . وقد أدى هذا التعاون إلى إنخفاض فعلي في إمكانيات إستفادة عدد من العناصر المكونة للاتحاد من التنافس المستمر بين الأقطاب الاقليمية لمواجهة التيار التوحيدي الداخلي . واستطاعت أبو ظبي فعلا ، ودولة الامارات إجمالا أن تستفيد من الاجماع العربي الذي برز في نهاية سنة ١٩٧٨ ، وفي صورته الأوضح في الخليج ، والذي قام

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٥ وأيضاً انظر : محمد الرميحي ، « الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي » ، **القومية العربية في الفكر والممارسة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٤٤٣ ـ ٤٧٣ .

(١٥) **الاتحاد** ، ١٤ تموز / يوليو ١٩٧٧ .

على رفض الاتفاقيات ، وقطع العلاقات بمصر[١٦] ووقف المساعدات الاقتصادية (توقفت هيئة الخليج عن دعم مصر في ٩ أيار / مايو) وإنهاء هيئة التصنيع الحربي كوجود قانوني (في ١٤ أيار / مايو) . كما قام أيضاً على رفض التواجد العسكري الأمريكي المباشر ، وعلى حذر شديد إزاء التطلعات الايرانية الجديدة .

(د) ويرجى طبعا من العائدات النفطية ، وهي إلى حد ما ، سبب وجود الدولة ، أن تساهم أيضاً في تعديل موقع هذه الدولة ضمن النظام الاقليمي . وتشكل المساعدات للدول الأخرى ، الصادرة عن أبو ظبي طبعا ، إمتدادا طبيعيا للمساعدات المقدمة للامارات غير النفطية العضوة في الاتحاد ، كما هي تجسيد لسياسة مد اليد ، وتجنب استعداء أي طرف إقليمي قوي ، التي تتبعها الدولة ، وبالفعل أي دولة صغيرة إجمالا . لهذا ، فإن الدولة هي في المرتبة الأولى من الدول المقدمة للمساعدات المالية ، إن صنفت اللائحة على أساس نسبة المساعدة لسكان البلد . وهي قدمت ما يعادل ٢٠ بالمائة من مساعدات الدول الأعضاء في الأوبك لدول العالم الثالث (السعودية ٤٠ بالمائة ، الكويت ١٨ بالمائة) . وتتجه هذه المساعدات بصورة أساسية نحو الجوار الجغرافي المباشر ، مما يشير إلى قلق تحسين الموقع الاقليمي للدولة ، وكانت الكويت ، في فترة ظهورها الصعب على الساحة الاقليمية سنة ١٩٦١ قد قدمت مثالا واضحا على هذا القلق . ليس عجيبا بعد ذلك أن يكون صندوق أبو ظبي قد أنشىء أساسا لدعم الأقطار العربية ، ولم توسع قاعدة نشاطه الجغرافية إلا سنة بعد ذلك . وبالرغم من هذا التوسيع ، فقد ذهبت ٨٥,٥ بالمائة من القروض التي قدمها الصندوق (معدل السنوات الخمس الأولى من حياته) إلى أقطار عربية (المرحلة نفسها ، النسبة ٥٩,١ بالمائة للكويت) .

(هـ) ويمكن القول خلاصة أن دولة الامارات دخلت الوجود القانوني المستقل في نظام إقليمي يميل بقوة إلى التفكك إلى نظم محلية تهيمن عليها قوة أم قوى طموحة . لذا إندفاعها نحو توسيع علاقاتها الاقليمية ، من خلال المساعدات وسياسة مد اليد (وفتحها) ، وهو منحى وثّق دون شك علاقاتها ، وأعطاها إمكانيات أفضل للاستفادة من الجوار غير المباشر . إلا أن تثمير توجهها العربي لاقى باستمرار صعوبات كبرى من جراء عدم وجود قطب عربي قادر على تثمير هذا التوجه ، خصوصا بعد سنة ١٩٧٧ ،ومن جراء ضعف معيار الانتماء العربي غداة هزيمة ١٩٦٧ ، كما بسبب الارتباك الذي ولده في أكثر من مرة ، شكل الدولة المركب . لذا كان إنحيازها يشبه الشامل على المواقع السعودية أكبر أهمية من توجهها العربي ، في عصر أزمة التيار القومي . ومما يزيد الأمر صعوبة الاشكال البنيوي الأساسي في بنية الاتحاد ، فهو خطوة نحو الوحدة ، ولكن لبنى حماها النظام الدولي من التيارات التوحيدية المحلية .

إن عدم إتخاذ خطوات سنة ١٩٧٣ النفطية شكلا بنيويا دائما ترجم عمليا في فصل مستمر ، يستفيد منه الغرب (وإسرائيل) بين نظامين محليين : الخليج من جهة والصراع العربي ـ الاسرائيلي من جهة أخرى . إن استمرار عزل هذين النظامين هو أحد أشكال أزمة القومية العربية الحالية ، وهو الذي يحفظ دول الخليج نسبيا من إنعكاسات مأزق النظام المحلي الأكثر تأثيرا في الساحة الاقليمية ، أي الصراع العربي ـ الاسرائيلي . إن الأقطار العربية الأكثر قدرة للتأثير في النظام الدولي في وضعه الراهن ، هي الأقطار المصدرة للنفط ، وهي تحديد الأقطار

---

(١٦) **الامارات** ، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٧٨ .

الأقل إنخراطا في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ويمكن النظر إلى دعمها كثمن تدفعه للبقاء خارج الصراع الفعلي ، لا كشكل من أشكال إنخراطها فيه .

رابعاً ـ النظام الدولي

(أ) وضعت دولة الامارات العربية نفسها حتى اليوم ، في موقع المتعامل مع جزء من النظام الدولي لا كله ، مما يضيق دون شك هامش مناورتها إزاء القوى الاقليمية الأكثر تأثيرا . فعدم تعامل الدولة فعليا مع الاتحاد السوفياتي ، يفقدها مصداقية كبيرة ، خصوصا إن كان التفسير الأكثر شيوعا للأمر ، رضوخ غير مرغوب به فعليا لرغبات الأخ السعودي الكبير . وأيا تكن صحة هذا التفسير ، فإن تأثيره كبير على اعتراف الآخرين باستقلالية الدولة .

الواقع إن التعامل الجزئي مع النظام الدولي ليس أمراً جديداً بالنسبة للعناصر المكونة للاتحاد . لقد كانت بريطانيا في السنوات التي سبقت نشوء الدولة مباشرة الطرف الدولي شبه الوحيد في تعامله مع الامارات . ويمكن التأكيد ، أنه خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، « كان التراجع في النفوذ البريطاني في منطقة الخليج غير متكافء ... فبينما شهدت المنطقة الشمالية من الخليج تراجعا تدريجيا في النفوذ البريطاني ، شهدت المنطقة الجنوبية منه تزايدا في هذا النفوذ . فقد تدخلت بريطانيا في الخمسينات عسكريا في عمان وفي الامارات ولم يبدأ النفوذ البريطاني بالافول إلا قبل إعلان القرار البريطاني بالانسحاب بقليل »[١٧] . والواقع أنه كان لبريطانيا دور أساسي في تثبيت تراث التعاون الحديث بين الامارات بدءا بمجلس ١٩٥٢ إلى مجلس إنماء سنة ١٩٦٥ وإنتهاء بالاتحاد نفسه . إن إحدى النتائج الأساسية للهيمنة البريطانية كانت تحديدا ربط الامارات بجزء صغير واحد من النظام الدولي ، بل بإحدى قواه دون غيرها . لهذا أمكن تفصيل أوج النفوذ البريطاني في الخليج كالتالي : « في صيف ١٩١٩ ، كان النفوذ البريطاني في منطقة الخليج في ذروته . لم يكن هناك من منافسين دوليين . والاقطار الاقليمية كانت مرتبطة جميعها ببريطانيا (إيران ، العراق ، السعودية) وكانت بريطانيا تسيطر على الدويلات المحلية الاخرى في المنطقة »[١٨] .

ومن تلك المرحلة ، برز التمييز الواضح بين النشاطات التجارية والنشاطات السياسية ـ العسكرية للقوى الدخيلة الأخرى ـ في ٥ آيار / مايو ١٩٠٣ أجاب اللورد لانسدون ـ وزير الخارجية البريطاني ـ على سؤال في مجلس اللوردات ، بقوله : « إنني لا أعتقد أنه علينا أن نركز جهودنا على منع التجارة الشرعية للقوى الأخرى في الخليج ... غير انه علينا النظر إلى إقامة قاعدة بحرية ، أو مرفأ محصن في الخليج الفارسي من قبل أي قوة غيرنا ، كتهديد خطير للمصالح البريطانية ، وعلينا أن نقاومه بكل ما لدينا من وسائل »[١٩] .

يمكن إيجاز سياسة دولة الامارات في النظام الدولي بالرضوخ الفعلي لشكل جديد من أشكال

---

(١٧) In A. J. Cottrel, ed., **The Persian Gulf States, A General Survey** (Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1980), p.67.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

(١٩) النص الأصلي منشور في :

Hurewitz, **The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record,** vol. I: **(1535- 1924),** (New Haven and London: Yale University Press, 1975), p.506.

مقولة لأنسندون : إقصاء الاتحاد السوفياتي والصين عن الخليج ، مع إمكانية التعامل التجاري المحدود معهما . الامارات بهذا جزء مما كان يسمى « بالعالم الحر » ، أي واقعيا من دائرة النفوذ الغربية ، والأميركية خصيصا . ولكن كيف يمكن إيجاز الموقف السوفياتي ، وهو القائد ، لجزء كبير من النظام الدولي ، من هذا الموقف الاقصائي الاماراتي ؟ الواقع إن هذا السؤال يدخلنا في خضم الخلافات الكبيرة بين المراقبين حول أهداف الاتحاد السوفياتي في الخليج ، التي تتداخل فيها العناصر الأيديولوجية ، والاستراتيجية والنفطية ، في صورة أصبحت شديدة التشويش منذ التدخل السوفياتي في أفغانستان . فلنحاول بسرعة ، الادلاء بدلونا .

(ب) يصعب القول أن هناك سياسة سوفياتية خاصة بدولة الامارات العربية . إذ يبدو في المجمل أن موسكو قد سارعت للاعتراف بأن الدولة التي نشأت سنة ١٩٧١ ، هي بالضرورة عنصر تابع في النظامين المحليين الناشطين : الجزيرة من جانب والخليج من جانب آخر . من هنا ، فإن كان هناك من سياسة سوفياتية إزاء الدولة ، فالأحرى أن تحلل كتنويعة ، على الأرجح ثانوية ، في سياسة موسكو إزاء مجمل المنطقة . وفي هذا المجال ، يبدو ضروريا الاشارة إلى أن ولادة الدولة الجديدة قد تزامنت فعليا ، في الأشهر الأولى من عقد السبعينات ، مع الاشارات الأولى إلى أزمة النفط العالمية ، آخذين بعين الاعتبار أن الاتحاد السوفياتي ، لم يزل على رأس لائحة منتجي النفط في العالم ، وأن حاجته لاستيراد النفط ، إن لم تكن مؤكدة ، فهي على الأقل موضوعا مثيرا للنقاش الحاد منذ ١٩٧٥ على الأقل[٢٠] .

إن نمو القوة البحرية السوفياتية ، ثم ثورة النفط (وموقع موسكو منها كمنتج كبير ، كمصدر مرموق ، وكمستورد محتمل) ، ومن ثم أحداث إيران وأفغانستان هي العناصر المؤثرة على المسار السوفياتي . يبدو لنا أن الهدف الاستراتيجي الطويل الأمد للسياسة السوفياتية في الخليج ، هو تحييده نفطيا وإستراتيجيا ، بحيث يصبح النفوذ السوفياتي تدريجيا ، موازيا للنفوذ الغربي . إلا أن موسكو تعرف ولا شك أن مثل هذا الهدف ليس قريب المنال ، إن بسبب طبيعة وتوجهات السلطات القائمة أو بالنظر للأهمية القصوى التي تحتلها المنطقة لاقتصاد ومستقبل الدول الصناعية الرأسمالية الأساسية ، خصوصا اليابان وبعض دول أوروبا الغربية[٢١] .

إن ما يمكن أن يكون هدفا سوفياتيا على المدى القريب ، هو علاقة بدولة الامارات شبيهة بالتي كانت تقوم مع إمام اليمن لعقود طويلة أو بالتي تربط موسكو بالكويت . لقد وقع السوفيات سنة ١٩٢٨ إتفاقية صداقة وتجارة مع إمام اليمن ، وحاولوا التقرب من السعودية لسنوات طويلة إنطلاقا من مبدأ أن سلالتي حميد الدين وآل سعود أكثر استقلالا عن البريطانيين والغرب إجمالا من مشيخات الخليج أو من القوى الهاشمية . من هنا الموقف المؤيد للرياض في أزمة البريمي

---

(٢٠) يصعب علينا هنا الخوض في تفاصيل هذه المسألة . فلنكتفي بالاشارة إلى الموقفين المختلفين ، الأول مبني على تقريرين لوكالة المخابرات الأمريكية (سنة ١٩٧٧ ثم سنة ١٩٨٠) ، ثم استعمالهما بكثرة في الصحافة والدراسات ذات المصدر العربي وخلاصتهما أن الاتحاد السوفياتي يلاقي في عملية إنتاج النفط في سيبريا مصاعب مالية وتقنية لن يستطيع التفوق عليها في المستقبل القريب مما سوف يحمله على استيراد النفط . والثاني مبني على رأي مناهض ، متفائل بقدرات الاتحاد السوفياتي ، وينشره أقلية من الباحثين بقيادة معهد بتروستدس السويدي النشيطة .

(٢١) لموقف مماثل ، أنظر دراسة ماك لورين في : M. Mughisuddin, ed., **Conflict and Cooperation in the Persian Gulf** (New York: Praeger, 1977), pp.116- 139.

(١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) ، فالمطلوب كان ، في تلك المرحلة ، هو الحد الأدنى من الاستقلالية بوجه لندن فواشنطن .

لكن دولة الامارات ، لم تظهر للوجود في تلك المرحلة الاستثنائية من التاريخ العربي حيث كادت السعودية أن تقيم علاقات ديبلوماسية مع موسكو ، وحيث كانت صحف جدة تتحدث بحرية عن « الاستعمار البريطاني » . آنذاك فتحت سفارات سوفياتية في ليبيا الملكية (١٩٥٥) واليمن الامامية (١٩٥٦) بل لاحقا في الكويت والأردن (١٩٦٣) . وفي ١٩٦٣/١١/٩ وقعت موسكو مع الكويت الحديثة الاستقلال إتفاقية تعاون إقتصادي وتقني في مجالات صيد السمك وتكرير مياه البحر ومكافحة التلوث والتدريب المهني .. لم تقم دولة الامارات في تلك المرحلة ، بل ١٤ شهرا بعد وفاة عبد الناصر ، بينما كانت موسكو قد بدأت تخطط ، لا لمزيد من التوسع في نفوذها بل للدفاع عن مواقعها المهددة . وعندما سقطت بعض هذه المواقع ، وتزامن ذلك مع بروز سريع مدهش لنفوذ الدول النفطية ، حاولت موسكو التأقلم مع الواقع الجديد فاستبدل شعار مواجهة « الدول الرجعية » تدريجيا ، بصورة متسقة تضاءلت في صياغتها أهمية الخيارات الأيديولوجية الداخلية للدولة المعنية . فتم الاعتراف بسرعة بدولة الامارات بينما توصلت موسكو إلى توقيع صفقة سلاح مع الكويت ، بل أخذت موسكو المبادرة في ١٩٧٢/٩/٢٧ بتوجيه برقية تهنئة للملك فيصل بمناسبة اليوم الوطني السعودي. وفي خطوة متقدمة نحو دول النفط المحافظة تبنت موسكو تدريجيا مقولة «التضامن العربي» غداة حرب ١٩٧٣، ورأت فيه سلاحاً ضد الغرب، ناجعا. وقد بلغ هذا التقارب ذروته حين اتهمت وكالة تاس وكالة المخابرات الأمريكية باغتيال الملك فيصل . وفيما يخص الامارات ، فإننا لا نشهد تحركات خاصة بها دون غيرها من الخماسي النفطي غير المعترف بموسكو (السعودية ، عمان ، قطر ، البحرين) إلا أن موسكو أيدت قيام الاتحاد واعترفت بسرعة بالدولة الجديدة ورحبت في ١٩٧٥/١٢/٢ بفقرة في خطاب الشيخ زايد تدعو إلى الصداقة مع كل دول العالم الصديقة بما فيها الاتحاد السوفياتي[٢٢].

وقد استفادت دولة الامارات ، كاعضاء أوبك الآخرين ، من تأييد الاتحاد السوفياتي لها . ففي المرحلة المبتدئة في ١٩٧٣/١٠/٦ ، أصبحت موسكو تتحاشى التفريق داخل الأوبك بين « التقدميين والرجعيين » لتندد بـ« سعي الاحتكارات النفطية إلى إستغلال كل محاولات الشعوب الدفاع عن حقوقها المشروعة ونضالها من أجل إستقلالها الوطني وتحقيق سيادتها على مواردها الطبيعية إلى استغلال كل ما ذكر لزيادة أرباحها » . وهي دعت أوبك لاحقا إلى أن تتفهم « أن نضالها ضد التسلط يلقى التفهم والدعم الفعلي من قبل دول الأسرة الاشتراكية » .

ثم أتت إتفاقية كمب ديفيد لتعطي مبررا جديدا لموسكو للتقارب مع مجموعة هذه الدول ، بدءا بالترحيب بمشاركتها النشطة في قمة بغداد . إلا أن « حملة الملاطفة » كانت مركزة للغاية على السعودية ، وفي ذلك إعتراف سوفياتي ضمني أن الرياض ، كما يقال ، تملك « مفاتيح » النظام

---

(٢٢) اصبحت المراجع عن موقف موسكو من المسألة النفطية عديدة جدا . سنكتفي هنا بالاشارة إلى أحدها ، بالنظر إلى المستوى الرفيع لمصادره الوثائقية (وإلى مصدره الاسرائيلي) ، وهي دراسة سبيكلر في Y. Roi, ed., **The Limits to Power** (London: Croom Helm, 1979), pp.96- 126. كما يمكن للقارىء أن يعود إلى سلامة ، « السعودية في سياسة موسكو العربية »، **دراسات عربية** ، السنة ١٥ (آب/ أغسطس ١٩٧٩) ، العدد ١٠ ، ص ٢٧ ـ ٤٩ .

الفرعي . كان يمكن طبعا إتباع تكتيك مختلف بأن تحاول موسكو اختراق المجموعة من خلال الدول الصغيرة لا من خلال الدولة الكبرى في النظام الفرعي . لكن موسكو إختارت ، خط محاولة الولوج إلى النظام الفرعي من مركزه لا من أطرافه ، لتقديرها ، على الأرجح ، أن إثارة شكوك حول إحترام الدول الصغيرة المستتبعة لقاعدة عدم التعامل مع السوفيات ، كان يؤدي إلى نتيجة عكسية ، بحيث تضطر الدول الصغيرة إلى مزيد من التعبير عن ولائها للدولة الكبرى (السعودية) . ويشير هذا التكتيك السوفياتي ، المتجاهل إجمالا لامارات الخليج نفسها (خارج الكويت طبعا) إلى إعتراف بمدى قوة الهيمنة السعودية عليها . فإن أدى التكتيك الأول إلى لا نتيجة أو إذا بدا أن هذه الهيمنة قابلة للضعضعة ، يمكن تصور عودة موسكو إلى التكتيك التقليدي ، القاضي بمحاولة الولوج عن طريق الأطراف (اليمن طبعا ، وبعض الامارات إن أمكن) .

أما الهدف من المناورة فهو طبعا إضفاء شرعية قانونية وسياسية ، (تترجم إن أمكن بإقامة علاقات دبلوماسية) على الوجود السوفياتي في المنطقة . قد يرافق ذلك إتفاق تقني هنا ، أو إتفاق تجاري هناك ، إلا أن الجانب الشكلي من الاعتراف يبدو أساسيا في هذه المرحلة .

ومن الأمور الطريفة تبرير المسؤولين في دولة الامارات لعدم وجود علاقات مع الاتحاد السوفياتي بالقول : « نحن دولة فتية ولم يمر بعد الوقت الكافي لاقامة علاقات مع جميع الدول وعلينا أن ننتظر حتى نكمل بناء بيتنا قبل أن نستقبل الضيوف » . ليس في هذا التبرير أي موقف مبدئي سلبي من العلاقة مع السوفيات بقدر ما هو إخراج لموقف سلبي حالي أسبابه خارج الحدود . غير أن أياما قبل نهاية ١٩٧٩ ، دخل حوالي ١٠٠٠٠٠ من الجنود السوفيات أفغانستان وبدأ الحديث بجدية ، بل بقلق ، عن إمكانية إستفادة موسكو من الأوضاع الداخلية غير المستقرة في إيران للولوج إلى الخليج ، وتوالت التصريحات عن « مأساة الشعب المسلم » في أفغانستان كما عن ضرورة حماية الخليج ، ماذا كان موقف دولة الامارات من كل هذا؟ عبّر رئيس الدولة عنه بقوله: «إن على العالم أن يعلم بوضوح ان دول الخليج ليست في حاجة لأي حماية وهي ترفض التحالفات العسكرية وأن مسؤولية حماية المنطقة تقع على عاتق ابنائها وهي تحاول أن تعيش في سلام بعيدا عن المواجهات الدولية غير المثمرة » . ماذا عن أفغانستان ، الواقع أن صوتين متميزين سوف يسمعان . الأول ، قد يكون المثل الأفضل عليه ، هو تصريح وزير النفط في الدولة « بأن هدف التدخل السوفياتي هو نفط الخليج ، وان ما تسعى إليه موسكو فعليا ، هو الوصول إلى آبار النفط والسيطرة عليها (١٣/١/١٩٨٠) » . ويتشابه هذا الموقف القاسي من مواقف متكررة عبر عنها الشيخ أحمد زكي يماني . أما الصوت الآخر ، فكان صوت رئيس الدولة الذي اتخذ موقفا متشائما من إمكانية تغيير سير الأمور في افغانستان ، كما أنه مال إلى التخفيف من أهمية الموضوع بمجمله : « ... إن ما حصل هناك له مقدمات وخلفيات منذ عهد الملك وليس منذ تولي الرئيس الحالي لأفغانستان أو من كان قبله .. سبق أن عبرنا عن استنكارنا للغزو السوفياتي الذي تعرضت له أفغانستان لأنه يمثل تحديا صارخا للأمة الاسلامية واستخفافا بالغا بالاسلام والمسلمين ، ولا شك أن استنكارنا شيء جديد وأن ما وقع في أفغانستان سابق وقديم بدأ برحيل الملك وتصاعد الوضع خطورة . وكان من الأفضل أن تتم مواجهة هذا الوضع منذ البداية وقبل أن يستفحل ويزداد سوءاً »(٢٣) .

---

(٢٣) أنظر : « حديث صحفي خاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة حول عدد من القضايا الهامة ،» **مجلة دراسات الجزيرة العربية والخليج** ، العدد ١٩ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، =

(ج) مع الولايات المتحدة ، العلاقة الاقتصادية بالاتحاد ، أهم بكثير منه على المستوى السياسي . فدولة الامارات ، التي تنتج ما يقارب المليوني برميل من النفط يوميا ، ليست دولة عادية بالنسبة للدولة الأكثر استهلاكا (بكل المقاييس) للنفط في العالم والأكثر إنخراطا (سياسيا ، ومن خلال الشركات) في النظام النفطي . ثم أن الجزء الأكبر من ودائع الدولة بالعملات الأجنبية هي بالدولار ، كما بلغت واردات الدولة من المنتجات الأمريكية سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، مبلغ نصف مليار دولار أمريكي ، بينما يمثل النفط المصدّر من دولة الامارات إلى الولايات المتحدة ٤,٥ بالمائة من الواردات النفطية الأمريكية .

إلا أنه يمكن لدولة الامارات أن تعبر عن نفس الاحراج الذي يبرز في تصريحات معظم الأقطار العربية النفطية ، حتى السعودية ، حول تركيز واشنطن على العلاقات الاقتصادية بهذه الأقطار دون أخذ بعين الاعتبار فكرة تطوير العلاقات السياسية . وقد عبرت الحكومة الأمريكية مؤخرا عن موقفها السياسي والعسكري من الدولة كالتالي : « إن أمن الدول المشاطئة للخليج الفارسي وتطورها المنظم ، أمران مهمان للمصالح القومية الأمريكية لقد أيدت الولايات المتحدة وهي ما زالت تؤيد نمو حكومة فيديرالية نافذة وقدرة دفاعية مناسبة . ولقد لعب القطاع العسكري وما زال دورا مهما في إندماج الاتحاد . كما اتخذت دولة الامارات دورا مسؤولا في التحركات الهادفة نحو تعاون أمني إقليمي بين دول الخليج الفارسي المعرضة كلها للأزمات ، من جراء الوضع الايراني الراهن . إن مصدري السلاح الأساسيين نحو دولة الامارات هم البريطانيون والفرنسيون إلا أننا نرغب في أن نكون إيجابيين إزاء طلبات الدولة المعقولة المتعلقة بحاجاتها الدفاعية . إن برنامج مبيعات السلاح الأمريكية لدولة الامارات يكاد لا يذكر . لكن ، بالنظر إلى نمو التوتر في المنطقة ، فإننا نتوقع مزيدا من الطلبات السلاحية من دولة الامارات ... وحتى الآن ، فإن الأسلحة التي قبلنا ببيعها لدولة الامارات لن تدخل قدرات جديدة للمنطقة كما أن الكميات المباعة لن تكفي لخلق أي تأثير على الحد من الأسلحة . وليس هناك حاجة حاليا لطلب كميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة»[٢٤].

دون الذهاب بعيداً في مجال تفسير النصوص ، يمكن القول إن واشنطن تعترف بميزان القوى الاقليمي ، ترى بوضوح أن الاندماج الداخلي لم يزل غير مكتمل ، حتى في المجال العسكري وأنها تعادي بشكل طبيعي التيارات المعادية للاندماج ، لأن التيار الأساسي في الدولة هو في موقع الصديق ، بينما قد يلجأ الطرف الساعي للانفصال إلى قوى إقليمية معادية لواشنطن لدعمه ، أو حتى للاتحاد السوفياتي . ويمكن القول أيضاً من الناحية المنطقية ، أن واشنطن تنظر بعين الرضى إلى إتباع الدولة للخطى السعودية في المجالين النفطي والسياسي . ثم إن واشنطن ، كما برهن بيتر أوديل ، تتبع في الاجمال سياسة الدفاع عن الأوضاع القائمة في المناطق النفطية ، وعن الحدود التي خلفها الاستعمار في دول العالم الثالث . ويتلاءم هذان التوجهان مع وجود وسياسة دولة الامارات[٢٥] .

= ص ١٥٤ ـ ١٥٧ ، و« حديث صحفي خاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة (مقتطفات) »، **مجلة دراسات الجزيرة العربية والخليج** ، العدد ٢٣ (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، ص ٢١٢ ـ ٢١٣ .

(٢٤) من مشروع موازنة سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، وسوف تنشره مؤسسة الأبحاث العربية قريبا باللغة العربية في سلسلة « دراسات استراتيجية » .

(٢٥) هناك تفسيران حول الدور المتوقع لدولة الامارات العربية في الحملة التي تشنها الولايات المتحدة للحصول على قواعد عسكرية ثابتة في المنطقة ، والتي عبر عنها كسينجر في الأيام الأولى من ١٩٨١ بقوله : « إن قوة تدخل سريع متواجدة =

يعلب الخيار الأوروبي في هذا المجال ، دورا تنويعيا لأحادية مقولة لانسندون بشكلها الحديث . يظهر هذا عندما يتكلم رئيس الدولة عن « الثقة الكبيرة التي تتمتع بها فرنسا بين دول الخليج »[٢٥] . أو عندما يتكلم عن تلك العلاقة بقوله « الحوار العميق والمتصل والعلاقة الشخصية الطيبة التي تربط بيننا »[٢٦] . بالعكس ، الموقف من الدول الكبرى حاد ، دون أن يشار طبعا إلى عدم التوازن الفعلي بين الدولتين العظميين في منطقة الجزيرة والخليج .

إن لدولة الامارات حرية أكبر واستعداد أقوى للتعامل مع الدول المتوسطة ذات الاهتمامات الاقتصادية الكبرى منه مع الولايات المتحدة . وقد تكون التجارة الخارجية للدولة أحد المؤشرات على ذلك (ولو أنه لا يجب أبدا إعطاء صفة مطلقة لهذا المؤشر) . فقد ارتفع حجم الواردات من الولايات المتحدة من ٢٣٢ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ٥٠١ مليون دولار سنة ١٩٧٧ ، بينما ارتفعت بالمقابل واردات الدولة من اليابان من ٣٢٢ مليون إلى ٩٢٣ مليون دولار ومن ألمانيا الاتحادية من ١١٦ مليون إلى ٤٢٣ مليون دولار ومن بريطانيا من ٢٧٥ مليون إلى ٧٣٢ مليون دولار . هذا وقد حصلت فرنسا في السنتين الأخيرتين على عقود ضخمة في مجال التصنيع والتسلح ، بينما تبدو بريطانيا إجمالا قادرة على الاحتفاظ بموقعها المميز . هذا ولليابان في دولة الامارات ، موقع نفطي وغازي (من خلال إتفاقيات عديدة لا مجال لحصرها هنا) ليس لها في أي بلد خليجي آخر . وقد بلغ حجم صادرات النفط والغاز من دولة الامارات إلى اليابان سنة ١٩٧٧ ، ٢,٤ مليار دولار ، تليه الولايات المتحدة (١,٤ مليار) ففرنسا (١,٢ مليار) .

(د) وفي الواقع فإن تبعية الدولة إزاء النظام الدولي تتعدى بكثير حدود « التبعية المتبادلة » المعترف بها في المرحلة المعاصرة من مسار هذا النظام . وأوجهها عديدة ، ويمكن لكل منها أن يكون سلاحا خطيرا تزيد أهميته ، على تأثير الدولة على النظام النفطي والنقدي ، المتأتي من إنتاج مليوني برميل من النفط يوميا ومن عائداته . فلا تزيد مساحة الأرض المزروعة مثلا عن ٥ بالمائة فيما بلغت قيمة الواردات الغذائية سنة ١٩٧٧ ، ٤٦٥ مليون دولار وهو مبلغ يفوق أكثر من ١٧ مرة المبلغ المماثل لسنة ١٩٦٨ . والرقم يكاد يكون خياليا إن قورن بعدد سكان الامارات المقدر لسنة ١٩٧٧ والذي لم يزد آنذاك عن ٧٠٠٠٠٠ ، مما يعني ٦٦٤ دولارا من الواردات الغذائية لكل فرد . هذا وتخضع مشاريع التصنيع لنفس العوائق التي أصبحت معروفة عن دول الخليج النفطية ككل : منافسة مع مشاريع مماثلة في دول مجاورة ، عدم وجود القدر الكافي من العمالة ، والماء والمواد الأولية ، ضرورة إعتماد التكنولوجيا المستوردة الصعبة التأقلم والتطوير محليا ، عدم ثقة الأطراف الخارجية المطلوب منها المشاركة في فائدة المشاريع الصناعية الخليجية الخ ...

= على بعد ١٠٠٠ كيلو متر من الشرق الأوسط لا يمكن أن تكون سريعة » . الواضح أن هناك تركيز على عمان (نظرا لموقعها ، ولتوقع تجاوبها) ، ربما على البحرين (حيث لم تتوقف « التسهيلات ») وعلى السعودية ، وهي « مفتاح » القبول والرفض ، كما يمكن أيضاً ، في حالات القلق الشديد أن تعيد النظر من موقفها الرافض للقواعد . أما الامارات ؟ هناك تيار أول يقول أن واشنطن تهتم جدا لامكانيات ثبات النظام داخليا قبل اختيار مكان لقاعدة . وهناك تيار ثان يرى إن الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة للحصول على قواعد عسكرية قد دفعتها للضغط على عدد من إمارات الدولة ، للحصول على قاعدة . وقد حدث ، سابقا لغط صحفي حول استعداد رأس الخيمة لتأجير مينائها ، بينما يشير صحافيون اليوم إلى الامكانيات المرفئية الهائلة في دبي ، والتي تتعدى بكثير الحاجة المعقولة إليها (ما مجموعه ١٠٦ أرصفة) .

(٢٦) **الاتحاد** ، ٦ آذار / مارس ١٩٨٠ .

أما الافتقار إلى اليد العاملة ، الماهرة أم لا ، فهو أحد الأشكال الدراماتيكية من التبعية التي تصل في دولة الامارات إلى ما يمكن على الأرجح إعتباره حدودها القصوى العالمية . تفيد دراسة بيركس وسنكلر المعروفة مثلا أن العمالة المحلية في دولة الامارات لا تزيد على ٤٥٠٠٠ من أصل ٢٠٠٠٠٠ مواطن (١٩٧٥) . لذا فإن ٨٥ بالمائة من العمالة أجنبية (٢٩٦٥٠٠ سنة ١٩٧٥) . أقل من ربع العمال الوافدين كانوا سنة ١٩٧٥ عربا ، ١٠ بالمائة من جنسيات مختلفة و٦٥ بالمائة من الآسيويين . والواقع إن دولة الامارات تميزت منذ الأساس بنسبة الآسيويين في عمالتها الوافدة بحيث كان ٥٧ بالمائة من مجمل الآسيويين العاملين في الوطن العربي في هذه الدولة وحدها . لذا فإن ارتفاع نسبة الآسيويين الذي سجل مؤخراً ليس إلا تكريسا ، في دولة الامارات ، لممارسة سابقة ، علما أنه إلى جانب الجنسيات التقليدية (هند ، باكستان ....) ارتفع عدد الآتين من الشرق الأقصى في الخليج من ١٥٠٠٠ لسنة ١٩٧٥ إلى ١٦٠٠٠٠ سنة ١٩٧٩ . هذا وفي دولة الامارات مشروعان على الأقل (جبل علي في دبي والرويس في أبو ظبي) ، سوف يؤديان ، إن تم تنفيذهما ، إلى ارتفاع دراماتيكي في أعداد وفي هوية العمالة الوافدة . فمن المقدر مثلا أن تضم « مطوقة » جبل علي وحدها ٩٣٦٠٠ من العمال الوافدين و١٦٠٠٠٠ من الأجانب المشاركين . ويقدر حجم العمالة سنة ١٩٨٥ في دولة الامارات بأكثر من نصف مليون شخص وهي لن تضم أكثر من ٦٠٠٠٠ من المواطنين . وليس سرا أن غير المواطنين يشغلون في معظم الأحيان أعمالا خطيرة في الدولة ، بل في قواتها المسلحة التي تضم في قيادتها عددا كبيرا من الضباط العرب المعارين ومن الاجانب .

إن في هذا التطويق الفعلي للسكان المحليين بالوافدين ، عربا وأجانب ، إرتهانا عمليا للارادة الخارجية . إن التنوع الكبير نسبيا في جنسيات الوافدين ، يخفف ولا شك من أهمية هذه الملاحظة الأولية ، كما أن تواجد أعداد كبيرة آتية من دول غير مجاورة ، تجعل أمر ارتباط ضغط خارجي بوسائل إضعاف داخلية ، صعبا ، ولو أنه يمكن التساؤل ، بالنظر إلى توتر العلاقات أحيانا مع عمان ، وإلى إحتمالات تطور الوضع في بلوشستان منذ التدخل السوفياتي في أفغانستان ، حول الدور الذي يمكن للبلوش لعبه في الداخل .

(هـ) وإن كان بالامكان التحدث عن خط فكري إستراتيجي في الدولة المركزية ، لأشرنا إلى أنه هناك رفض مبدئي لمفهوم ميزان قوى . فدولة الامارات تؤمن بالتفاهم بين جميع الشعوب المختلفة وصولا لاسعاد البشرية جمعاء . هذا هو الهدف الأسمى ، وهو طوباوي ، ونادر جدا في التخاطب بين الدول . على الصعيد الاقليمي ، « لا تؤمن دولة الامارات بالمحاور العربية » وعلى الصعيد العالمي ، « يجب أن يكون الانحياز دائما إلى جانب الحق والعدالة » . فالمسألة ليست إذن في موازين قوى ، والدولة تتجنب إستعمال سلاحها الوحيد في العلاقات الدولية : « لا ننظر إلى النفط كشيء يستخدم للضغط أو لفرض الآراء على الآخرين لاتباع وجهات نظرنا » . ومن جانب آخر فهي طبعا متحمسة لنزع السلاح ولاقامة العلاقات الدولية على مبادىء المساواة والتعاون بل هي « تدعو إلى عدم التكتل **ورفض الأفكار التي تقول بأن السلام الدولي يمكن أن يستند إلى توازن في القوى**»[٢٧].

ولا يخلو النظر إلى علاقات الشمال في الجنوب من الطوباوية . يقول رئيس الدولة : « الحقيقة

---

(٢٧) مقابلة لوزير الدولة للشؤون الخارجية في: **درع الوطن** ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

أن الدول الصناعية تستنزف بترولنا وثرواتنا وإنطلاقا من ذلك يجب ألا يتحامل الصديق على صديقه بل يجب أن يحاوره ويناقشه في الخلافات حتى تكون العلاقة بين الطرفين متكافئة وعلى اساس الحوار والتفاهم ... انني أطالب الدول المستهلكة للبترول بالقيام بجهد فعال لاصلاح مسار الاقتصاد العالمي حتى يمكن لبعض دول الأوبك أن تستمر في دورها المعتدل ... ويجب أن تكون العلاقات تبادلية بين الطرفين بل علاقات متوازنة بين الجميع وليس بها إجحاف لأي طرف»[٢٨].

خلاصة

يقول ديفيد فيتال : « إن وضع دولة صغيرة ترغب بالاحتفاظ باستقلاليتها وبهويتها السياسية ، لا يخلو من المأساوية »[٢٩] ، والمأساة في أصلها نتاج محاولة ، فاشلة ، لمواجهة أمر لا مفر منه ويمكن توقعه منذ البدء . إن ما حاولنا أن نقوله فيما سبق لم يكن إلا إشارة إلى الأوضاع البنيوية الصعبة لدولة الامارات العربية في النظام الدولي الراهن . ولو أن النفط وموارده ، قد تجنح بالمراقب المنذهل أمامها إلى نسيان ما قبل النفط وما بعده .

كأي دولة صغيرة ، تبدو دولة الامارات شديدة التأثر بجوارها المباشر . وقد قلنا إن ذلك يزداد حدة من خلال إنتمائها إلى نظام محلي أول ذي بنية هرمية (الجزيرة العربية) وإلى نظام محلي ثان ذي بنية تنافسية ـ صراعية (الخليج) كما إلى نظام إقليمي ، من سماته الأساسية في فترة نشوء الدولة وحداثتها ، تفككه التدريجي إلى عدد من النظم المحلية ، وفقدان الدول الصغيرة (كما الكويت سنة ١٩٦١ مثلا) دعم دولة إقليمية غير مجاورة مباشرة تأثير الجوار المباشر ، يؤدي في نتيجته إلى شبه إستقالة للدولة الصغيرة على المستوى الدولي . وقد ظهر بوضوح الآن أن العناصر الاقليمية هي المكون الأساسي لخيارات الدولة النفطية والدولية ـ الشاملة .

وكأي دولة مركبة ، لم يحدد فيها بوضوح الخط الفاصل بين « الداخلي » و« الخارجي » ، تعيش دولة الامارات ، مأساة الازدواجية المستمرة . فتضطر الأجهزة المركزية الناشئة ، والعنصر المكون الهيمني الذي يدعمها ، إلى القبول عن غير قناعة ، بتدخل مستمر للأقطاب الاقليمية في شؤونها الداخلية ، معتمدة على هذا أم ذاك من العناصر الداخلية المكونة .

إزاء هذين العنصرين الأساسيين ، بدت سياسة دولة الامارات ، في جوهرها ، وكأنها تسير وفق القاعدة : « إن التدخل ومقاومة التدخل ، هما مكونا دينامية علاقة دولة صغرى بدول أكبر » . وإذا كان الأمر كذلك ، فميزان القوى بين الدول ، ليس أفضل علاقة يمكن لدولة صغيرة أن تبني عليها سياستها الأقليمية والدولية ، لأن هذا الميزان مائل بالضرورة لغير مصلحتها . لذلك فليس من الخطأ القول بأن « المسلك المميز لدولة صغيرة هو مسلك معادي لمفهوم ميزان القوى » .. فالدولة الصغيرة ، في تحديدها، هي تلك « الدولة غير القادرة، لا على المستوى الاقليمي ولا على المستوى الدولي ، على فرض إرادتها السياسية ، او على حماية مصالحها الوطنية من خلال ممارسة ضغوط لعبة القوى »[٣٠] . لذا ، تضع الدولة الصغيرة نفسها ، قدر المستطاع ، خارج لعبة صراع القوى ، وكأن هذه اللعبة غير موجودة . ففي رؤية الدول الصغيرة لذاتها وللعالم ، قدر طبيعي من المثالية لا بل من الطوباوية ومن التركيز

---

(٢٨) في مقابلة في **الرأي العام** (الكويت) ، ٦ آذار / مارس ١٩٨٠ .

(٢٩) انظر : Schou and Brundtland, **Small States in International Relations**, p.27.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٣١ ، ٣٣ ، ٥٨.

المستمر على مثل عليا للتعامل بين الدول ، بل على القوانين البديهية ، المعتدى عليها باستمرار ، للعلاقات الدولية ، ويلاحظ القارىء البسيط لخطب رئيس الدولة ، هذا التشديد على الأخوة ، على التعاون ، النابع في آن من الخطر الداهم باستمرار على الوحدة الوطنية ، ومن محاولة تعدي معايير القوة ، وهي أيضاً معايير الواقع .

غير أن هذه الوحدة الداخلية الهشة ، ربما كانت أيضاً ، ضمانة لمستقبل أفضل . ففيها من المرونة ، ما يجعل هذه الدولة الفتية غير مهددة ، مثل غيرها ، بتحرر فجائي عنيف للعناصر المكونة من طوق سلطة مركزية توحيدية جلفة . وقد يكون في هذا التجاهل المتعمد لموازين القوى الاقليمية والدولية ، إعادة إعتبار لحلقة مفقودة من التعامل البسيط ، من الأصالة أيضاً ، في علاقات العرب بالعرب □

النمو الاقتصادي
في دولة الامارات وتأثيره على الاتحاد

د. إبراهيم سعد الدين
أستاذ وخبير في الاقتصاد .

١ ـ تكونت دولة الامارات العربية المتحدة في نهاية عام ١٩٧١ نتيجة لاتفاق ست إمارات خليجية على تكوين إتحاد فيما بينها ليكون إطارا لدولة واحدة تمتد على طول الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية ويحدها خليج عمان من جهة الشرق . وانضمت رأس الخيمة للاتحاد في عام ١٩٧٣ . وقد كانت ظروف الامارات السبع عند دخولها الاتحاد تتصف بالتباين من حيث الحجم السكاني والتركيب الاقتصادي وتوفر الموارد . وقد أبقى الدستور الاتحادي على الأساس المادي لهذا التفاوت عندما اشتملت نصوصه على بقاء الثروات العامة والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة لشعب الامارة وليس لمجموع شعب الامارات . إلا أن الدستور في نفس الوقت قد اعتبر المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لمواطني الدولة جميعهم من الدعامات الأساسية لتسيير المجتمع وأوجب ذلك بالضرورة إتخاذ العديد من الاجراءات على صعيد الاتحاد التي من شأنها إقرار حرية تنقل الاشخاص والسلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين مختلف إمارات الاتحاد . كما أوجب أيضاً ضرورة وضع خطط إقتصادية على مستوى الاتحاد في مجموعة تساعد خلالها الامارات الأكثر غنى تلك الأقل قدرة من الناحية الاقتصادية على تطوير قدراتها وامكانياتها البشرية والاقتصادية .

٢ ـ وكانت الأوضاع الاقتصادية عند بداية إنشاء الاتحاد تشبه إلى حد كبير الأوضاع في الأقطار الخليجية الصغيرة الأخرى في المرحلة الأولى لتدفق النفط فيها . فالمنطقة تفتقر إلى الموارد الطبيعية باستثناء النفط والغاز الطبيعي وبعض الخامات لتصنيع الاسمنت وإنتاج الجير والجبس والطفلة . وكانت دولة الامارات ولم تزل تعاني من قصور شديد في الموارد الزراعية سواء من ناحية توفر المياه الصالحة للزراعة أو من حيث الأراضي الممكن زراعتها أو تهيئتها للزراعة . وكانت الأراضي المزروعة فعلا لا تتجاوز ٣٠٠٠٠ هكتار أو نحو ٤ بالمائة من إجمالي مساحة أراضي الدولة التي تبلغ نحو ٨,٤ مليون هكتار تتركز أغلبها في إمارة رأس الخيمة ، وفي منطقة العين بإمارة أبو ظبي حيث ينتج بعض أنواع الخضروات والفواكه وتنمو أشجار النخيل . وكان الانتاج لا يتجاوز ٢١٥٠٠ طن في عام ١٩٧١ . وكان صيد الأسماك البحرية الذي كان من أهم الأنشطة التقليدية قد بدأت أهميته في الانحسار بعد إقبال السكان ، خاصة الأجيال الجديدة ، على تغيير مهن ذويهم

والانخراط في الأعمال التجارية وبناء العقارات وما إلى ذلك من أعمال . وكان التعداد الكلي للسكان في الامارات لا يصل إلى ٢٠٠٠٠٠ نسمة حيث قدر العدد الكلي للسكان في تعداد ١٩٦٨ بنحو ١٨٠٠٠٠ نسمة . وكان السكان يعانون من انخفاض شديد في نسبة التعليم ونقص شديد في المهارات الضرورية لبناء دولة أو مجتمع حديث .

وقد ظهر النفط بأبو ظبي ودبي وأخيراً في الشارقة ويبلغ إنتاج النفط في أبو ظبي نحو ٨٥ بالمائة من إنتاج دولة الامارات . أما دبي فتساهم بحوالي ١٠ بالمائة من الانتاج ، وتساهم الشارقة بنحو ٥ بالمائة . وتحوي أبو ظبي إحتياطي هائل من الغاز ويصل إنتاجها إلى نحو ٧٨ بالمائة من الانتاج الكلي للامارات . والامارة الوحيدة الأخرى المنتجة للغاز هي دبي التي تنتج النسبة المتبقية .

واستخدمت عوائد النفط ، كما هو الحال في الأقطار النفطية الصغيرة الأخرى ، في محاولة بناء مجتمع حديث ودولة عصرية وتحقيق مستوى مرتفع من الاستهلاك يتمشى مع المعدل الشديد لارتفاع الدخل بالنسبة للفرد الواحد . لقد أدى الارتفاع السريع في الانتاج من النفط والغاز ثم الزيادات المتتالية في الأسعار بعد سنة ١٩٧٣ ، إلى تضاعف العوائد من النفط بأكثر من ١١ مرة ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩ . فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من المحروقات من ٤٠٩٩ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٤٧ ألف مليون درهم في عام ١٩٧٩ . ونتيجة لهذا التدفق السريع للثروة ، فقد تمت عملية التحديث في دولة الامارات بسرعة فاقت المعدلات التي تمت بها في العديد من البلاد العربية النفطية الصغيرة الأخرى . واعتمدت في التحديث ، إعتمادا يكاد يكون كليا ، على القوى العاملة الوافرة من البلاد العربية الأخرى ومن البلاد الآسيوية . مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان في البلاد بمعدلات لم تشاهد من قبل (حتى بالنسبة للدول النفطية الأخرى) ، وقد تضاعف السكان بأكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الخمس التي تلت نشأة دولة الاتحاد . حيث قدر العدد الكلي للسكان في تعداد ١٩٧٥ بنحو ٦٥٤ ألف نسمة[١] . وتوالت الزيادة ليصل عدد السكان في عام ١٩٧٧ إلى ٨٤٠ ألف نسمة . وكانت معدلات الزيادة السنوية خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧ هي كما ترد في الجدول رقم (١) .

وقد شملت عملية التحديث السريعة على :

(أ) إقامة البنية التحتية والهياكل الأساسية ، بما في ذلك الموانىء والمطارات ، وطرق المواصلات والنقل بين الامارات ، وتوفير الخدمات الأساسية للمدن التي نمت بسرعة مذهلة ، وتوفير الماء والطاقة الكهربائية ، وإنشاء شبكة للمواصلات السلكية واللاسلكية .

(ب) نشر التعليم والخدمات الصحية .

(ج) تنمية المدن ونقلها من قرى صغيرة كانت النسبة الكبرى من منازلها مبنية بالطوب اللبن إلى مدن حديثة ذات مبان عصرية تتوفر لها أهم الخدمات الأساسية .

---

(١) انظر : عبد الهادي العوض و عبد الفتاح ناصف ، « تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي » في **ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي ، الكويت ٢٩ نيسان / أبريل ـ أول أيار / مايو ١٩٧٨** (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٨) ، ص ٥٥ .

مستويات ومعدلات النمو السكاني في دولة الامارات العربية للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٧

السكان	عدد السكان (ألف نسمة)				معدل النمو السنوي(٪)		
	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٥/١٩٦٨	١٩٧٧/١٩٧٥	١٩٧٧/١٩٦٨
وطنيون أجانب	١٥٩-١٦٤ ١٦-٢١	١٨٨-١٩٠ ١٣٠-١٣٢	٢٠٢ ٣٥٦	٢١٥ ٦٢٥	٣ -٣,٥ ٥٦- ٥٠	٣,٢ ٣٢,٥	٣ -٣,٥ ٥٠-٤٦,٠
المجموع	١٨٠	٣٢٠	٥٥٨	٨٤٠	-	-	-
نسبة الوطنيين لمجموع السكان(٪)	٨٨,٣-٩١,١	٥٨,٧-٥٩,٣	٣٦,٢	٢٥,٦	-	-	-

المصدر : احتسب من : البنك الدولي ، **تقرير البنك الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، إستعراض للوضع واحتمالات التنمية** (واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٧٨) .

(د) بدء إنشاء عدد من الصناعات التحويلية ، إما للوفاء بالاحتياجات المحلية خاصة في مجال صناعة البناء (الاسمنت) أو من أجل التصدير .

(هـ) تطوير الزراعة وصيد الأسماك .

٣ - إن الموضوع الذي سنركز عليه في هذه الورقة هو دراسة تأثير عملية التحديث السريع على تحقيق مزيد من الاتجاه نحو التكامل والدمج بين الامارات التي اتحدت لتكون الدولة الجديدة . ومن المعلوم ، أن التحديث لا يؤدي بحد ذاته إلى مزيد من الاندماج وإن كانت بعض جوانبه قد تساعد على بناء القاعدة المادية التي يمكن أن تسهل مثل هذا الاندماج إذا ما كان هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية للدولة .

إن التحديث يساعد على خلق الظروف الملائمة للاندماج بقدر ما يساعد على خلق السوق الموحدة في دولة الامارات . وبمقدار ما يؤدي إلى زيادة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية في الامارات المختلفة . ويرتبط ذلك بأمور كثيرة منها نوعية الأنشطة الاقتصادية الجديدة ، ومدى اعتمادها المتبادل على بعضها البعض ومدى ترابطها الداخلي ومدى إعتمادها على الخارج كمصدر للمدخلات وكسوق للمنتجات ، ومقدار إعتماد الامارات المختلفة على خدمات مركزية ومقدار التنسيق في بناء البنية التحتية والهياكل الأساسية . ومقدار ما يتاح التحرك الحر لرأس المال والعمل .

٤ - إن دراسة لعملية التحديث السريع التي تمت في دولة الامارات ، تبين أن هذه العملية قد تمت في إطار ما يمكن أن يطلق عليه سيادة « عقلية الازدهار » و« إحساس الغنى والثروة » . وقد أدى ذلك ، بالاضافة إلى بقاء ملكية الموارد الطبيعية في كل إمارة ملكا للإمارة ذاتها ، واستقلال الامارات بمواردها المالية المحلية (باستثناء ما يخصص عن طريق الميزانية الاتحادية) واستقلال الإمارات بالتخطيط الصناعي لكل منها ، إلى جانب استمرار سيادة الشعور القبلي

والتنافس بين الإمارات ، ومحاولات الاستفادة من هذه التوجهات بواسطة المستثمرين والموردين الخارجيين ، أدى ذلك كله إلى إسراف شديد في الموارد وإلى ازدواج في العديد من المنشآت التي تعمل جميعها أو أغلبها بأقل من طاقتها .

وفي التالي سنحاول تقديم إستعراض سريع لتوجهات النمو في بعض القطاعات الهامة وأثرها في توفير الشروط الضرورية لتكامل إقتصاد الامارات .

٥ ـ في إطار تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية تلعب طرق النقل والمواصلات دورا حاسما في توفير الاتصال بين أجزاء الدولة المختلفة وفي تحقيق التواصل فيما بينها . ومن ثم في بناء القاعدة المادية الضرورية لتوحيد السوق . وقد شهدت السنوات التالية للاستقلال وإنشاء دولة الامارات تطورا سريعاً متواصلا في هذا الاطار . تميز البعض منه بخضوعه لتخطيط مركزي بينما تم الجزء الأكبر بجهود مبعثرة ودون تنسيق مما أدى إلى ازدواج كبير .

لقد تم التوسع في شبكة الطرق بين المدن الرئيسية عن طريق وزارة الأشغال العامة في دولة الاتحاد التي كانت مسؤولة عنها . وقد أدى ذلك إلى نشوء شبكة من الطرق التي ربطت بالفعل بين المدن الرئيسية في دولة الامارات بطرق ذات نوعية مادية جيدة مكنت من الاتصال السهل بين مختلف الامارات ومن إمكان الانتقال للعمل من إمارة إلى أخرى وإمكان إستخدام الشاحنات والطرق البرية للنقل السريع بين الموانىء والداخل . والآن بعد أن استكملت المهمة الرئيسية وهي بناء الشبكة الرئيسية للطرق ، فإن الاهتمام يتركز على بناء طرق فرعية مغذية ليمكن الاستفادة من الطرق الرئيسية إلى أقصى حد ممكن . وتقع مسؤولية بناء الطرق المحلية في كل إمارة على الحكومات المحلية . ولذا يتأثر التطور فيها بمدى القدرات المالية للامارات ومدى المساعدة الاتحادية للامارات الفقيرة في هذا المجال .

وكان قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من القطاعات الأخرى التي تم تحويلها بنجاح وبطريقة شبه كاملة إلى قطاع اتحادي . فقد أنشئت مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في دولة الامارات في آب / أغسطس ١٩٧٦ ، بمشاركة بين الحكومة الاتحادية (بنسبة ٦٠ بالمائة) وبين شركتين أجنبيتين ، وبقيت رأس الخيمة وحدها دون أن تنضم إلى المؤسسة[٢] . وقد تم توسيع وتنسيق الشبكة الداخلية وتطويرها . وبالرغم من أن الشبكة الدولية التابعة للمؤسسة كانت كافية لمواجهة كل النمو في حركة الاتصالات الدولية في المستقبل المنظور ، فإنه قد بدىء في إنشاء ثلاث محطات أرضية جديدة مما أدى إلى خلق طاقة فائضة كبيرة . وعلى العكس من الحال بالنسبة لطرق النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية فإن التوسع في الموانىء والمطارات قد تم بطريقة غير منسقة إلى حد كبير مما أدى إلى توسع زائد عن الحاجة وإزدواجية في المنشآت . ويتوفر لدى دولة الامارات الآن فائض من طاقة الموانىء . وتوجد أربعة مطارات دولية في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة ، وتنفذ مشاريع لبناء مطارات أخرى في أبو ظبي ودبي والعين والرويس وستكون هذه المنشآت أكثر من كافية لمواجهة أية توسعات منظورة في الطلب مستقبلا .

---

(٢) البنك الدولي ، **تقرير البنك الدولي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، إستعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية** (واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٧٨) ، ص ٤٠ .

٦ ـ كذلك لعبت الدولة الاتحادية دورا رئيسيا في توفير الماء والكهرباء في الامارات المختلفة بما فيها المناطق الريفية في الشارقة ورأس الخيمة وإمارة عجمان وأم القيوين . وتعتمد زيادة توفر الماء على تركيب مصانع لتحلية مياه البحر والتي تتم عادة مع بناء محطات توليد الكهرباء . ويقدم الماء والطاقة الكهربائية للمستهلكين بدعم كبير مما يؤدي إلى اتجاه للشكوى من الاسراف في استهلاكهما . وتوفر مصانع تحلية المياه الحالية كميات من المياه تغطي معظم احتياجات المدن ، وإن كان بعض مياه الشرب في المدن يتم الحصول عليها من آبار في المناطق النائية يتم ربطها بالمدن بأنابيب مياه كما هو الحال بالنسبة لمدينة العين . وينفذ حاليا مشروع لزيادة الامداد بالمياه عن طريق مصنع لتحلية المياه بالقرب من دبا وسوف تمد خطوط أنابيب لتوزيع المياه منه إلى مناطق اخرى متعددة في قلب البلاد . ويجري إجراء مسح لموارد المياه المتاحة لوضع خطة عامة إتحادية للمياه تسترشد بها الامارات المختلفة في صياغة السياسة الخاصة بكل منها .

ورغم ازدياد إستهلاك الكهرباء بحوالي ٤٠ بالمائة سنويا فقد ظلت طاقة توليد الكهرباء المتاحة في الامارات متقدمة كثيرا على الطلب باستثناء بعض النقص في الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية في الشارقة ورأس الخيمة وإمارتي عجمان وأم القيوين والتي تقع ضمن مسؤولية وزارة الكهرباء والماء الاتحادية . وهناك اتجاه إلى إنشاء شبكة كهرباء إتحادية تمكن السلطات من بناء محطات كهرباء على نطاق واسع وفي المناطق الأكثر ملاءمة من الناحية الاقتصادية .

٧ ـ وقد لعبت السلطات الاتحادية دورا أساسيا في نشر التعليم والخدمات الصحية . وقد ارتفع عدد إجمالي التلاميذ بمعدل يبلغ ١٦ بالمائة سنويا في قطاع التعليم العام [٣] . وكان التطوير السريع لنظام التعليم يستهدف الوصول به إلى أكبر عدد من السكان في فترة زمنية قصيرة كما يستهدف القضاء على الأمية ولذلك شيدت المدارس في أماكن كثيرة من المناطق الحضرية والريفية حتى تلك ذات الكثافة السكانية المنخفضة . وأنشأت فصول تعليم للكبار بلغ عدد المسجلين فيها ١٠,١ بالمائة من مجموع عدد التلاميذ الذين كانوا مسجلين في عام ١٩٧٧ . وأنشأت جامعة العين بإمارة أبو ظبي التي بدأت فصلها الدراسي الأول في عام ١٩٧٧ . والتعليم العام في الامارات مجاني ومتاح للوافدين الذين يشكلون معظم المسجلين في المدارس . ويستفيد التلاميذ من جميع الجنسيات من المزايا المادية والعينية التي توفر للتلاميذ في دولة الامارات لتشجيع الالتحاق بالتعليم .

وتتحمل الدولة الاتحادية أيضاً المسؤولية الرئيسية عن توفير الخدمات الصحية في دولة الامارات ، رغم أن دبي إختارت أن تدير نظامها الخاص للمستشفيات والعيادات واعتبرت الاتفاق عليها شكلا من أشكال المساهمة غير المباشرة في الميزانية الاتحادية . وقد وصلت الخدمات الصحية للسكان من المواطنين والوافدين مستوى مرتفعا . وكانت وزارة الصحة في عام ١٩٧٧ تشرف على ستة عشر مستشفى بلغت طاقتها الاجمالية ١٧٩١ سريرا ، كما كانت تشرف على إحدى وستين عيادة وبلغت نسبة الاطباء للسكان أكثر من طبيب لكل ألف من السكان في عام ١٩٧٧[٤] .

---

(٣) المصدر نفسه ، ملحق رقم ٢/٢/١ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

وسواء في حال التعليم أم في الخدمات الصحية ، فمن الواضح أن وصول الخدمة لكل السكان يعتبر في الامارات الهدف الأول والأسمى ، وأن التكلفة لا تلعب دورا أساسيا في تحديد أو تقييم الخدمات المقدمة ، مما يؤدي إلى ارتفاع شديد في الكلفة خاصة بالنسبة للخدمات التي تقدم للمناطق القليلة الكثافة السكانية .

٨ ـ من الاستعراض السابق للجهود في مجال تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية يمكن القول أنه بالرغم من بعض التكرار والازدواج الناتج عن إنعدام التنسيق في بعض الأحوال ، والتنافس بين الامارات في المشروعات « المظهرية » في أحوال أخرى ، فإن دولة الامارات قد نجحت منذ تكوينها في مد وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى جميع سكانها ، بما في ذلك سكان الامارات الأغنى أو الأقل ثروة . وإنها حققت بالتالي قدرا هاما من تساوي الفرص للمواطنين من أهل الامارات . وقد نجحت أيضاً في إنشاء وتطوير الهياكل المادية الأساسية اللازمة لمزيد من التطور في المستقبل . و إنها سهلت خلال ذلك إمكانيات التطور المتوازن وأقامت الأساس المادي الضروري لنشوء وتطور سوق موحد ومترابط في إطار الدولة .

على أن تحقيق مثل هذا الاندماج في سوق واحدة يبقى مرتبطاً بصفة أساسية بنوعية الانتاج المادي وبتوزيع الأنشطة الاقتصادية بين الامارات ، ومدى الترابط الداخلي بين فروع الصناعات المختلفة في الداخل ومدى إعتمادها على الخارج وهو ما سنحاول فيما يلي استعراضه .

٩ ـ يكوّن إنتاج الصناعات الاستخراجية (إستخراج النفط والغاز الطبيعي) نحو ٨٣,١ بالمائة من مجموع الناتج المحلي لدولة الامارات في عام ١٩٧٩ . ويتركز إنتاج النفط والغاز كما سبق القول في إمارات أبو ظبي التي تنتج ٨٥ بالمائة من مجموع إنتاج النفط في دولة الامارات ، و٨٧ بالمائة من الغاز ، ثم في دبي التي تنتج ١٠ بالمائة من النفط المنتج في دولة الامارات ، و١٣ بالمائة من الغاز . وأخيراً الشارقة التي تنتج النفط فقط بنسبة ٥ بالمائة . ويتم تصدير كل النفط المنتج في شكل خام تقريبا حيث إن طاقة المصفاة الوحيدة في أم النار تقل عن ١ بالمائة من الانتاج الخام . وقد تضاعفت قيمة الناتج من هذه الصناعة بنحو ١١ مرة خلال السنوات ١٩٧٢ حتى ١٩٧٩ .

١٠ ـ ولا يؤدي النشاط الزراعي ونشاط الصيد إلا دورا ضئيلا في الانتاج السلعي حيث تبلغ مشاركة قطاع الزراعة والغابات والصيد في الناتج السلعي ٠,٩ بالمائة فقط من مجمل الانتاج السلعي ويعتبر القطاع أصغر القطاعات السلعية مقاسا بمساهمته في الناتج الاجمالي . ويتركز الانتاج الزراعي بصفة أساسية في إمارة أبو ظبي ورأس الخيمة . وتلقى الزراعة إهتماما كبيرا من حكومة دولة الامارات التي تتوخى أهدافا سياسية وإجتماعية من هذا الاهتمام بصفة أساسية . وتهدف سياسة الحكومة في قطاع الزراعة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية من الماء والأرض ، وخلق ظروف تشجع على بقاء المزارعين المحليين في أراضيهم وإنتاج أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية محليا ، وأخيراً تنويع مصادر الحصول على الدخل .

وتساعد الحكومة على تطوير الزراعة عن طريق السعي لزيادة المتوفر من مياه الري واستخدام تكنولوجيا متطورة تساعد على الاقتصاد في إستهلاك المياه في الزراعة واستبدال الري بالغمر والخطوط الذي كان سائدا فيما سبق، بنظام الري بالرش والتنقيط. وهناك عدد من محطات

التجارب التي انشئت بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة الدولية بهدف تطوير تكنولوجيا الانتاج . ولا يبدو أن التحليل الاقتصادي وتحليل التكاليف يلعب دورا أساسيا في تحديد مشروعات التطوير الزراعي ، بل إن الأهداف الاجتماعية والسياسية لها أولوية في هذا المجال . ويبدو ذلك واضحا بشكل خاص في إمارة أبو ظبي حيث يمنح الحاكم الأرض للمزارعين طول حياتهم ويقدم لهم مجانا معظم عناصر الانتاج المتغيرة ويتم شراء المعدات الرأسمالية على أساس تقديم ٥٠ بالمائة من تكلفتها كمنحة من الحكومة ، ويغطى الباقي بقرض بلا فائدة من الحكومة . ويتم حفر الآبار دون كلفة للمزارع كما أن صيانة معداته تتم مجانا باستثناء دفع قيمة قطع الغيار . ومعنى ذلك أن المزارعين لا يتحملون سوى أجور العمال المستأجرين تقريبا . وتتولى الحكومة إلى جانب ذلك تسويق معظم الانتاج الزراعي لحساب الفلاح .

ويركز الانتاج الزراعي كما سبق القول على إنتاج الخضر والفاكهة . وتستأثر إمارة رأس الخيمة وحدها بحوالي ٧١ بالمائة من المساحة المزروعة بالخضروات وتنتج حوالي ٥٢ بالمائة من إجمالي إنتاج الخضروات بدولة الامارات . وقد ارتفع إنتاج الخضر ارتفاعا كبيرا من حوالي ٢١٥٠٠ طن في عام ١٩٧١ إلى نحو ٥٥٠٠٠ طن في عام ١٩٧٦ . ويتداول الانتاج من إمارتي رأس الخيمة وأبو ظبي في دولة الامارات وإن كان لا يغطي إلا جزءاً محدودا من إحتياجات الاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار .

ويتزايد إستخدام الزراعة للأيدي العاملة من الوافدين ، وإن كان النشاط الزراعي هو النشاط الذي يساهم فيه العمال المحليون بأعلى نسبة . وقد قدر عدد العمال الزراعيين في تعداد ١٩٧٥ بنحو ١٣٥٦٩ عاملا منهم ٧١٩١ من الوافدين والباقي وهم ٦٣٧٨ عاملا يمثلون ٤٧ بالمائة من إجمالي العاملين في القطاع الزراعي من العناصر المحلية .

ويمثل نشاط صيد الأسماك جزءاً من الأنشطة التقليدية التي اعتاد عليها سكان دولة الامارات منذ زمن بعيد . ورغم تحول الجزء الأكبر من السكان عن الصيد فإن تجهيز القطاع بمعدات صيد حديثة وإدخال عنصر التدريب في مهنة صيد الأسماك والاستعانة بالسفن المزودة بالثلاجات قد رفع قيمة الانتاج في هذا القطاع من حوالي٥١ مليون درهم (بأسعار الجملة) في عام ١٩٧٣ إلى نحو ٢١٤ مليون درهم في عام ١٩٧٦ ، وقد قدر الانتاج السنوي في عام ١٩٧٨ بنحو ٣٨٥٠٠ طن من السمك الطازج و٦٠٠٠ طن من السمك المجفف . وقد جرت عدة محاولات فاشلة لتصنيع السمك في إمارات رأس الخيمة وعمان والشارقة والفجيرة ولكنها لم تلاق النجاح . ويبدو أن أحد أسباب الفشل في هذا المجال تعود إلى تنافس الامارات على السيادة على المياه الساحلية وتعدد المشروعات المتنافسة .

١١ ـ وتصل مساهمة الصناعة التحويلية في عام ١٩٧٩ إلى ٤,٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات السلعية . وقد ارتفعت مساهمة الصناعة بمعدل كبير رغم إستمرار ضآلة مساهمتها الكلية . فقد زاد حجم الناتج المحلي الاجمالي من الصناعة التحويلية من نحو ١٧٦ مليون درهم في عام ١٩٧٢ الى نحو ٢٥٣٤ مليون درهم في عام ١٩٧٩ وذلك بالأسعار الجارية . وبالرغم من أن جزءا من الزيادة يعود لارتفاع الأسعار فإن الزيادة الحقيقية تظل كبيرة . ويبدو ذلك أيضاً بصفة خاصة من الارتفاع في العمالة ، فقد زاد عدد المشتغلين في هذا القطاع بنحو ٧٥ بالمائة فيما بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٧ ، حيث ارتفعت أرقام العمالة من ١٩٧٠٠ عامل إلى ٣٤٤٨٥ عامل .

والصناعة هي أحد الأنشطة التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات المحلية في كل إمارة ولا يوجد حتى الآن أية خطة عامة للتصنيع على نطاق الدولة ولم تنجح الجهود التي استهدفت التنسيق بين أنشطة الامارات المختلفة في هذا المجال ، خاصة بين إمارات دبي وأبو ظبي والشارقة التي يتركز بها أغلب الانتاج الصناعي . وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية (بما في ذلك منشآت الصناعة الصغيرة والخدمات الصناعية) في عام ١٩٧٧ ، ٣٢٩٧ منشأة يتركز منها في دبي وأبو ظبي والشارقة على التوالي ٩٧٢ ، ٨٧٥، ٦٢٣ منشأة . أما باقي المنشآت فهي موزعة بين الامارات الأربع الأخرى بنسب متفاوتة. وأقلها هو في إمارتي أم القيوين والفجيرة[٥] .

ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الصناعات ، تلك التي تعتمد بصفة أساسية على النفط والغاز والتي تستهدف التصدير ، وتلك التي تستهدف الوفاء باحتياجات محلية ، وتشمل الصناعات من النوع الأول مصافي النفط ومصانع تسييل الغاز الطبيعي وغاز النفط . ومن المستهدف بناء معامل للتكرير في دولة الامارات تستطيع تغطية احتياجات البلاد من المنتجات المكررة . وقد بدىء في أبو ظبي في نيسان/ أبريل ١٩٧٦ في تشغيل معمل تكرير في أم النار بطاقة ١٥٠٠٠ برميل من النفط يوميا . ويتم تنفيذ مصفاة أخرى في الرويس تبدأ الانتاج في منتصف الثمانينات بطاقة تصل إلى ١٢٠٠٠ برميل من النفط الخام يوميا ، مما سيضمن لأبو ظبي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات المكررة للنفط . وينشأ في جزيرة داس أول مصنع لتسييل الغاز بطاقة ٥٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا لانتاج مليوني طن من الغاز الطبيعي السائل سنويا وذلك بالاضافة إلى ٢٢٠٠٠٠ طن من البنزين الطبيعي و٢٣٠٠٠٠ طن من الكبريت . ويتم إنشاء مصانع لاقتناص وتكرير الغاز المصاحب بواسطة شركة أبو ظبي الوطنية للنفط . وقد تم إلى جانب ذلك دراسة عدة مشروعات لانتاج الحديد الاسفنجي والميثانول وسماد النشادر واليوريا وجميعها تستهدف التصدير ، ولكن قرارا لم يتخذ بعد بشأن وضعها موضع التنفيذ[٦] .

أما في دبي فإن الصناعات الرئيسية المرتبطة بالنفط والغاز هي مصنع لتنظيف وتسييل الغاز ومصنع لصهر الألومنيوم . وتبلغ طاقة مصنع تسييل الغاز ٧٠٠٠٠٠ طن سنويا من الغاز السائل للتصدير وما يتراوح بين ٧٠ ـ ٨٠ مليون قدم مكعب من الغاز الخالي من الكبريت لمصنع صهر الألومنيوم الذي سينتج نحو ١٣٥٠٠٠ طن سنويا . وقد تم تمويل هذه المشاريع بقروض من العملات الأوروبية كما يجري بحث إنشاء مصفاة للتكرير ومصنع للصلب في جبل علي .

وأهم الصناعات الأخرى بدبي هو الحوض الجاف الذي يعتبر من أكبر الأحواض الجافة في العالم والذي يمكنه أن يستقبل ناقلات النفط العملاقة حتى حمولة مليون طن .

أما الصناعات الموجهة لاشباع الطلب المحلي أساسا فهي في الأساس صناعات لمواد البناء ، خاصة صناعة الاسمنت والطابوق. وتوجد مصانع للاسمنت في كل من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة . وبالاضافة لصناعة مواد البناء توجد بعض الصناعات الغذائية وقد سبق لنا الاشارة إلى صناعات الأسماك المنتشرة في أكثر من إمارة والتي لم يحقق أغلبها نجاحا .

---

(٥) إحصاء المنشآت الصناعية الذي أجري في ١٩٧٨/٤/١٥ في دولة الامارات العربية المتحدة .

(٦) البيانات عن الصناعات من تقرير عن التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة في : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية (ايدكاس) ، **التنمية الصناعية في الدول العربية** ، إعداد معهد التخطيط القومي بالقاهرة (القاهرة : ايدكاس ، ١٩٧٩)، ج ٥ ، ص ٤٢٠١ .

يوجد بالاضافة إلى ذلك عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم أساسا بتركيب المعدات المستوردة وتجميع بعض الأجهزة البسيطة وتغليف الأطعمة وتعبئة المشروبات أو التي تقوم بأعمال الصيانة والاصلاح . وكما رأينا سابقا فإن الجزء الأكبر من هذه المشروعات يتركز في أبو ظبي ودبي والشارقة .

ويمكن القول بصفة عامة أن تجربة التصنيع في دولة الامارات العربية لم تزل في مراحلها الأولى إلا أن عددا من الملاحظات قد يكون مفيدا حتى في هذه المرحلة . وأهمها هو غياب أي نوع من الخطة العامة للتصنيع ، والاستناد في إنشاء المشروعات على قرارات متخذة بشأن كل مشروع على حدة بواسطة الامارة صاحبة الشأن إما على أسس إقتصادية أو سياسية . هذا بالاضافة إلى أن الصناعات الرئيسية الكبيرة موجهة أساسا للتصدير والوفاء باحتياجات السوق الخارجي ، والعديد منها يعتمد على إستيراد المادة الخام من الخارج كما يعتمد كليا على العمالة الوافدة ، ولا يستوعب السوق المحلي أي قدر من إنتاجها . وتقام المصانع من هذا النوع في الامارات للاستفادة فقط من تغذيته بالوقود أو بعض الخامات النفطية بأسعار مخفضة . أما بالنسبة للصناعات التي تنشأ أساسا للوفاء باحتياجات السوق الداخلي فالعديد منها موجه أساسا للوفاء بالاحتياجات الخاصة بالامارة أو المدينة . وتستمر الامارات في الاعتماد الكامل تقريبا على الواردات للوفاء باحتياجات سكانها من السلع الصناعية باستثناء بعض منتجات محدودة . ورغم عدم توفر بيانات يمكن على أساسها التعرف على مدى التشابك الصناعي في دولة الامارات إلا أن مراجعة لقائمة الصناعات القائمة والمشروعات التي هي موضع التنفيذ تبرز ضعف التشابك الداخلي إلى حد كبير ليس فقط بين مختلف الامارات ولكن حتى بين الصناعات الموجودة في كل إمارة على حدة .

ويبدو الاعتماد الضخم على الواردات من مقارنة حجم الواردات الاجمالية إلى الاستيعاب المحلي (جملة الانفاق من السلع والخدمات على الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والاستثمارات الاجمالية والتغير في المخزون) ، وقد بلغت هذه النسبة في دولة الامارات ٦٣,٩ بالمائة في عام ١٩٧٧ ، ووصلت نسبة إجمالي الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام ٣٤,١ بالمائة .

١٢ ـ ويكون قطاع البناء والتشييد، القطاع الأخير في قطاعات الانتاج السلعي . وقد شارك في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من القطاعات السلعية بنسبة تبلغ ٩,٩ بالمائة حتى ١٩٧٩ . ويستوعب القطاع أكبر نسبة من العمالة حيث بلغت نسبة العمالة المشتغلة في القطاع نحو ٣٤ بالمائة من مجمل المشتغلين . وجل المشتغلين في القطاع هم من العمالة الوافدة خاصة من الهند وباكستان . وقد كان هذا القطاع هو قطاع النمو الديناميكي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ . وقد ارتفعت العمالة في القطاع بنسبة وصلت إلى ١٧٠ بالمائة خلال سنتين بين ١٩٧٥ حيث كان العاملون في القطاع ٥٥٦١٣ عامل ، إلى ١٩٧٧ عندما وصل عدد العاملين الى ١٥٠٣٥٩ عامل . وكان هذا النمو السريع نتيجة للتنمية السريعة للمدن التي كانت ، باستثناء دبي ، مجرد قرى . وتطلب بناء المدن الجديدة بناء كل الخدمات الأساسية إلى جانب بناء المساكن . وقد قدر أن ٦٨ بالمائة من الثمانية بلايين درهم التي أنفقت على البناء في عام ١٩٧٦ قد خصصت للأشغال المدنية ، وخصص ١٧ بالمائة للمباني السكنية ، و١٥ بالمائة للمباني غير السكنية .

وقد أمكن عن طريق المعدلات العالية جدا للاستثمار في ذلك القطاع أن يواجه الطلب

المتزايد بسرعة على المساكن ، والذي نجم عن التدفق السريع للعمال الأجانب . وقد ساعد على ذلك توفير الائتمان بشروط سهلة بواسطة البنوك . وفي ذروة الرواج الاسكاني ، ومع إستعداد الحكومة لدفع إيجارات عالية لاسكان موظفيها المتعاقدين معها ، كان من المتوقع إسترداد القيمة الرأسمالية للاستثمارات في فترة تتراوح بين ١٨ ـ ٣٦ شهرا[٧] . وقد نتج عن ذلك زيادة سريعة في المعروض من الاسكان الفاخر الذي بقي لأوقات طويلة دون تأجير مما أدى إلى نوع من الاهتزاز في القطاع قاد إلى توقف « الازدهار » الاقتصادي في منتصف عام ١٩٧٧ . وحاولت الحكومة علاج الموقف بإسكان فئات جديدة من الموظفين في العمارات السكنية التي لم تجد من يشغلها .

ورغم التباطؤ في بناء المساكن السكنية بعد عام ١٩٧٧ فقد استمر القطاع في نفس المستوى من النشاط تقريبا في عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، وإن تغيرت طبيعة البناء حيث أصبح تشييد الهياكل الأساسية ومشاريع مثل مدينة زايد الرياضية في أبو ظبي والمجمع الرياضي في دبي ومدينة جبل علي تستوعب جزءاً هاما من نشاط القطاع .

وباستثناء بعض المواد المحدودة ، مثل الاسمنت والطابوق ، فإن القطاع يعتمد أساسا على المواد المستوردة من الخارج . كما يعتمد أيضاً على العمالة الوافدة كما سبق الاشارة .

١٣ ـ إن قصر الفترة التاريخية التي مضت منذ نشأة دولة الامارات العربية المتحدة تؤدي إلى صعوبة الحكم على التجربة التاريخية لها . إن المقياس الذي استخدمناه للحكم على مدى مساهمة عملية التطور الاقتصادي الاجتماعي والتحديث السريع في دولة الامارات ، على تمتين عرى الاتحاد هو دور هذه التغيرات في بناء السوق الموحد المتكامل داخليا والذي يحقق الترابط المادي الموضوعي بين أجزاء الوطن الواحد . ولا بد من إدراك أن تحقيق مثل هذا التكامل والترابط وزيادة التشابك بين الأنشطة المختلفة يحتاج من أجل حدوثه إلى فترة تاريخية قد تطول أو تقصر نسبيا ، ولكنها تتطلب في كل الأحوال مرحلة تاريخية ينتقل خلالها المجتمع من حالة التخلف (والبداوة في حالة دولة الامارات والدول المشابهة) إلى مجتمع صناعي متقدم . والفترة التي مرت منذ تكوين دولة الاتحاد ، هي أقصر من أن تتيح مثل هذا التغير الكيفي بالرغم من السرعة الشديدة التي تمت بها عملية التحديث ، آخذين في الاعتبار مقدار التخلف الذي كانت تعاني منه الامارات التي تأسس إتحادها في عام ١٩٧١ .

إلا أن قصر الفترة وصعوبة الحكم لا يمنع من إثارة بعض التساؤلات وإبداء عدد من الملاحظات حول تأثير أسلوب النمو والتحديث وتوجهاته على العملية التاريخية المنشودة .

(أ) لا تزال المواد الطبيعية في الامارات ملكا لكل إمارة على حدة ، وليست ملكا لشعب الاتحاد . ويعني ذلك بقاء فروق ضخمة من حيث الثروة والدخل بين إمارة واخرى . ويرتبط الاختلاف اساسا بمدى الثروة النفطية المتاحة وحجم النفط والغاز المستخرج والمصدر . ورغم أن الميزانية الاتحادية تساعد في التقليل بعض الشيء من تأثير هذه الفروق الدخلية الكبيرة فلا شك أن الامارات الأغنى أكثر قدرة على الاسراع بالتحديث فيها ، ويتمتع مواطنوها المحليون بميزات لا يتمتع بها أهالي الامارات الأفقر (يعامل أهالي الامارات الأخرى في العديد من الأحوال كوافدين لا

---

(٧) البنك الدولي ، **تقرير البنك الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، إستعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية** ، ص ٣٦ .

يتمتعون بنفس حقوق التملك وغيرها من الحقوق) . ويؤدي ذلك إلى التأثير في الاحساس بالمواطنة والانتماء إلى دولة واحدة هي الدولة الاتحادية . ويبقى ذلك صحيحا بالرغم من أن التخصيصات للميزانيةالاتحادية هي ذات حجم ضخم نسبيا وأن جزءاً منها يبقى دون صرف (بلغ الانفاق الفعلي ٦٠ بالمائة من الاعتمادات في عام ١٩٧٦ وكان معدل تنفيذ مشروعات التنمية المعتمدة في الميزانية حوالي ٤٠ بالمائة فقط كما بلغت نسبة الانفاق من اعتمادات ميزانية ١٩٧٧ ٥٠ بالمائة فقط) ، خاصة وأن قدرا من التعطيل في الانفاق والتنفيذ يعود إلى تعقيدات ادارية وتنظيمية تتعلق باجراءات الميزانية الاتحادية ودمج سلطات الامارات والحكومة الاتحادية والحكام ، وعدم وجود مصادر دخل محددة مرصودة للحكومة الاتحادية التي يتألف دخلها بصورة كاملة تقريبا من مساهمات حكومة أبو ظبي . ولا تتم هذه المساهمات مقدما وإنما بعد أن يتم مصروف معتمد في الميزانية . ويشير تقرير البنك الدولي حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات والصادر في حزيران / يونيو ١٩٧٨ إلى أنه كان لدى الدائرة المالية في أبو ظبي تعليمات بألا تودع لدى البنوك أكثر من ثلاثة بلايين درهم ، وأن باقي الميزانية الذي كان يتراوح بين عشر بلايين وإحدى عشر بليون درهم يتعين أن يحول من هيئة استثمارات أبو ظبي . وقد أدى ذلك النظام إلى تأخير طويل في عملية الانفاق وكان تسديد المصروفات يتم في أحوال كثيرة بعد ستة شهور من إتمامها .

(ب) على عكس الفصل بين الثروة المحلية لكل إمارة ، هناك اختلافات في نظرة وتصرف حكام الامارات بشأن الدخل النفطي . فبينما يحول حاكم أبو ظبي إلى حكومة الامارة دخل النفط بعد خصم حصته (وتتولى الحكومة تخصيص ما تراه من اعتمادات للحكومة الاتحادية) ، نجد حاكما آخر لا يخصص مقدما قدرا معينا من الدخل لميزانية الامارة كما لا تخصص نسبة معينة من الدخل كحصة له . ولكنه يحمل دخله بنفقات حكومة الامارة التي يقرر هو صرفها ، كما يقوم باستثمار ما يراه من أمواله في المشروعات الانتاجية بالامارة . إن هذا الاندماج الحاصل ، فضلا عن عدم إطلاع الدولة الاتحادية على أية بيانات بشأن المشروعات وأوجه الانفاق التي تقع ، يجعل عملية التخطيط للتنمية صعبة ، إن لم تكن مستحيلة . فإلى جانب أن مثل هذا الدمج يعيق التخطيط الكلي للأنشطة على ضوء الموارد الكلية للبلاد ، فإنه يجعل المشروعات المنفذة ومعدلات النمو والتنفيذ في كل إمارة رهن بتوجهات صانع القرار فيها . ويؤدي ذلك إلى الازدواجية التي هي موضع شكوى الجميع ، وتنفيذ العديد من المشروعات غير الاقتصادية المنطلقة من الرغبة في التنافس قبل مبدأ المنفعة .

(ج) يثور التساؤل حول مدى جدوى الاسراع بعملية التحديث التي تعتمد اعتمادا شبه كامل على قوة العمل الوافدة في تحقيق الرفاهية والتقدم بالنسبة للسكان المحليين . إن جزءا هاما من الانفاق الذي يتم والاستثمارات التي تنفذ يتم في هذه الحالة لتوفير الشروط الضرورية لبقاء واستمرار العمالة الوافدة . ومن الطبيعي أن تؤدي الرغبة في تسريع عملية التحديث دون توفر الشروط اللازمة لذلك من ناحية القوى البشرية المحلية ، إلى زيادة معدلات الهجرة إلى الداخل مع ما يصاحب ذلك من ضرورة التنمية السريعة للمدن وللخدمات الأساسية فيها مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الانفاق والاستثمارات العامة ، ورغم أن مثل هذا النمو السريع في الانفاق والاستثمارات العامة قد يتيح للبعض تحقيق قدر مرتفع من الاستثمارات الخاصة في العقار وفي الأعمال التجارية التي تحقق أرباحا مرتفعة يتم خلالها إعادة توزيع النفط لصالح الفئات

المستثمرة، إلا أن الجزء الأكبر من السكان المحليين يعانون من النمو السريع لحياة لم يتعودوها ومن فرض انماط ثقافية جديدة عليهم . وبدلا من أن تسمح التنمية المخططة بنمو القدرات البشرية المحلية وإكسابها مهارات وقدرات جديدة خاصة في مجالات العمل المنتج ، فإن النمو السريع غير المخطط كثيرا ما يؤدي إلى إنتقال السكان المحليين من الأنشطة الانتاجية التي كانت تمارس بالفعل (وإن في إطار تقليدي) إلى أنشطة طفيلية يتم فيها الحصول على الدخل عن طريق المضاربة في العقارات والأموال والأسهم ، مع ما يرتبط بذلك من تغير في النظرة والقيم الاجتماعية خاصة النظرة للعمل المنتج وللثروة وما يترتب على ذلك من زيادة في الاستهلاك واكتساب أنماط إستهلاكية جديدة تزداد فيها حدة الاستهلاك الترفي والمظهري الذي يزيد من مقدار الانفاق دون أن يزيد بالضرورة من مقدار الاشباع والرفاه .

(د) أدى التسريع الشديد لعملية التحديث في دولة الامارات إلى بعض الاثارة السلبية من الناحية القومية العربية . إن مخزون الكفاءات والمهارات العربية لم يكن قادرا على مواجهة احتياجات التحديث والنمو السريع الذي حدث في أكثر من بلد عربي نفطي في نفس الوقت . وقد اعتمدت دولة الامارات بصفة خاصة في نموها على إستيراد قوة العمل الآسيوية مع ما يترتب على ذلك من أخطار وآثار سلبية على عروبة المنطقة .

(هـ) تعاني دولة الامارات العربية المتحدة مما تعاني منه الأقطار العربية الصغيرة الأخرى من أنها لا تملك الأساس الكافي لبناء إقتصاد وطني متكامل . فالموارد الزراعية محدودة ، وكذلك الثروات الطبيعية الأخرى ، كما أن القدرات والكفاءات البشرية المحلية تتصف بالتخلف . وبالرغم من التزايد السريع في السكان نتيجة هجرة العمالة من الخارج ، وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الدخل للفرد الواحد من السكان فإن حجم السوق الداخلي يبقى محدودا وغير قادر على إستيعاب إنتاج صناعة وطنية تعمل بصفة أساسية لخدمة السوق الوطني . إن ذلك يعني أن عملية النمو ينبغي أن تتم في دولة الامارات عن طريق التكامل في سوق أوسع . والاتجاه الحالي هو للتكامل في الاطار الدولي بصفة رئيسية ، حيث يتم تنمية عدد من الصناعات للتصدير للأسواق الصناعية المتقدمة . وباستثناء إتفاقات محدودة لم توضع موضع التنفيذ بعد حول التنسيق في المجال الاقتصادي بين أقطار الخليج فلم تبذل أية محاولة جدية من أجل دمج إقتصاد الامارات في إطار إقتصاد عربي أوسع مع ما يتيحه ذلك من تقسيم قومي للعمل وزيادة في التشابك بين الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي بما في ذلك إقتصاد الامارات نفسها □

أوضاع السكان وقوة العمل*

د. نـادر فرجـاني

خبير بالمعهد العربي للتخطيط - الأمم المتحدة - الكويت.

لعل دولة الامارات العربية المتحدة هي الحالة المثال على عنف التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية التي ترتبت على الاستنضاب المكثف للثروة النفطية في مجتمعات متخلفة قليلة السكان . وقد ساعد على عنف هذه التغيرات حداثة عهد إمارات الدولة بتسويق النفط على نطاق واسع ، بالمقارنة ببعض البلدان النفطية الأخرى . فعندما حل التضخم الهائل لعائدات النفط بعد ١٩٧٣ لم يكن قد مضى على تدفق هذه العائدات لخزانة إمارة أبو ظبي أكثر من عشرة سنوات . وفي عام ١٩٧٥ بلغت عائدات النفط في دولة الامارات العربية المتحدة ستة بلايين دولار ، ولم يكن عدد سكانها قد تجاوز النصف مليون نسمة (أي بمعدل حوالي ١٢٠٠٠ دولار للفرد من السكان ، وهو رقم هائل بكل المقاييس) . وقد نتج عن توفر العائدات النفطية الضخمة فورة إستثمارية ونمو إقتصادي تلقائي متفجر . وقد صادف ذلك النمو الاقتصادي ، غير المخطط ، والذي لعب فيه قطاع التشييد وبرامج الخدمات الاجتماعية الدور الأكبر ، معوقات ، وانتابته بعض عثرات ، مثل الأزمة المصرفية التي تفجرت في بداية ١٩٧٧ وزيادة عرض المباني السكنية والتجارية الفاخرة في بعض الامارات . ونتج عن ذلك تجاوز النشاط الاقتصادي للطاقة الاستيعابية المحلية ، مما فرض إبطاء معدل نمو الانفاق الحكومي والتمويل المصرفي وبدء تناقص معدل النمو الاقتصادي في ١٩٧٧ ، الذي صاحبه ظهور بعض أشكال البطالة[١] . وقد تكرر هذا النمط فيما بعد ، ولكن بدرجات أقل حدة ، في أقطار نفطية خليجية أخرى مثل الكويت والسعودية .

وباستبعاد فورة عائدات النفط وآثارها الاقتصادية المباشرة فلا ريب أن أهم الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية لدولة الامارات هي التشكيلة السكانية التي تسودها . فلعل دولة الامارات العربية المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تصل فيها نسبة المواطنين إلى الربع ،

---

* أعدت هذه الدراسة بمساعدة السيد عبد الله عمر .

(١) أنظر : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، إدارة التخطيط . **الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة ١٩٧٢ - ١٩٧٧** (ابوظبي ، وزارة التخطيط ، إدارة التخطيط ، ١٩٧٨) و **«United Arab Emirates,» Middle East Economic Digest,** World Bank, Special Report ,vol.23 (14 December 1979), no. 50, p.6.

أو تقل عن ذلك . والتي تتكون غالبية سكانها من أجانب لا يرتبطون بمواطنيها بأي صلة عرقية كانت أو حضارية . وعلى الرغم من أن ظاهرة العمال الوافدين ليست حديثة في بعض الامارات ، إلا أن قصور القاعدة السكانية وقوة العمل المواطنة عن مواكبة متطلبات حجم المشروعات المنفذة في السنوات العشر الماضية أدى إلى وفود طوفان عمالة من خارج الامارات أصبحت له إنعكاسات إجتماعية إقتصادية ، وربما سياسية ، غير مطمئنة ، نظرا لازدياد نسبة الوافدين ، خاصة الآسيويين ، في السكان وقوة العمل ، وتفشي ما يصاحب ذلك من ظواهر لا تفوت حتى على الزائر العابر للدولة . وقد كان هذا الوضع أحد أسباب الابطاء المتعمد في النمو الاقتصادي منذ ١٩٧٧ . ومن الواضح أن العامل الحاسم في تحديد حجم وخصائص السكان في دولة الامارات العربية المتحدة هو حجم وتركيب قوة العمل الوافدة . وسنتوفر في باقي هذه الدراسة على دراسة أهم التغيرات في حجم وخصائص السكان وقوة العمل ، وآثار هذه التغيرات ، احتمالاتها المستقبلية .

ولا مناص من تذييل هذا التقديم بالشكوى المرة ، المعتادة في مثل هذه الدراسة ، من عدم توفر البيانات الاحصائية اللازمة للتحليل المتعمق للظاهرة محل الدراسة . ويعود هذا ، إضافة لضعف القاعدة الاحصائية للبلدان النامية عامة ، ومنها دولة الامارات ، إلى الغموض الذي يكتنف بيانات السكان وقوة العمل . ولكننا ، على أية حال ، سنحاول تجميع بعض أجزاء الصورة مما توفر لنا من معلومات . ومن أسف أن نتائج تعداد ١٩٨٠ لم تتوفر حتى الآن مما فرض علينا الاعتماد على بيانات تعداد ١٩٧٥ في كثير من الخصائص التفصيلية للسكان وقوة العمل .

أولاً : أوضاع السكان وقوة العمل

(أ) السكان

قدر عدد سكان الامارات المتصالحة في بداية القرن الحالي بحوالي ٧٠٠٠٠ نسمة ، كما يقدر أن عددهم زاد إلى ١١٠٠٠٠ نسمة تقريبا في منتصف الخمسينات[٢] . وإذا اعتمدنا هذه التقديرات لوجدنا أنها تدل على نمو سكاني بطيء ، بمعدل لا يتعدى الواحد بالمائة سنويا عبر خمسة عقود . ولكن تشذ عن هذا النمط إمارة دبي ، التي كانت تتمتع بمركز تجاري هام ، مما ترتب عليه زيادة عدد سكانها لأكثر من خمسة أمثال عبر الفترة نفسها ليقدر بحوالي ٥٥ ألف نسمة في ١٩٥٥[٣] . ومما يذكر عن إمارة دبي أنها كانت تشمل ضمن سكانها فئة وافدة تصل لنصف عدد السكان في بداية القرن الحالي[٤] . وخلافا للسجل التاريخي لنمو السكان في دولة الامارات ، فقد شهد عقد السبعينات نموا هائلا في عدد سكانها بمعدل يتجاوز ١٥ بالمائة سنويا ، مما ترتب عليه زيادة عدد السكان من حوالي المائتي ألف في بداية السبعينات إلى ما يربو على المليون في بداية الثمانينات . (جدول رقم (١)) . وقد صاحب هذا النمو غير المسبوق في السبعينات إنخفاض نسبة المواطنين في السكان من أكثر من ٦٠ بالمائة في ١٩٦٨ إلى ٣٦ بالمائة

---

(٢) بافتراض أن عدد سكان إمارة الشارقة كان حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة في ١٩٥٥ . أنظر : أمل الصباح ، **سكان دولة الامارات العربية المتحدة** (الكويت : جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٩ - ٣١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(٤) أنظر : «United Arab Emirates,» **Middle East Economic Digest,** Special Report, Vol. 24 (24 October 1980), no. 43, p.5.

فقط في ١٩٧٥ ، ونقدر أن هذه النسبة تابعت الانخفاض إلى ما دون الربع في ١٩٨٠[٥] . وقد كان هذا الانخفاض في نسبة المواطنين نتيجة طبيعية للفرق الكبير بين معدلي نمو المواطنين والوافدين ، فبينما زاد المواطنون بحوالي ٦ بالمائة سنويا ـ وهذا معدل مرتفع في حد ذاته يعود أكثر من نصفه لتجنيس غير المواطنين ـ كان عدد الوافدين ينمو سنويا بمعدل فلكي يتعدى ٢٣ بالمائة . ولهذا فإنه عبر السنوات الاثنتي عشرة (١٩٦٨ ـ ١٩٨٠) تضاعف عدد المواطنين بالكاد بينما زاد عدد الوافدين لأكثر من إثني عشر مثلا .

جدول رقم (١)
عدد السكان ومعدلات النمو السكاني ونسبة النوع حسب الجنسية للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠

الجنسية	عدد السكان (بالألف)			معدل النمو السنوي (٪)		نسبة الذكور إلى الاناث (٪)		
	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥ ـ ١٩٦٨	١٩٨٠ ـ ١٩٧٥	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠
مواطنون	١١٤	٢٠٢	٢٢٩	٨,٥	٢,٥	١١٣	١٠٩	-
وافدون	٦٦	٣٥٦	٨١١	٢٧,٢	١٧,٩	٣٤٦	٣٧٥	-
المجموع	١٨٠	٥٥٨	١٠٤٠	١٧,٤	١٣,٣	١٦٤	٢٢٥	٢٢٢
نسبة المواطنين (٪)	٦٣,٣	٣٦,٢	٢٢					

المصادر : احتسبت من :

ا ـ بالنسبة للسنتين ١٩٦٨ و١٩٧٥ :

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **التحليل الديمغرافي لنتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٧) ، ج١ .

ب ـ بالنسبة لمجموع السكان لسنة ١٩٨٠ :

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بيان النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت عام ١٩٨٠** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٨١) .

ج ـ بالنسبة لنسبة المواطنين :

قدرت على أساس بيانات غير منشورة واسترشادا بالبنك الدولي ، **تقرير البنك الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، إستعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية** (واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٧٨) ، وبالغرض الثاني لتقديرات السكان في : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، « تقديرات السكان ، » **التحليل الديمغرافي لنتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

---

(٥) أنظر هامش جدول رقم (١) . الرقم المتداول رسميا في الامارات لنسبة المواطنين للسكان في ١٩٨٠ حوالي ٢٨ بالمائة . ولكن يتردد كثيرا أن هذه النسبة مبالغ فيها . أنظر : J.D. Anthony, **Arab States of Lower Gulf: People, Politics, Petroleum** (Washington D.C.: The Middle East Institute, 1975), p.39.

والمدقق في النمط الزمني للنمو السكاني يلاحظ أن النصف الأول من السبعينات شهد نموا أسرع من نصفها الثاني . ويتسق هذا مع ما أشرنا إليه في المقدمة من تباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات الأربع الأخيرة ، مما ترتب عليه إنخفاض معدل النمو في قوة العمل الوافدة ، وبالتالي في السكان الوافدين . إلا أن معدل نمو السكان الوافدين في النصف الثاني من السبعينات ظل مع ذلك غاية في الارتفاع ، حوالي ١٨ بالمائة سنويا ، خاصة عند مقارنته بمعدل نمو المواطنين في الفترة نفسها . وتدل الأرقام على إنخفاض معدل تجنيس غير المواطنين في النصف الثاني من السبعينات بالمقارنة بالفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ، حيث يقترب معدل نمو المواطنين في الفترة الأولى من معدل الزيادة الطبيعية المتوقع في الامارات (وهو أقل من الحد الأقصى الممكن لمعدل الزيادة الطبيعية والذي ترغب فيه دولة تسعى بقدر الامكان لزيادة نسبة مواطنيها في سكانها) .

ولقد أنتجت التغيرات السكانية السالفة الذكر فسيفساء سكانيا معقدا تتمايز فيه ثلاثة عناصر أساسية : المواطنون ، والوافدون العرب ، والأجانب . ولا تتوفر لنا بيانات تفصيلية إلا عن عام ١٩٧٥ ، حيث لم يشكل العرب الوافدون إلا ١٨ بالمائة من جملة السكان ، أي أكثر قليلا من ربع السكان الوافدين ، وكان الأجانب أقل قليلا من نصف السكان ، وغالبيتهم من الآسيويين ، مواطني باكستان والهند وإيران (جدول رقم (٢)) . وكما هو متوقع في ضوء إستمرار إنخفاض نسبة المواطنين من السكان بعد ١٩٧٥ ، فإن غالبية سكان دولة الامارات العربية المتحدة في نهاية السبعينات قد صارت من غير العرب ! ويبلغ الاختلال في التركيب النوعي للسكان في دولة الامارات حدا غير مسبوق ، وله بلا شك إنعكاسات إجتماعية غير مرغوبة . فقد كان في المجتمع ككل أكثر من مائتي ذكر لكل مائة أنثى في عام ١٩٧٥ ، وازدادت هذه النسبة إلى قرابة الأربعة ذكور لكل أنثى في مجتمع الوافدين وأكثر من ذلك في فئات العمر (٢٥ ـ ٣٤) لكل السكان . وتشير النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٠ إلى ثبات هذه النسب تقريبا . وتزداد خطورة هذا الأمر إذا نظرت إليه من جانب آخر حيث نلاحظ أن نسبة المواطنين من الذكور في المجتمع أقل منها في السكان ككل . وقد كانت هذه النسبة ٥٤ بالمائة في ١٩٦٨ ، إنخفضت إلى نصفها في عام ١٩٧٥[٦] ، والمتوقع أن تكون قد وصلت إلى أقل من الخمس بنهاية السبعينات .

وتتعدى مظاهر الاختلال السكاني التركيب النوعي إلى التركيب العمري للسكان ، إذ تزداد نسبة السكان في عمر العمل على حساب نقص نسب الأطفال والشيوخ خاصة بين الآسيويين ، حيث وصلت نسبة الآسيويين في فئة العمر ١٥ ـ ٥٩ في ١٩٧٥ إلى حوالي ٨٥ بالمائة . (جدول رقم (٣)) .

ومؤدى الاختلال العمري والنوعي ، مع تركيب السكان حسب الجنسيات ، ببساطة أنه وإن زاد عدد السكان الآسيويين قليلا عن عدد المواطنين ، فإن عدد الذكور الآسيويين في سن العمل تعدى سبعة أمثال نظرائهم من المواطنين ، بينما زاد عدد الذكور الوافدين في سن العمل عن عشرة أمثال الفئة المناظرة بين المواطنين في ١٩٧٥ .

ولا يشكل الآسيويون مكونا سكانيا مرتفع التأهيل والمهارة ، إذ زادت نسبة الأمية فيهم إلى

---

(٦) نادر فرجاني ، **استخدام الأيدي العاملة في الدول العربية الخليجية** (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩) ، ص ٩٣ .

جدول رقم (٢)
توزيع السكان حسب الجنسية

الجنسية	العدد (بالألف)	التوزيع المئوي
مواطنون	٢٠٢	٣٦,١
عرب وافدون	١٠٣	١٨,٥
هنود	٨٣	١٤,٨
باكستانيون	١٠٩	١٩,٥
إيرانيون	٣٨	٦,٨
أوروبيون وأميركيون	١٢	٢,١
أجانب آخرون	١٢	٢,١
مجموع الأجانب	٢٥٣	٤٥,٣
مجموع الوافدين	٣٥٦	٦٣,٩
مجموع السكان	٥٥٨	١٠٠

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

حوالي ٤٥ بالمائة وقلت نسبة المؤهلين جامعيا إلى ٣ بالمائة طبقا لتعداد ١٩٧٥ . وعلى العكس من ذلك كانت نسبة الأمية في العرب الوافدين متدنية نسبيا (٢٥ بالمائة) ونسبة الحاصلين على مؤهل جامعي أكثر من ١٠ بالمائة . (جدول رقم (٤)) . وقد بلغت نسبة الأمية أعلى ما يمكن بين الايرانيين (٧١ بالمائة) والباكستانيين (٥٦ بالمائة) بينما إنخفضت بين الهنود (٢٠ بالمائة) . وبين الوافدين العرب كانت أقل نسبة أمية بين الأردنيين (٥ بالمائة) وأعلى نسبة مؤهلين جامعيا بين المصريين (٢٣ بالمائة)[٧] .

وتتباين إمارات الدولة السبع بشدة من حيث المساحة وعدد السكان ونموهم وتركيبهم حسب الجنسية . فعلى حين تضم إمارة أبو ظبي ٨٧ بالمائة من مساحة الدولة تتراوح نسبة مساحة كل من الامارات الباقية بين ٥ بالمائة لدبي ، و٠,٣ بالمائة لعجمان . (جدول رقم (٥)) . أما من حيث عدد السكان فقد كانت إمارة دبي في المقدمة عام ١٩٦٨ ، حين كان يقطن بها حوالي ثلث سكان الامارات ، تليها أبو ظبي (حوالي ربع السكان) ثم الشارقة (أقل من خمس السكان

---

(٧) لمراجعة النسب التفصيلية للجنسيات ، أنظر : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **المشكلة السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة ، أسبابها ونتائجها ووسائل علاجها** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية والعمر

لسنة ١٩٧٥

الجنسية	فئات العمر			المجموع
	أقل من ١٥	١٥ - ٥٩	٦٠ فأكثر	
مواطنون	٤٥,٤	٤٧,١	٧,٥	١٠٠
عرب وافدون	٢٨,٥	٧٠,٣	١,٢	١٠٠
آسيويون	١٣,٨	٨٥,١	١,٢	١٠٠
أميركيون وأوروبيون	٢٧,٢	٧٠,٣	٢,٥	١٠٠
المجموع	٢٨,٢	٦٨,٢	٣,٦	١٠٠

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

جدول رقم (٤)

نسبة الأميين والحاصلين على مؤهل جامعي في السكان

الوافدين حسب الجنسية لسنة ١٩٧٥

الجنسية	نسبة الأميين (٪)	نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي (٪)
عرب خليجيون	٤٢,٦	١
جملة العرب الوافدين	٢٤,٥	١٠,٤
آسيويون	٤٤,٨	٣
أوروبيون وأميركيون	٠,٧	٣٢,١
المجموع	٣٨,١	٥,٩

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **المشكلة السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة ، أسبابها ونتائجها ووسائل علاجها** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

قليلا) . وقد تفاعلت عوامل مختلفة لتنتج معدلات نمو متباينة بين الامارات في السبعينات لعل أهمها بروز أبو ظبي كعاصمة للاتحاد ومركز لرئيس الدولة ، إضافة لتزايد عائدات النفط مما أدى لنمو سكانها بمعدل أسرع من باقي الامارات ، حتى تحتل مكان الصدارة من حيث حجم السكان في ١٩٨٠ ، تليها دبي التي زاد نصيبها من السكان قليلا عبر السبعينات ، بينما إنخفض الوزن النسبي لباقي الامارات ، فيما عدا عجمان ، في سكان الدولة . وقد تراوحت كثافة السكان في

الامارات السبع في ١٩٨٠ بين أكثر من ٩٠ شخصا لكل كيلو متر مربع في دبي وعجمان ، إلى حوالي ٦٠ شخصا في الشارقة ، و٤٠ في رأس الخيمة ، وحوالي ٢٠ في الفجيرة ، و١٢ في أم القيوين ، وبلغت أدناها في أبو ظبي (حوالي ٦ أشخاص لكل كيلو متر مربع) وبالطبع ،

جدول رقم (٥)
المساحة وعدد السكان ونسبتهم للمجموع ونسبة المواطنين للسكان بكل إمارة للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠

الامارة	المساحة		عدد السكان (بالألف)			نسبة السكان بالامارة(٪)		نسبة المواطنين للسكان (٪)	
	ألف كم٢	(٪)	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٦٨	١٩٨٠	١٩٦٨	١٩٨٠
أبو ظبي	٦٧,٣	٨٦,٧	٤٦	٢١١	٣٨٧	٢٥,٩	٣٧,٢	٥٠	١٧,٢
دبي	٣,٩	٥	٥٩	١٨٣	٣٥٨	٣٢,٩	٣٤,٤	٥٠	١٦,٣
الشارقة	٢,٦	٣,٣	٣٢	٧٩	١٦٥	١٧,٧	١٥,٩	٧٣	٢٨,١
رأس الخيمة	١,٧	٢,٢	٢٤	٤٤	٦٧	١٣,٦	٦,٤	٩٣	٤٩,٠
الفجيرة	١,٢	١,٥	١٠	١٧	٢٣	٥,٤	٢,٢	٩٨	٦٤,٩
أم القيوين	٠,٨	١	٤	٧	١٠	٢,١	١	٩٩	٤٧,٣
عجمان	٠,٣	٠,٣	٤	١٧	٢٩	٢,٤	٢,٨	٩٩	٢٩,٠

المصادر : احتسبت من :

أ ـ بالنسبة للمساحة : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨** ، العدد ٤ (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٩) .

ب ـ بالنسبة لسنة ١٩٦٨ : J.S. Birks and C.A Sinclair, **Arab Man Power** (London: C.room Helm, 1980), pp. 73-74.

ج ـ بالنسبة لسنة ١٩٧٥ : دولة الامارات العربية المتحدة ،وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

د ـ بالنسبة لسنة ١٩٨٠ : تقديرات مبدئية من بيانات غير منشورة .

إنخفضت نسبة المواطنين بدرجة أكبر في الامارات التي زاد سكانها أسرع في السبعينات ، إذ أن العامل الحاسم في تسريع النمو هو هجرة الوافدين . وبينما كانت نسبة المواطنين في ١٩٦٨ حوالي النصف في كل من أبو ظبي ودبي والثلاثة أرباع في الشارقة ، كان كل سكان الامارات الخمس الباقية تقريبا من المواطنين . ولكن بحلول الثمانينات كانت نسبة المواطنين قد إنخفضت في كل من أبو ظبي ودبي لأقل من الخُمس ، وفي الشارقة وعجمان لأقل من الثلث وفي رأس الخيمة وأم القيوين لأقل من النصف ، وبقيت الفجيرة وحدها تتمتع بأغلبية سكان من المواطنين في ١٩٨٠ .

كذلك يختلف تركيب السكان الوافدين حسب الجنسية من إمارة لأخرى . ففي ١٩٧٥ بلغت نسبة العرب من الوافدين أدناها في دبي (١٣ بالمائة) تليها الفجيرة (١٩ بالمائة) ، وتراوحت

بين ربع وثلث الوافدين في باقي الامارات ما عدا أبو ظبي ، حيث تصل إلى أعلى مستوى لها ، وإن كانت لا تزال تقل عن نصف الوافدين (٤٣ بالمائة) . ولما كانت الغالبية العظمى للسكان الوافدين من الآسيويين ، خاصة مواطني الهند وباكستان وإيران . فقد اختلفت نسبتهم من الوافدين ، في تسلسل عكسي للسابق ، من حوالي ٧٨ بالمائة في دبي إلى ٥٢ بالمائة في أبو ظبي (أي أكثر من نصف الوافدين)[٨] .

(ب) قوة العمل

إستيراد قوة العمل ظاهرة قديمة في إمارة دبي ، حيث كانت تعمل أعداد كبيرة من شبه القارة الهندية في هذا المركز التجاري البحري الهام للخليج الأدنى ، مما أدى إلى كون حوالي نصف سكان الامارة في مطلع هذا القرن من غير المواطنين كما أسلفنا . وقد أدى اكتشاف النفط واستغلاله في إمارة أبو ظبي في الستينات ، وما ترتب على ذلك من استثمار لعائدات النفط ، إلى قيام طلب على قوة العمل لم يكن الوفاء به ، لا كما ولا كيفا ، من قوة العمل المحلية ، مما أنشأ الحاجة إلى إستيراد قوة عمل من خارج الامارات . ونجم عن هذا تيار هجرة توطد بمرور الزمن حتى وصلت إمارة أبو ظبي في نهاية الستينات إلى نفس وضع دبي في أوائل القرن العشرين ، حين شكل الوافدون حوالي نصف السكان . إلا أن السبعينات ، خاصة بعد تصحيح أسعار النفط ، قد شهدت طوفانا من العمالة الوافدة إجتاح كل الامارات السبع ، وإن كان بدرجات متفاوتة ، بيّنا أثره على التشكيلة السكانية للامارات في القسم السابق . ونحاول في هذا القسم إلقاء بعض الضوء على التغير في حجم وخصائص قوة العمل في دولة الامارات .

لقد نمت قوة العمل في دولة الامارات من ٧٨٠٠٠ مشتغل في ١٩٦٨ إلى أكثر من نصف مليون مشتغل في ١٩٨٠ طبقا للنتائج الأولية لتعداد السكان الأخير ، بمعدل حوالي ١٧ بالمائة سنويا ، أي أعلى من المعدل الهائل لنمو السكان ككل في الفترة ذاتها . وكان نتيجة هذا أن زاد معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي[٩] عبر نفس الفترة من ٤٣ بالمائة إلى ٥٠ بالمائة وهو معدل ضخم بالقياس للمعدلات السائدة في البلدان النامية . ويعود هذا ، كما سنرى بعد قليل ، للمساهمة المرتفعة جدا للوافدين في قوة العمل ، بالمقارنة بعدد السكان منهم . إلا أن البيانات تشير إلى تباطؤ معدل نمو قوة العمل في النصف الثاني من السبعينات بالمقارنة بالفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ، بحيث كان معدل نمو قوة العمل في الفترة الأولى أقل من معدل نمو السكان ، بينما إنعكست العلاقة في الفترة الثانية ، مما أدى ، ضمن أشياء أخرى ، إلى إرتفاع مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي في ١٩٧٥ إلى ٥٣ بالمائة ، (وهي أعلى من أرقام ١٩٦٨) . وتقديرنا أن النقطة الزمنية الفاصلة بين هذين النمطين من العلاقة بين نمو السكان من ناحية ونمو قوة العمل من ناحية أخرى هي عام ١٩٧٧ . قبلها كان نمو قوة العمل أسرع من نمو السكان ، وبعدها إنعكس الوضع نتيجة للابطاء المتعمد في النمو الاقتصادي الذي أشرنا إليه في المقدمة . ومن الجدير بالذكر أن الاحصاءات تتضمن في النصف الثاني من السبعينات نسبة تصل إلى ٢ بالمائة

---

(٨) أنظر النسب في : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) ، ص ٦ .

(٩) نسبة قوة العمل لمجموع السكان .

من قوة العمل كمتعطلين . وهي ظاهرة جديدة في اقتصاد الامارات . (جدول رقم (٦)) .

وإذا انتقلنا لتحليل قوة العمل حسب الجنسية نجد صورة جلية لاستيراد العمل من خارج المجتمع . فلم يشكل مواطنو دولة الامارات في ١٩٦٨ إلا ٤٣ بالمائة فقط من قوة العمل [١٠] . بينما كانوا يشكلون ٦٣ بالمائة من السكان . وبحلول ١٩٧٥ كانت مساهمة المواطنين في قوة العمل قد انخفضت إلى ١٥ بالمائة فقط . مقابل ٣٦ بالمائة من السكان . أما غالبية قوة العمل فقد قدمها الآسيويون . وتلاهم في المساهمة العرب الوافدون بنصيب يزيد قليلا عن مواطني الامارات (جدول رقم (٧)) . ولما كانت النتائج الأولى لتعداد ١٩٨٠ تدل على زيادة قوة العمل في النصف الثاني من السبعينات . بمعدل أعلى كثيرا من المعدل المتوقع لزيادة قوة العمل من المواطنين (وهي ٣ بالمائة سنويا على أقصى تقدير . خاصة في ضوء ظاهرة قلة التجنيس في هذه الفترة التي أشرنا إليها قبلا) . فإن النتيجة الحتمية لذلك هي إنخفاض نسبة المواطنين في قوة العمل في بداية الثمانينات إلى العُشر أو أقل . مقابل حوالي ٢٢ بالمائة من السكان . وترجع زيادة نصيب الوافدين من قوة العمل عن نصيبهم في السكان إلى زيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي . حيث العمل هو الغرض الأساسي من قدومهم للامارات . فبينما كان معدل مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي ٢٢ بالمائة في ١٩٧٥ . كان معدل مساهمة الوافدين عموما ٦٩ بالمائة ـ أي أكثر من ثلاثة أمثال معدل المواطنين ـ وكان معدل مساهمة العرب ٥٤ بالمائة . والآسيويين ٧٨ بالمائة . مما يعكس اصطحاب العرب الوافدين لعائلاتهم بدرجة أكبر من الآسيويين . وإن لم تتوفر لنا البيانات اللازمة لتحديد كمي أدق .

جدول رقم (٦)
قوة العمل حسب الحالة العملية (بالألف) ومعدل النمو السنوي (بالمائة) للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠

الحالة العملية	العدد (بالألف)			معدل النمو السنوي (٪)	
	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥ ـ ١٩٦٨	١٩٨٠ ـ ١٩٧٥
مشتغلون	٧٨	٢٩٠	٥١٥	٢١	١٢
متعطلون	ـ	٦	١٠	ـ	١٠
المجموع	٧٨	٢٩٧	٥٢٤	٢١	١٢

ملاحظة عامة : تشير علامة «ـ» إلى أن البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من :

أ ـ بالنسبة للسنتين ١٩٦٨ و١٩٧٥ :

دولة الامارات العربية المتحدة . وزارة التخطيط . الادارة المركزية للاحصاء . **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧** . العدد ٣ (أبو ظبي . وزارة التخطيط . الادارة المركزية للاحصاء . ١٩٧٨) .

ب ـ بالنسبة لسنة ١٩٨٠ : دولة الامارات العربية المتحدة . وزارة التخطيط . الادارة المركزية للاحصاء . **بيان النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٠** (أبو ظبي : وزارة التخطيط . الادارة المركزية للاحصاء . ١٩٨١) .

---

(١٠) انظر : J.S. Birks and C.A. Sinclair, **Arab Manpower** (London: Croom Helm, 1980), table 4.3, p.74.

ولا تتوفر لدينا معلومات تفصيلية عن تركيب قوة العمل حسب الجنسية بعد ١٩٧٥ . ولكن نحاول الحصول على مؤشرات على هذا من تتبع التطور في توزيع تأشيرات العمل (الموافقات) الصادرة في الأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ حسب الجنسية . ولكن يجب التحذير أن تأشيرات العمل لا تغطي كل قوة العمل الوافدة . ففي عام ١٩٧٥ لم تمثل التأشيرات الممنوحة إلا حوالي نصف قوة العمل الوافدة وأول ما يلفت النظر في بيانات الجدول رقم (٨) . هو الزيادة الكبيرة في التأشيرات بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ (يفوق عدد التأشيرات الممنوحة في عام ١٩٧٧ وحده عدد مواطني الدولة في ذلك الحين) ، ثم إنخفاضها المفاجيء في ١٩٧٨ . ولا شك أن التغير في عدد تأشيرات العمل يعكس بوضوح نمط النمو الاقتصادي الذي أشرنا إليه في المقدمة . كذلك يعود جزء من الزيادة في عدد التأشيرات بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ إلى ما يسمى بتصحيح أوضاع العمالة الذي تم في السنة الأخيرة بغرض تنظيم سوق العمل وضمان إنصياع العمال الوافدين لأحكام قانون العمل ، بحيث يمثل عدد تأشيرات عام ١٩٧٧ نسبة أكبر من قوة العمل الوافدة بالاضافة إلى الزيادة الحقيقية المواكبة لنمو النشاط الاقتصادي . والملاحظ بعد ذلك أن مساهمة الجنسيات المختلفة في تأشيرات العمل الممنوحة لم تختلف إختلافا جوهريا عبر السنوات الأربع التي تغطيها البيانات ،

جدول رقم (٧)

توزيع قوة العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الجنسية لسنة ١٩٧٥

الجنسية	قوة العمل		معدل المساهمة (٪)
	العدد (بالألف)	التوزيع المئوي	
مواطنون	٤٤	١٥,٢	٢٢,٠
عرب وافدون	٥٦	١٩,١	٥٣,٨
آسيويون	١٨٦	٦٣,٧	٧٧,٥
مجموع الأجانب	١٩٢	٦٥,٧	٧٥,٧
مجموع الوافدين	٢٤٧	٨٤,٨	٦٩,٤
المجموع	٢٩١	١٠٠	٥٢,٣

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، « بيانات قوة العمل » ، **بحث وتحليل الهجرة الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

وإن كان هناك إتجاه طفيف لزيادة نسبة مساهمة الآسيويين ، وبالتالي الأجانب عموما ، على حساب العرب الوافدين . ولكن الأهم أن الاضافات الجديدة لسوق العمل في هذه السنوات الأربع تتضمن نسبا أقل من العرب الوافدين ، وأكبر من الآسيويين ، عن تشكيلة قوة العمل حسب الجنسية التي كانت سائدة في ١٩٧٥ . أي أن الاتجاه العام في السنوات الأخيرة من السبعينات كان نحو تخفيض مساهمة الوافدين العرب في قوة العمل لحساب الآسيويين ! ولا شك أن ذلك إنعكس أيضاً على إنخفاض مساهمة العرب في السكان الوافدين .

جدول رقم (٨)
توزيع تأشيرات العمل الصادرة حسب الجنسيات
للسنوات ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٧٨

الجنسية	عدد التأشيرات (بالألف)			التوزيع المئوي		
	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨
مصريون	-	١٥,٨	٨,٧	-	٧	٥,٣
لبنانيون	-	٩,٧	٦,٣	-	٤,٣	٣,٨
سوريون	-	٤,٥	٢,٩	-	٢	١,٨
عرب آخرون	-	١٠,٤	٧,٩	-	٤,٦	٤,٨
مجموع العرب الوافدين	٢٣,٥	٤٠,٤	٢٥,٨	١٨,٤	١٧,٨	١٥,٧
هنود	٤٧,٧	٩٦,٦	٦٠,٤	٣٧,٣	٤٢,٦	٣٦,٧
باكستانيون	٣٧,٤	٥٣,١	٣٦,٥	٢٩,٢	٢٣,٥	٢٢,٢
آسيويون آخرون	٨,٢	١٨,٢	٢٥,٣	٦,٤	٨,١	١٥,٤
مجموع الأسيويين	٩٣,٣	١٦٨	١٢٢,٢	٧٢,٩	٧٤,٢	٧٤,٣
أوروبيون وأميركيون	١٠,٧	١٧,٣	١٥,٧	٨,٤	٧,٧	٩,٥
أجانب آخرون	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٥
مجموع الأجانب	١٠٤,٤	١٨٦,١	١٣٨,٤	٨١,٦	٨٢,٢	٨٤,٣
مجموع الوافدين	١٢٧,٩	٢٢٦,٥	١٦٤,٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة عامة: تشير علامة «-» إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسب من: دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٢ - ١٩٧٧**، العدد ٣ (أبو ظبي، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٧٨)، **والمجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٣ - ١٩٧٨**، العدد ٤ (أبو ظبي، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٧٩).

وتتجلى طبيعة إقتصاد دولة الامارات في استئثار كل من قطاعي التشييد والبناء والخدمات الاجتماعية والشخصية بحوالي ثلث قوة العمل الكلية في ١٩٧٥، وإذا أضفنا إليهما قطاع التجارة لتوصلنا إلى ثلاثة أرباع قوة العمل (جدول رقم (٩)). كذلك تظهر البيانات تحكم الوافدين في كل أوجه النشاط الاقتصادي. فلم تقل مساهمتهم في أي قطاع عن النصف وارتفعت في القطاعات الثلاثة الغالبة إلى قرابة التسعين بالمائة، ووصلت في القطاع الاكبر، التشييد، إلى ٩٨ بالمائة. ويعود انخفاض نسبة الوافدين في قوة العمل في قطاع الخدمات إلى ارتفاع نسبة المواطنين في عمالة القطاع الحكومي إلى حوالي ٤٠ بالمائة في منتصف السبعينات[١١]. وقد استخدم قطاعا التشييد والخدمات في ذلك الوقت قرابة ثلثي العمال الوافدين؛ ولكن اختلف توزيع العمالة الوافدة على

(١١) فرجاني، **استخدام الأيدي العاملة في الدول العربية الخليجية**، ص ١٠٦.

قطاعات النشاط الاقتصادي حسب الجنسية . فقد كان الجزء الأكبر من الآسيويين يعمل في قطاع التشييد (٤٠ بالمائة) ، يتلوه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (٢٠ بالمائة) والتجارة (١٥ بالمائة) ، بينما كان غالبية العرب الخليجيين يعملون في الخدمات الاجتماعية والشخصية (٦١ بالمائة) . أما العرب الآخرون فقد توزع جلهم بين الخدمات (٣٨ بالمائة) والتشييد (٣٤ بالمائة) . ولا شك أن زيادة نسبة العرب العاملين في الخدمات يعود إلى عملهم في القطاع الحكومي الذي يتطلب التعامل باللغة العربية ، وقد كان أكثر من ٤٠ بالمائة من العاملين به من العرب الوافدين في منتصف السبعينات . أما الأقلية الأوروبية والأمريكية في قوة العمل الوافدة فقد توزعت بين التشييد (٣٨ بالمائة) والتعدين (النفط ٢٠ بالمائة) ثم الخدمات (١١ بالمائة)[١٢] .

ويبدو من توزيع قوة العمل حسب المهنة في ١٩٧٥ غلبة مهن عمال الانتاج والعمال العاديين، تليها مهن عمال الخدمات، في البناء المهني للعمال بالامارات، (جدول رقم (١٠)). ومرة

جدول رقم (٩)
توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي والجنسية
لسنة ١٩٧٥

النشاط الاقتصادي	عدد المشتغلين (بالألف)	التوزيع المئوي	نسبة الوافدين (٪)
الزراعة والغابات والصيد	١٣,٦	٤,٦	٥٢,٩
المناجم والمحاجر والبترول	٦,٩	٢,٤	٨٦,٤
الصناعة التحويلية والكهرباء والغاز	٢٣,٥	٨,١	٩٠
التشييد والبناء	٩٣,٩	٣٢,٢	٩٧,٥
التجارة	٣٧,٧	١٢,٩	٩٠
النقل والتخزين والمواصلات	٢٣,٦	٨,١	٨٢,٢
التمويل والتأمين	٦	٢,١	٨٦,٥
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٨٦,٨	٢٩,٧	٧٢,١
المجموع	٢٩١,٩	١٠٠	٨٤,٦

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، « عدد المشتغلين ، » **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨** ، العدد ٤ (أبو ظبي ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٩) . ودولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، و« عدد الوافدين ، » **بحث وتحليل الهجرة الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

---

(١٢) النسب للجنسيات المختلفة في: دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، « عدد الوافدين ، » **بحث وتحليل الهجرة الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

أخرى تظهر الأغلبية الحاكمة للوافدين في كل المهن، ما عدا مهن الزراعة والغابات والصيد التي كان للوافدين فيها أغلبية بسيطة. وقد زادت مساهمة العمال الوافدين في قوة العمل عن ٩٠ بالمائة في قمة وقاع السلم المهاري. كذلك تركزت غالبية العمالة الوافدة في مهن الانتاج والنقل والتشغيل (٥٧ بالمائة) ثم الخدمات (١٤ بالمائة). ولكن التوزيع يختلف من جنسية لاخرى فقد كان ٦٣ بالمائة من الآسيويين يعملون في مهن الانتاج والنقل والتشغيل، العرب الخليجيون أساسا في مهن الانتاج والنقل والتشغيل (٣٨ بالمائة) والخدمات (٣٠ بالمائة) وباقي العرب الوافدين في مهن الانتاج والتشغيل (٤٠ بالمائة) والمهن العلمية والفنية (٢٧ بالمائة) والكتابية (١٥ بالمائة). أما الأوربيون والأمريكيون فقد كان حوالي نصفهم في المهن العلمية والفنية[١٣].

ويبين الجدول رقم (١١) فرقا أساسيا في الحالة العملية بين الوافدين والمواطنين، حيث يظهر أن الوافدين يعملون كأجراء في المقام الأول بينما كان حوالي ربع قوة العمل الوطنية في فئات «صاحب عمل» و« يعمل لحسابه»، علما بأن فئة من يعملون بأجر تضم أكثر من ٩٠ بالمائة من قوة العمل الكلية.

وقد أشرنا في بداية هذا القسم إلى توقع إستمرار إنخفاض نسبة المواطنين في قوة العمل في

جدول رقم (١٠)
توزيع قوة العمل حسب المهنة والجنسية
لسنة ١٩٧٥

المهنة	عدد المشتغلين (بالألف)	التوزيع المئوي	نسبة الوافدين (٪)
علمية وفنية	٢٢	٧,٥	٩١,٩
مديرون واداريون	٥,٨	٢	٦٣,٣
أعمال كتابية	٣١,٤	١٠,٧	٧٧
عمال البيع	١٨,١	٦,٢	٨١,٩
الخدمات	٤٦,٧	١٦	٧٤,١
الزراعة والغابات والصيد	١٣,٧	٤,٧	٥٣,٧
عمال الانتاج والعمال العاديون	١٥,٤	٥٢,٨	٩٢,٢
المجموع	٢٩١,٩	١٠٠	٨٤,٦

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، « عدد المشتغلين، » **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨**، العدد ٤ (أبو ظبي، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٧٩). ودولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، « عدد الوافدين، » **بحث وتحليل الهجرة الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (ابو ظبي، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، ١٩٧٨).

(١٣) النسب للجنسيات المختلفة في المصدر نفسه.

السبعينات الاخيرة. ويتضمن الجدولان رقم (١٢) و(١٣) مؤشرات تؤكد هذا التوقع. حيث تبين نتائج بحث عن مؤسسات القطاعين العام والخاص في ١٩٧٨ إنخفاض نسبة المواطنين في قوة العمل بهذه المؤسسات إلى ٥ بالمائة فقط، وتدنيها في مؤسسات القطاع الخاص إلى مجرد ٢ بالمائة. أما في مؤسسات القطاع الخاص المنظم (الذي يستخدم عشرة عمال فأكثر، ويضم حوالي نصف قوة العمل الكلية) فلم يمثل المواطنون أكثر من ١,٥ بالمائة، والعرب ١٢ بالمائة فقط، من قوة العمل.

جدول رقم (١١)
توزيع قوة العمل حسب الجنسية والحالة العملية
لسنة ١٩٧٥

الحالة العملية	مواطنون	وافدون
صاحب عمل	٣,٢	١,٥
يعمل لحسابه	٢٠,١	٥,٢
يعمل بأجر	٧٦,١	٩٣,٢
يعمل بدون أجر	٠,٦	٠,١
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بحث وتحليل الهجرة الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

جدول رقم (١٢)
توزيع العاملين بمؤسسات القطاعين العام والخاص
حسب الجنسية والقطاع لسنة ١٩٧٨

الجنسية	عدد العاملين (بالألف)		المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	
مواطن	١٢,٥	٧,٧	٢٠,٢
وافد	٣٤,٩	٣٤٤	٣٧٨,٩
المجموع	٤٧,٤	٣٥١,٧	٣٩٩,١

المصدر : احتسب من : The World Bank, **The United Arab Emirates, Critical Skills Survey, 1978** (Washington D.C.: The World Bank, 1979).

جدول رقم (١٣)
توزيع العاملين بمؤسسات القطاعين العام والخاص التي تستخدم عشرة أفراد فأكثر حسب الجنسية لسنة ١٩٧٨

الجنسية	العدد (بالألف)	التوزيع المئوي
مواطنون	٣	١.٥
عرب وافدون	٢٣.٩	١٢.٣
أجانب	١٦٨.١	٨٦.٢
المجموع	١٩٥	١٠٠

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة . وزارة التخطيط . الادارة المركزية للاحصاء . **إحصاء التوظف والأجور وساعات العمل . تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨** (أبو ظبي : وزارة التخطيط . ١٩٧٩) . جدول رقم (١١) .

جدول رقم (١٤)
توزيع قوة العمل على الامارات ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بكل إمارة للسنتين ١٩٦٨ و١٩٧٥

الامارة	قوة العمل بالألف		التوزيع المئوي		معدل المساهمة (٪)	
	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٦٨	١٩٧٥
أبو ظبي	٢٩.٣	١٢٥.٣	٣٨	٤٢.٣	٦٤	٥٩
دبي	٢٤.١	١٠٢.٣	٣١.٢	٣٤.٥	٤١	٥٦
الشارقة	١٠.٦	٣٦.١	١٣.٨	١٢.٢	٣٣	٤٦
رأس الخيمة	٧.٦	١٦.٦	٩.٩	٥.٦	٣٢	٣٨
الفجيرة	٣.١	٦.٣	٤	٢.١	٣١	٣٧
أم القيوين	١.٢	٢.٩	١.٥	١.١	٣٠	٤١
عجمان	١.٢	٧	١.٦	٢.٢	٣٠	٤١
المجموع	٧٧	٢٩٦.٥	١٠٠	١٠٠	٤٣	٥٣

المصدر : احتسب من : « قوة العمل . » أمل الصباح . **سكان دولة الامارات العربية المتحدة** (الكويت : جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية . ١٩٧٩) . فيما يختص السكان لمعدل المساهمة أنظر جدول رقم (٥) .

ونقدم في نهاية هذا القسم بعض مؤشرات لتوزيع قوة العمل بين الامارات المختلفة، الذي يتحدد من ناحية بحجم سكان الامارة، ومن ناحية أخرى بمدى النشاط الاقتصادي فيها. ويظهر مرة أخرى التباين الشديد في قوة العمل بين الامارات السبع. (جدول رقم (١٤)). وتتأكد ظاهرة

النمو السريع في قوة العمل في كل الامارات وزيادة نسبة الوافدين في السكان وقوة العمل، التي يستدل عليها من ارتفاع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (إذ أنه يمكن اعتبار ارتفاع معدل المساهمة عن ٣٠ بالمائة، ومقدار هذا الارتفاع مؤشرا لمدى وجود الوافدين في قوة العمل). ومن الجدير ملاحظة زيادة أهمية كل من إمارتي أبو ظبي ودبي ممثلة في ارتفاع نصيبهما من قوة العمل بين ١٩٦٥ و١٩٧٥، وكذلك الارتفاع الشديد في معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي في إمارة دبي عبر الفترة نفسها، والذي يدل على زيادة كبيرة في العمالة الوافدة، بينما انخفض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي في أبو ظبي،وإن كان لا يزال أعلى من معدل دبي في ١٩٧٥. وعلى أية حال يتضح أن الامارتين، أبو ظبي ودبي، تشهدان تركزا في العمالة الوافدة أكثر من باقي الامارات، وأن العمالة الوافدة فيهما أقل استقرارا (كلما ارتفع معدل المساهمة دل ذلك على عدم اصطحاب العمال لعائلاتهم).

ثانياً : الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لأوضاع السكان وقوة العمل

أصبحت «الهجرة الآسيوية» ومضارها من موضوعات الحوار العادي، ربما تلى الحديث عن الجو مباشرة، في منطقة الخليج العربي أو بين المهتمين بالمنطقة أو المارين بها. وعندما يناقش الموضوع تشكل أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة صلب النقاش أو خلفيته. وقد عرضنا في القسم السابق الملامح الأساسية لهذه الأوضاع ويمكن تلخيصها في حقيقتين أساسيتين: الأولى أن مواطني الدولة، والعرب من سكانها إذا أضفنا الوافدين العرب، صاروا أقلية فيها، وأن الوزن النسبي لهذه الأقلية ما زال في تناقص، ووصل إلى حدود تدعو الانسان للتساؤل عن الهوية الحضارية للدولة. أما الحقيقة الثانية فهي تحكّم الوافدين، وخاصة الآسيويين، في كل قطاعات النشاط الاقتصادي وكل المهن، ويصل الأمر إلى قرب غياب مواطني الدولة عن النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، وأيضا تدل البيانات المتوفرة على استمرار انخفاض المساهمة النسبية للمواطنين ، والعرب، في أوجه النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي المختلفة.

ولما كان الكثير من الكتابات قد تناول الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لأوضاع السكان وقوة العمل التي تسود دولة الامارات[١٤] فسنشير إلى ثلاثة فقط من أهم هذه الآثار تتعلق بالطابع الحضاري للمجتمع، وقضية التنمية، وبخاصة تنمية القوى البشرية، وبعض المشكلات السياسية المحتملة.

أما عن **الهوية الحضارية** فلا جدال أن التخوف من انحسار الهوية العربية عن دولة الامارات، أو على الأقل الأجزاء الأكبر منها، هو أمر مبرر. ويبدو أن السياسة الانجليزية القديمة بتشجيع الهجرة من شرقي الخليج إلى الامارات المتصالحة لعزلها عن التيارات القومية العربية[١٥] قد تحالفت مع مجموعة من الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية لاستخدام قوة العمل في

---

(١٤) على سبيل المثال ، أنظر : يوسف صايغ ، « التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، (تموز/ يوليو ١٩٧٩) ، العدد ٨ ، ص ١٥٧ ـ ١٦٠ ، ونادر فرجاني ، « النفط والتغير السكاني في الوطن العربي ،» **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٧ (آذار/ مارس ١٩٨١) العدد ٢٢.

(١٥) أنظر A. M. Khalifa, **The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1979), p.110.

الحقبة النفطية الجديدة[١٦] لانتاج أوضاع غلبة الآسيويين في السكان وقوة العمل، التي وصفناها آنفا وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الاستعمارية.

وإذا كانت اللغة هي الوعاء الأساسي للحضارة، فلا شك أن اللغة العربية تتلقى ضربات قوية في التعامل اليومي في الامارات، سواء في التخاطب مع فئة خدم المنازل ـ التي استشرت بلا ضابط، وعلى وجه خاص عندما يكون هذا التخاطب بين الأطفال ومربياتهم ـ أو في الأسواق وكافة منافذ الخدمات. فلم يعد غريبا أن يطوع العربي لغته لنوع من العربية المهجنة أو المتكسرة ليتمكن من التفاهم بسرعة مع بائع أو عامل آسيوي[١٧]، بل إن الأمر قد وصل إلى أن لافتات المحال وغيرها تكتب بألفاظ عربية هي واقع الأمر ترجمة لفظية عربية (Transliteration) لترجمة لفظية أجنبية لكلمة عربية أصلية[١٨] ولا نملك إلا التساؤل عما يمكن أن يؤدي إليه استمرار مثل هذه الأوضاع!

ولا نعني بالضرورة أن مجتمع دولة الامارات تغلب عليه، أو ستغلب، حضارة ما وافدة مع إحدى فئات سكانه. فمما لا شك فيه أن مجتمع الوافدين عموما، خاصة الآسيويين منه، متفرق، ومستضعف، وغير متماسك. وبالتالي فإن المطروح هو غياب أي طابع حضاري مميز عن المجتمع، بما في ذلك الطابع العربي. وذلك بالطبع باستثناء الحضارة الغربية التي تجد لوجهها المادي فقط منافذ قوية في تيار السلع التي تغرق أسواق المجتمع ويغترف منها الجميع، المواطنون والوافدون، وإن كان بدرجات تتفاوت حسب المقدرة المالية. وبالتالي لا يظهر من الحضارة الغربية في مجتمع الامارات إلا قشرة بلا روح. ومن هنا فالقضية بالنسبة لحضارة المواطنين هي حمايتها من التميع عن طريق فيضان النقل الحضاري من الوافدين غير العرب ومن الغرب.

ومن غير الممكن أن يتكاتف الفسيفساء الحضاري المتناثر لسكان دولة الامارات في تكوين حضارة حية متطورة. فالامارات بالنسبة للوافد ليست إلا معسكر عمل مؤقتاً، حتى لو أراد هو الاستقرار، تنجم عنه إمكانية إدخار تستوجب تحمل الكثير من المشاق ومشاكل التمييز التي يكابدها، كل حسب مكانته في السلم الاجتماعي للوافدين.

أما **التنمية** المنشودة فهي، في أهم وأحرج جوانبها، علاقات إجتماعية متطورة بين البشر في مجتمع ما، يتبنون من خلالها أهدافا مشتركة لهم، ويتكاتفون في تحقيقها عن اقتناع ومشاركة في ثمارها. فلا يتوقع أن تقوم تنمية فقط على استيراد بضائع، أو استيراد قوة عمل مؤقتة لاقامة أشياء، ولا الاحتفاظ بقوة عمل، مؤقتة ايضا، تقوم بانتاج سلع وخدمات ولكن ليس لها حقوق المواطنة ولا حتى نصيب عادل من الخدمات العامة.

ويعتبر أحد الكتاب[١٩] التمييز ضد الوافدين، باستثناء الأقلية الأوروبية والأمريكية، أهم

---

(١٦) في مناقشة أسباب زيادة استخدام الأجانب عن العرب في الاقطار العربية الخليجية أنظر: نادر فرجاني، « العمالة الوافدة إلى الخليج العربي »، **المستقبل العربي**، السنة ٣ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١)، العدد ٢٣، ص ٥٨ ـ ٦١.

(١٧) مثل: « أنت يروح يجيب كذا ».

(١٨) على سبيل المثال « تجارة الساهل » .. حيث «الساهل» تقابل «Al- Sahel» التي تقابل في الأصل العربي، « الساحل ».

(١٩) أنظر: Anthony, **Arab States of the lower Gulf,** p.224.

أوجه قصور الأوضاع القائمة في إمارات الخليج، والتي تعوقها عن تحقيق تعبئة فعالة للغالبية السكانية التي يقوم عليها عبء النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في المجتمع. ويؤكد آخر[٢٠] صعوبة تكوين وحدة سياسية يمكنها الاضطلاع بعبء تطوير المجتمع في ضوء التركيب السكاني لدولة الامارات والأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تحكمه. ونحن نتفق تماما مع هذه الآراء، ونرى صعوبة قيام عملية تنمية حقيقية في إطار البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية لسكان دولة الامارات. والحق أن مشكلة التمييز ضد الوافدين، خاصة أولئك القابعين عند الفئات الدنيا من سلم المهن والمهارات، تقتضي مواجهة جادة وصادقة على الأقل لانعكاساتها التنموية السالبة. فليس صحيحا ما يذكر أحيانا من أن حسابات التكلفة / العائد تبين أن سلطات البلد المضيف تتحمل الكثير من تكلفة الخدمات للوافدين ومن يعولونهم. فمن ناحية نعرف أن غالبية الوافدين لا تصطحب عائلاتها، ومن ناحية أخرى نعرف أنه ليس لغالبية الوافدين حقوق في كل خدمات الدولة، وأخيرا نعلم أن كثيرا من الوافدين يعيشون ظروفا غاية في القسوة، رغبة في تعظيم مدخراتهم لارسال جزء منها للأهل في بلد الأصل من جانب، والاحتفاظ بقدر من المال يقابل شقاء هجرتهم الصعبة عند انتهائها، وهي لا شك منتهية. ولكن الأهم من ذلك كله أن هذه الحسابات تهمل تماما جانب العائد الذي يتحقق للمجتمع من عمل الوافدين. وكثيرا ما قيل، ولكن قلما سمع، أن غياب هؤلاء الوافدين عن المجتمع المعني يؤدي ولا شك إلى انهيار دولاب الحياة هناك كما نعرفه الآن. ومن الصعب أن نتصور أن غالبية قوة العمل الوافدة يمكن أن تقدم قصارى جهدها الخلاق في تنمية مجتمع الامارات مع إحساسها بالضيم الناتج عن التمييز الذي أشرنا إليه. ولا عجب، والحالة هكذا، من تدني إنتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطي[٢١].

بقي من المنظور التنموي، آثار استقدام قوة العمل من الخارج والظروف التي تحكم استخدامها ومعيشتها، في تفاعلها مع سياسة «دولة الرفاه» التي تتبناها الدولة في معاملة **المواطنين**، على تنمية القوى البشرية المواطنة. وباختصار، فإن الأثر كان، حتى الآن، سالبا. ويرجع هذا إلى ظهور وتأكيد الكثير من المظاهر الاجتماعية ـ الاقتصادية المتعلقة بالعمل مثل عزوف المواطنين عن كثير من أشكال العمل المنتج، والركون إلى الوظائف الحكومية السهلة، والتي تمثل أحيانا مصدرا مستمرا للدخل دون جهد أو قضاء مهارة أو خبرة، مما أدى إلى «انفصام الجهد عن المكافأة» وإلقاء عبء العمل المنتج على الوافدين. والنتيجة في النهاية هي استفحال قصور القوى البشرية المواطنة عن الامساك بزمام النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي ينمو بمعدلات أسرع كثيراً من معدلات تطوير تلك القوى البشرية.

وآخر آثار أوضاع السكان وقوة العمل بدولة الامارات التي نناقشها هنا ينقلنا إلى **المجال السياسي**. وجلي أن الجاليات الوافدة في الامارات، على الرغم من تنافرها، وتفككها، وسلبيتها السياسية (بسبب حرصها على البقاء أطول ما يمكن) هي عنصر عدم استقرار سياسي متفجر يمكن أن تتسبب عنه مشاكل داخلية متنوعة، خاصة في ضوء خلفية التمييز التي أشرنا إليها. والأخطر

---

(٢٠) أنظر : Khalifa, **The United Arab Emirates**, pp.110- 123.

(٢١) هناك إشارات كثيرة إلى ضرورة زيادة إنتاجية العمل . أنظر : البنك الدولي ، **تقرير البنك الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، إستعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية** (واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٧٨) ، ص ٧ ـ ٨ .

من هذه المشاكل المحتملة، والتي ظهرت بوادر لها في بلدان خليجية مختلفة، أن مثل هذه الجاليات يمكن أن توفر بيئة خصبة لأعمال التخريب في الداخل بتحريض، أو تزيين، من قوى خارجية، كما يمكن أن تقدم ذريعة لتدخل قوى خارجية في الشؤون الداخلية بحجة حماية مصالح هذه الجاليات. وقد تعالت صيحات تحذر من احتمال تراجع حدود العرب أو بعضها، إلى ما وراء آبار النفط نتيجة لتطبيق حقوق تقرير المصير في لحظة من لحظات توازن القوى الدولية التي قد تعضد هذا الاتجاه، ولا نرى في هذا الخطر المحتمل مبالغة.

ثالثاً : إحتمالات المستقبل

هناك اتفاق على خطورة أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة على الوضعية الاجتماعية ـ الاقتصادية الراهنة والمستقبلة مما يجعل من تنمية القوى البشرية أهم المحددات الرئيسية لمصير دولة الامارات ليس فقط من حيث التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي ، ولكنه حتى من منظور الأمن والحفاظ على الكيان السياسي . ويعود هذا أساسا إلى:

(١) إن القوى البشرية هي أحد موردين رئيسيين يتسمان بالندرة النسبية الشديدة، وهما الأرض القابلة للزراعة والبشر، في مقابل الوفرة النسبية للموارد المالية الناتجة عن استنضاب مخزون نفطي كبير. (٢) إن استيراد العمالة من الخارج على نطاق واسع أدى إلى تدني نسبة المواطنين في السكان، ووجود تعددية سكانية فادحة، وسيطرة للوافدين على كافة مناحي النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في المجتمع. وإن هذه الظاهرة كانت في زيادة مضطردة في السنوات الأخيرة. (٣) إن المورد البشري، على ندرته النسبية الشديدة، لم يستغل الاستغلال الأفضل ـ خاصة بالنسبة للمواطنين ـ مما أدى إلى استمرار انخفاض إنتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطية.

ولو أن تنمية القوى البشرية تشكل المحور الاساسي للتنمية في دول العالم الثالث عموما، إلا أن الأوضاع الراهنة لخصائص الموارد البشرية في الامارات وعلاقتها بالسمات الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع (نسبة مواطنين أقل من الربع، غلبة الآسيويين في الوافدين، تنافر إجتماعي ـ إقتصادي بين المركبات السكانية المتعددة للمجتمع) توجب أن تكون نقطة الانطلاق في التخطيط للتنمية في الامارات هي أوضاع القوى البشرية وانعكاساتها. وعلى الرغم من كل هذا، فما زال تخطيط تنمية القوى البشرية في دولة الامارات غير قائم ـ إلى حد بعيد ـ وحتى البيانات والدراسات اللازمة له غير متوفرة بالدرجة اللازمة.

ونحاول في هذا القسم مناقشة بعض الجوانب الهامة لمستقبل أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية في ضوء حجم ونوعية النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي، وسنكتفي بضرب مثالين لاسقاطات مستقبلية لتوضيح هذه الجوانب.

واضح أن إسقاطات للسكان في دولة مثل الامارات لا بد أن تعالج المركبات السكانية حسب الجنسية معاملة مختلفة من حيث أن العوامل التي تحدد حجم كل مركبة تختلف اختلافا بيّنا بين المواطنين من ناحية والوافدين من ناحية أخرى. كما أن القضايا المثارة في السياسة السكانية لها دخل كبير في تحديد حجم السكان المستقبلي في الدولة.فبالنسبة للمواطنين ينمو حجمهم طبيعيا بظاهرتي الانجاب والوفاة وأيضا تبعا للتجنيس . وبينما يقتضي هذا الوضع إعداد إسقاطات لتطور ظاهرتي الانجاب والوفاة فإن عملية التجنيس لا يمكن معالجتها إلا عن طريق فروض مختلفة

تتحدد بتوجهات السياسة السكانية في المجتمع . أما بالنسبة للوافدين فعددهم وطبيعتهم يعتمدان أساسا على حجم وطبيعة قوة العمل الوافدة ، اللذين يتوقفان بدورهما على مستوى وطبيعة النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي ، من ناحية ، ومدى تبني وتنفيذ سياسة سكانية واضحة فيما يتعلق بوفود العمالة وذويهم ، وتفاعل هاتين القضيتين من ناحية أخرى . وعلى هذا فإنه لا يمكن إعداد إسقاطات لحجم وخصائص الوافدين في السكان إلا على أساس فروض مختلفة عن النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسة السكانية .

ولعله يتضح من الاشارات السابقة أن إعداد الاسقاطات السكانية في دولة مثل الامارات هي عملية معقدة ، وعرضة لكثير من مواطن الخطأ وعدم التأكد تزداد فداحتها كلما طالت فترة الاسقاط في المستقبل . ونقدم هنا ملخصا لاسقاطات للسكان حتى عام ١٩٨٥ بدولة الامارات ، قامت بها الادارة المركزية للاحصاء بوزارة التخطيط ، في ١٩٧٨[٢٢] ، يزكيها لنا قرب نتائجها لعام ١٩٨٠(في أحد البدائل المتضمنة) من النتائج الأولية لتعداد العام نفسه .

ويحتسب عدد المواطنين من السكان في هذه الاسقاطات على أساس الزيادة الطبيعية فقط (أي بدون اعتبار للتجنيس) عن طريق افتراضات لمستوى الانجاب والوفيات لدى السكان في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ اشتقت من تحليل الخصائص السكانية للمواطنين في بيانات تعداد ١٩٧٥ . أما بالنسبة للوافدين فقد اعتمدت الاسقاطات فرضين أساسيين :

الأول : توقف الهجرة إلى الدولة إلا بقدر الهجرة المعاكسة منها إبتداء من ١٩٧٨ ، بحيث لا يزيد عدد الوافدين بعد ذلك إلا بمقدار الزيادة الطبيعية لهم . **الثاني** : تناقص عدد المهاجرين إلى الدولة بعد ١٩٧٧ حتى ١٩٨٥ بنمط معاكس للاتجاه التصاعدي خلال ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥ (ويعني هذا الفرض تناقص صافي عدد المهاجرين من ١٣٠٠٠٠ في ١٩٧٧ إلى حوالي ٢٠٠٠٠ فقط في ١٩٨٥) .

ويتضمن الجدول رقم (١٥) ملخصا لنتائج هذه الاسقاطات . ومنه نرى ، كما أشرنا ، قرب عدد السكان المقدر لعام ١٩٨٠ من رقم التعداد الأولي (الفرق أقل من ٤ بالمائة) . كذلك نلاحظ تطابق نسبة المواطنين المقدرة لعام ١٩٨٠ مع الرقم الذي قدمناه في الجدول رقم (١) . وفي ضوء الخبرة التاريخية يتبين لنا أن فرض توقف الهجرة إلى الدولة لم يتحقق ، وأنه إذا استمرت الهجرة على نمط الفرض الثاني أعلاه ، فإنه يتوقع أن يزداد عدد سكان الامارات بحوالي ربع مليون نسمة خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ وأن تبقى نسبة المواطنين في السكان أقل من الربع . ولكن يجب ملاحظة أن هذه التقديرات أهملت التجنيس تماما . ولكن لكي يكون للتجنيس أثر في تصحيح نسبة المواطنين فلا بد أن يتم على نطاق كبير . فمثلا لكي ترتفع نسبة المواطنين في عام ١٩٨٥ نقطة مئوية واحدة عن طريق التجنيس ، يقتضي الأمر تجنيس أكثر من ١٠٠٠٠ وافد في السنوات الخمس القادمة . إلا أن الاسقاطات السابقة تندرج تحت ما يسمى باسقاطات سكانية بحته ، بمعنى أنها لم تأخذ في الاعتبار تفاعل الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية في تحديد الافتراضات السكانية أساس عملية الاسقاط . في حين أن القضية المحورية في تخطيط تنمية القوى البشرية في دولة الامارات تقوم على إعتبار بدائل النمو والتركيب السكاني وقوة العمل في إطار تنموي .

---

(٢٢) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **التحليل الديمغرافي لنتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٥** ، **تقديرات السكان** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٨) .

جدول رقم (١٥)
ملخص إسقاطات السكان حسب الجنسية بدولة الامارات
للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

الجنسية	عدد السكان (بالآلف)			
	الفرض الاول		الفرض الثاني .	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥
مواطن	٢٣٨	٢٨٤	٢٣٨	٢٨٤
وافد	٦٧١	٧١٦	٨٤٣	٩٤٤
المجموع	٩٠٩	١٠٠٠	١٠٨٠	١٢٢٨
نسبةالمواطنين (٪)	٢٦	٢٨	٢٢	٢٣

ملاحظة عامة تشير العلامة «ـ» إلى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **التحليل الديمغرافي لنتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٥** (أبو ظبي : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٧) ، ص ٣٢ .

وقد قامت بعثة للبنك الدولي بمحاولة لمناقشة بدائل مستقبلية لحجم وتركيب قوة العمل والسكان حتى عام ١٩٩٠ ، تبعا لافتراضات مختلفة عن تطور ثلاثة متغيرات إقتصادية هامة ، هي مستوى النمو الاقتصادي الاجمالي في القطاعات غير النفطية ، ومعدل نمو إنتاجية العمل ، وإمكانية تطوير الهيكل المهني نحو مستويات مهارة أعلى . وقد اخترنا هنا بديلين فقط ، يمثلان الحدود القصوى بالنسبة لحجم السكان ، من ستة بدائل أعدتهم بعثة البنك ، ويمكن تلخيص فروضهما كالتالي :

الفرض الاول : معدل نمو مرتفع للناتج الاجمالي غير النفطي (من ٦.٢ بالمائة في ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ إلى ١١.٢ بالمائة في ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) ، ونمو بطيء للانتاجية ، وإمكانية منخفضة لتطوير الهيكل المهني . **الفرض الثاني** : معدل نمو منخفض للناتج الاجمالي غير النفطي (من ٤.٥ بالمائة في ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ إلى ٥.٤ بالمائة في ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) ، ونمو سريع للانتاجية ، وإمكانية مرتفعة لتطوير الهيكل المهني

ويتضمن الجدول رقم (١٦) ملخصا لنتائج هذين الفرضين بالنسبة لحجم وتركيب قوة العمل والسكان في ١٩٩٠ . وأول ما يلاحظ من هذه النتائج مدى حساسية وتركيب السكان وقوة العمل في المستقبل للنشاط الاقتصادي وخصائصه . فالفرق بين البديلين يصل إلى المليون نسمة في حجم السكان وأكثر من نصف مليون نسمة في حجم قوة العمل ، وهذه فروق هائلة بالمقارنة بأصل السكان أو قوة العمل . كذلك يلاحظ أن نسبة المواطنين في قوة العمل لا يتوقع لها أن تزيد كثيرا عن ١٠ بالمائة على أحسن الفروض في عام ١٩٩٠ ، ويمكن أن تنخفض إلى ٦ بالمائة فقط ، أما بالنسبة للسكان فلا يتوقع أن تزيد نسبة المواطنين عن الربع ، وقد تقل عن ١٥ بالمائة ، كما يقدر أن يبقى العرب اقلية في دولة الامارات . قد تصل لحوالي الثلث فقط في ١٩٩٠ تحت أحد الفرضين . وتثور في تقييم مثل هذه المحاولة النقاط الآتية :

١ ـ مدى عقلانية نقل مفهوم أهمية تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي إلى حالة دولة الامارات والربط الميكانيكي بينه وبين عواقبه على النمو السكاني والقوة العاملة . ٢ ـ التركيز في معالجة تركيب السكان وقوة العمل على التفرقة بين المواطنين والوافدين وعدم إقامة التفرقة بين الأجانب من ناحية والعرب ، مواطنين ووافدين ، من ناحية أخرى . ٣ ـ إهمال البعد التكاملي بين دولة الامارات وباقي الأقطار العربية في معالجة المستقبل الاقتصادي ، في حين أنه أحد المحددات المحورية للتنمية الحقة في البلدان العربية الخليجية وغيرها على حد سواء .

والمطلوب هو القيام بدراسات أعمق ، تعتمد أفقا زمنيا طويلا ، لتقييم بدائل **تنموية** في إطار **تكاملي عربي** ، بدءا من الأوضاع المرغوبة بالنسبة لتركيب السكان وقوة العمل (بين المواطنين ، والعرب الوافدين ، والأجانب ، خاصة في المهن والأنشطة الاقتصادية حرجة الأهمية) . والمقصود بالبدائل التنموية أن تدخل في الاعتبار أمور تتعدى مجرد النمو الاقتصادي إلى قضايا مثل طبيعة ومحتوى النشاط الاقتصادي ، والعدالة وتدعيم روح المبادأة والمشاركة ، ورفع الانتاجية ، والاعتماد على النفس . فلا يوجد أي مبرر منطقي للرغبة في تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع في الامارات ، خاصة إذا لم ينعكس بالضرورة على إحداث تغيير إيجابي في الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي .

جدول رقم (١٦)
ملخص اسقاطات البنك الدولي للسكان وقوة العمل
حسب الجنسية لسنة ١٩٩٠

الجنسية	عدد السكان (بالألف)		قوة العمل (بالألف)	
	الفرض الأول	الفرض الثاني	الفرض الأول	الفرض الثاني
مواطن	٣١٥	٣١٥	٧٣	٧٣
عربي وافد	٥٢٥	٢٩٠	-	-
آسيوي	١٣٣٨	٦٨٤	-	-
المجموع	٢٢٥٨	١٣٣٥	١١٨٥	٦٥٤
نسبة المواطنين (٪)	١٣,٩	٢٣,٦	٦,٢	١١,٢
نسبة العرب الوافدين (٪)	٢٣,٣	٢١,٧	-	-

المصدر : احتسب من : The World Bank, **The United Arab Emirates, Critical Skills Survey 1978** (Washington D.C.: The World Bank , 1979), pp. 63-65.

وانطلاقا مما أشرنا إليه قبلا من أن أوضاع السكان والقوى العاملة قد وصلت إلى حد يوجب أن تكون هي نقطة البدء في تخطيط مستقبل المجتمع فإن مناقشة البدائل المستقبلية يجب أن تبدأ من تحديد أهداف تتعلق بنسبة المواطنين والعرب في السكان ، ونسبة المواطنين والعرب في قوة العمل ، ونسبة المواطنين والعرب في مهن وأنشطة معينة ، وذلك في نقاط زمنية مستقبلية . وبعد ذلك يمكن مقارنة هذه الأهداف بتوقعات عدد المواطنين من الزيادة الطبيعية ، مما يؤدي

ـ منطقيا ـ إلى مناقشة حدود التجنيس وحجم قوة العمل الوافدة وتركيبها ، بعد ذلك يجب مقابلة هذه الحسابات مع المقترحات التنموية ، بما في ذلك مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي ، ومع التوقعات عن عوائد النفط تحت بدائل مختلفة عن كمية الانتاج والأسعار في المستقبل . ويثير كل هذا ، بالطبع ، ضرورة وجود إطار منطقي يمكننا من دراسة مدى إتساق هذه العناصر الثلاثة : السكان وقوة العمل ، والمقترحات التنموية ، والعوائد النفطية ، بحيث يمكن التوصل إلى تصورات مقبولة ومتسقة عن طبيعة التنمية وإنعكاساتها على السكان وقوة العمل في المستقبل تصلح أساسا لاتخاذ القرارات في هذا الشأن .

وقناعتنا أن كل هذا لا يمكن أن يتم إلا في إطار تكامل إنمائي عربي . هذا هو السبيل الوحيد المطروح لتنمية حقة وشاملة في دولة الامارات ، والبديل عن ذلك هو آن يصير ابتلاع هذه المنطقة ببطء ، ولكن بعمق ، في مزيج غريب من شبه القارة الهندية وقشرة للحضارة الغربية □

إطلالة على المستقبل العربي
بعد الهزائم والنكسات المحققة

د. حافظ الجمالي
أستاذ في كلية التربية بجامعة دمشق (سابقاً). كان سفيراثم وزيرا للتربية. رئيس اتحاد الكتاب العرب.

من المؤكد أن المستقبل العربي يهم العرب بالدرجة الأولى ، وبالتالي فإنه يهمني كمواطن عربي ، سواء أكنت مفكراً أم نصف مفكر ، واعياً أو نصف واع ، مثقفاً أو غير مثقف . والمستقبل العربي يمكن أن يكون زاهياً بسهولة ، خلال الأربعين أو الخمسين سنة القادمة ، بحد أدنى من العون الخارجي . فالظروف الحالية ملائمة ، مادياً ، مالياً ، لأفضل تطور ، وعدم انتهاز هذه الفرصة ، سيكون معناه خسارة أبدية . وفي وقت ما ، أي فيما لا يزيد عن نصف قرن ، سيكون كل شيء في هذه البلاد عالة على الأمم المتقدمة .. وأنا أعرف أنها عالة الآن حتى في أكثر ما تحتاج إليه من الغذاء بألوانه المختلفة (كالقمح ، والشعير ، والذرة ، والحليب ، والزبدة ، والسكر ، والزيوت المختلفة ، والأجبان) . إلا أنها تدفع الثمن . وقريباً ، وليس بعيداً ، ستكون عالة ، ولن تكون قادرة على دفع الثمن .

(١)

ويحسن أن أشير إلى التطلعات التي عبر عنها مفكرونا للتطور العربي وحده ، أو للتطور العربي الاسلامي منذ مائة سنة ، أي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، القرن الرابع عشر . نشير إلى محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٠ ـ ١٧٩٢) وحركته ، وإلى جانبها نجد السنوسي ، محمد بن علي (١٧٨٧ ـ ١٨٥٩) ، ثم نجد محمد أحمد المهدي (١٨٤٤ ـ ١٨٨٥) . ومن الملاحظ في هذه الحركات كلها أنها كانت متتابعة ، فكأن أيا من هؤلاء لم يسمع بالآخر إلا بعد موته .. ومع ذلك فإن هذا التتابع ، في أراض عربية مختلفة ، لقادة الفكر والسياسة ، الآخذين بمبدآي العروبة والاسلام ، لا يمكن أن يُحمل على محمل المصادفة وحدها. لا سيما وأننا سنجده ويستمر حلقات ، لا تنتهي الواحدة منها حتى تبدأ الأخرى .

وكأنه كان يجب أن تموت كل حركة من هذه الحركات ، لتأتي الأخرى فتحل محلها ، وهكذا ما لبثنا أن نشهد موت المهدية ، أو اختناقها ، حتى رأينا ظهور جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) . بأكبر قوة ممكنة ، لا في مصر وحدها ، ولكن في أكثر الدول الاسلامية .

ولكن قبل ذلك بكثير كان هناك إبراهيم باشا إبن محمد علي باشا الذي استطاع أن يقضي على

الثورة الوهابية أولاً ، ثم أن يحتل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين معاً ، ليسمع العالم على لسانه بعد ذلك أنه لن تقف جيوشه إلا حيث ينقطع عن التفاهم مع الناس باللغة العربية ، وأنه يريد إنشاء دولة عربية ، مستقلة كل الاستقلال عن غيرها . غير أن أعمال محمد علي باشا ، ومنجزات ابنه ، لم تكن ذات خلقية عقائدية ، أو فلسفة معيّنة في الحكم ، أو نواظم دينية أو أخلاقية واضحة ، كالحركات الإصلاحية السابقة كالوهابية أو السنوسية ، أو اللاحقة كالمهدية أو التي نشأت عن أفكار جمال الدين الأفغاني . ومع ذلك فإن الأسس الهشة ، أو البسيطة التي قامت عليها حركات الاصلاح الفكرية ، لم تكن لتعني شيئا كبيرا بجانب المنجزات العملية التي حققها إبراهيم باشا . وفي هذا المجال يصدق قول القائل : السيف أصدق إنباءا من الكتب .

(٢)

ولورحنا نتقصى لوينات الحركات الفكرية والسياسية ، ونلاحظ خصوصياتها ومميزاتها لطال الحديث طولا لا يتسع له المقام ، بل ولا يحتاج إليه ، في مثل حديثنا هذا . لكن المهم دوماً هو المخاض ، والأفكار المشتركة ، وما عاش ، وظل حياً من مجموع التيارات الفكرية والسياسية الماضية في وجدان الشعب العربي الذي يتابع الحياة الآن .

إن هذا المخاض ، أو القاسم المشترك الذي بقي حياً ، حتى الأربعينات ، كان موضوع دراسات كثيرة . ولكن الواقع أصدق من كل الدراسات ، وأصلها معاً . وفي وسعنا تلخيص ذلك المخاض الحي ، بالأفكار التالية :

(١) إرادة الوحدة العربية ، بعد التحرر من الاستعمار ، يقابل ذلك جدلياً إرادة الوحدة الاسلامية . (٢) تبني **الديمقراطية** مبدأ للحكم ، في كل ما تشتمل عليه من حرية الأحزاب وحرية التعبير ، والانتخاب ، والاضراب ، والمعارضة . ولم ينشأ المقابل الجدلي لهذه الفكرة إلا بعد الثلاثينات أي بعد ظهور الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ، التي كانت تتبني فكرة دكتاتورية البروليتاريا ، عند استلامها الحكم ، لا قبله ، وبعد ظهور الحزب القومي السوري الاجتماعي . ومع أن هذين الحزبين يتبنيان الدكتاتورية ، فإن من الطريف جداً ، أنهما كانا لا يريانها حقاً للآخرين ، بل لهما وحدهما فقط . أما قبل ذلك فإن أكبر الحرص على الديمقراطية ، كان هو الموجّه لسلوكهما . (٣) **العلمانية** ، كمرافقة للتيار القومي ، مقابل النقيض الجدلي ، الذي هو الحكم الديني ، في التيار الاسلامي . (٤) العمل بأكبر طاقة ممكنة على اكتساب **وتمثّل الحضارة الغربية** ، ولم يظهر المقابل الجدلي لهذه الفكرة إلا في التفاصيل : أي في المحافظة على التراث إلى جانب تمثل الحضارة الغربية ، أو عدم الاهتمام بهذا الموضوع أصلاً ، أو التنكر للتراث ، في أقصى الحدود . مما كان أمره ضئيلا جدا . ظهرت آثاره في الدعوة إلى الكتابة بحروف أجنبية ، وغض النظر عن القواعد في الكتابة العربية ، وتبني الدعوة للكلام باللهجة المحلية[١] .

وأظن أن هذا العرض لم يبرز بالدرجة الكافية أحد عناصر هذا المخاض الكبير ، ومن أهمها أيضاً ، وهو إنشاء : **دولة حديثة متقدمة** على المثال الغربي ، على نحو ما فعلت اليابان في نهضتها ، وما يجب أن تفعله كل أمة إذا أرادت النهضة .

ويمكن التساؤل عما إذا كانت الاشتراكية جزءا من هذه العناصر التي أسفر عنها ذلك المخاض . والجواب سهل جدا ، لأن الأفكار الاشتراكية لم تعرف الشيوع الجدّي إلا في أواخر

(١) أنظر: أديب نصور . **الفكر العربي في مائة عام** (بيروت : الجامعة الاميركية ، ١٩٦٧) .

القرن التاسع عشر ، ولهذا فإننا لا نستطيع القول إن ذلك المخاض وضع الاشتراكية بين أفكاره ، أو أعارها بعض الانتباه ، مما هو طبيعي جدا . بل إن الأفكار الاشتراكية كلها لم تعرف أي ذيوع في الوطن العربي ، قبل أوائل الثلاثينات من القرن الحالي . فإذا نحن وجدنا الأجيال الشابة من أمتنا تصحو مباشرة على « الاشتراكية » كجزء لا يتجزأ من أفكار الثورة العربية ، فلا يمكن القول إن القرن التاسع عشر هو الذي أورثنا إياها .

وعلى الرغم من الجدلية التاريخية التي نشأت عن الأفكار التي أورثتنا إياها الحركات الاصلاحية في القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من الصراع الشديد الذي قام بينها ، ولا سيما بين حركة القومية العربية ، وحركة الوحدة الاسلامية ، وبين العلمانية ، والاتجاه الديني ، فإن النصر الفعلي كان لأفكار الوحدة العربية ، والعلمانية ، والحرية الديمقراطية ، والتحديث الحضاري ، بعد أن انضافت إليها الاشتراكية . وحقاً فإن من الممكن القول إن مبادىء الوحدة والحرية والاشتراكية ، هي العناصر الأساسية في الثورة العربية المعاصرة ، بغض النظر عن التحديث الحضاري الذي لا يوضع موضع بحث لدى أية فئة من الفئات العقائدية ، والذي يعتبر وكأنه أمر مفروغ منه ، سواء أكنا في صف الثورة أم في صف المحافظين .

(٣)

ولئن بقي من ريبة ما ، حول التحديث الحضاري ، فلا ريب أنها الريبة المتعلقة بالتعارض الممكن بين حركة التحديث وما يمكن أن ينشأ عنها من إغفال للتراث العربي ـ الاسلامي . ومن المألوف أن تكون المحافظة على التراث ، والتيار المتصل بالوحدة الاسلامية ، جزأين من عقيدة واحدة ، وكذلك أن تعتبر حركة الوحدة العربية ، والغض من قيمة التراث ، جزأين من « عقائدية واحدة » . لكن هذا في الواقع غير صحيح . بل إنه لا معنى للحركة القومية ، إلا إذا صانت التراث . ومن ذا الذي يفخر بأمته ويعلي من شأنها ، ويهمل تراثها في الوقت نفسه ؟ ومن جهة أخرى ، فإن هذه القطيعة مع التراث ليست بالأمر الممكن واقعياً . إذ أن الغرب ، منشىء الحضارة الحديثة ، لم يقطع صلته بتراثه ، لأنه تقدم حضاريا . وكذلك اليابان ، فإنها هي الأخرى لم تقطع الصلة بتراثها لأنها تبنت الحضارة الغربية . وبالعكس فإن الأمم التي لم تتحضر ، هي الأقرب إلى قطع الصلة بالتراث ، وبالحضارة الحديثة معا ، كما فعلت تركيا الكمالية . وحتى هذه القطيعة ، فإنه لا يمكن اعتبارها جدّية ، ولو غيرّت لباس الرأس ، والجسم ، والحروف العربية ، وجعلت الأحد بديلاً عن الجمعة ... إن **التراث ألصق بالناس حتى من لحومهم وعقولهم ... لأنه التعبير الأساسي عن ردع الأمة** . وقلما وجدت أمة فارقت روحها ، وليس بمثل هذه الأمور السطحية ، يستطيع الانسان أن يزهق منها الروح .

ولا ريب أن التطور الحضاري ينقل الأمة من مرحلة إلى مرحلة ، ويهب روحها تعبيراً ، قد يغاير التعابير الذائعة . وهنا أقتصر على مثال واحد ، هو الأدب . فمنذ زمن قديم والناس يكتبون بلغة لا هي لغة الجاحظ ولا هي لغة أبي الفرج الأصفهاني . ولكن أحداً لم يشعر بأننا فارقنا تراثنا ، أو أهملنا إعادة نشر الكتب التراثية ، أو أضعفنا الاهتمام بها . ثم إن شعر أبي تمام والمولدين ، على سبيل المثال ، قد اتهم بالخروج على الأصول التراثية ، كما يتهم شعر هذه الأيام بالتهمة ذاتها . ولكن ألم يصبح شعر أبي تمام تراثاً كشعر امرىء القيس ؟ أو لا نشعر بأسف كبير إن نحن أهملنا شعر أدونيس وتوفيق زياد ، ومحمود درويش ؟ أو لا يكفي أن يمضي بعض الوقت حتى يصبح هذا الشعر بدوره تراثاً ، ينضاف إلى ما قبله ، ويُمعن في الحرص عليه ؟ وأنا لا أزعم أن

حبراً كثيراً لا يراق في معالجة هذه المشكلة ، ومع ذلك فإني أظل أعتقد أنها معالجة سطحية . وعلى سبيل المثال فإنه لم يخطر في بال الكواكبي ، وهو يحض على اكتساب علم الغرب وثقافته أن قومه سيتركون عروبتهم ، وينسون قيمهم ، ويصبحون أمة فاقدة المقومات . ثم إن التطور يفاجئنا هذه الأيام بموجة دينية تكتسح إيران وتهب رياحها قوية على تركيا ، وكذلك على أجزاء مختلفة من الوطن العربي بشدة تكبر أو تصغر ، في الحين الذي كان يتوقع فيه الغيارى على قيم الأمة التراثية أن يتبدّد هذا التراث الديني ، أو تضطرب قيمه . وبالتالي فإن التطور لا يتم دوماً على خط مستقيم ، ويظل مستقيماً ، بل إنه كثيرا ما عرف الصعود تارة والهبوط أخرى ، والسير إلى الأمام مرة ، والنكوص إلى الوراء أخرى . بل كثيراً ما عرف اللف والدوران والتلوي ، والانعطاف ، وألف حركة أخرى غير منتظرة . وليس إلا من قبيل التجريد المحض ما يظنه البعض من أن خط التطور الحضاري مستقيم بالجملة ، صاعد بصورة عامة ، مستغن عن بعض القيم نهائيا ، وآخذ بأخرى نهائياً . إلا أن التفكير السحري والظلامي الذي كان هو السائد في القرون الوسطى ، والذي ظن أنه انتهى إلى غير رجعة ، يعود إلينا ليتصدر المجلات ، ولتعرف به المصائر البشرية ، وأبراج الأفراد ، وما قد يصيبهم من خير أو أذى .

وعلى كل حال ، وما دام العربُ يريدون التقدم ، ويسعون إليه ، فإن من المؤكد أنه كلما صح عزمهم على ذلك ، وبمقدار ما يصح ، فإن عليهم أن يعودوا إلى القيم التراثية التي بنوا عليها أمجادهم في الماضي وأن يزيدوها قوة وسلامة . أفلا يعني ذلك كله أن مشكلتنا هي ، مشكلة التراث ليست إلا جدلاً ، ضئيل الجدوى ، قليل القيمة ، وأنها لا تعي شيئاً إلا إذا كان مضمونها «صورة حياة» شكلية المظاهر، عرفها أجدادنا القريبون منا ،واعتقدوا أنها هي التراث كله شكلا ومضمونا، على حين أنها لم تكن من التراث في شيء، بدليل ما رافقها من الانحطاط، وواكبها من التخلف .

والخلاصة ، لقد كانت الحركات العقائدية والفكرية والسياسية منذ أكثر من مئة سنة ، وعلى التحديد منذ بدأت الحركة الوهابية الممعنة في الشكلية السلفية ، والمقابلة لحركة محمد علي السياسية التقدمية ، « من دون عقائدية مفصلة أو مرسومة » . والمتبوعة بالحركتين السنوسية والمهدية ، ثم بحركة الأفغاني وأتباعه في مصر والبلاد العربية والاسلامية عامة ، والمعاصرة لحركة الكواكبي في البلاد العربية خاصة ، لا سيما في مصر وسورية ، وما تلا ذلك كله من تنظيمات وأحزاب ، كالجمعية القحطانية (عام ١٩٠٩) وحزب اللامركزية عام ١٩١٢ ، تُطل كلها بصورة أو بأخرى على الدولة العربية الواحدة ، الدستورية الديمقراطية ، والمقبلة بعنف على كسب الحضارة الغربية ، والمنحازة إلى علمانية الدولة بدرجات مختلفة من النزاهة . ولم يضف التطور اللاحق شيئاً آخر غير شعار الاشتراكية ، بدءاً من خمسينات هذا القرن . وبالتالي فإن القرن العشرين أطل علينا ، وانقضى أكثره ، وكانت الأحلام كلها مركزة حول هذه الأهداف . **أفلا يحق لنا أن نتساءل الآن : إلى أية درجة حققنا أحلامنا ، ومطامح أجدادنا ، بل مطامح كل مفكر ، أو مواطن عاقل** ، منذ عصر المتنبي الذي يقول فيما يقول :

أغاية الدين أن تحفوا شواربكم ... يا أمة ضحكت من جهلها الأمم

أو منذ عصر المعري الذي يقول :

مُلَّ المقام فكم أعاشر أمة ... حكمت بغير صلاحها أمراؤها
خانوا الرعية واستباحوا كيدها ... وعدوا مصالحها وهم أجراؤها

(٤)

الحقيقة أنه **لم يوجد مفكر ولا مصلح في القرن التاسع عشر الميلادي ، أو الرابع عشر**

الهجري ، خطر بباله أن قومه العرب سيعانون من مشكلات أفدح وأخطر من التي كان يحاول هو مجابهتها . وحقا فقد انفصلنا عن الدولة العثمانية ، وهذا هو الأمل الوحيد الذي تحقق ، ولكن الصورة التي تحقق بها جعلتنا لا نعرف ما إذا كنا أحسنا الصنع بالثورة العربية عام ١٩١٦ ، أو أسأناه . ثم إن المشرق العربي كله عرف الاحتلال والاستعمار ، ولو أنه أنهى إحتلاله في الخمسينات ، لكن الوحدة العربية ظلت مطمحاً عصياً على التحقيق ، على أنها كانت تبدو في أوائل هذا القرن أسهل منها بكثير في هذه الأيام ، وبدلاً منها عرفنا دويلات حدودها هي الحدود التي رسمها الاستعمار نفسه ، بلا أي تعديل . وفضلاً عن ذلك فإن هذه الدويلات تحسن الفرقة ، أكثر مما تشعر بضرورة الوحدة . بل إن الانسان لا يعرف في العالم كله دويلات متجاورة ، ولو أنها غريبة بعضها عن بعض ، بينها من التنافس ، والتخاصم ، والتشاحن ، والفرقة ، والعداوة ، مثل الذي نراه بين الدول العربية .. لم تحل إذن مشكلة **الوحدة** ، بل ازدادت بعداً . واضيف إليها ما لم يتوقعه لا المفكر ولا غير المفكر ، أعني قيام إسرائيل ، بكل ما يكلفنا قيامها من عنت ومشقة وإرهاق . وبتعبير آخر ، إننا لم نحل مشكلة ،بل ضاعفناها.

والهدف الثاني للنهضة : **الديمقراطية** ، والحكم الدستوري ، أو على الأقل ، زوال الاستبداد ، الذي هو حكم الرغبة لا القانون ... الذي طالما أجمع عليه مفكرو النهضة ، هو أيضاً لم يتغير ولم يتبدل . وفي كثير من الأحيان ، وفي الكثير من الأقطار العربية ، يتساءل المواطن العربي بألم ومرارة ، عما إذا كنا فعلاً قد تجاوزنا عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، أو عهد حكم المماليك ، أو من قبلهم . أما جوابي أنا فهو أننا تجاوزناه ولا ريب ، ولكن إلى تحت لا إلى فوق ، إذ لقد استعرنا من الأيديولوجيات الحديثة كلها ، ذلك الجزء الوحيد الذي يجعل الاستبداد مشروعاً ، ومبرراً ، كأننا لم نبحث في هذه كلها إلا عن ماضينا السياسي ، التقليدي ، المفعم بالعنف ، والاستبداد ، وكراهية الحرية ، وإفقاد المواطن وجوده المعنوي وكرامته . بل إن الأروع من ذلك وأجمل؛ أننا أحلنا عقائدياتنا الخاصة، النابعة فيما يقولون عن ذواتنا، إلى نسخة طبق الأصل لعقائدية غريبة تبيح الاستبداد من أجل العدالة الاجتماعية، ولم نحفظ من هذه الجملة إلا شطرها الأول.

والغريب هنا هو أن المستشرقين الذين أثاروا قضية التخلف في بلادنا ، وأشاروا إلى أسبابها ، بدءاً من عام ١٦٧١ في مذكرات الطبيب الفرنسي برينيه عن رحلته إلى بلاد المشرق ، أشاروا أكثر ما أشاروا إلى استبداد أمراء الشرق برعاياهم ، وجهل الحدود الفاصلة بين ما لأولئك ولهؤلاء ، بحيث يستباح من الأخيرين كل ما يريده الأولون ، لن يجدوا الآن ، إن عادوا ، كثيراً من التغيير والتعديل . إذ حتى عندما تبنينا النظام الديمقراطي ، لم ننس أن نضيف إليه معادلة الماضي السياسي القائم على العنف والطغيان والاستبداد .

من هذه الناحية الثانية ، يمكن القول إذن إننا لم نحقق مطامح أجدادنا ، في القرن السابق .

ولكن **ماذا عن التحديث والعلمانية** ؟ أي ماذا عن الهدفين الآخرين اللذين حَلِم بهما الأجداد ؟ إننا لا ننس هنا أن تطورا عظيما ، تم في بلادنا منذ عهد الاستقلال . وإذا اتخذنا سورية مثلاً ، وجدنا أنها قطعت شوطا كبيرا جدا في مجال التحديث . فالتعليم الالزامي مطبق في تسع محافظات على الأقل . ويكاد الانسان أن يقول إن أكثر من ربع السكان طلاب في المدارس ، بل إن عدد الطلاب في مختلف المدارس لأكثر من عدد القوة العاملة في البلاد . ولقد تركنا الفرنسيون وعندنا جامعة واحدة فيها أربع كليات بعدد من الطلاب لا يتجاوز بضع مئات في أحسن الأحوال ، أما الآن فإن لدينا أربع جامعات ، بأكثر من خمسين كلية ، وعدد من الطلاب

يتجاوز المئة وعشرين ألفاً .. ومع أننا حققنا نهضة صناعية تكاد أن تكون معجزة ، بما فيها من منشآت ، ومصانع ، وعنينا بالري والزراعة بمقدار ما استطعنا ، فإننا نجد آثار ذلك في التنمية العامة أقل بكثير من الحدود المعقولة ، بل إن مسؤولا كبيراً في الدولة صرَّح بأن ربع الأراضي الصالحة للزراعة ، هو المزروع فعلاً ، وأن متوسط الملكية فيها هو ٣,٥ هكتارات ، وأننا نستورد من المواد الغذائية كل عام ما يعادل المليار ونصف المليار من الليرات السورية ، وندفع ما يقابل ربع منتوجنا الزراعي ثمنا لهذه الأغذية ، وأن ضعف المساحات الزراعية المتاحة للفرد ، يحول دون الاستخدام المعقول للبذور المحسنة ، والمكننة الضرورية للزراعة . أما على صعيد الصناعة ، فيصرِّح المسؤول نفسه أن القطاع الخاص لا يوظف في العام الواحد إلا ما هو قريب من ٦٠ ـ ٨٠ مليون ليرة سورية ، على حين أنه وظف في قطاع البناء عام ١٩٧٨ وحده ملياري ليرة سورية ، واستورد ما قيمته أربعة مليارات ، وصدَّر ما لا يزيد عن نصف مليار ليرة سورية .

ولا يجب أن نظن أن هذه حالة وحيدة خاصة بالوضع السوري ، بل إنها حالة عامة . وقد قام د. محمد علي القرا بدراسة موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي . فوجد أن الطاقة الزراعية في مصر تساوي تقريباً ثلث الطاقة الممكنة : ٢ من ٥,٤ مليون طن ، وأن لبنان يستطيع أن يرفع المساحة الزراعية من ٢١٦ ألف هكتار إلى ٣٠٠ ألف ، وأن كل الانتاج الزراعي يستطيع النمو بصور شتى ، تتراوح بين المرة ونصف المرة لبنجر السكر وعشر مرات تقريبا للقمح . وأن الأردن يستطيع أن ينمي محاصيله المختلفة بحيث ينتج ٦٠٠ ألف طن من القمح ، بدلا من ٥٣ ألف طن ، والخضروات ٧٥ ألف طن بدلا من ١٤ ألف طن ، وأن سورية تستطيع الارتقاء بانتاجها من القمح بمقدار ثلث المساحة ، وثلاثة أمثال الانتاجية ، وأن العراق يمكن أن يرفع إنتاجه من القمح من نحو مليوني طن في السنة إلى حوالي ٢٥,٦ مليون طن .. وقل مثل ذلك تقريباً عن كل بلد عربي . ويشير المؤلف نفسه إلى أن كل الأقطار العربية تستورد المواد الغذائية المختلفة ، وما يعادل نصف حاجتها من القمح ، وأن في وسعها أن تنتج ٢٧ مليون طن من الحبوب بانفاق ٢٦٤٨,٥ دولار ، على حين أنها تستورد حوالي ١١,٤ مليون طن ، قيمتها تساوي ٢٤٤٢ مليون دولار . وأخيراً يشير الباحث نفسه إلى أن مجموع النفقات الضرورية لكل المشاريع الزراعية الضخمة في الوطن العربي لا يتجاوز ما يعادل عائدات النفط للعام الواحد .

فإذا عرفنا الآن أن الانتاجية الزراعية للهكتار الواحد في الوطن العربي هي أدنى من متوسط كل البلاد النامية ، فمعنى ذلك أن الهدف الثالث ، أي التحديث ، نما نمواً سطحياً ، وأنه مقطوع الصلة تقريباً بعمليات التنمية الاقتصادية ، وبالتالي فقد اخفقنا في الوحدة كما أخفقنا في إقامة الحكم على أساس ديمقراطي يصون كرامة الانسان من العبث العشوائي ، كما أخفقنا أو لا نزال مخفقين في عملية التحديث الحضاري . وكان الكواكبي يظن أن عشرين سنة كافية لامتلاك العلم العربي ، وعشرين أخرى كافية لانضاجه ، وإذا كان الكواكبي هذا مات عام ١٩٠٢ ، فإن في وسعنا أن نظن أنه أخطأ التقدير خطأ كبيراً ، ولو أنه ، فيما أظن ، كان يجري في حكمه هذا قياسا على ما جرى في اليابان .

ويبقى الآن هدف رابع وأخير ، هو **العلمانية** التي لا تعني التنكر للدين وإطراحه جانباً ، ولكنها تعني بالدرجة الأولى تساوي المواطنين جميعاً في الحقوق والواجبات . وذلك أمر أعلنه السلطان عبد المجيد الثاني في خطه الهمايوني الشهير ، المسمى خط كولخانة ، عام ١٨٣٩ . ولكن من الصعب فعلا أن نقول إننا اليوم أقرب إليه مما كنا في العهد التالي للسلطان عبد المجيد .

(٥)

ولكن هل جدَّد القرن الرابع عشر للعرب أهدافهم أو أنه بقي في ذلك على الحالة التي صيغت في القرن الذي قبله ؟ الحقيقة أن شيئاً لم يتغير ، ولكن أضيفت إلى المشكلات العربية مشكلة جديدة جداً ، هي وجود إسرائيل ، وما يتبعها من مسؤوليات تقع على عاتق الأمة العربية . فهل يعدنا القرن الخامس عشر بتحقيق أفضل لهذه الأهداف القديمة، بالاضافة إلى حل ما للمشكلة الاسرائيلية؟

إني لا أجيب إلا بملاحظات قليلة : **أهمها** أن عام ٢٠٠٠ سيشهد كثافة سكان عربية تبلغ حدود الثلاثماية مليون نسمة ، أي ضعف ما هم عليه الآن تقريباً . وهذا يعني أن علينا أن نزرع من الأرض ، مجدداً ، مساحة مساوية لكل ما نزرعه الآن أي حوالي ٤٧ مليون هكتار .. وما دام جهدنا التاريخي كله لم يصل خلال أكثر من ألف سنة إلا إلى هذا الحد القاصر عن الحاجة الماسة ، أفيمكن لعشرين سنة أن تقدّم من الانتاج ما يعادل كل إنتاج القرون الماضية ؟

والملاحظة الثانية هي أن الانتاج العلمي في الوطن العربي لا يزيد عن ٣٪ من النسبة التي يستحقها عددهم، وأن نسبة ٦٠٪ من السكان لا يزالون أميين، فهل في وسعنا أن نقفز القفزة الحاسمة، وننهي الأمية، خلال العشرين أو الثلاثين أو الخمسين سنة القادمة؟ إني أكتفي هنا بطرح الأسئلة .

غير أن أسئلة مثل التي أطرحها ، هي التي تدعو كتابا ومفكرين كثيرين لطرحها وبحثها . وآخر بحث من هذا النوع بحث للدكتور نادر فرجاني[٢]. ولا غرابة إذا ما انتهت مثل هذه الدراسات إلى الكثير من التشاؤم خلال الربع الأول من القرن الخامس عشر ، ما دامت الأوضاع الحالية قائمة . وبالمقابل سيتغير الكثير الكثير ، وسيكون التفاؤل في أكبر حدوده الممكنة ، إذا تغيرت هذه الأوضاع تغيراً جذرياً ، أي متى حققت المشاريع الوحدوية إنجازات حقيقية ، وتمت القطيعة مع أنظمة الحكم التقليدية ، أنظمة القمع ، والقهر ، والتسلط ، وارتسمت الابتسامة على وجه المواطن العربي ، كرد على ابتسامة الحرية والديمقراطية .

ولقد أدّى **القمع والاستبداد** دورهما في إنهاك الوطن العربي ، والهبوط به إلى درجة الحضيض الحضاري ، والتبعية للدول الأجنبية ، ولم يبق إلا أن نجرب الأنظمة المناقضة ، أي الأنظمة الحرة على المستوى السياسي ، إذ ليس هنالك بديل آخر لانعاش الأمل . أما إذا أخفقت الحرية ، وأخفق القمع معاً ، فلا ريب أن علينا أن نقول : إن هنالك شعوبا كتب عليها أن تعيش كل تاريخها في البؤس والتردي ، والانحطاط ، كأنها ، عرقياً ، غير صالحة لتقبل الحضارة . وطبيعي أني لا أستطيع الأخذ بهذه الفرضية ، ولا مجرد التفكير بها ، ولقد جرت العادة أن يقال : من جرَّب المجرّب حلَّت به الندامة . وفي التجارب العربية الفاشلة ، يبدو أن حكامها لا يجمع بينهم شيء إلا حكم الرعية بالاستبداد ، وتناولها بالقهر والظلم والاستعباد . وتمخضت جبالهم كلها ، فلم تلد إلا فئرانا ، وتراكم الهم على الهمم ، والبؤس على البؤس ، وأصبحنا بنعمة ذلك كله ، فقراء في غاية

---

(٢) يضع الباحث أربع غايات للعمل العربي المستقبلي هي : إشباع الحاجات الأساسية (والأمن الغذائي بالدرجة الأولى طبعا) ، والمساواة (أي العلمانية كناظم للدولة تجاه المواطنين) ، والتحرر (من إسرائيل ومن التبعية المتزايدة للغرب والشرق معاً) ، والأمن (أمن المواطن من عدوان المواطنين الآخرين ، وأمن المواطن من عدوان السلطة ، إما بصورة مادية كالقهر والعسف والتصرف العشوائي ، وإما بصورة معنوية ، كالخيانة للغايات القومية ، أو الاستهتار بها ، أو عدم تركيز العمل عليها) . وقد فصل الباحث النتائج المتدنية المتوقعة في كافة هذه المجالات إذا تواصلت الأوضاع الحالية حتى مطلع القرن الواحد والعشرين في كافة هذه المجالات إذا تواصلت الأوضاع الحالية

نادر فرجاني ، **هدر الامكانية ، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

الفقر ، أذلاء عناية المذلة ، وضعفت كل الضعف ، منحلين في الداخل والخارج ، وضعفت علومنا ، وانهارت فنوننا ، وخربت مؤسساتنا ، وصرنا كأننا قوم ولدوا البارحة لقلة ما يملكون من آثار لا في جيوبهم وحدها ، بل على الأرض العامة أيضاً .

تلك كانت الحال مع الاستبداد . فأقم سيف الاستبداد فوق رؤوسها ، تجر لك أرضها بأنهار الفقر ، وفيضانات البؤس ، ويقرب وجودك من اللاوجود . ومن العجيب أن الفترة التي عرفت فيها بلادنا أولى نسائم الحرية ، مع ظهور النبي (ص) . وولاته أو خلفائه الأبرار ، هي نفسها التي برز فيها العملاق العربي لأول مرة ، يدق باب التاريخ بأكبر عنف ، ويستولي على الكثير الكثير من مقدراته . أفلا يصح إذن أن نقرن بين ذل العرب واستبداد حكامهم ، وبين عزهم وشموخهم وكبريائهم ، وديمقراطية حكامهم ؟ لكن في هذه المرة على الأقل ، لا ينبغي أن يحصل الشعب على الحرية كمجرد هبة من الله ، بل ينبغي أن يدفع ثمنها ، مهما يغلُ الثمن ، ويقدِّم من أجلها الضحايا ، مهما كثروا عدداً ، فالتاريخ لا تنسجه فقط ، النياتُ الطيبة .

(٦)

والخلاصة أن مشكلة القرن الخامس عشر الهجري هي كل ما خلفه لها القرن الرابع عشر الهجري من مشكلات وبالاضافة إلى مشكلة إسرائيل الضخمة . وما دام القرن السابق قد أخفق باستمرار في حل أية مشكلة من مشكلاته ، فإن المؤسسات المختلفة التي قادت عملية التنمية ، وعمليات الدفاع عن الأرض ، ومجابهة إسرائيل ، ووصلت بها إلى الاختناقات التي نعرفها ، لا نظن أنها بين يوم وليلة ، ستقدم إنتاجية أكبر ، وستحل على صورة أفضل ما لم تحله من قبل إلا على الصورة الأسوأ . وبين أيدينا باب كبير نستخدم له مفتاحاً واحدا لفتحه ، ونجربة ألف مرة ، وهو لا يفتح . ونعيد الكرة بعد الكرة ، وهو لا يفتح ، أما آن الأوان إذن لملاحظة أن العلة ليست في الباب، وإنما هي في المفتاح. أو لا يشمل المفتاح الذي نشير إليه، سائر وجوه حياتنا، من أساليب حكم، وتقاليد عمل، وصور إنتاج، ومستوى أداء، وبلاهات أخرى نحن بغنى عن الحديث عنها؟

ولنلاحظ أن المهمة الأولى لأي حكم عربي ـ بين مختلف المهام الموكولة إليه هي تقليم أظافر إسرائيل ، وتكليسها حيث ينبغي أن تكلَّس ، إذ لا سبيل إلى تقدم جدي في البلاد العربية ، ولا سيما في أقطار المواجهة ، ما دامت موازناتها مرهقة بالأعباء العسكرية . وحتى عندما تقوم أية قيادة عربية بكل المهام الموكولة إليها كقيادة ، فإن ذلك لن يرضي الشعب ، ولن يعتبر شيئاً هاماً ما لم يكن وراءه أو بجانبه سعي لتحجيم العدو الصهيوني . وبالعكس فإن كل قيادة تذهل عن كل مهماتها الداخلية ، ولا تضع في حسابها غير الانتصار على إسرائيل ، لتحقق من ذلك القليل أو الكثير ، ستكون قيادة موفورة الاحترام ، مرفوعة الرأس ، مخلدة في التاريخ . وطبيعي ، ولا ريب ، أن نتساءل **هل يمكن أن يتوازى جحيم الداخل ونعيم الخارج ، أي سوء الحكم في الداخل ، ونجاحه في مشكلة إسرائيل** ؟ أما أنا فلا أعتقد ذلك ، وأؤمن أن نعيم الداخل شرط لنعيم الخارج ، دون أن نفهم من الأول مجرَّد حرية المواطن ، وهنائه ، ورفاهيته ، بل دون أن نفهم من ذلك أن الشعب لن يكلف بتضحيات ثقيلة يُفهم بطبيعة الحال أنها شرط للنعيم الخارجي ... ولكن إذا انغلق باب النصر على إسرائيل ، ولم يعد إليه من سبيل ، حتى ولو بصورة مؤقتة ، فلا أقل من أن يشعر المواطن العربي ، حيثما كان ، بنعيمه الداخلي . ومن الغريب أن هذا المواطن ، منذ زمن طويل جداً ، لا يشعر بأي فرح قومي ، لا في الداخل ولا في الخارج وكأن نصيبه من الدنيا ، كل نصيبه ، هو أن يشعر بأتراح قومية □

التـــراث والتجـديـد

د . محمد احمد خلف الله

استاذ في الادب العربي والفكر الاسلامي .

التراث هو ما ورثناه عن السلف الصالح أو السلف الطالح من قيم ثقافية قد تنفع ، وقد تضر ، والأمر بعد متوقف على مدى وعينا بحاجتنا إلى التراث ، وعلى مدى ما نملك من معايير نتخذ منها أدوات لتقييم هذا التراث بحيث نستطيع أن نعرف في سهولة ويسر علاقة هذا التراث بالحضارة التي نعيشها ، وبالتقدم الذي ننشده . وحاجتنا إلى التراث هي بعينها حاجة كل أمة إلى تراثها ، وهي حاجة تتمثل عند جميع الأمم في نوعين من الاحتياجات .

والنوع الأول : هو أن هذا التراث بكل ما فيه من نفع أو ضرر ، ليس إلا ما صنعه أسلافنا من أمجاد تاريخية أثناء مسيرتهم الطويلة في هذه الحياة الدنيا ، منذ أدركوا أن لهم دورا في الحياة يمتاز عن أدوار غيرهم من الكائنات . وهذا النوع من التراث قد تراكم بفعل الزمن ، فلقد كان كل جيل من السلف يصنع من الحضارة ، ويبني من التاريخ ، ما هو في حاجة إليه في العصر الذي كان يعيش فيه . وحاجتنا إلى مثل هذا النوع تتمثل في أنه المجد الذي نتغنى به ونباهي به الآخرين . إنه جزء من كياننا النفسي والعقلي الذي ورثناه عن الآباء والأجداد . ومن هنا يجب الحرص عليه ، والاحتفاظ به ، مهما تكن الأسباب .

وفي الأمم المتقدمة مؤسسات بكاملها ليس لها من عمل إلا البحث والتنقيب عن التراث ، ثم الكشف عنه والاحتفاظ به وصيانته ، مع عرضه العرض اللائق به ، والقادر على أن يزود الناس ـ كل الناس ـ بما فيه من قيم ثقافية كاشفة عن البنى الحضارية ، والأمجاد التاريخية . وتقوم المؤسسات التربوية في هذه الأمم بتضمين المقررات الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات ، شيئا غير قليل من تاريخ هذا التراث وما يشتمل عليه من قيم ثقافية ، لتبث في روح الطلاب قبسا من الالهام ، وتزودهم بالطاقات الثقافية التي تدفع بهم نحو المجد حين يصنعون مثل ما صنع الأسلاف ، ويزيدون عليهم ما هم في حاجة إليه مما يتلاءم والعصر الذي ينتسبون إليه ، والحضارة التي يعيشونها .

والنوع الثاني من الاحتياجات هو الذي يتمثل في هذه القيم الثقافية التي توارثناها ، والتي لا تزال حية فاعلة ونمارس بها الحياة في أيامنا هذه . وهذا النوع من التراث لا ننظر إليه تلك النظرة التاريخية التي رأيناها في النوع الأول ، ولا نحتفظ به في المتاحف ودور الكتب والآثار

مثل النوع الأول ، وإنما هو حي فينا ونحتفظ به في أنفسنا ، ونعتبره من الدوافع التي تدفع بنا في هذا الموقف أو في ذاك . وهذا النوع الذي يشكل الدوافع في حياتنا . قد يشكل في الوقت ذاته المعوقات ، وبخاصة عندما يكون سلطان السلف علينا قويا إلى الحد الذي ننزل فيه ما توارثناه عنهم منزلة التقديس .

إنه في مثل هذا الموقف يكون نظرنا دائما متجها إلى الوراء وليس إلى الامام . وإنه في مثل هذا الموقف لا يكون همنا أن نعيش حياتنا ونصنع التقدم ، وإنما نعيش كما كان يعيش آباؤنا الأولون . وهذا هو الموقف الذي سجله **القرآن الكريم** على أهل مكة حين كانوا يقولون للنبي عليه السلام فيما حكاه القرآن عنهم : ﴿ **إنا وجدنا آباءنا على أمة . وإنا على آثارهم مقتدون** ﴾ أو ﴿ **حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا** ﴾

إن حاجتنا هنا ليست إلا في تنمية التراث وتجديده ببث الحيوية والحركة فيه ، بحيث يصبح ملائما للعصر الذي ننتسب إليه . والحضارة التي نعيش فيها ـ وبعبارة أكثر اختصارا و دقة ـ بحيث يصبح أساسا صالحا لتحقيق التقدم . **والقرآن الكريم** قد هدانا إلى السبيل التي نسلك في هذا المقام ، وذلك عند حواره مع الذين وقفوا عند حدود المواريث الثقافية وقالوا هي حسبنا . هدانا **القرآن الكريم** إلى أن الموقف في هذه الحالة واحد من أمرين :

الأول : أن نبين لهم أن الأسلاف حين وضعوا هذه القيم الثقافية التي ورثناها عنهم لم يكونوا أهلا لذلك ، ومن هنا جاءت مواريثهم خارجة عن أن تكون السبيل إلى الهداية في هذا العصر الذي كان يقودهم فيه النبي عليه السلام إلى التغيير . لقد قال القرآن الكريم في رده عليهم ، وحواره معهم : ﴿ **أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا . ولا يهتدون** ﴾

الثاني : أن نبين لهم أن ما ورثناه عن السلف من قيم ثقافية لا يزال صالحا للحياة ، ولكن هناك ما هو أصلح منه وما هو أقدر على دفعنا في الحياة بقوة لنصنع الحضارة ونبني التاريخ .

جاء في **القرآن الكريم** بصدد الحوار مع السابقين والرد عليهم قوله تعالى : ﴿ **أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم** ﴾

وهنا لا بد من الاشارة إلى أمر نميز فيه بين النوعين الأول والثاني من الاحتياجات . وهو أننا في النوع الأول نحتاج إلى كل التراث ، إلى كل صغيرة وكبيرة فيه ، من حيث أن نظرتنا إليه نظرة تاريخية ليس غير . أما في النوع الثاني فلا نحتاج إلاّ إلى ما يعيش فينا منه ، أي ما نمارس به حياتنا . ومن هنا كانت نظرتنا إليه نظرة عملية باعتباره من الأدوات أو الأساليب التي نمارس بها حياتنا . وهذا الذي بقي فينا إنما هو عصارة التراث الذي ورثناه عن كل الأسلاف ، فلقد كان كل جيل من أجيال السلف يحدث من التغييرات في القيم الثقافية التي توارثها ما يبقى على الصالح من هذا التراث ، وما يقضي على ما كان ضارا من الأصل أو ما أصبح ضارا بفعل الزمن .

إن ما ورثناه اليوم هو العصارة التي تحيا في أنفسنا وفي عقولنا ، بعدما أدخل على هذه القيم من تعديلات بحكم الزمن ، وبفعل الأجيال المتعاقبة في المراحل التاريخية المختلفة . ومن حقنا نحن أيضاً أن نتعامل مع هذه العصارة من القيم الثقافية كما تعامل من سبقونا ، وندخل عليها من التغيير والتبديل ما نحن في حاجة إليه لنحيا عصرنا الذي نعيش فيه ، ونحقق مزيدا من التقدم . وهنا نواجه مشكلة كبرى قد نعجز عن تقديم الحلول لها . وهذه المشكلة تتمثل في التراث الديني ـ ذلك لأن أبناء الأمة العربية قد ورثوا ، فيما ورثوه من قيم ثقافية ، قيما قد جاءت عن الله ، ونزل بها الوحي من السماء ، وأصبحت بذلك من القداسة بحيث لا يملك الانسان أي حق

في تغييرها لتصبح ملائمة للحياة في العصر الذي يعيش فيه ، وفي الحضارة التي يمارس الحياة على أساس منها ، وفي صنع التقدم .

تلك هي المشكلة التي يقف أمامها أبناء الأمة العربية من المسلمين والمسيحيين موقف من يلتمس لها الحل ، أو موقف المستسلم الذي لا يبحث عن حل ، والذي يرضى بما قسم الله له .

وهنا لا بد من الاشارة أيضاً إلى أن رجال الدين قد زادوا من حجم هذه المشكلة حين أضافوا إلى وحي السماء أقوال المجتهدين وجعلوها هي الأخرى من المقدسات التي تؤخذ على علاتها ، والتي لا يملك الانسان حق إدخال أي تغيير فيها . ويقيم رجال الدين من أنفسهم حراسا على هذا التراث المقدس : الآلهي والبشري ، وياويل من تحدثه نفسه بأمر ما خارج هذا النطاق الذي ضربه رجال الدين لهذا التراث . إنه الملحد الكافر الذي يجب أن يقتل ، ويلقى به في النار ..

أما أنا فسوف أتعامل مع الله وحده ، ولن أتعامل أبدا مع رجال الدين هؤلاء ـ من حيث أني كنت وما زلت أعتقد أن تسوية حسابي مع الله أيسر بكثير من تسويته مع رجال الدين هؤلاء . سوف أتعامل مع الله مقدما للقراء إقتراحي لحل المشكلة التي يرى بعض الناس أن لا حل لها ، والتي يستسلمون فيها لرأي رجال الدين مع أنه الرأي الفائل . وأقدم بين يدي الحل تمييزا بين ما هو من عند الله ، وما هو من عند البشر ، من حيث أن هذا التمييز هو الخطوة الأولى في سبيل حل المشكلة .

إن ما هو من عند الله هو الدين ، وهو الذي يشكل المشكلة ، من حيث أن ما هو من عند الله لا يحق للانسان مهما يكن أمره أن يغيره أو يبدله أو يدخل عليه تعديلا . أما ما هو من عند البشر فليس دينا والأصح أن يكون الدين من وضع البشر ، وما دام ما كان من وضع البشر ليس دينا فإنه لن يكون مقدسا ، ولن يكون ملزما إلزاما دينيا ، ومن هنا كان من حقنا أن نبحث عما هو أصلح منه لعصرنا هذا الذي نعيش فيه ولحياتنا التي نحياها . والمفكرون المسلمون الأولون لم يذهبوا الى ما يذهب إليه رجال الدين اليوم من إنزال ما جاء عن الأئمة المجتهدين منزلة المقدس ، وإنما ذهبوا إلى أنه ليس مقدسا ، وأنه يصح تغييره إلى ما هو الأصلح . وذهبوا إلى أن الاجماع يمكن تغييره بإجماع آخر ، أي أن إجماع السابقين ليس ملزما لمن جاء بعدهم ، وعاش في عصر غير عصرهم . وهناك قاعدة أصولية يعرفها الجميع ، وهي أن الأحكام تتغير بتغير الأزمان والأماكن .

لا مشكلة إذن في التوفيق بين ما انتهى إليه البشر من قيم ثقافية توارثناها عن السلف وبين مقتضيات العصر وتحقيق التقدم ، وإنما المشكلة هي فيما جاء عن الله في نص قرآني واضح قطعي الدلالة ووارد مورد التكليف . إنه هنا هو الدين المقدس الملزم الذي يحتاج حقا إلى وقفة نتبين فيها أبعاد هذه المشكلة . ونحاول فيها اقتراح الحلول لهذه المشكلة . وتبدأ الوقفة من أن حساب الله للناس يوم القيامة يقوم على أساس من العمل الذي تترتب عليه المسؤولية ، ويكون عليه الحساب بما ينتهي إليه من ثواب أو عقاب . والمسؤولية يوم القيامة تكون فردية في الغالب وجماعية في الأقل . أو تكون فردية في فرض العين ، وجماعية في فرض الكفاية .

والانسان ليس في حاجة إلى إدخال أي تعديل أو تغيير فيما المسؤولية فيه فردية مما هو من قبيل المعتقدات أو العبادات الدينية . وله بعض الحق في تغيير ما المسؤولية فيه جماعية مما هو من قبيل فروض الكفاية ، أو فيما هو من قبيل المعاملات التي تصور العلاقة بين الانسان والانسان أو الانسان والأشياء ، وليس بين الانسان والله .. إن ما هو من قبيل المعتقدات تكون المسؤولية فيه

فردية ولا يملك أحد أبدا حق التغيير فيه . والظاهرة الجديرة بالتسجيل في هذا المقام ،أن المعتقدات الدينية الدائرة حول الله واليوم الآخرة والملائكة والكتب والرسل مما هو من متعلقات الايمان لم تتغير أبدا ، ولم يدخل الله سبحانه وتعالى عليها أي تغيير ، ودعا إليها كل الأنبياء وكل المرسلين من لدن آدم إلى أيام محمد عليهما السلام .

وما هو من قبيل العبادات لا يملك الانسان أيضا أي حق في تغييره أو تبديله ، من حيث أن العبادات حق الله على عبيده وحقه الذي أحقه ورضي به . والظاهرة الجديرة بالتسجيل في هذا المقام ، أنه قد حدث تغيير في العبادات ، ولكن حق التغيير كان لله ، فهو الذي جعل عبادة المسيحي مثلا لله على نسق غير نسق عبادة المسلم لله ، وهكذا .

أما المعاملات فهي مناط المشكلة التي نحن بصددها ، وهي التي تضطر الظروف الانسان إلى أن يعيد النظر فيها من حيث هي علاقات إجتماعية بين الانسان والانسان ، أو بين الانسان والأشياء . وهنا نشير إلى أن ما لم يرد فيه نص عن الله فيما يخص المعاملات ، لا يشكل أي مشكلة من حيث أن ما يمكن أن ننتهي إليه من رأي فيه سوف لا يعارض نصا قرآنيا مقدسا وملزما . ومن حسن حظنا أن الكثرة الكاثرة من قضايا المعاملات والعلاقات الانسانية أو الشيئية لم ترد فيها نصوص ، والقدماء أنفسهم قد أقروا بأن ما ورد في **القرآن الكريم** عن المعاملات من القلة بحيث لا يقاس بما ورد عن المعتقدات والعبادات ، وذلك لأن المعاملات من شؤون الناس التي يقدرون على التفكير فيها ووضع القواعد التي يتعامل الناس بمقتضاها . أما المعتقدات والعبادات فمن شؤون الله ، والله وحده هو الذي يتولى أمرها بنفسه . ومن هنا كثر إيراد الآيات القرآنية بشأنها .

وترك المعاملات والعلاقات الانسانية والشيئية للناس قد كان مقصودا من الله ، ولم يكن عن إهمال أو سهو ونسيان . فالله سبحانه وتعالى لا يهمل ، وحاشاه من أن ينسى . والذي يدل على هذا القصد من الله هو الآية القرآنية الكريمة التي تنهي المؤمنين عن أن يسألوا النبي عليه السلام في كل شأن من شؤون هذه الحياة الدنيا ، من حيث أن السؤال يقتضي الجواب وقد يكون في الجواب قيدا يتقيد به الناس ويلتزمون بممارسة الحياة على أساس منه ، وبخاصة عندما يكون هذا القيد نص من كتاب الله ، وجاء به الوحي من عند الله .

والآية القرآنية المشار إليها هي قوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حليم** ﴾ ويسمي المفسرون هذه القضايا التي سكت القرآن عنها بالعفو ، أخذ من قوله تعالى في الآية السابقة عفا الله عنها . ونستطيع في عصرنا هذا أن نعتبر من العفو المتروك للانسان كل القضايا المعاصرة التي لم تكن موجودة من قبل ، والتي لم ينزل في شأنها نص ، من أمثال شهادات التأمين على الحياة ، والاستثمار ، والادخار ، وما أشبه .

إن ما يورده رجال الدين في أمثال هذه القضايا ليس إلا أقوال الأقدمين من رجال الدين ، ومصدره الفكر البشري وليس الوحي الالهي . وما كان هذا شأنه لا يكون ملزما وإنما يكون الموقف منه هو مصلحتنا نحن ، فإن كان في الأخذ به مصلحة عامة ، أخذنا به ومارسنا الحياة على أساس منه ، وإلا أعرضنا عنه ومضينا إلى غيره مما هو أصلح منه . إنه فكر بشري ، وليس له من القداسة شيء ، وإنما فيه من الاحترام له بقدر ما فيه من مصلحة عامة للمجتمع .

والفكر البشري لا يشكل أبداً عقبة في سبيل التقدم، إنما الذي يشكل عقبة هو الفكر المقدس

الذي جاء به الوحي من عند الله . ومثل هذا لا يشكل عقبة إلا إذا تعارض أو تناقض مع التقدم ، أي مع الأفكار الجديدة التي جاء بها الزمن ، والتي نبتت من مشكلات الحياة في العصر الذي نعيش فيه ، وفي الحضارة الصناعية والعلمية التي تمارس بها الحياة . إنه في مثل هذه الحالة يكون التعارض بين التراث والتجديد ، وتكون الحاجة هي الدافعة لنا إلى اتخاذ موقف محدد . قد يكون هناك من يقول بالموقف مع التراث من حيث أنه الملزم الذي يجب العمل به ، ولا يصح تجاوزه أو تخطيه . وقد يكون هنا من يقول بتجاوز التراث وتخطيه ، وممارسة الحياة على أساس مما انتهى إليه العقل البشري من قيم ثقافية جديدة تلائم عصرنا الذي نعيش فيه ، وحضارتنا العلمية التي ننتمي إليها . وقد يكون هناك من يحاول التوفيق بقدر الطاقة بين القديم والجديد أو التراث والتقدم . وهؤلاء جميعا قد وجدوا في كل عصر من عصور الحياة في الأمة العربية والأمم الاسلامية . ففي كل عصر وجد المقلدون للسلف المتقيدون بالتراث ، ووجد المجددون ، ووجد الذين يوفقون بين الجديد والقديم على حساب الجديد تارة ، وعلى حساب القديم تارات .

أما نحن فنرى رأي الامام الطوفي الحنبلي المذهب المتأثر أشد التأثر بكل من إبن تيميه وإبن قيم الجوزية ، وأستاذهما أحمد بن حنبل . رأي هذا الامام الطوفي أن المصلحة هي التي تحكم الموقف ، وأنه حين يكون التعارض قائما ولا سبيل إلى إزالته بالتوفيق بينهما تقدم المصلحة على النص ، وتكون هي الأساس[١] . والعنوان الذي وضعه الطوفي لهذه القضية في باب أصول الفقه هو: أدلة الشرع وتقديم المصلحة في المعاملات على النص . وفي إحدى الفقرات يقول الطوفي « من المحال أن يراعي الله عز وجل مصلحة خلقه في مبداهم ، ومعادهم ، ومعاشهم ، ثم يهمل مصلحتهم في الأحكام الشرعية إذ هي أهم ، فكانت بالمراعاة اولى . ولأنها ايضا من مصلحة معاشهم ، لأنها صيانة اموالهم ، ودمائهم ، واعراضهم ، ولا معاش لهم بدونها » . وفي فقرة أخرى يقول « وإنما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها ، لأن العبادات حق الشارع خاص به ، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفا ، وزمانا ومكانا ، إلا من جهته . بخلاف حقوق المكلفين فإن احكامها سياسة شرعية وضعت لمصالحهم ، فكانت هي المعتبرة ، وعلى تحصيلها المعول » . وفي فقرة ثالثة « ولا يقال ادلة الشرع اعلم بمصالحهم فلتؤخذ من ادلته ـ لأننا نقول : قد قررنا أن المصلحة من ادلة الشرع ، وهي اقواها واخصها ، فلنقدمها في تحصيل المصالح . ثم إن هذا إنما يقال في العبادات التي تخفى مصالحها عن مجاري العقول والعادات . أما مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل » .

وفي فقرة رابعة يقول « فالمصلحة وبقية ادلة الشرع إما ان يتفقا او يختلفا . فإن اتفقا فبها ونعمت ... وإن اختلفا ، فإن امكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه ، جمع وإن تعذر الجمع بينهما ، قدمت المصلحة على غيرها ، لأن المصلحة هي المقصودة من سياسة المكلفين » .

وهكذا نجد الحل عند الطوفي ، ونجده في تقديم المصلحة على النص حين تتعارض المصلحة مع النص . وهذا إنما يعني أن التراث الديني لا يشكل عقبة لا يمكن تخطيها في سبيل التجديد والتقدم . ويعني أيضا أن الفكر الاسلامي مع التجديد ومع التقدم □

---

(١) محمد عبده ومحمد رشيد رضا ، **تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن** (القاهرة : دار المنار ، ١٣٦٧هـ) ، ج٧، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

د. نادر فرجـاني

هـــدر الامكـانيـة

بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غايته

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١) ، ١٢٨ صفحة .

د. جـورج قـرم

« **هدر الامكانية** » عنوان ملفت للنظر يثير الرضى لدى القارىء حتى قبل الدخول في القراءة ، لأن هدر الامكانية هو تماما ما يشعر به كل مخلص في الوطن العربي يتوق إلى تحرر وطنه من ربقة الفقر والتبعية والتناحر بين أقطار الوطن الواحد . من هذا المنطلق يجذب د. فرجاني إنتباه وعطف القارىء في مقدمات بحثه . ومما يزيد من هذا الجذب عند قراءة الصفحات الأولى ، ما يمتاز به هذا البحث من أسلوب هادىء وبالتالي واضح ، ورؤية تبدو شاملة لأوضاع الأمة العـربية التنمـوية والنهضوية كما هي ملخصة في المقدمة . ولا بد من اقتطاف بعض ما جاء في المقدمة واصفا أوضاع الوطن العربي بعبارات مقتضبـة ورصينة وبليغة . يقول د. فرجاني : « فبلدان الوطن العربي في مجملها متخلفة ، على الرغم مما أصاب بعضها من غنى ناجم عن استنضاب رأسمالها النفطي . ولا يعني التخلف أنها فقط تالية للدول المصنعة في تتابع زمني على مضمار التقدم ، وإنما يعني في المقام الأول أن البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية بها ضعيفة ومشوهة ومتدنية الكفاءة ، مما يترتب عليه كون الحاجات الأساسية ، مادية وغيرها ، لغالبية السكان في البلدان العربية غير مشبعة بعد ، وأن هذه البلدان تعتمد اعتمادا حرجا وتابعا على الاقتصادات والحضارات الغربية ، مما يورثها مركزا ضعيفا في الحلبة الدولية ، ويدمغ مقدرات أبنائها بدوام حالة التخلف هذه »[١] .

لا بد أيضاً ، من ذكر التحديدات الصائبة لجوهر التنمية التي وضعها د. فرجاني في مقدمة بحثه ، عندما يقول : « وعلى هذا فإن التنمية في جوهرها هي عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة تقتضي الانعتاق من شبكة علاقات السيطرة ـ التبعية ، والعمل على إقامة بنيان إجتماعي ـ إقتصادي ـ سياسي جديد متوازن وكفء ، ويحمل في طياته بذور إستمراره وتطوره باطراد . ولا يعني هذا بالتأكيد الانكفاء على النفس أو الاكتفاء الذاتي ، وإنما العمل على الدخول في علاقات التعاون الدولي بندّية ، وتعبئة وتوظيف الطاقات الذاتية في إقامة البنيان الاجتماعي ـ الاقتصـادي ـ السياسي الجـديد ، بهـدف إشباع الحاجات الأساسية ، مادية ومعنوية ، لجماهير الشعب كأولوية أولى ، ثم رفع مستوى رفاه الناس باطراد »[٢] .

ويزيد على ذلك د. فرجاني : « وطاقات البشر في

(١) ص ١٥ .
(٢) ص ١٦ .

أي مجتمع هي ، في التحليل النهائي ، المورد الأول والأهم . وعلى هذا يمكن إعتبار التخلف على انه حالة مجتمعية تتسم بإهدار الطاقات الكامنة في البشر ، على حين ينطوي التقدم على توظيف افضل لهذه الطاقات . وتكون تنمية الطاقات البشرية لسكان المجتمع والاستفادة منها بكفاءة في كافة نواحي النشاط في المجتمع هي محور التنمية الأساسي . ويحق القول أن التنمية في النهاية هي تنمية بشر ، وليست إقامة اشياء »[٣] .

ولا بد من أن نؤكد على أهمية هذه المقدمة وطريقة طرح المشكلة التنموية العربية ، إذ أن الاطار الذي وضعه المؤلف أمام القارىء هو مصير الحضارة العربية المعاصرة « والخطر الأساسي » الذي يراه المؤلف في الواقع العربي الراهن « هو خطر إهدار إمكانية تاريخية قائمة لازدهار حضارة عربية معاصرة . فلو لم تكن الامكانية قائمة لما وجب التحذير ، ولا نفع »[٤] . ويا حبذا لو أوقف هنا الباحث مقدمته ولم يزد على هذه الأقوال البليغة في واقعيتها كلاما يثير الحيرة والتردد عند القارىء ، إذ يقدم الباحث على إنهاء مقدمته بالتحدث عن « التفاؤل » وعن « القفز على الواقع المر » وهو يقول : « وإنما التحذير من قبيل الحرص على الاستفادة من الامكانية التاريخية ، ووراءه الاعتقاد بأن إمكانية اغتنام الفرصة ما زالت بعد قائمة . وعلى هذا فالتوجه الأول لهذه الدراسة تفاؤلي . ومن منطلق هذا التفاؤل فإننا نقفز على الواقع المر ونتعامل في الدراسة مع الوطن العربي كوحدة »[٥] .

إن هذا الموقف يحيّر فعلا ، فمن أين يأتي الباحث بالتفاؤل؟ خاصة وأن جميع العناصر التي جمعها في دراسته هذه تبعث على التشاؤم وعلى تأكيد هدر الامكانية وحتى على التشكك بوجود الامكانية ؟ وأشير هنا بشكل خاص إلى الفصل الثالث المخصص للسجل التاريخي لهدر الامكانية ، فهو رائع في وصفه المقتضب المعزز بجداول إحصائية ثمينة ، لا لبس في مغزاها . ومما يزيد من بلاغة هذا الوصف ما أتى به الباحث من مؤشرات تدل على تدني الممارسة الديمقراطية وزوال المشاركة الشعبية (أنظر القسم « ب » من الفصل الثالث حول المشاركة الشعبية) . ومع أننا نختلف ، كما سنبين فيما بعد ، مع الباحث حول علاقة الديمقراطية بالتنمية كما تستنبط من الدراسة ، فهذا لا يمنع من مشاطرة الرأي مع الباحث حول التأثير الضار لاضمحلال الممارسة الديمقراطية ، وذلك في نظرنا في غياب ممارسة حضارية وتنموية حقيقية من قبل القيمين على الحكم في أقطار الوطن العربي .

في الحقيقة ، قراءة الفصل الثالث تزيد القارىء حيرة بالنسبة إلى إمكانية التفاؤل التي اعتمدها الباحث في ختام المقدمة (وهي تكون الفصل الأول من الدراسة) . ولكن يتوجب علينا قبل الدخول في تفاصيل هذا الفصل أن نستعرض الفصل الثاني المخصص لعرض « الامكانية » والمشتمل على ثلاثة أقسام : « البشر » ومن ثم « الأرض » وأخيراً « عائدات النفط » .

في الواقع ، إن هذا الفصل يثير الدهشة عند القارىء، فالامكانية ـ كما تبدو من المعطيات التي يسردها المؤلف ـ ليست بالضخامة التي نتصورها عادة ، بل هي مكونة حسب نظر المؤلف من معرقلات شبه طبيعية يصعب التغلب عليها ، والقارىء يفاجأ هنا مثلا ، بتقليل الباحث للثروة الجوفية العربية وباختفاء الثروة الحديدية والنحاسية في موريتانيا عن معطيات البحث ، واختفاء كذلك

(٣) ص ١٧ .
(٤) ص ٢١ ـ ٢٢ .
(٥) ص ٢٢ .

كل ما تدل عليه الدراسات الميدانية من وجود موارد منجمية ثمينة في صحراء كل من السعودية والجزائر (نذكر على سبيل المثال اليورانيوم) . فكل ما يراه الباحث من ثروات جوفية هو الشيء القليل من الفوسفات وقدر معلوم من النفط والغاز (ويجعله متواضعا بالنسبة إلى الثروات الفحمية في الدول الغربية والاتحاد السوفييتي دون الأخذ بعين الاعتبار كلفة إستغلال هذه الثروات) .

ويبدو أن التقليل نفسه يسود على المسح الذي يقوم به المؤلف حول الامكانيات الزراعية في الوطن العربي من الآن حتى عام الفين . وربما كان هذا التقليل ناتجا عن إسقاط إمكانيات التوسع الرأسي في الزراعة العربية (أي زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية والحيوانية) من المسح الذي قام به د. فرجاني والذي اقتصر على إمكانيات التوسع الأفقي للزراعة العربية (أي التوسع في المساحات القابلة للزراعة)[٦]. ويتنبأ الباحث بطبيعة الحال باتساع العجز الغذائي العربي نظرا لمحدودية توافر الأراضي القابلة للزراعة من جهة وسرعة تزايد السكان من جهة أخرى .

أما فيما يختص بكلام المؤلف حول الامكانيات البشرية العربية ، يفاجأ القارىء بضحالة هذا القسم (صفحة ونصف مع جدول إحصائي واحد) ، خاصة بعد أن أجاد المؤلف القول في المقدمة « بأن التنمية في النهاية هي تنمية بشر ، وليست إقامة أشياء »[٧] . ومع ذلك فالفصل المخصص « للامكانية » وهو يحتوي على ٢٣ صفحة لا يكرس للامكانية البشرية إلا صفحة ونصف صفحة ، يكتفي فيهما المؤلف بتلميحات غير مباشرة ترمي إلى حمل القارىء على الاستنتاج بنفسه بضرورة تحديد النسل وكأن في الأمر محظوراً لا يود المؤلف الغوص فيه . ويتنبأ د. فرجاني في ختام كلامه عن السكان « بأنه يمكن أن يكون كبر حجم السكان عامل وهن ينخر في بنية المجتمع العربي »[٨] وذلك في نظر المؤلف إذا استمر الكم مسيطرا على حساب الكيف (وهو لا يشك في ذلك على ما يبدو) .

وفي الحقيقة إن النتيجة التي يصل إليها د. فرجاني في نهاية الفصل الثاني هي غاية في التشاؤم على ضوء ما ذكر بالنسبة إلى الوضع البشري . ويمكن أن يستنتج من هذه النتيجة أن الامكانية غير موجودة فعليا ، إذ يقول المؤلف : « وإذا اردنا تلخيص مقومات الامكانية التنموية العربية لوجدنا أن الوطن العربي غني فقط في العنصر البشري . وهذا الغنى ليس إلا غنى بالامكانية نظرا لضعف القدرات البشرية العربية وإهدار طاقاتها حاليا . إلا أن هذا هو المقوم الحاسم لامكانية إحداث التنمية في الوطن العربي . وتعاني الامكانية التنموية العربية من نقص نسبي في الأرض الزراعية ، والموارد المعدنية بما فيها موارد الطاقة إجمالا . إلا أن الوفرة النسبية في النفط حاليا ، والعوائد الناجمة عنها ، يمكن أن تكون عاملا إيجابيا ، مساعدا ، لإمكانية تنموية حقيقية إذا أجيد إستغلالها قوميا »[٩] .

فما هي الامكانية إذا كانت القدرات البشرية ضعيفة ، وطاقاتها مهدورة ، حسب قول المؤلف نفسه ، وإذا كان الوطن العربي يعاني من « نقص نسبي » في الأرض الزراعية والموارد المعدنية ؟ العامل الايجابي الوحيد في نظر المؤلف (وهو بدوره مشروط الايجابية)

---

(٦) حول هذه الامكانيات ، أنظر : خالد تحسين علي ، « الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك ، » **النفط والتعاون العربي** ، ج٦ (١٩٧٨) ، العدد ١ .

(٧) ص ١٧ .

(٨) ص ٢٧ .

(٩) ص ٤٨ .

هو الوفرة النسبية في النفط إذا تم استغلاله قوميا . ولا يفوت القارىء أن تحقيق مثل هذا الشرط يكاد يكون ضربا من الخيال في الظروف العربية الحاضرة وفي المناهج الاقتصادية المعمول بها في الأقطار النفطية العربية . وإذا لم يحسن إستعمال النفط قطريا حتى في الأقطارِ النفطية ذات الكثافة السكانية العالية فما هي الضمانة أنه سيحسن إستعماله قوميا ؟

إذا كان هذا هو حال الامكانية في نظر المؤلف فلا عجب أن يكون السجل التاريخي لهدر الامكانية (الفصل الثالث) حافلا بالسلبية . فإذا صحت إفتراضات المؤلف حول ضحالة الامكانية وفي الحقيقة عدم وجودها ، فكيف يمكن أن يشهد الوطن « إنجازات تنموية » ، و« مشاركة شعبية » و« تعاون عربي » جدي ، وتقليص « للتبعية » الاقتصادية العربية (وهذه هي عناوين أقسام الفصل الثالث) ؟ وبطبيعة الحال فإن صورة الامكانيات العربية ليست كما قدمها المؤلف ، فالامكانيات البشرية العربية بما فيها الامكانيات الكيفية هي ضخمة للغاية إذا أخذ بعين الاعتبار عدد الكفاءات العربية وخاصة الموجودة منها خارج الوطن[١٠] ، وإذا أخذ بعين الاعتبار إمكانية توزيع أفضل للسكان في الوطن العربي بين المناطق التي ينقصها السكان بشدة والمناطق التي يزيد فيها السكان إلى درجة كبيرة (وذلك حتى ضمن القطر الواحد) . أما الامكانيات الزراعية فهي أيضا ضخمة إذا أخذ بعين الاعتبار التوسع الرأسي وإمكانيات التخصص بين المناطق الزراعية المختلفة في الوطن العربي ، بالاضافة إلى الثروة السمكية الهامة التي لا يأتي على ذكرها الباحث . أما الثروات الجوفية العربية ومنها المياه (التي لم تذكر أيضاً في الدراسة) فقد سبق أن أشرنا إلى بعض مواقع التقليل في تقديرها عند د. فرجاني ، ويكفي هنا القول بأن ما يتميز به الوطن العربي من مخزون في الطاقة ، سهل الاستغلال من ناحية التكنولوجيا والكلفة ، يكفي لتأمين تصنيع ناجح يسمح للوطن العربي بدخول تقسيم العمل الدولي من موقع قوة نسبية بالمقارنة مع المناطق الأخرى من العالم الثالث ، وذلك لو توفرت إرادة التصنيع الجاد مع ما يتطلب ذلك من رؤية واضحة لدى القيادات الاقتصادية العربية في أمور نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ، وكذلك ما يتطلبه التصنيع الجاد من إستعداد لدى الفئات القيادية بتقبل التغيير الاجتماعي الشامل الذي يجره التصنيع ، والذي يقلب بالعمق في نهاية المطاف موازين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المتقدم بجدية في التصنيع (وربما هذا هو سبب من أسباب عدم الجدية في التجارب التصنيعية العربية القائمة جميعها على استقدام الخبرات الأجنبية بأشكالها المختلفة على حساب تنمية القدرات المحلية[١١]) .

لسوء الحظ هذه الأمور غائبة عن مضمون الامكانية كما وصفه د. فرجاني ، مع أنها هي الأمور الجوهرية الكائنة في أية دراسة حول هدر الامكانيات التنموية العربية واحتمالات تقويم الاعوجاج في السياسات التنموية العربية في المستقبل . وهذا الغياب يفسر خيبة الأمل التي تصيب القارىء عندما يأتي إلى ختام البحث في الفصل الرابع وعنوانه

---

(١٠) انظر : انطوان زحلان ، **العلم والسياسة في الوطن العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

(١١) انظر : « التقدم العربي والتعامل مع العلم والتكنولوجيا ، » **دراسات عربية** ، السنة ١٥ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، العدد ٩ ، و« مساهمة في تفسير الجمود التقني العربي المعاصر ، » **دراسات عربية** ، السنة ١٧ ، (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) ، العدد ٢ .

« إطلالة على المستقبل » . فالباحث يقودنا في هذا الفصل في سراديب النماذج الاقتصادية الرياضية الموضوعة من قبل الدوائر الاقتصادية الغربية حول تطور الاقتصاد العالمي في منظور سنة ٢٠٠٠، ويعتمد المؤلف للاطلالة على المستقبل الاقتصادي العربي على التقديرات المستخرجة من هذه النماذج والخاصة بحصة الوطن العربي من التطور الاقتصادي العالمي . صحيح أن الباحث ينتقد بشيء من الشدة هذه النماذج على أساس أنها تمزق الوطن العربي بين أقطار نفطية وغير نفطية من جهة ، وأنها لا تدخل في الحسبان إمكانية حصول تغييرات سياسية وإجتماعية جذرية في العالم الثالث من جهة أخرى . لكن إذا كان هذا هو الحال ، لماذا الاعتماد على مثل هذه النماذج لاختتام دراسة بمثل هذه الأهمية والخطورة ؟ وبطبيعة الحال إن النموذج التفاؤلي الذي يضعه المؤلف في نهاية بحثه والذي يخالف تشاؤم النماذج الغربية فيما يختص بالوطن العربي ، لا يمكن للقارىء الاطمئنان إليه ، إذ أن مثل هذا النموذج يفترض في بداية الأمر أن معضلة التنمية العربية أصبحت محلولة . ولا يجد القارىء أية صعوبة في تخيل هذا الافتراض ، وهو الافتراض الطوبائي الكائن في الأدب الوحدوي العربي برمته ، أي حصول تغييرات في الأوضاع السياسية والاجتماعية العربية بحيث تتم « تنمية شاملة في إطار وحدوي »[١٢] .

إن السجل التاريخي للمسار التنموي العربي القطري والقومي يدل بوضوح منذ أكثر من عشر سنين على تعميق التجزئة والتبعية ، ويدل كذلك على زوال المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية ، وهذا ما يؤكد عليه ببراعة د. فرجاني في الفصل الثالث من الدراسة ، والذي لا خلاف على محتوياته القيمة المعززة بالاحصاءات الواضحة والسهلة القراءة . ولكن بالرغم من هذه الاتجاهات السلبية بمجملها والتي تستبعد منطقيا إمكانية حصول تغييرات جذرية على المدى المنظور ، يبني المؤلف إفتراضه الأخير التفاؤلي على حتمية حصول إنقلاب شامل في الأوضاع السياسية والاجتماعية العربية يأتي بضرب من السحر ويحقق بضربة أخرى سحرية « التنمية القومية الشاملة » « الوحدوية » و« التحررية » « بمشاركة فاعلة من الجماهير العربية »[١٣] .

والحقيقة أن القارىء في هذا الجو الطوبائي البعيد تماما عن الواقع يخرج بمرارة قاسية من قراءة الكتاب تضاهي الاعجاب الذي امتلكه عند قراءة مقدمة البحث . وليسمح لنا في هذا المضمار بالاشارة إلى أن الأدب القومي العربي في شطره الاقتصادي (كما في شطره السياسي) ما يزال فاقدا لدراسات واقعية تسعى إلى تحليل واقع التجزئة الاقتصادية العربية ، وأسبابه الحقيقية والموضوعية ، لكي يتسنى للفكر التحرري العربي العمل على أرضية واقعية صلبة وليس على أرضية الخيال بانتظار « لحظة الصفر » ، أي لحظة حصول التغيير الجذري « الانقلابي » الذي سيعيد الأمور إلى نصابها والجماهير إلى السلطة أو إلى المشاركة في السلطة . فالتغيير في السلطة ـ ثوريا كان أم إصلاحيا ـ لن يغير شيئا من المأزق الحضاري ـ التنموي العربي في غياب فئات قيادية لها الرؤية الواضحة والمعرفة الأكيدة حول أمور التنمية والتصنيع وتعميم العلوم المعاصرة وكل ما يتعلق بحضارة العصر . ومن

---

(١٢) ص ٩٩ .
(١٣) ١٠٥ .

هذا المنطلق سبق أن أشرنا إلى اختلافنا مع المؤلف حول ما جاء في الفصل الثالث من الدراسة حيث جعل د. فرجاني من زوال الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية إحدى الأسباب الرئيسية للتأخر التنموي العربي وزيادة التجزئة والتبعية تجاه الخارج . فالديمقراطية على الطريقة الليبرالية أو المشاركة الشعبية على الطريقة الجماعية لن تقدما أو تؤخرا في عملية التنمية في غياب الفكر التنموي والحضاري الناضج .

وأهم التجارب التنموية في العالم تدل على ذلك ، فاليابان وألمانيا مثلا حققا في أواخر القرن الماضي تنمية متسارعة شاملة وتصنيعا ناجحا للغاية في غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية . ولكن بفضل وجود قيادة سياسية كانت لها هذه الرؤية التنموية الحضارية الناضجة والمبنية على العلم والمعرفة والموضوعية . وفي الوطن العربي نفسه تمت تجارب ليبيرالية واشتراكية دون أن تؤثر أجواء الديمقراطية الليبرالية البرجوازية أو المشاركة الشعبية الجماعية على المسار التنموي الذي بقي في جميع الأقطار العربية منقوصا ومشوها ، خاصة في مجال التصنيع والانضمام إلى تقسيم العمل الدولي بالحد الأدنى من مقومات الصمود والتقدم النسبي ، كما هو الحال فيما يتعلق بكثير من أقطار العالم الثالث الأخرى (على سبيل المثال ، البرازيل ، الهند ، كوريا الجنوبية ، والشمالية ، تايوان) .

وفي هذا المضمار ، فإن الديمقراطية التي أخذ المفكرون العرب ينادون بها بإصرار في السنوات الأخيرة ، وبعد صمت رهيب ، لا يمكن أن تكون بديلا عن الرؤية الفكرية الصالحة ولا عن العناء الذي يتطلبه تكوين مثل هذه الرؤية ، فالتجربة العربية تؤكد بما لا لبس فيه أن الديمقراطية ـ أكانت ليبيرالية أم إشتراكية ـ عندما تندرج في الفراغ الفكري والعلمي ، فهي أيضاً عامل من عوامل « هدر الامكانية » . والأمر ذاته يقال في الوحدة العربية والنضال التحرري ، فلا تحرر ولا وحدة دون أرضية فكرية وعلمية سليمة جامعة وشاملة ، ولا تنمية قومية صحيحة في غياب تنمية قطرية حقيقية ، ولا ثورة ناجحة أو تغييرا سياسيا إجتماعيا فعالا إذا كان الشعب العربي يتخبط في جميع أقطاره في الحرمان والبؤس وانعدام الثقافة والعلم . وهذا النقص الأخير هو في نهاية المطاف من مسؤوليتنا ، نحن المثقفين العرب ، ولكن طالما فضلنا البقاء في القمم الشاهقة « الثورية » و« الانقلابية » بدلا من تحمل عناء تكوين ثقافة معاصرة فعالة وجدية لشعبنا العربي الرابض تحت وطأة التبعية والتخلف ! وأين نحن ، المثقفين العرب ، القابعين في مكاتب مكيفة الهواء ووسط جميع وسائل الراحة الحديثة المتوفرة لنا .. أين نحن من شعبنا العربي الذي يجاهد ويكافح تحت الشمس المحرقة دون أن يتمكن من تأمين الحد الأدنى من حاجاته الأساسية ؟!

من هذا المنظار ، أملي أن يفتح كتاب « هدر الامكانية » باب النقاش على مصراعيه . فهو على كل ما جاء من إعتراضات في معرض حديثنا عنه حريّ بأن يكوّن مقدمة لشيء من التأمل والتفكير والتحليل حول «من هو» المسؤول عن الهدر . وقناعتي أنه حان الوقت للمثقفين العرب لكي يفتحوا الملف الخاص بهم في هذا النطاق . كفانا التحاليل المبنية على سيناريو « الحق على الطليان » ، أو الخلاص في الوحدة العربية الحتمية التي ستظهر يوما ما كالمهدي المنتظر أو المسيح العائد إلى الأرض □

David C. Gordon

Lebanon: The Fragmented Nation

لبنان : الوطن المجزأ

(London: Croom Helm, 1980), 297p.

أحـمد ثـابت

جل ما كتب حتى الآن بشأن وضعية الأزمة اللبنانية لا يخرج عن محاولات الرصد والتأريخ والتوصيف ، بحيث ابتعد عن التأصيل المنهجي ، فلم يستخدم ما يشبه نموذجاً واقعيا مستمدا من دول أخرى ويمكن تطبيقه على حالة لبنان ، ولم يقترب من بناء نموذج نظري مستقى من هذه الحالة فيصير معمما يمكن تناول الحالات المشابهة من خلال مقولاته وأفكاره .

محاولة من هذا القبيل يقدمها هذا الكتاب في إقتراب جديد من خلال النموذج النظري من الحالة اللبنانية ، وهذا هو المحور الأول لأهمية الكتاب ، أما المحور الثاني لهذه الأهمية فيأتي حين يضع ذلك النموذج [الحالة اللبنانية] وسط المحيط العربي ، من منظار تاريخي مقارن .. على أن ذلك النموذج يحتل فقط فصلاً واحداً من الكتاب ، فهناك سبعة فصول أخرى لا تقل أهمية وتكمل أو تخدم النموذج . فصل منها يعرض للتاريخ اللبناني منذ صار لبنان بلداً مستقلاً ، أي منذ عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٧٥ الذي يمثل بداية انفجار الحرب الأهلية في لبنان ، ثم يتناول مرحلة ما بعد الاستقلال في لبنان ، ثم أزمة التدخل الأمريكي عام ١٩٥٨ ، وتأثير حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ على لبنان ، ثم حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ وقضايا الوجود الفلسطيني فيه ، حتى ينتهي بالحرب الأهلية اللبنانية .

في فصل آخر يتعرض للبنان الدولة : النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، يكمله فصل آخر حول « الهويات اللبنانية » Lebanese Identities وهنا يتناول الأحزاب السياسية اللبنانية التي ، برأيه ، تمثل أساساً التوجهات الطائفية بغض النظر عن الأيديولوجية التي تترسمها ، ويرى الكاتب أيضاً أنه كان هناك إتجاهان حكما مسألة الولاء بالنسبة لهذه الأحزاب للبنان ، وجاء الميثاق الوطني في عام ١٩٤٣ كمحاولة للتوفيق بينهما : إتجاه يرى لبنان دولة مستقلة ذات سيادة وله هويته الخاصة ويرتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب ، والاتجاه الآخر يرى لبنان بلدا منفصلا بصفة مؤقتة ، يمكن أن يصبح إما جزءاً من سوريا الكبرى أو عضواً في وطن عربي أوسع .

ثم يتعرض الأستاذ جوردون في فصل آخر لمسألة الصراع الذي نشب بين النخب المثقفة

التي تلقت كل منها قسطاً مختلفاً من التعليم ، فالنخبة المثقفة ثقافة غربية تصطدم بنظيرتها ذات الثقافة القومية ، وتصطدم بالأخرى من الفلسطينيين الذين عاشوا في لبنان .

ويخصص المؤلف فصلاً مستقلا للحرب الأهلية اللبنانية : ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، ويتعرض في فصل آخر لمسألة الحنين ونزعة الشوق للعودة إلى الوطن الحبيب ، لبنـان ، بين اللبنانيين ممن تركوا وطنهم إبان المحنة .

لكن يظل النموذج النظري الذي يعرض له الأستاذ جوردون ويطبقه على الحالة اللبنانية هو ما يمثل مصدر الجدة لمؤلفه ويميزه بالتالي عن سائر الكتابات حول لبنان .

ومما يسترعي الانتباه ما ورد في إفتتاحية الكتاب ، حيث يستشهد المؤلف بمقولتين أو نموذجين للنظام السياسي متعارضين بكل المقاييس ، المقولة الأولى للأستاذ « ميشال شيحا » Michel Chiha والتي يرى فيها أن الحياة في لبنان تظل في نعيم طالما : « لم يتحكم فيها الأيديولوجيون الذين يريدون تدميرها » ، المقولة الثانية للزعيم جمال عبد الناصر يوم أعلن في مجلس الأمة المصري في ٢٦ مارس / آذار ١٩٦٤ « ان الصورة القديمة لدولة الاقطاع والباشوات والأجانب قد اختفت للأبد ، لتحل محلها دولة العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية » .

وينقلنا المؤلف إلى النموذج الذي يطبقه على لبنان ، فيصف لبنان بأنها « دولة هامشية » Marginal State ، فما معنى ذلك ؟ يستعير المؤلف تعريف الأستاذ E.V. Stonequist لمفهوم الهامشية Marginality في كتابه الصادر عام ١٩٧٣ بعنوان The Marginal Man أي « الانسان الهامشي » ، حيث يعرف الحدية على أساس الموقف أو الحالة التي يعيش فيها شخص أو جماعة من الأشخاص داخل مجتمع معين ، ولا يشعرون سوى بالتميز عن باقي الجماعات أو بهويتهم المنعزلة والمتميزة أيضاً بحكم نمط تنشئتهم الاجتماعية على ثقافة تختلف عن ثقافة الأغلبية ، أو عن الطابع العام للتيار الفكري المسيطر على حركة المجتمع . هذه الجماعة تكون إما أقلية سلالية أو فئة من الأفراد « المعصرنين » يرفضون أو يترفعون عن الاندماج في أو التعايش مع أعراف وتقاليد ذلك المجتمع .

ويرى الأستاذ جـوردون أن « الحالـة الهامشية » تقوم على بعـدين : أحدهمـا موضوعي والآخـر ذاتي ، ويصير البعـد مـوضوعيـاً حينما يُنظـر إلى « الجماعـة الهامشية » على أنها « مختلفة » ، ويصير ذاتياً عندما تشعر هي بذلك الاختلاف والتميز ، فإذا أحست هذه الجماعة بأن وضعها لا يُطاق تختار عندئذ إما أن تحاكي ثقافة المجتمع الذي تعيش بين ظهرانيه ، ومن ثم تهذب من ثقافتها لتصبح ثقافة قومية ، وتسعى إلى توحيد رموزها وطقوسها وأنماط علاقاتها مع نظيراتها في دولة مستقلة ، أو أن ترتبط بدولة ذات ثقافة متشابهة مع ثقافتها ، وتكون دولة خارجية .

ويرى المؤلف أنه إذا كانت هذه الجماعة الهامشية أقلية « معصرنة » فإنها تتجه إما إلى محاولة إصلاح المجتمع الذي تعيش فيه من خلال الاقناع أو الثورة ، أو أن تختار الهجر ، جسدياً بمعنى الهجرة العادية ، أو سيكولوجياً بمعنى الاغتراب .

وعندما تشعر الجماعة بـ« هامشيتها » فهي تمارس هذه الهامشية ، ويستشهد المؤلف بوضعية مجتمعات « الجيتو » اليهودية في أوروبا . أما عن أشكال « الهامشية » فإن المؤلف يقسمها إلى ثلاثة أنماط :

(١) نمط التبدل الاجتماعي ـ الثقافي : حيث تهجر الجماعة الهامشية خبرات ماضيها

ورموزها ومؤسسات مجتمعها الأصلي لتسعى إلى محاكاة الثقافة المضيفة ، ولكنها لا تستوعب هذه الثقافة في وعائها اللاشعوري .

(٢) نمط المنفى الاجتماعي ـ الثقافي : وفيه تنفصل الجماعة الهامشية عن أبنية ومؤسسات المجتمع وتبقى على رموزها وطقوسها .

(٣) النمط الخلاسي الاجتماعي ـ الثقافي العاجز : وفي هذه الحالة تختار الجماعة الهامشية الانتماء إلى اللاثقافة . على أن الأستاذ جوردون يستدرك بالقول أن هذا التنميط يعيبه عدم تغطية كل المتغيرات والعلاقات على الأقل فيما يتصل بالنمط المشرقي للثقافة ، وهو حالة الشخص ذي الثقافتين أو أكثر ، كما أنه لا يصلح ، في رأيه ، لدراسة حالة الشخص العضو في أقلية مجتمعية تتكون كنتاج لعملية التحديث في مجتمع تقليدي .

ورغم أن الفرد « الهامشي » يعيش في حالة من الألم والقلق إلا أنه عند جوردون يساهم إيجابياً من الناحية الحضارية في تنمية الثقافة المضيفة .

الأقليات المسيحية مثلا ، ساعدت في تجديد اللغة العربية الكلاسيكية في بدايات القرن التاسع عشر ، وساهمت ، كما يرى المؤلف ، في الصحوة العربية وفي إشراقة القومية العربية ، كما تركت بصماتها في السنوات الأولى للاسلام على الثروة الثقافية للعرب ، من خلال الاطلاع على كنوز الثقافة الهلينية والهيلينستية في الترجمة والتعليقات ، فهذا حنين بن إسحاق (المتوفى عام ٨٧٣م) قد نقل أعمال جالينوس وأفلاطون وأرسطو إلى العربية .

وبعد أن يرصد لنا المؤلف تطور حركة تاريخ المنطقة العربية حتى حرب أكتوبر / تشرين أول ١٩٧٣ ، يصل إلى توصيفه للبنان على أنه « دولة هامشية » ، لقد ظل لبنان ، برأيه ، « أمة هامشية » سواء في الاحساس بكونها هامشية بالنسبة للمحيط The Periphery (العربي) أو في الاحساس بأنها مجتمع « الهامشيين » . ولا بد من ايراد عدة ملاحظات على النموذج الذي يقدمه المؤلف عن الحالة اللبنانية نعرضها على الوجه التالي :

١ ـ يطبق المؤلف نموذجاً غربياً تقليدياً ، فمن المألوف أن مناهج وأدوات التحليل السياسي والاجتماعي الأوروبية الغربية والأمريكية تنطلق من الوجهة الفردية المحضة ، بحكم قيامها على فلسفة فردية أساساً ، وهكذا يصير من غير الدقيق قياس واقع فردي معين لنعممه على مستوى الدولة أو الجماعة ، فضلاً عن أن هذا الفرد وتلك الجماعة قد قاما في واقع وبيئة تختلف تاريخياً وموضوعياً عن ظروف فرد ومجتمع آخر .

مثال على ذلك ما تعوده علم النفس السياسي (علم السلوكالسياسي) الأمريكي في القول بأن الشخصية لا تكون إلا فقط فردية ، بهذا المعنى لا تعترف المدرسة السلوكية الأمريكية بالشخصية القومية أو بالطابع القومي لشعب ما ، وهكذا لا معنى ـ عن هذه المدرسة ـ للقول بأن هناك شخصية قومية للعرب .

٢ ـ إذا أخذنا افتراضا بنموذج كهذا ، فمن غير العلمي الانتقال من الخاص إلى العام أوتوماتيكياً ، فالبحث العلمي يفترض التمييز والتفرقة الموضوعية .

٣ ـ فيما يتعلق بتطبيق تعريف الشخص الهامشي أو الجماعة الهامشية ، يلاحظ أن المؤلف جانبه التوفيق بخصوص وضعية القطر اللبناني ، ذلك أن الأقليات اللبنانية ، حسب مفهومه ، تصبح أقليات غريبة عن الواقع العربي تشعر بالتميز وكأنها انتزعت من وطن

لتُزرع رغما عنها في الوطن العربي ، بينما الأقليات اللبنانية تاريخياً أقليات عربية أو مرت بخبرة الحضارة العربية والاسلامية ، وهي قد استوعبت تقاليد وفكريات هذه الحضارة ، ولم تكن أقليات مهاجرة وافدة من مجتمعات « خارجية » على نمط الأقليات الوافدة إلى إسرائيل مثلاً ، فالموارنة حُفرت في خبرتهم ووعيهم التاريخيين أسماء عربية قرأوا عنها أو عاصروها كعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، ومحمد علي وجمال عبد الناصر ، وتعايشت في وجدانهم أحداث عربية كالدولة العباسية والثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وثورة الثالث والعشرين من تموز / يوليو ١٩٥٢ والنكبة العربية بانتزاع الشريان الفلسطيني من دورة الدم العربية ، لكن المشكلة هو أن قسما كبيرا من هذه الطائفة تعود الارتباط حتى اليوم بقوى خارجية بذريعة تحقيق الحماية . وإذا كانت هذه الطائفة وغيرها « معصرنة » أو « تحديثية » كما يعرفها المؤلف ، وموجودة وسط مجتمع تقليدي ، فهناك نخب « معصرنة » في كل بلد عربي ، تضطلع بعملية « التحديث » وتتحمل متاعب هذه العملية في أوطانها إنطلاقاً من جذورها العميقة في تربة هذه الأوطان .

إن التوصيف المعقول - في تقديري - لوضعية لبنان وسط النظام الاقليمي العربي هو أنه مجتمع طوائف لا تنتصر إحداها على الأخرى ، وهذه الوضعية ليست طبيعية أو تساير منطق الأشياء بل مصطنعة خلقتها أصابع أجنبية إبتداء من الاستعمار العثماني فالبريطاني فالفرنسي فالأمريكي أخيراً . كما أن هذا الوضع ساهمت في « إصطناعيته » مجموعة من العوامل الداخلية كالانفصال الجغرافي بين مناطق الطوائف والتفاوت الاقتصادي والطابع الأسري العشائري المتخلف للنظام الاجتماعي والنظام التعليمي الذي يؤكد الانقسام الطائفي والدستور نفسه الذي يكرس الطائفية ، وكلها كما نرى أمور وضعية ليس من الصعب علاجها أو تغييرها .

ويرى المؤلف أن لبنان قد تأكدت « هامشيته » في أعقاب الحرب العالمية الثانية، « بالابقاء عليه باعتباره الجمهورية البرلمانية (الديمقراطية الليبرالية) الوحيدة في المشرق العربي » . والجدير بالذكر أن لبنان لم يكن القطر الوحيد الذي عرف الديمقراطية الليبرالية بالنمط الغربي ، فقد عرفته مصر منذ ١٩٢٣ حتى ١٩٥٢، وعرفه السودان والعراق وسوريا قبل ١٩٥٨ ، كما أن هذه الصيغة لم تُطرح أو تطبق في لبنان على أساس استفتاء شعبي ، فضلاً عن أن هذه الصيغة لم تطبق على أساس تكريس « هامشية » لبنان في النظام العربي ، بمعنى أنها لم تطبق إلا لغرض جعله « متميزاً » ، بجانب أن هذه الصيغة كما طبقت في مصر لم تكن سوى لحماية مصالح الطبقات المسيطرة التي أسمت نفسها « أصحاب المصلحة الحقيقة » وهو نفس ما حدث في لبنان في عام ١٩٤٦ .. وليس من الضروري الخوض في تفصيل أن شكل النظام السياسي الذي أقامته الليبرالية الغربية تأسس على وضع خاطىء أساسا وهو الوضع الطائفي .

وأخيراً فقد أثبتت هذه الصيغة إخفاقها لإنجاز الديمقراطية في جل بلدان العالم الثالث □

ندوة الإبداع الفكري الذاتي في العالم العربي

الكويت ٨ ـ ١٢ مارس / آذار ١٩٨١

عـادل حسين

ندوة « الابداع الفكري الذاتي في العالم العربي » كانت بؤرة لحوار خصب . وقد إمتد البحث ـ بالضرورة ـ وتشعب ، فشمل الفلسفة والتـاريخ واللغـة والاجتماع والسيـاسـة والاقتصاد والتكنولوجيا . شمل في الواقع كل منـاحي المعـرفـة عبـر اختـراق لحـدود التخصصات الضيقة ، وفي محاولة لتشكيل تصورات عامة متماسكة . وكان طبيعياً أن تتقاطع الآراء عند كل نقطة ، وأعتقد أن هذا التقابل أو التقاطع في الآراء كان أهم إنجاز لهذه الندوة . إن الندوة ـ بهذا المعيار ـ وشأنها في ذلك شأن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية عن القومية العربية والاسلام ـ تعبير عن مرحلة جديدة ، يقبل فيها أصحاب الاتجاهات المتعارضة أن يجلسوا معا ، وأن يستمع كل للآخر ، بهدف استيعاب أفضل للحقائق .

إنعقدت ندوة الابداع الفكري في الكويت (٨ ـ ١٢ آذار / مارس ١٩٨١) . أقامتها جامعة الكويت بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة في طوكيو . وهي الحلقة الثالثة من الندوات الإقليمية ، في سلسلة مشروع جامعة الأمم المتحدة « البدائل الاجتماعية ـ الثقافية للتنمية في عالم متغير » SCA ، وهو مشروع تنتشر شبكته في مختلف القارات ، ويتولى إدارته **د. أنور عبد الملك**[1] . طرح عدد من المفكرين العرب أوراقا مهمة ، وشارك أيضاً عدد من المفكرين البارزين من خارج الوطن العربي . بترتيب تقديم الأوراق في الجلسات ، تحدث د. محي الدين صابر **من نقل المعرفة إلى الابداع الذاتي** ، د. فؤاد زكريا **العقل العربي والتوجه المستقبلي** ، د. عبد الله العروي **التراث والانبعاث الحضاري في العالم العربي** ، د. عبد الله الدنان **اللغة العربية والابداع الفكري الذاتي** ، د. احمد

(١) سبقت هذه الندوة العربية ، الندوة الآسيوية في جامعة كيوتو في اليابان (نوفمبر ١٩٧٨) ، ثم ندوة أمريكا اللاتينية بجامعة مكسيكو الوطنية في المكسيك (أبريل ١٩٧٩) ، وسوف تلي الندوة العربية ثلاثة ندوات إقليمية لمنطقة المحيط الهادي وافريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية . وتدخل هذه الندوات في إطار مشروع « الإبداع الفكري الذاتي » EIC المتفرع عن « مشروع البدائل الاجتماعية ـ الثقافية للتنمية في عالم متغير » . وهناك مشروع فرعي آخر « تحول العالم » TW ، ويتعامل المشروع العام مع عشرات من المراكز البحثية في مختلف القارات للتعاون في تحقيق أهدافه العلمية .

كمال أبو المجد **الجديد والفكر السياسي الاسلامي** - وفي اليوم التالي : د. عبد الهادي أبو ريدة **إمكانيات الابداع العلمي والفلسفي بفضل المراجعة والتطوير لموضوع البحث والنهج** ، الأستاذ مطاع صفدي **مقال في اصول الابداع الذاتي** ، د. حسن حنفي **التراث والنهضة الحضارية** ، د. شاكر مصطفى **المستقبل والهوية الحضارية أو النظرة الثورية للتراث** ، د. عبد العزيز كامل **الاسلام والابداع الفكري** - في اليوم التالي : د. أحمد يوسف الحسن **نماذج الابداع التكنولوجي في الحضارة العربية والعوامل التي كانت وراء الابداع** ، د. محمد غانم الرميحي **نموذج التقدم في الدول العربية النامية - وضع الدول العربية والنفطية** - في اليوم الأخير (١٢ / ٣) : الأستاذ منح الصلح **ديناميات القومية العربية والاسلام** . وإلى جانب هذه الأوراق للعلماء والمفكرين العرب ، شارك مفكرون من خارج الوطن العربي بتعقيبات أساسية : د. عبد السلام (عالم فيزياء باكستاني حائز على جائزة نوبل) : **نهضة العلوم في البلدان العربية والاسلامية** ، د. هنري لوفيفر (فرنسي) : **مشروع في الابداعية** ، د. لي تان كوي (فرنسا) : **حول الابداعية الحضارية في الغرب** ، د. فرتز ستيبات (الماني غربي) : **بعض الدروس التاريخية من أجل تعزيز الابداع** ، د. كاريرا داماس (فنزويلي) : **حول الابداعية الفكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية** ، د. حسن شوستس (يوغوسلافي) : **لمحات من مساهمة العرب في علم الاجتماع** ، د. انيس الزمان (بنجلاديش) : **وجهة نظر حول قضية التحديث العربي** ، د. رشيد الدين خان (هندي) : **مفهوم الاسلام للمساواة الانسانية كمبدأ محوري في التحول الاجتماعي - جذورها المبدئية والانعكاس الثقافي في مواجهة نظام الطبقات بالهند** ، د. جوزيبي موروسيني (إيطالي) : **حول الأنماط المختلفة لمقاومة الغزو الثقافي الغربي في وسط وجنوبي شرق أفريقيا** .

ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الأوراق (١٣ ورقة) والتعقيبات (٩) ، ورغم أهمية الموضوع الذي ركزت عليه كل ورقة ، إلا أنه يصعب في مثل هذا اللقاء الحي والمتفاعل أن نعرض ما دار ، وأن نميز بين الموضوعات المقدمة على أساس الأوراق المتفرقة ، بل يصعب أن نفصل بين ما قالته الأوراق وبين ما قاله المناقشون (حوالي ١٤٠ مداخلة) . وأحسب أن المنهج الذي اتبعه التقرير الختامي للندوة (والذي أعده الأستاذ منير شفيق) كان منهجا ملائما ، حيث ركز على متابعة ما ظهر من إتجاهات متباينة ، وما تبلور من مواقف ، عبر كل المناقشات في مختلف الجلسات[٢] .

○ لقد دار حوار متصل حول الشروط اللازمة للابداع ، فكان هناك من أكد على ضرورة توفير الحرية السياسية والديمقراطية كشرط لإبداع العالم . الأستاذ الكبير د. **عبد السلام** بدأ هذه المطالبة المشروعة ، واستند إلى التراث الايجابي للحضارة الاسلامية ، وبلغ الذروة في تأكيد مطلبه حين قال إنه كان عليه أن يهجر الفيزياء أو يهجر باكستان ، فاضطر إلى ترك وطنه باكستان . ولكن بدا أحيانا أن هذه المطالبة قد تكون تبريرا للحالة التي نحياها ، ولذا كان مشروعا أن يتساءل البعض : ألا يمكن أن يكون جو الارهاب حافزا على التحدي ، وشاحذا للإبداع ؟ أيضاً تردد حديث طويل عن دور التربية والتعليم ، في بعض الأوراق والمناقشات ، ولكن كان هاما أن يتأكد أن الابداع المقصود هو نبوغ جماعي ، وإبداع جماعي يعترف به الغير ، وليس مجرد نبوغ هذا الفرد أو ذاك . ويرتبط بهذا ما قاله متحدث آخر من أنه لم يحدث أي إبداع جماعي في التاريخ إلا في إطار مشروع سياسي قومي . وهذا المدخل رتب عليه متحدث ثان أن

---

(٢) ستصدر كافة الأوراق والتعقيبات الاساسية ، وتقارير مقرري الجلسات ، والتقرير الختامي العام في مؤلف متكامل باللغات العربية والانجليزية والفرنسية .

معوقات الابداع التي تواجهنا هي نتاج لتشكل ميزان القوى في العالم وتصاعد الغرب إلى مكان الصدارة والهيمنة التاريخية والسياسية منذ القرن الخامس عشر . ولا أذكر أن خلافا صريحا قد نشب حول هذه النقاط بصيغها العامة (أهمية التربية والتعليم ـ ارتباط النهضة بالمشروع القومي ـ معارضة الغرب للنهضة العربية) ، ولكن التقرير العام عن الندوة محق في أن « الاختلاف في التركيز على هذه النقطة أو تلك يجب أن يدرج في قائمة الاختلاف وإن لم يأخذ ذلك شكلا مباشرا » .

○ ويبرز الاختلاف أيضا عند التعمق في أية نقطة . فعند تشريح نقطة معارضة الغرب ـ على سبيل المثال ـ برز فورا التأكيد على مفهوم الاستقلال وماذا يعني . كان هناك اتفاق على أن الاستقلال (والابداع الذاتي بالتالي) لا يعني الانقطاع عن العالم الخارجي ، ولكن كيف تكون العلاقة وماذا نأخذ منها وما هو هذا العالم الخارجي ؟ في كل هذا ظهرت خلافات في الدرجة وفي النوع . قال البعض أنه « من المحال أن يحمل موضوع الانبعاث الحضاري معنى إستعادة مركز العرب السابق في العالم ، وإنما المطلوب أن يكون لنا مكان تحت الشمس ، أو أن يشارك العرب العالم مشاركة فعلية » ، بينما ذهب إتجاه آخر إلى ضرورة إعادة حمل الرسالة إلى العالم .. قيل أيضاً أننا « نتصور ـ في الوطن العربي ـ إمكان الحصول على نتائج التقدم الغربي في التكنولوجيا والعلم ، مع الاحتفاظ بخصائصنا الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهذا نوع من التلفيقية ، إذ ينبغي أن نأخذ بنموذج التقدم الغربي بكل مكوناته » . إلا أن هذا الطرح ووجه بمعارضة فريق آخر من المشاركين ، وقيل إنه ينفي كل ما قيل عن استقلال وإبداع وأصالة . و« يجب أن نكون حذرين في اخذنا من الثقافة الغربية وأن نتفاعل معها من موقف نقدي » ، أو « من موقف مستقل » . وقال أحدهم أن « النهضة الحقيقية لا يمكن إلا أن تكون تجددا لذات الأمة، تجددا من داخلها . النهضة قفزة مستقبلية ولكن تظل مرتبطة منطقيا بنتائج التاريخ التي ورثناها . الابداع الحقيقي لمجتمعنا هو في كيفية إدخال مكونات جديدة في إطار نسقنا الخاص ، بحيث تعمل وفق علاقاته وشروطه » .

ولكن كان من علامات التقارب الايجابية أن أشار أحد المدافعين عن مفهوم التقدم غربا إلى أن التفاعل الذي ننشده حاليا مع الحضارة الغربية ، يختلف عن التفاعل الذي حدث تاريخيا في ذروة الحضارة العربية الاسلامية . فلسنا بصدد حضارة يونانية دارسة ، أو فارسية منهزمة ، نحن في مواجهة حضارة حية وتملك كل وسائل القوة والسيطرة . وكان من علامات التقارب أيضا أن أصواتا عديدة أدركت أن التقدم الحديثْ لا يتمثل فقط فيما أنجزته أوروبا ، وكانت تجربة اليابان ماثلة في مداخلات الكثيرين . ومداخلات د. موشاكوجي (نائب رئيس جامعة الأمم المتحدة) كانت موجزة وفاعلة في هذا الاتجاه ، قال الرجل أنه « من المفيد أن يقارن العرب تجربتهم مع الحضارات الاخرى غير الأوروبية . إن التركيز على المقارنة مع الحضارة الأوروبية يحرمنا من الإبداع الفكري » . لقد سجلت المناقشات أن التجربة اليابانية أثبتت إمكانية المحافظة على الهوية الحضارية المستقلة مع استيعاب العلوم والتكنولوجيا الحديثة ، بل إنها تقود الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالات رئيسية ، ووسط أعلى معدلات للنمو الاقتصادي ، في إطار نموذج حضاري يختلف عن الاطار الحضاري الغربي . وقد برز في مقابل هذا الطرح رأي يؤكد أن اليابان لا تشكل نموذجا قابلا للتعميم على الشعوب الأخرى ، لأنه نتاج ظروف يابانية خاصة . ولكن لا أعتقد أن هذا الرأي كان ينفي أهمية الدراسة العميقة للنموذج الياباني ، فالدراسة لا تهدف إلى استزراع هذا النموذج في أرضنا ، فهذا أيضاً ـ كما قيل في المناقشات ـ ضد منطق انبعاث نهضة أصيلة، أهمية الدراسة أنها توسّع آفاق

رؤيتنا ، وتعمق في أذهاننا حقيقة أن الحضارة الحديثة ليست نمطاً وحيدا أنتجته أوروبا . وهي تعمق أيضاً حقيقة أن النهضة الأصيلة تنبع من الابداع الذاتي ، وقد عبر د. موشاكوجي عن هذا المفهوم الأخير حين قال إن التجربة اليابانية لم تتقاعس عن اكتساب المعارف من الخارج ، ولكن المؤسسات الحاكمة للمجتمع كانت « يابانية جدا » ، وكانت تخضع كل ما يؤخذ لمنطق أنها يابانية جدا . ويبدو أن د. لوفيفر كان يدفع العرب في الاتجاه نفسه حين قال إنه إذا كان الابداع الفكري الذاتي العربي موضوع البحث فإن الظروف في العالم العربي والاسلامي تتجمع من أجل ولادة إبداع أصيل، بينما أوروبا الآن أصبحت مرهقة تسيطر عليها العقلية التقنية . وقد اختلف الكثيرون مع لوفيفر على أساس أن الحضارة الغربية لا زالت في أوج شبابها .

○ وكان طبيعيا أن تنعكس كل هذه المواقف عند بحث المفهوم الملائم للتنمية ، وللتكنولوجيا . فأسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو موقع أساسي من مواقع الابداع . رأى البعض أن التعثر الحالي يرجع ـ في جانب منه ـ إلى الاستخدام غير النقدي للنظريات التنموية المصدرة من الغرب الرأسمالي ، وإلى محاولة استعادة ما تحقق هناك رغم اختلاف الزمان والمكان ، وطرح في مواجهة ذلك أسلوب التنمية الاشتراكي . وقد طالب آخرون بضرورة الخلاص من الحدية التي تطرح المصطلحات الغربية بها نفسها مثل مادية أو مثالية ، رأسمالية أو اشتراكية ، ومن ثم التفتيش عن مصطلحات تعبر عن حالات تتعدى أحد الخيارين . وقال متحدث أن التجارب الاشتراكية الثورية هي أقرب التجارب التنموية إلى ظروف عصرنا ، وبالتالي فإن في نموذجها مكونات ينبغي أن يستفاد منها ، ولكن يبقى أن المبدأ الأهم في هذه التجارب هو أنها تنمية مستقلة ، إبداع تنموي مستقل ، وهي من هذه الزاوية تتفق مع التنمية الناجحة التي سبق أن تحققت في الغرب الرأسمالي ، فقد كانت هذه أيضا تنمية مستقلة ، والفارق أن التجارب الاشتراكية هي تجارب مستقلة في ظروف عالم اليوم . وأضاف متحدث آخر أن الاشارة إلى التنمية الاشتراكية لا تكفي لحل مشاكل الاختيارات الصعبة ، فوجود قسمات مشتركة بين التجارب الاشتراكية لا يجعلنا نتصور أننا بصدد نموذج جاهز للتشغيل، فالتنمية هناك توصلت إلى المعالم الاقتصادية والاجتماعية المحددة لتجاربها عبر مسيرة طويلة من المواجهات الخلاقة لمشاكلها الواقعية . ورتب أحد المناقشين على هذا التصور الأخير أن التفكير الخلاق حول إشكالات التنمية العربية ، يدفعنا إلى إدراك تطورات الوضع الدولي ، وإلى المتغيرات الخاصة في منطقتنا (الأهمية الاستراتيجية الخاصة ـ المشروع الصهيوني ـ المال النفطي ـ توحيد الأقطار العربية) . هذه المتغيرات الخاصة تحتاج إبداع حلول خاصة ، تحتاج قرارات مستقلة .

في هذا الاطار نفسه ، دار الحوار حول قضية التكنولوجيا الملائمة . بدأ بنظرة تاريخية إلى الابداع العربي في مجال التكنولوجيا ، وكان هذا المدخل بمثابة جرعة من الثقة بالنفس ، وكان مدخلا ملائما بالتالي لمناقشة مواجهات المستقبل . وقد تصاعد تحديد المفاهيم من خلال النقاش والخلاف حتى وصلت ـ في تقديري ـ إلى عمقها الحقيقي . تحدد في البداية أن ما تحت أيدينا الآن ليس التكنولوجيا ، ولكن منتجات التكنولوجيا الغربية (ولم يكن هذا محل خلاف) ، ثم قيل إن استيعاب التكنولوجيا وتطويرها يرتبط عضويا بالتصنيع . فالتصنيع أساس لأي نهضة تكنولوجية ، وأشير في هذا الصدد إلى أن الجهود العربية لا تمتد فقط في الماضي البعيد ، ولكن تتمثل أيضا في تجاربنا الحديثة

والمعاصرة . « فمن محمد علي إلى عبد الناصر وبومدين وغيرهما عرف العالم العربي محاولات جادة لا تخلو من إبداع ، لخلق قواعد صناعية مستقلة يمكن أن تكون أساسا لايجاد تكنولوجيا عربية مستقلة . وكان عصب هذه المحاولات ومحورها هو بناء الدولة المستقلة في إطار التلاحم التاريخي بين الجيش الوطني والشعب » . ولكن ما هو مفهوم التصنيع المستقل ؟ قال أحدهم « لا يكفي أن نطالب بالتصنيع ، ولكن علينا أن نتساءل أولا التصنيع لمن ؟ هل المطلوب من التصنيع مواجهة احتياجات الاستهلاك الترفي للطبقات الثرية ، أم تلبية حاجات الجماهير العريضة » ، وأضاف آخر أن الأمر يتطلب تحديدا واعيا للسياسات « فهناك سياسات تصنيع من شأنها عمليا تأكيد علاقات التبعية التكنولوجية للخارج بدلا من تحقيق الانعتاق الاقتصادي » ، ثم قيل إن «هناك سؤالا آخر اكثر إلحاحا ، فقبل أن نتساءل عن كيفية الانتاج ، أو لمن ننتج ، علينا أولا أن نعرف ما الذي نريد إنتاجه . وهذا هو العمق الحقيقي لاستقلال الفكر والارادة . وتحديد المنتج المستهدف هو مسألة حضارية سياسية والقرار هنا صعب لأنه قد يحتاج إلى تضحية بأنماط من الاستهلاك ألفناها ، ولكن ينبغي أن نتنبه إلى اننا نستورد اليوم أشياء كثيرة لاستهلاكها ، ليس لحاجتنا إليها ، ولكن لمجرد أن الآخرين يستهلكونها . وبديهي أن المطلوب ليس هو تصنيع مثل هذه المنتجات محليا » . هذا الرأي الأخير الذي يحدد هدف التنمية الأول ونوع التكنولوجيا الملائمة ، قد يحظى بالموافقة النظرية العامة ، ولكن الموافقة العملية (حتى من المشاركين في الندوة) مسألة أخرى !

○ إلا أن علاقة الابداع بالاصالة ، بالتراث ، بالتاريخ ، كانت في كل مراحل النقاش نقطة محورية ، بشكل سافر أو متضمن . وفي الوطن العربي على وجه التحديد تأخذ هذه الإشكالية شكل علاقة الابداع الذاتي باللغة العربية ، وبالاسلام (دينا وحضارة وتاريخا) . دور اللغة كرابط قومي ، ووعاء فكري وثقافي ، تناولته بعض الأوراق بمعالجات مهمة ، وكذلك عمقته المناقشات ، وكان طبيعياً أن يشمل البحث مشكلة تعليم اللغة العربية الفصحى وإشاعتها ، وتطوير اللغة لاستيعاب علوم العصر ، في إطار نسق تربوي تعليمي متكامل يتضمن مشروعا لمحو الأمية . إلا أن الخلاف الأكبر كان عند تناول العلاقة بين العروبة والاسلام . قيلت هنا كل الآراء المتداولة في الساحة الفكرية . وقد سمح نظام الندوة بمشاركة متحدثين من خارج صفوف الأعضاء المدعوين فجاء من يقول إنه « يرفض الترقيع، إما إسلام أو لا إسلام ، وإذا كانت الندوة تريد أن تضع حلولا فهذا مرفوض لأن الله وضع الحلول في القرآن الكريم » . وقد عارض كافة أعضاء الندوة هذا الرأي ، وفند أحد المتحدثين أخطاء هذا التوسع في دائرة « التكفير » ، ورفض أيضا عدم التمييز بين الثوابت والمتغيرات في التعاليم الاسلامية ، والمتغيرات مجال واسع لابداع الحلول المناسبة للزمان والمكان . وقد أبدى بعض المتحدثين تخوفا من أن يعني احترام التراث الغرق في الماضي . وقال أحدهم « إن ندوتنا تتجه للمستقبل وليس إلى الماضي » ، وقال بعضهم إن الفهم السائد لدى غالبية التيارات الاسلامية يفضي إلى الاتكالية وإنكار العقلانية وتجاهل ما أنتجته الحضارة الحديثة من علوم ، بغض النظر عن صحة أو خطأ نسبة هذا الفهم إلى الاسلام . وهذا الفهم السائد مسؤول عن تخلف أمتنا . وعارض الكثيرون هذا الرأي . قالوا إن توجهنا للمستقبل لا يكون توجها إلى نهضة عربية أصيلة إلا بقدر ما يكون هذا المستقبل مرتبطا بشكل ما بماضينا وحاضرنا ، وبالتالي لا بد من أن نعرف أنفسنا (أي تاريخنا) لكي نحدد طبيعة مستقبلنا . ورفض البعض أن يبرر التخلف بانتشار المعاداة للعقلانية والعلوم الغربية ، على أساس أنه لا يلاحظ مثل هذا

الانتشار وخاصة بين النخب السياسية ، بل قد يلاحظ حرص شديد لدى هذه النخب على العقلانية وإدارة شؤون حكمها بحسابات رشيدة ، ويلاحظ إنبهار بالعلوم والنظريات الغربية ، وخلص هذا الطرح إلى ضرورة البحث عن أسباب التخلف في دائرة أخرى . كذلك حرص بعض المتحدثين على تأكيد أنه حتى في حالة شيوع مثل هذه المفاهيم الخاطئة ، ينبغي أن نبحث حقيقة العلاقة بين هذه التصورات وبين التراث الحقيقي للاسلام . ويبدو أن غالبية المشاركين ترى أن الاسلام يحث على الابداع والتفكير المستقبلي ، ويحمل قدرة على التجدد ويرفض الجمود والانعزال ، وقال البعض أنه إذا كان لكل حضارة تصور للكون ولدور الانسان فيه ، فإن هذا التصور موجود عندنا في الاسلام . وقد طرحت في هذا الاطار علاقة العروبة بالاسلام . قال البعض إن الابداع يكمن في كيفية التوفيق بين هاتين القوتين على أساس التطابق الأساسي في أهدافهما وأغراضهما . ولكن كيف يتحقق هذا مؤسسيا ؟ هنا ظهر الخلاف التقليدي بين من يقدمون العلمانية كإجابة ، وبين من يصرون على إسلامية النظام العربي ، وبين الأخيرين من لا يرون تعارضا بين الدعوة إلى إسلامية النظام العام وبين رفض قيام سلطة دينية .

○ لا أعتقد أن هذه اللمحات السريعة شكلت صورة متكاملة ، ولكن أرجو أن تكون أعطت صورة عن شمولية الحوار وحيويته . وقد تساءل بعض المتحدثين في نهاية الجلسات ، وبعد كل هذه الجولات : هل وصلنا إلى ما يشبه التوصيات القابلة للتنفيذ والمتابعة ؟ هل وصلنا إلى شيء محدد ؟ وأعتقد أن د. أنور عبد الملك كان محقا حين أجاب على هذا التساؤل في كلمته الختامية ، بمثل ما ذكرناه في مقدمة التقرير . أوضح د. عبد الملك أنه لم يكن مقصودا أن تنتهي الندوة إلى توصيات ، والشيء الأساسي الذي كان مستهدفا هو أن يجري حوار صريح بعقول مفتوحة بهدف أن يفهم بعضنا البعض ، ونخرج بألفة أعمق ، وليس بمرارة وحزازات ، كما كان يحدث عادة في ندوات مشابهة . وقد تحقق ذلك . وهذا إنجاز عظيم .

ومع ذلك ، أعتقد أن التقليب الصاخب للآراء أسفر عن صياغة أولية لبعض المفاهيم المحورية . فهناك قبول متزايد لمفهوم الاستقلال الحضاري ، بحيث أصبح هذا المفهوم يحتل موقعه المناسب إلى جانب ما سبق أن ألفناه عن الاستقلال السياسي والاقتصادي . بل أصبح مفهوم الاستقلال الحضاري يؤثر على محتوى ما نعنيه بالتنمية المستقلة ، بحكم تأثيره على نمط الحياة والاستهلاك . والاستقلال الحضاري في منطقتنا يعمق الرؤية لطبيعة العلاقة الوثيقة بين النهضة العربية وبين الحضارة الاسلامية ، بكل النتائج الفلسفية والسياسية والاستراتيجية التي تترتب على هذه الرؤية .. أعتقد أن الحوار كشف عن توجه واسع ومتزايد إلى هذا الاتجاه . ولكن هذا لا يزيد عن تحديد إطار عام للابداع . بقي أن يقتحم المفكرون هذا الاطار ليقدموا أجوبة محددة على الأسئلة الجديدة التي تتولد عن مثل هذا التحديد ، وأشير هنا أن ورقة د. أبو المجد في الندوة ، كانت ـ في رأيي ـ مثالا جريئا للاقتحام المطلوب . ونرجو أن تتعدد وتتكثف هذه المحاولات في أعمالنا الفكرية القادمة .. ولكن ينبغي مع ذلك أن نعيد تأكيد ما قاله البعض في الندوة ، فمع كل الأهمية التي نحترمها للعمل الفكري « فإن الأولوية هي للسياسة وليس للتحليل الفكري والنظري » ، و« أحد شروط النهضة وتوحيد المنطقة كان يتمثل تاريخيا في عمليات الجهاد »□

مؤتمر الكويت الاقليمي للمعوقين*

الكويت ١ ـ ٥ نيسان (أبريل) ١٩٨١

د. حـــامد عمـــار

السنة الدولية للمعاقين

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ السنة الدولية للمعاقين استحثاثا لجهود الدول في مواجهة مشكلة الاعاقة والمعاقين ، كما هو الشأن فيما اتخذته الأمم المتحدة من تخصيص سنة دولية للطفولة وسنة دولية للمرأة ، وفيما تزمع من تخصيص سنة دولية للمسنين (١٩٨٢) ، وسنة دولية للشباب (١٩٨٤) . ومهما يقال في تقويم فكرة السنوات الدولية لموضوعات أو لفئات معينة من البشر ، إلا أن الذي لا شك فيه أنها تدعو إلى التركيز في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في تلك الموضوعات أو الأحوال المعيشية لتلك الفئات ، وتحفز الدول بدرجات متفاوتة إلى وضع برامج عمل خاصة بها ، أو إلى الاهتمام بأولوياتها في نطاق البرامج القطاعية للتنمية أو في سباق التخطيط الوطني العام .

وقد دعت الأمم المتحدة الدول الأعضاء إلى تنظيم لجان وطنية للسنة الدولية للمعاقين تتألف من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بموضوع المعاقين في أبعاده المتنوعة . وقد تألفت في الأقطار العربية لجان وطنية لهذا الغرض ، بغية إثارة الوعي بحجم المشكلة ، ومستلزمات وضع الخطط والبرامج اللازمة لها ، إنطلاقا من هذه السنة الدولية . ومن الانصاف أن يشير المراقب إلى ما تبذله الأقطار العربية ولجانها الوطنية ووسائل الاعلام من جهود في التوعية ووضع البرامج المتنوعة لفئات المعاقين ، بل إن بعض هذه الأقطار التي لم يكن لديها أي برامج أو مؤسسات في هذا المجال ، قد بدأت فعلا في اتخاذ الخطوات العملية لانشاء بعض المؤسسات العلاجية والتأهيلية للمعاقين

حجم الاعاقة وأسبابها على النطاق الدولي

والواقع أن مشكلة المعاقين تمتد على النطاق العالمي لتشمل حوالي ١٠ بالمائة من سكان هذا الكوكب أي بما يقدر حاليا بحوالي

(*) لا داعي للدخول في مماحكات لغوية حول إستخدام لفظ المعوقين أو المعاقين ، والصياغة الأخيرة هي المستخدمة في كتابات الأمم المتحدة باللغة العربية .

٤٥٠ مليون معاق . وينتظر أن يصل عددهم ، إذا ما استمرت المواجهة على الوتيرة الراهنة ، إلى ما يزيد عن ٦٠٠ مليون شخص . ويوجد حوالي ٨٠ بالمائة من حالات الاعاقة في دول العالم النامي ، سواء كانت الاعاقة جسدية أو عقلية أو نفسية . ومن مجموع المعاقين في العالم حاليا يقدر عدد من هم دون سن الخامسة عشر بحوالي ١٤٥ مليونا . وهناك حوالي ٢٥٠٠٠٠ طفل يفقدون بصرهم سنويا نتيجة نقص فيتامين أ وتصيب الأمراض المعدية وغيرها بالعجز ما يقارب من ١٥٥٠٠٠ شخص (حوالي ٣ بالمائة من سكان العالم) ، ويقدر عدد المتخلفين عقليا حوالي ٤٠ مليونا (تتراوح النسبة في أقطار العالم من ١ ـ ٤ بالمائة) ، ويعاني من الصمم بحالاته المتنوعة حوالي ٧٠ مليونا ، وأكثر من ٤٠ مليونا مكفوفون أو مصابون بعاهة بصرية . ويصل عدد حالات العجز الناجمة عن حوادث الطرقات إلى حوالي ٣٠ مليونا (وحوالي ٣ مليون حادث سيارة سنويا) ، وحوالي ٤٠ مليون آخرين مصابين بالعجز بسبب الادمان على الخمور والمخدرات .

وإذا لم تكن لدينا إحصاءات دقيقة عن المعاقين وأسباب إعاقتهم ، فإنه من المعقول في ضوء التقديرات العالمية أن يتراوح عدد المعاقين في الوطن العربي ما بين ١٥ ـ ١٨ مليون شخصا على أساس نسبة ١٠ بالمائة من مجموع السكان في أقل التقديرات ، وأن ثلث هذا العدد على الأقل من الأطفال والشباب دون سن الخامسة عشر ، أي ما بين ٥ ـ ٦ مليون معاق .

المشاركة التامة والمساواة

إتخذت الأمم المتحدة للسنة الدولية للمعاقين شعار « المشاركة الكاملة والمساواة » وذلك كهدف جوهري لبرامج العمل مع المعاقين علاجا ، ولمواجهة مشكلات الاعاقة وقاية وحصرا لحجمها وأبعادها في أضيق نطاق ممكن . ومحور هذا الشعار هو كسر أطواق الاعاقة وتمكين المعاقين من المشاركة التامة في حياة مجتمعهم بقدر ما تسمح به طاقاتهم وإمكاناتهم ، وذلك باعتبارهم مواطنين ينبغي أن يتمتعوا بالمساواة مع غيرهم من المواطنين في الحقوق الأساسية وفرص المشاركة والعمل . وهذا إنطلاقا من أن المعاق لديه قدرات وحوافز للتعلم والنمو والمشاركة والاندماج في الحياة العادية ، وينبغي إستثمار هذه القدرات ضمن الاستثمار في تنمية المورد البشري ، والتركيز على ما يستطيعه المعاق من تعلم وعمل ، لا على ما لا يقدر عليه ، وتوجيهه للاندماج في الحياة على هذا الأساس .

تنظيم المؤتمر

دعت إلى هذا المؤتمر الاقليمي اللجنة الوطنية الكويتية للسنة الدولية للمعوقين ، بالتعاون الفني مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وانعقد المؤتمر تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح ، وشاركت في أعماله وفود سبعة عشر بلد عربي ، كان من بين أعضاء بعضها أفراد معاقون ، كما شارك فيه ممثلون عن المنظمات العربية الاقليمية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ودعي إليه بصفة شخصية خبراء من أقطار أفريقية وآسيوية وأوروبية من المختصين في شؤون المعاقين . وقدم إلى المؤتمر ما يزيد عن ٤٠ بحثا تم عرضها ومناقشتها في لجان ثلاث : اللجنة الاجتماعية ، واللجنة الصحية ، واللجنة الاجتماعية ، إلى جانب مناقشة الموضوعات العامة في جلسات المؤتمر . ومن أهمها إستعراض ميثاق الثمانينات الذي أعدته الهيئة الدولية للتأهيل ، والذي قدمه

رئيسها السيد الفرد مورس عضو مجلس النواب البريطاني والوزير السابق للمعاقين في المملكة المتحدة . كذلك تم عرض ومناقشة ما تقدم به وفد الكويت في وثيقة « مشروع مقترح حول الاعلان العربي للعمل مع المعاقين » الذي تم إقراره واعتماده ليكون إطارا عاما تستهدي به الأقطار العربية في سياساتها وخططها في مواجهة مشكلات الاعاقة والمعاقين .

القضايا الاساسية المطروحة

لقد تميز هذا المؤتمر بطرحه لقضايا الاعاقة والمعاقين في الاطار المجتمعي الشامل ، وفي حلقاتها المتكاملة سببا ونتيجة . ومع إهتمام المؤتمر بمناقشة القضايا الجزئية والفنية المتصلة بفئات المعاقين المختلفة وطرق علاجهم ، فإنه ركز في نفس الوقت على عوامل الاعاقة الناجمة عن البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تفرز سوء التغذية ، والتعرض للمرض ، والجهل بالأسس العلمية لفهم أسباب العجز ، وتعرض قطاعات من السكان للحرمان والفقر والقلق ، إلى غير ذلك من المظاهر التي يسببها الخلل في حركة المجتمع وعلاقاته ، وخاصة في البيئات الريفية والبدوية الفقيرة وفي أحياء المدن ذات المستوى المعيشي المتدني .

ويرتبط بهذا المنظور المجتمعي للاعاقة التمييز بين حالات الضعف والعجز والاعاقة . قد يصاب شخص بضعف في قدرته على الابصار ، لكن إذا لم ينل العناية الكافية فإنه قد يصبح كفيفا . وبذلك يصبح عاجزا عن ممارسة ما يمارسه المبصر في حياته اليومية . لكن ليس بالضرورة أن يصبح الكفيف معاقا وغير قادر إذا تم تعليمه بالطرق الفنية المعروفة ، وتأهيله لممارسة عمل معين ، وإدماجه في الجسم الاجتماعي من خلال مشاركته في عمل يناسب تأهيله .. ومن هنا أكدت مناقشات المؤتمر على ضرورة الفصل بين العجز والاعاقة ، وأوضحت أن الاعاقة هي البعد المجتمعي المترتب على مسؤولية المجتمع ونظمه ومؤسساته ، بل إن إهمال الضعف ، الذي يستفحل أمره ليصل إلى عجز ، هو إلى حد كبير من إفرازات النظام الاجتماعي . هذا إلى أن الوقاية والوعي العلمي مسؤوليات مجتمعية تحول دون ظهور الضعف الجسمي أو العقلي ، أو على الأقل تحصر نطاق التعرض لمظاهر هذا الضعف .

ومن ثم فإن « الاعلان العربي للعمل مع المعاقين » الذي أقره المؤتمر قد ركز على منهج المواجهة الشاملة لمشكلة الاعاقة في إطار مجتمعي إنمائي ، وأكد على أنه « يتمثل في الأفق العريض لمواجهة مشكلة الاعاقة في إيجاد نماذج للتنمية الوطنية والقومية ترتكز في أولوياتها على تطوير نوعية الحياة ، وتحسين مطرد لمستوى المعيشة ، وعدالة في توزيع ثمرات التنمية ، وقضاء على عوامل الفقر والجوع وسوء التغذية ، وتوفير مقومات الصحة الشخصية والعامة ، وتكافؤ فرص التعليم والتدريب والعمل ، وتأمين الفرد على حاضره ومستقبله ، إلى غير ذلك من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في نمو طاقات الانسان نموا سويا والتي يمكن من خلال تطويرها أن تحول دون الاعاقة أو على الاقل تحصر نطاقها في أضيق الحدود » .

كذلك أكد المؤتمر في مناقشاته على أهمية إدماج المعاقين في الحياة العادية للمجتمع ، وعلى أن الرعاية المؤسسية الخاصة ينبغي أن تكون في أضيق الحدود ، وفي الحالات الحادة التي تتطلبها . وتصبح الخدمات المؤسسية في جميع الحالات مرحلة وسيطة تقود في نهاية المطاف إلى الاندماج الاجتماعي للمعاقين كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا . كما أبرز الحوار دور الأسرة والارشاد الأسري في الوقاية والعلاج. وأوضح أن أكبر خدمة يمكن أن

تقدم للمعاق هي المساعدة التي يمكن أن تقدم لأسرته في تفهم حالة الاعاقة ، وفي تخليصها من عقدة الشعور بالذنب أو العار ، وفي إدراكها لدور الأسرة في تأمين عملية النمو الطبيعي والتأهيل والاندماج لعضو الأسرة المعاق .

وأورد تقرير المؤتمر توصيات خاصة بدور التشريعات في مواجهة مشكلة المعاقين ، سواء في مجال الرعاية أو التعليم أو التأهيل أو حق العمل . كذلك أورد توصيات خاصة بمنح الاتحادات الوطنية للمعاقين الحق في مباشرة الاجراءات القضائية باسم المعاقين ، واتخاذ ما يلزم لتبسيط الاجراءات المقررة في هذا الشأن . كما أوصى المؤتمر بالعمل على تأسيس إتحاد عربي للهيئات المعنية بشؤون المعاقين بغية تأمين وتنسيق الرعاية الكاملة لهم ولحقوقهم .

الاعلان العربي للعمل مع المعاقين

لقد كان من بين أهم منجزات مؤتمر الكويت الاقليمي إصدار « الاعلان العربي للعمل مع المعاقين » . ويشمل هذا الاعلان إلى جانب الديباجة على خمسة أقسام هي : الأسس والمبادىء ، الأهداف ، وسائل العمل وأساليبه ، التعاون العربي والتعاون الدولي . وسوف نورد فيما يلي بعض الفقرات الهامة من كل قسم من هذه الأقسام :

الأسس والمبادىء

من بين أهم الأسس والمبادىء التي أوردها الاعلان :

- المعاقون طاقة إنسانية ينبغي الحرص عليها ، وهم جزء لا يتجزأ من الموارد البشرية التي ينبغي اخذها بعين الاعتبار في التخطيط والاعداد للموارد الانمائية في المجتمع .

- النمو الطبيعي قدر الامكان لممارسة حياة طبيعية في المجتمع هو حجر الزاوية في معالجة مشكلات المعاقين .

- العناية بالمعاقين وتأهيلهم وإدماجهم الاجتماعي تمثل إستثمارا بشريا له مردوده الاقتصادي والاجتماعي ، وليست قائمة على مجرد اعتبارات إنسانية تثيرها حالات الضعف أو العجز .

- الاقرار لجميع المعاقين بحقهم في الرعاية والتعليم والتأهيل والتشغيل ، دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو المركز الاجتماعي أو الانتماء السياسي .

- الارادة السياسية على أعلى المستويات هي الدعامة الراسخة لتوفير البرامج المطلوبة للعناية بالمعاقين باعتبارها جهدا وطنيا شاملا ، وتلك الارادة هي القوة الدافعة لجهود المجتمع على مختلف مستوياته .

الأهداف

حدد هذا القسم من الاعلان الأهداف الخاصة بالوقاية وبالرعاية الطبية والغذائية ، وإتاحة فرص التعليم واكتساب المعرفة ، وفرص الاشباع الثقافي والترويحي والرياضي ، كما حدد :

- توفير فرص العمل والتشغيل سواء في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال المؤسسات الحكومية ، أو مشروعات القطاعين العام والخاص ، أو من خلال ترتيبات خاصة للعمل في الأسرة والمنزل .

- تمكين المعاقين من الاندماج الاجتماعي وإكسابهم الثقة بأنفسهم وإكساب المجتمع الثقة بهم ، وتوسيع آفاق التفاعل الاجتماعي مع مختلف الفئات والهيئات ، كسرا لطوق العزلة والهامشية التي قد يستشعرها المعاقون .

- وضع السياسات التي تكفل للمعاقين المساواة مع غيرهم من المواطنين في الحقوق السياسية والمدنية .

وسائل العمل وأساليبه

ومن بين مجموعة من الوسائل والأساليب للعمل مع المعاقين نجتزىء الفقرات التالية :

- إعطاء الأولوية المناسبة في تخطيط البرامج وتنفيذها لفئات الطفولة والشباب والأمهات بما يضمن وقايتها من مسببات العجز ، وعلاجها المبكر في حالة إصابتها ، وذلك عن طريق التوسع في مراكز الأمومة والطفولة ، وبرامج الصحة المدرسية ، وتعميم اللقاحات والأمصال ، ووضع نظام لتسجيل الأطفال الذين يولدون بعاهة ، أو الذين يحتمل إصابتهم بها ، واتخاذ الوسائل اللازمة لعلاجهم .

- وضع نظام صحي إجتماعي نفسي للكشف المبكر عن حالات الضعف والعجز والاعاقة وخاصة بالنسبة للأطفال حتى لا يصبح العجز معطلا للنمو الطبيعي ، وحتى لا تؤثر مضاعفاته على مراحل النمو التالية مما قد يؤدي إلى استفحال حالات العجز والاعاقة ، ويعقد قدرة المعاق على المشاركة في الحياة العادية .

- الدولة مسؤولة عن القيام بالدور القيادي في رعاية المعاقين وتأهيلهم وتشغيلهم ، وعليها أن تضع السياسات اللازمة لذلك ، وأن تحدد مستويات الخدمة المطلوبة في مختلف مؤسسات المعاقين ضمانا لفاعلية الخدمات الحكومية والأهلية .

- الاستعانة بوسائل الاعلام بمختلف أجهزتها ومؤسساتها لنشر الوعي والادراك الموضوعي لمشكلات الاعاقة والمعاقين بين الجماهير ولدى المعاقين وأسرهم ، ودفعا للاهتمام بقضايا الاعاقة في أبعادها المختلفة ، وتشديدا على الارتباط الوثيق بين مشكلة المعاقين و تنمية الموارد البشرية غاية ووسيلة في التنمية الشاملة .

- الأخذ بنظام التخصص المهني على مختلف المستويات في إعداد وتدريب الكوادر والاطارات العاملة في مجال المعاقين ، وذلك ضمانا لفاعلية الخدمات المتاحة لهم ، والارتقاء بها كمّا وكيفا ، وتوفير الكفايات اللازمة للوفاء باحتياجاتهم في مختلف حلقات الخدمة رعاية وتعليما وتأهيلا وإدماجا .

- إتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين المعاقين من المشاركة في تقرير مصيرهم من أجل التخطيط والتنفيذ لبرامج رعايتهم وأساليب تمتعهم بحقوقهم ، وذلك عن طريق تنظيم أنفسهم في روابط وجمعيات وإتحادات ، هذا إلى جانب إتاحة الفرصة لهم للمشاركة الكاملة في المؤتمرات والندوات الرسمية والأهلية في داخل القطر أو في الخارج .

التعاون العربي

وفي مجال التعاون العربي أشار الإعلان إلى جملة من المجالات نخص منها بالذكر :

- العمل على إنشاء مراكز عربية إقليمية لتدريب الكوادر والاطارات العليا المتخصصة في مختلف البرامج اللازمة للعلاج والتأهيل والتعليم والتدريب .

- التعاون في الدراسات والأبحاث وتبادل المعلومات والخبرات .

- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في برامجها الاجتماعية ومؤسساتها الخاصة بالمعاقين ممن تتزايد أعدادهم نتيجة للعدوان الاسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة ، وعلى المخيمات الفلسطينية في لبنان ، وكذلك إتاحة الفرص لتدريب الكوادر الفلسطينية المتخصصة في مجالات المعاقين عن طريق تقديم المنح الدراسية والتدريب لهم في مؤسسات التدريب في الأقطار العربية .

- العمل على إنشاء مؤسسات عربية مشتركة لصناعة المعدات والأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية وغيرها من المستلزمات التي يمكن إنتاجها لخدمات المعاقين في أقطار الوطن العربي .

التعاون الدولي

وفي هذا القسم نشير إلى الفقرات التالية :

- مساندة حركات التحرير التي تناضل من أجل تقرير المصير والاستقلال وتحرير التراب الوطني من السيطرة الأجنبية ، وتقديم المعونة والدعم لهذه الحركات في مواجهة ما يتعرض له مناضلوها من إعاقات جسمية أو إجتماعية .

- المشاركة الايجابية في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومتابعة الدعوة لاستمرار الحوار بين الشمال والجنوب كخطوة أساسية على طريق إقامة هذا النظام المنشود ، وما يرتبط به من إعادة العلاقات والمبادلات على صعيد التعاون الدولي ، وإقرار للعدالة والاستقرار والسلام في العالم ، وتمكينا لدول العالم الثالث من تخطيط التنمية الشاملة لمجتمعاتها ، ومن تطوير مواردها البشرية بحيث تنحسر مظاهر العجز والاعاقة إلى أقل حد ممكن .

- الاستفادة من المعرفة العلمية والتكنولوجية والتنظيمية في البلاد الصناعية المتقدمة وتطبيقها بما يتناسب مع ظروف العجز والاعاقة في الأقطار العربية ، والاستعانة بخبراتها في إقامة الصناعات المتصلة بخدمات المعاقين .

- مساندة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ودعم برامجها ومشروعاتها الوقائية والعلاجية والتأهيلية للمعاقين في أنحاء العالم .

خاتمة

لقد ختم مؤتمر الكويت الاقليمي أعماله بتقرير بعض التوصيات ، وبإصدار الاعلان العربي للعمل مع المعاقين ، والمأمول أن تكون هاتان الوثيقتان أساسا للتخطيط المنظم ، والتنفيذ الفني لمواجهة مشكلات الاعاقة والمعوقين على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة ، وأن تتم متابعة تنفيذ ما انتهى إليه المؤتمر على المستويين الوطني والعربي . وتلك هي المسؤولية الرئيسية لكل قطر من أقطار المنطقة كما أنها مسؤولية مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في ترجمة نتائج المؤتمر وتوصياته إلى عمل عربي مشترك في مجال الاعاقة والمعاقين . ولعل حجر الزاوية في مواجهة هذه المشكلة على المدى القريب هو توفير العناصر المدربة على الرعاية والعلاج والتأهيل لمختلف فئات المعاقين ، وما يستلزمه ذلك من معاهد للتدريب على مختلف المستويات ، وأن تتحمل الحكومات العربية هذا العبء بكامله ضمانا لكفاءة العمل مع المعاقين ، وحتى لا تظل أمورهم مرهونة بالجهود التطوعية الأهلية ، أو بجهود الجمعيات الأجنبية التي تقدم بعض « الخدمات الخيرية » في هذا المجال □